الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية
-دراسة عينة من البنوك التجارية-

إعداد الطالبة:
• فرح بن سالم

إشراف الدكتور
• خميسي قايدي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب العائلي	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
موسى بن منصور	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	رئيسا
خميسي قايدي	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	مشرفا ومقررا
ميلود زنكري	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
فؤاد زميت	أستاذ محاضر"أ"	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
مليكة بن علقمة	أستاذ محاضر"أ"	جامعة سطيف 1	ممتحنا
رابح بحشاشي	أستاذ محاضر"أ"	جامعة باتنة 1	ممتحنا

السنة الجامعية:2022/2021

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أعانني على إتمام هذه الدراسة والشكر له أولا وآخرا على كل نعمة أنعمها علي، ومنحني العزيمة لإنهاء هذا العمل.

أتقدم بالشكر إلى كل من أعانني في إنجاز هذه الدراسة، وأخص بالذكر أستاذي المشرف الذي كان له الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين سأنال شرف مناقشتهم لأطروحتي.

وإلى كل من وفر لي المعطيات بالدراسة، الكتب ومختلف المراجع والمعلومات التي استعنت بها لإتمام هذه الدراسة.

وفي الأخير، أتوجه بالشكر إلى أمي وأبي وكل عائلتي الذين شجعوني معنويا وماديا طيلة المشوار.

إهداء

إلى من ألجأ إليها في صعابي إلى قدوتي في الحياة أمي الحبيبة أطال الله في عمرها وحفظها لنا.

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وكان لي درع الأمان الذي احتمي به والذي وفر لي متطلبات النجاح والتفوق ووجهني إلى طريق الخير أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى الشموع التي أضاءت لي مشواري إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى رفيقة دربي وصديقتي مروى.

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم أطروحتي،

إليكم جميعاً أهدي ثمرة جهدي...

فرح

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل في ربحية مجموعة من البنوك تنشط في دولة الجزائر ودول الشرق الأوسط خلال الفترة (2014-2020)، حيث تم قياس المتغير التابع المتعلق بالربحية باستخدام كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، في حين تم التعبير عن المتغير المستقل بمعدل كفاية رأس المال المقرر من طرف لجنة بازل، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم استخدام أحد نماذج Panel data ألا وهو نموذج التأثيرات الثابتة في دراسة أثر كفاية رأس المال في معدل العائد على الأصول، ونموذج التأثيرات العشوائية في دراسة أثر كفاية رأس المال في معدل العائد على حقوق الملكية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن معيار كفاية رأس المال له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الأصول ROA، حيث أن البنوك محل الدراسة تميزت باحتفاظها بمعدلات كفاية رأس المال عالية، الذي بدوره يؤدي إلى التخفيض من المخاطر وبالتالي انخفاض العائد، غير أن هذا التخفيض في مستوى المخاطر كان بنسبة أكبر من التخفيض في العائد مما أدى إلى التأثير الإيجابي في معدل العائد على الأصول، وبالمقابل تم إيجاد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لمعيار كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية ROE، حيث أن الارتفاع في معيار كفاية رأس المال الملحوظ في بنوك عينة الدراسة أدى إلى انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية، وذلك يعود نتيجة إلى الإجراءات المتخذة في الرفع من رأس المال والتي تتطلب هي الأخرى تمويلا إما داخليا أو خارجيا، مما يؤدي هذا الأخير بدوره إلى القيام بتوزيع الأرباح وضمها إلى رأس المال لفترة أطول وعليه تسجيل انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية.

الكلمات المفتاحية: معيار كفاية رأس المال، مقررات لجنة بازل، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، دولة الجزائر، دول الشرق الأوسط.

Abstract

This study aims to analyze and measure the impact of the capital adequacy standard, according to the Basel Committee requirements, on the profitability of a group of banks that operating in Algeria and Middle Eastern countries during the period (2014-2020). We measured banks profitability using two ratios, which are Return on Assets (ROA), and Return on Equity (ROE), as dependent variables, while we use Capital Adequacy ratio established by the Basel Committee as an independent variable.

Therefore, to achieve the aim of this study, we relied on Panel data Models to specify the impact of capital adequacy ratio on both Return on Assets and Return on Equity.

The study reached a set of results, the most important of which are: that the capital adequacy ratio has a positive and statistically significant effect on Return on assets (ROA), as the sample of banks characterized by maintaining high capital adequacy ratio, which in turn leads to a reduction in risks and thus a lower return. However, this reduction in the level of risk was greater than the reduction in return, which led to a positive impact on the ratio of Return on assets. On the other hand, the study concluded that there is a significant negative effect of the capital adequacy ratio on Return on Equity. Therefore, the rise in the capital adequacy standard observed in the banks of the study sample, led to a decrease in the ROE of the banks. In addition, this is due to the procedures taken to raise the capital, which also require financing, either internally or externally, which in turn leads to the latter distributing profits and adding them to the capital for a longer period and thus witnessing a decrease in the ratio of return on equity.

Key Words: Capital Adequacy Ratio, Basel Committee Requirements, Return on Assets, Return on Equity, Algeria, Middle East Countries.

Résumé

Cette étude vise à analyser et mesurer l'impact de la norme d'adéquation des fonds propres, selon les exigences du Comité de Bâle, sur la rentabilité d'un groupe de banques opérant en Algérie et dans les pays du Moyen-Orient au cours de la période (2014-2020). Nous avons mesuré la rentabilité des banques en utilisant deux ratios, qui sont le rendement des actifs (ROA) et le rendement des fonds propres (ROE), comme variables dépendantes, tandis que nous utilisons le ratio d'adéquation des fonds propres établi par le Comité de Bâle comme variable indépendante.

Par conséquent, pour atteindre l'objectif de cette étude, nous nous sommes appuyés sur des modèles de données de panel pour spécifier l'impact du ratio d'adéquation des fonds propres sur le rendement des actifs et le rendement des capitaux propres.

L'étude a abouti à un ensemble de résultats, dont les plus importants sont : que le ratio d'adéquation des fonds propres a un effet positif et statistiquement significatif sur le rendement des actifs (ROA), car l'échantillon de banques se caractérise par le maintien d'un ratio d'adéquation des fonds propres élevé, ce qui en tour conduit à une réduction des risques et donc à un rendement plus faible. Cependant, cette réduction du niveau de risque a été supérieure à la réduction du rendement, ce qui a conduit à un impact positif sur le ratio de rendement des actifs. D'autre part, l'étude a conclu qu'il existe un effet négatif significatif du ratio d'adéquation des fonds propres sur le rendement des fonds propres. Ainsi, la hausse de la norme de fonds propres observée dans les banques de l'échantillon d'étude, a conduit à une baisse du ROE des banques. En outre, cela est dû aux procédures engagées pour lever le capital, qui nécessitent également un financement, soit interne, soit externe, ce qui conduit à son tour à ce que ce dernier distribue des bénéfices et les ajoute au capital pendant une période plus longue et assiste ainsi à une diminution de le ratio de rendement des fonds propres.

Mots clés : ratio d'adéquation des fonds propres, exigences du comité de Bâle, rendement des actifs, rendement des capitaux propres, Algérie, pays du Moyen-Orient.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وتقدير	–
إهداء	–
ملخص	–
قائمة المختصرات	–
قائمة الجداول والأشكال والملاحق	a-e
مقدمة	أ – ك
الفصل الأول: ربحية البنوك التجارية	1 – 50
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	3
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية	3
أولا: نشأة البنوك التجارية	3
ثانيا: أهمية البنوك التجارية	4
ثالثا: أهداف البنوك التجارية	5
رابعا: خصائص البنوك التجارية	6
خامسا: أنواع البنوك التجارية	6
سادسا: وظائف البنوك التجارية	9
المطلب الثاني: مصادر تمويل البنوك التجارية واستخداماتها	10
أولا: مصادر تمويل البنوك التجارية	11
ثانيا: استخدامات مصادر البنوك التجارية	13
المطلب الثالث: المخاطر في البنوك التجارية	14
أولا: تعريف المخاطر	14
ثانيا: أنواع المخاطر البنكية	16
ثالثا: قياس المخاطر البنكية	21
رابعا: إدارة المخاطر البنكية	23
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لربحية البنوك التجارية	26
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأداء البنكي	26
أولا: تعريف الأداء البنكي	26
ثانيا: تعريف تقييم الأداء البنكي	26

ثالثا: أهمية تقييم أداء البنوك	26
رابعا: أهداف تقييم أداء البنوك	27
خامسا: أدوات تقييم الأداء المالي للبنوك	28
المطلب الثاني: مفهوم الربحية في البنوك التجارية	29
أولا: تعريف الربح	29
ثانيا: تعريف الربحية	30
ثالثا: الفرق بين الربح والربحية	31
رابعا: أهمية الربحية في البنوك التجارية	32
خامسا: مصادر الربحية في البنوك التجارية	32
المطلب الثالث: معايير قياس الربحية في البنوك التجارية	34
أولا: العائد على الأصول	34
ثانيا: العائد على حقوق حقوق الملكية	35
ثالثا: العائد على الودائع	37
رابعا: العائد على الأصول المتاحة للتوظيف	37
خامسا: العائد على السهم	37
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية وطرق تعظيمها	39
المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية البنوك التجارية	39
المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في ربحية البنوك التجارية	44
المطلب الثالث: طرق تحسين وتعظيم الربحية في البنوك التجارية	48
خلاصة الفصل	50
الفصل الثاني: معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل	114-51
تمهيد	52
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول رأس المال والرقابة البنكية	53
المطلب الأول: مفهوم رأس مال البنك	53
أولا: تعريف رأس مال البنك	53
ثانيا: هيكل رأس مال البنك	53
ثالثا: وظائف رأس المال في البنك التجاري	55
رابعا: سياسات زيادة رأس المال	57
المطلب الثاني: ماهية الرقابة البنكية	58

أولا: مفهوم الرقابة البنكية	58
ثانيا: أهداف الرقابة البنكية	59
ثالثا: أساليب ووسائل الرقابة البنكية	60
رابعا: أنواع الرقابة البنكية:	62
المبحث الثاني: معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 1	66
المطلب الأول: لجنة بازل نشأتها وأهدافها	66
أولا: التعريف بلجنة بازل	66
ثانيا: أهداف لجنة بازل	67
المطلب الثاني: مفهوم كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 1	68
أولا: تطور حساب كفاية رأس المال	68
ثانيا: مضمون اتفاقية بازل 1	70
ثالثا: مكونات رأس المال وفقا لمقررات اتفاقية لجنة بازل 1	71
رابعا: العناصر المستبعدة من مكونات رأس المال	74
خامسا: الحدود والقيود المفروضة على مكونات رأس المال	74
المطلب الثالث: قياس كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل 1	75
أولا: وضع الاوزان الترجيحية لدرجة مخاطر الأصول	75
ثانيا: تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية	77
ثالثا: معاملات تحويل الالتزامات العرضية (خارج الميزانية)	77
رابعا: حساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقررات اتفاقية بازل 1	79
خامسا: الترتيبات الانتقالية والتنفيذية	80
سادسا: تعديلات سنة 1996 على مقررات لجنة بازل 1	81
المطلب الرابع: تقييم مقررات اتفاقية بازل 1 حول معيار كفاية رأس المال	83
أولا: الإيجابيات	83
ثانيا: السلبيات	84
المبحث الثالث: معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 2	85
المطلب الأول: الإطار العام لاتفاقية بازل 2	85
أولا: التعريف باتفاقية بازل 2	85
ثانيا: أهداف اتفاقية بازل 2	86
ثالثا: خصائص اتفاقية بازل 2	87

المطلب الثاني: الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل 2	88
أولا: الدعامة الأولى: الحد الأدنى لكفاية رأس المال	88
ثانيا: الدعامة الثانية: المراجعة والرقابة	94
ثالثا: الدعامة الثالثة: انضباط السوق	96
المطلب الثالث: تقييم اتفاقية بازل 2	98
أولا: أوجه الاختلاف والتشابه بين بازل 1 وبازل 2	98
ثانيا: إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل 2	99
المبحث الرابع: المعيار الجديد لكفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 3	101
المطلب الأول: اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال	101
أولا: ظروف إصدار اتفاقية بازل 3	101
ثانيا: التعريف باتفاقية بازل 3	102
ثالثا: أهداف اتفاقية بازل 3	103
رابعا: تقوية الإطار العام لرأس المال	104
المطلب الثاني: تعديلات اتفاقية بازل 3 على دعائم اتفاقية بازل 2	108
أولا: الدعامة الأولى	109
ثانيا: التوجيه التكميلي للدعامة الثانية: المتابعة الرقابية لكفاية رأس المال	111
ثالثا: مراجعة الدعامة الثالثة: انضباط السوق أو الإفصاح العام	113
خلاصة الفصل	114
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية	186-116
تمهيد	117
المبحث الأول: تقديم البنوك عينة الدراسة	118
المطلب الأول: البنوك التجارية عينة الدراسة في دول الشرق الأوسط	118
أولا: السعودية	118
ثانيا: قطر	121
ثالثا: الكويت	123
رابعا: عمان	126
خامسا: البحرين	129
المطلب الثاني: البنوك التجارية عينة الدراسة في دولة الجزائر	133

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الربحية ومعيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2012-2020)	136
المطلب الأول: تحليل ربحية بنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2012-2020)	136
أولا: تحليل ربحية بنوك عينة الدراسة النشطة في دول الشرق الأوسط خلال الفترة (2012-2020)	136
ثانيا: تحليل ربحية بنوك عينة الدراسة النشطة في دولة الجزائر خلال الفترة (2012-2020)	145
المطلب الثاني: تحليل كفاية رأس المال في البنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2012-2020)	147
أولا: تحليل كفاية رأس مال بنوك عينة الدراسة النشطة في دول الشرق الأوسط خلال الفترة (2012-2020)	147
ثانيا: تحليل كفاية رأس مال بنوك عينة الدراسة النشطة في دولة الجزائر خلال الفترة (2012-2020)	151
المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل على ربحية بنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2014-2020)	153
المطلب الأول: تقديم المنهج القياسي المتبع في الدراسة القياسية	153
أولا: عرض المنهج القياسي	153
ثانيا: توصيف حدود ومتغيرات الدراسة القياسية	164
المطلب الثاني: تحديد نموذج الدراسة القياسي الملائم لمؤشر العائد على الأصول	167
أولا: الشكل التحليلي لنموذج أثر كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول	167
ثانيا: تقدير نماذج بانل الساكنة لنموذج العائد على الأصول	167
ثالثا: دراسة المشاكل القياسية الخاصة بنموذج العائد على الأصول	173
المطلب الثالث: تحديد نموذج الدراسة القياسي الملائم للعائد على حقوق الملكية	175
أولا: الشكل التحليلي لنموذج أثر كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية	175
ثانيا: تقدير نماذج بانل الساكنة لنموذج العائد على حقوق الملكية	176
ثالثا: دراسة المشاكل القياسية الخاصة بنموذج العائد على حقوق الملكية	181
المطلب الرابع: مناقشة النتائج	184
أولا: نموذج العائد على الأصول	184
ثانيا: نموذج العائد على حقوق الملكية	185
خلاصة الفصل	186
خاتمة	191-187
قائمة المراجع	211-192
قائمة الملاحق	216-212

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصرات	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
QNB	Qatar National bank	بنك قطر الوطني
Doha	Doha bank	بنك الدوحة
Al Khaliji	Al Khaliji	بنك الخليجي
CBQ	Qatar Commercial bank	بنك قطر التجاري
Ahlibank	Qatar ahli bank	بنك الأهلي القطري
NBB	National bank of Bahrain	البنك الوطني البحريني
BDB	Bahrain Development bank	بنك البحرين للتنمية
BBK	Bank of Bahrain and Kuwait	بنك البحرين والكويت
ABC	ABC Bahrain bank	المؤسسة العربية المصرفية البحرين
Ahliunited	Ahli United Bahrain bank	بنك الأهلي المتحد البحريني
burgan	Burgan bank	بنك البرقان
CBK	Kuwait Commercial bank	بنك الكويت التجاري
NBK	National bank of Kuwait	بنك الكويت الوطني
Ahlibank	Al Ahli Kuwait bank	بنك الأهلي الكويت
Ahliunited	Ahli United Kuwait bank	بنك الأهلي المتحد الكويتي
Dhofar	Dhofar bank	بنك ظفار
Muscat	Muscat bank	بنك المسقط
NBO	Oman National bank	البنك الوطني العماني
OAB	Oman Arab bank	بنك عمان العربي
Sohar	Sohar International bank	بنك صحار الدولي
SNB	Alahli	بنك الأهلي السعودي
Riyad	Riyad bank	بنك الرياض السعودي
ANB	Arab National bank of Saudi	البنك العربي الوطني السعودي
BSF	Banque Saudi Fransi	البنك السعودي الفرنسي
ABC	ABC Algeria	المؤسسة العربية المصرفية الجزائر
BNA	National bank of Algeria	البنك الوطني الجزائري
Trust	Trust bank Algeria	بنك تراست

ROA	Return On Assets	**العائد على الأصول**
ROE	Return On Equity	**العائد على حقوق الملكية**
CAR	Capital Adequacy Ratio	**معيار كفاية رأس المال**
PRM	Pooled Regression Model	**نموذج الانحدار التجميعي**
FEM	Fixed Effect Model	**نموذج التأثيرات الثابتة**
REM	Random Effect Model	**نموذج التأثيرات العشوائية**

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
I-1	مؤشرات قياس المخاطر	22
II-1	أوزان المخاطر للموجودات داخل الميزانية العمومية وفقا لمقررات لجنة بازل 1	71
II-2	معاملات التحويل للالتزامات من خارج الميزانية إلى داخل الميزانية وفقا لمقررات لجنة بازل 1	78
II-3	معامل تحويل الالتزامات خارج الميزانية ذات الصلة بعقود أسعار الفائدة وأسعار الصرف وفقا لطريقة التعرض الجاري	79
II-4	معامل تحويل الالتزامات خارج الميزانية ذات الصلة بعقود أسعار الفائدة وأسعار الصرف وفقا لطريقة التعرض الأصلي	79
II-5	الترتيبات الانتقالية والتنفيذية لتطبيق معايير كفاية رأس المال	80
II-6	الحد الأدنى لرأس المال وفق مقررات اتفاقية بازل 2	88
II-7	أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للأسلوب المعياري	89
II-8	نسب معاملات β	93
II-9	متطلبات الحد الأدنى من رأس المال 3	105
II-10	تحسين نوعية رأس المال من بازل 2 إلى بازل 3	105
II-11	تدابير وترتيبات تنفيذ معايير رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 3	107
III-1	تقسيم نماذج الدراسة وفقا لمؤشرات الربحية	165
III-2	توصيف متغيرات الدراسة	165
III-3	التعريف بنموذج العائد على الأصول	168
III-4	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي للمتغير التابع ROA	168
III-5	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للمتغير التابع ROA	169
III-6	تقدير نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة المتغيرات الوهمية (LSDV)	171
III-7	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للمتغير التابع ROA	171
III-8	نتائج اختبار فيشر	172
III-9	نتائج اختبار Breusch-Pagan	172
III-10	نتائج اختبار هوسمان Hausman	173
III-11	نتائج اختبار عدم ثبات التباين Modified wald	173
III-12	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	174

III-13	نموذج بانل المصحح	175
III-14	التعريف بنموذج العائد على حقوق	176
III-15	نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي للمتغير التابع ROE	177
III-16	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للمتغير التابع ROE	177
III-17	تقدير نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة المتغيرات الوهمية (LSDV)	179
III-18	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للمتغير التابع ROE	179
III-19	نتائج اختبار فيشر Fisher :	180
III-20	نتائج اختبار Breusch-Pagan	180
III-21	نتائج اختبار هوسمان Hausman	181
III-22	نتائج اختبار عدم ثبات التباين Modified wald	182
III-23	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	182
III-24	نموذج بانل المصحح	183

ثانيا: قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور معدل العائد على الأصول في مجموعة من البنوك النشطة في السعودية خلال الفترة (2012-2020)	136
02	تطور معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك النشطة في السعودية خلال الفترة (2012-2020)	137
03	تطور معدل العائد على الأصول في مجموعة من البنوك النشطة في قطر خلال الفترة (2012-2020)	138
04	تطور معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك النشطة في قطر خلال الفترة (2012-2020)	139
05	تطور معدل العائد على الأصول في مجموعة من البنوك النشطة في الكويت خلال الفترة (2012-2020)	140
06	تطور معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك النشطة في الكويت خلال الفترة (2012-2020)	140
07	تطور معدل العائد على الأصول في مجموعة من البنوك النشطة في عمان خلال الفترة (2012-2020)	141

08	تطور معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك النشطة في عمان خلال الفترة (2012-2020)	142
09	تطور معدل العائد على الأصول في مجموعة من البنوك النشطة في البحرين خلال الفترة (2012-2020)	143
10	تطور معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك النشطة في البحرين خلال الفترة (2012-2020)	144
11	تطور معدل العائد على الأصول في مجموعة من البنوك النشطة في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)	145
12	تطور معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك النشطة في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)	145
13	تطور معيار كفاية رأس المال في مجموعة من البنوك النشطة في السعودية خلال الفترة (2012-2020)	147
14	تطور معيار كفاية رأس المال في مجموعة من البنوك النشطة في قطر خلال الفترة (2012-2020)	148
15	تطور معيار كفاية رأس المال في مجموعة من البنوك النشطة في الكويت خلال الفترة (2012-2020)	149
16	تطور معيار كفاية رأس المال في مجموعة من البنوك النشطة في عمان خلال الفترة (2012-2020)	150
17	تطور معيار كفاية رأس المال في مجموعة من البنوك النشطة في البحرين خلال الفترة (2012-2020)	150
18	تطور معيار كفاية رأس المال في مجموعة من البنوك النشطة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)	151

ثالثا: قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	نموذج الانحدار التجميعي باستخدام مؤشر العائد على الأصول	213
02	نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام مؤشر العائد على الأصول	213
03	نموذج التأثيرات العشوائية باستخدام مؤشر العائد على الأصول	214
04	اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل باستخدام مؤشر العائد على الأصول	214
05	نموذج الانحدار التجميعي باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية	215

06	نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية	215
07	نموذج التأثيرات العشوائية باستخام مؤشر العائد على حقوق الملكية	216
08	اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية	216

مقدمة

تشكل البنوك الركيزة الأساسية في بناء اقتصاد أي دولة، حيث أنها تمثل أحد أهم العناصر التي تساهم في دفع عجلة التنمية، باعتبارها أداة لتمويل مختلف الأنشطة، وذلك لأن البنوك تعد إحدى الأدوات التي تعتمد عليها الدول في سن وتطبيق أنظمتها النقدية وتحديد سياساتها المالية، كما توفر البنوك مؤشرا على مدى حيوية الوضع الاقتصادي في أي دولة، وذلك نظرا لما تعرضه وتقدمه من خدمات بنكية متنوعة تتمثل في قبول الودائع بأنواعها وتقديمها في شكل قروض بالإضافة إلى خصم الأوراق التجارية، فتح الاعتمادات المستندية وغيرها من الخدمات التي من شأنها المساهمة في تنشيط العمليات الاقتصادية المالية والتجارية.

يعتبر هدف تحقيق الربحية من الأهداف الرئيسية التي تسعى مختلف البنوك إلى تحقيقه، باعتباره مؤشرا على استمرار عملها وتدعيم لمركزها المالي، حيث أن الربحية تعمل على زرع الثقة في المودعين والمستثمرين الحاليين والمحتملين وضمان حقوقهم، كما أنها تعتبر مقياسا للأداء تعتمد عليه إدارة البنك، إذ أنها توفر معيارا جيدا وتعطي فكرة عن مدى كفاءة إدارة هذا البنك سواء من الناحية التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية التي تتبعها.

إلا أنه وفي سبيل سعي البنوك لتحقيق أكبر ربح ممكن من خلال أنشطتها، تواجه العديد من المخاطر، حيث شهد القطاع البنكي العديد من التطورات نتيجة لتعدد الابتكارات المالية والتقدم التكنولوجي الحاصل بالإضافة إلى تحرير الأسواق المالية، مما أدى ذلك إلى زياد المنافسة بين مختلف البنوك وبالتالي ارتفاع وزيادة حجم المخاطر التي تهدد وجودها واستمراريتها، وفي ظل تصاعد وتيرة وزيادة حجم وحدة المخاطر وتنوعها أصبح من الضروري على البنوك العمل بشكل مكثف على إدارة هذه المخاطر والتخفيف من حدتها وهو ما عملت عليه مختلف الهيئات الدولية.

إذ أصبح توجه البنوك نحو تدعيم مراكزها المالية من الاتجاهات الحديثة التي تعتمد عليها في إدارتها، والذي تطور بشكل ملحوظ في ظل سعي مختلف الأجهزة البنكية في شتى دول العالم بغية تطوير قدراتها التنافسية في إطار المعاملات المالية، خاصة بعد ظهور التطورات المتتابعة التي عرفتها الأسواق المالية العالمية، حيث أصبح أي قطاع بنكي معرض للمخاطر بسبب المنافسة الحادة، خاصة بعد إفلاس العديد من البنوك نتيجة لأزمة المديونية العالمية، وفي هذا الإطار برزت جهود لجنة بازل للرقابة والإشراف البنكي، من خلال سنها لمجموعة من المبادئ الرقابية ذات الصلة بموضوع كفاية رأس المال، وصياغة إطار جديد يدعم تقوية النظام البنكي الدولي والاستقرار المالي.

يعتبر معيار كفاية رأس المال من بين أهم الأدوات التي يتم استخدامها من أجل معرفة مستوى ملاءة البنك وكفاءته وقدرته على قياس وتوجيه ومراقبة المخاطر المحتملة، وذلك من أجل قيام إدارة البنك باتخاذ القرارات التي تساعده على تحقيق الأرباح بإعتبارها من أهم الأهداف التي تسعى البنوك إلى تحقيقها.

وبهدف تحسين درجة قياس كفاية رأس المال في البنوك على المستوى العالمي، أصدرت لجنة بازل الدولية للرقابة البنكية أولى اتفاقياتها في سنة 1988 تحت ما يعرف باتفاقية بازل 1، حيث تضمنت هذه الاتفاقية وضع معايير تطبيقية لقياس ملاءة البنوك، من خلال تحديد حجم رأس المال ومقارنته مع حجم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية، كما حددت الاتفاقية الأولى النسبة الدنيا من رأس المال الذي ينبغي على كل بنك الاحتفاظ به ب 8%، إلا أن اتفاقية بازل 1 لم تخلو من العيوب حيث قامت لجنة بازل بإدخال مجموعة من التعديلات على الاتفاقية الأولى في سنة 1996، إذ أنه تم إدراج المخاطر السوقية وأخذها بعين الاعتبار ضمن المخاطر التي تواجهها البنوك، وذلك لأن الاتفاقية الأولى اقتصرت على المخاطر الائتمانية دون باقي المخاطر.

في سنة 2004، قامت لجنة بازل بتطوير اتفاقيتها وإصدار اتفاقية جديدة أو ما يعرف باتفاقية بازل 2، وذلك من أجل مواكبة مختلف التطورات الحاصلة، وجاءت هذه الاتفاقية الجديدة من أجل تغطية معيار كفاية رأس المال لكل من مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، حيث تضمنت هذه الاتفاقية ثلاث دعائم أو محاور، إذ تمحورت الدعامة الأولى حول المتطلبات الدنيا لرأس المال، أما الدعامة الثانية فركزت على المراجعة الرقابية، في حين أن الدعامة الثالثة كانت حول انضباط السوق.

ونظرا لعدم قدرة بازل 2 على الحفاظ على سلامة النظام المصرفي، والمخاطر التي تعرض لها القطاع البنكي خاصة بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سنة 2008، قامت على إثرها لجنة بازل بإصدار اتفاقية بازل 3 سنة 2010 من أجل التعامل وتحسين مختلف أوجه القصور التي ظهرت وكشفت عنها هذه الأزمة العالمية.

1. الإشكالية:

باعتبار أن مختلف البنوك تسعى جاهدة إلى تحقيق هدف الربحية، ونظرا للتطورات والتقدم التكنولوجي وغيرها من الأسباب أدى ذلك إلى زيادة وتنوع المخاطر التي تواجه البنوك، الناتجة عن تدهور في الأوضاع الداخلية للبنوك المتعلقة بإدارة البنك، والمحيط الخارجي للبنوك الذي يؤثر على عملها، مما يؤدي إلى التأثير على مستوى الربحية الذي تحققه، مما أدى ذلك بدوره إلى زيادة الاهتمام بمعيار كفاية رأس المال كونه يعبر عن ملاءة البنك والوسيلة التي تحميه من المخاطر التي تواجهه، وعلى هذا الأساس يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

- ما مدى تأثير معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل على ربحية البنوك التجارية محل الدراسة؟

2. فرضيات الدراسة:

انطلاقا من إشكالية الدراسة يمكن صياغة وتحديد فرضيات الدراسة كما يلي:

1.2. الفرضية الرئيسية:

- يوجد أثر لكفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية محل الدراسة

2.2. الفرضيات الفرعية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية لجنة بازل على ربحية البنوك التجارية محل الدراسة معبر عنها بالعائد على الأصول.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية لجنة بازل على ربحية البنوك التجارية محل الدراسة معبر عنها بالعائد على حقوق الملكية.

3. أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أهمية موضوع الربحية في البنوك التجارية باعتبارها مؤشرا رئيسيا على كفاءة أداء أي بنك وبالتالي نجاح نشاطه، بالإضافة إلى دورها في زيادة وتعزيز ثقة المودعين وجذب المتعاملين مع البنك، ويعد رأس المال البنك صمام الأمان الذي يجنبه الوقوع في الأزمات المالية، حيث أن معيار كفاية رأس المال يساعد على تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر المحتملة وحجم رأس المال الممتلك، وبالتالي وجب على البنوك الاحتفاظ برأس مال كاف من أجل مواجهة تلك المخاطر.

بالإضافة إلى ذلك فيعد موضوع كفاية رأس المال موضوعا متطور ومتجدد بشكل مستمر، وبالتالي يحتاج إلى دراسات متتابعة، خاصة وأن هذا الموضوع يعرف نقصا من ناحية المراجع باللغة العربية مقارنة باللغات الأجنبية، إذ أن معرفة أثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل على ربحية البنوك التجارية محل الدراسة سيساعد كل من المودعين الحاليين والمحتملين، الإدارة البنكية، وكذا الجهات الرقابية والملاك في اتخاذ القرارات الفعالة بشأن تأثير هذا المعيار على ربحية البنوك عينة الدراسة.

4. أهداف الدراسة:

يمكن تحديد أهداف الدراسة كما يلي:

- بيان مفهوم الربحية في البنوك وتحديد أهم العوامل المؤثرة عليها؛
- بيان ما جاءت به مختلف اتفاقيات بازل حول كفاية رأس المال في البنوك التجارية؛
- التعرف على مفهوم معيار كفاية رأس المال وتطور قياسه في البنوك وفقا لاتفاقيات لجنة بازل؛
- بيان أثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل على ربحية البنوك التجارية محل الدراسة.

5. منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية هذه الدراسة واختبار الفرضيات، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري من خلال جمع المادة العلمية التي يحتاجها موضوع الدراسة من مصادر ومراجع مختلفة تتمثل في الكتب، الرسائل الجامعية، مقالات المجلات العلمية، التقارير المنشورة، المؤتمرات والندوات العلمية، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية ذات الصلة بالمفاهيم الأساسية لكل من الربحية في البنوك التجارية ومعيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل، أما في الجانب التطبيقي فسيتم الاعتماد على المنهج الإحصائي التحليلي والقياسي بهدف تحليل وقياس أثر معيار كفاية رأس

المال وفقا لمقررات لجنة بازل في ربحية البنوك عينة الدراسة، وذلك من خلال تقدير النموذج القياسي الملائم لهذه العلاقة خلال الفترة (2014–2020).

6. حدود ومتغيرات الدراسة:

من أجل دراسة موضوع أثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل على ربحية البنوك عينة الدراسة، حددنا مجال دراستنا كالتالي:

1.6. الحدود المكانية:

شملت الحدود المكانية لهذه الدراسة عينة من 27 بنكا تتوزع بين دولة الجزائر وبعض من دول الشرق الأوسط:

أ– **الجزائر:** المؤسسة العربية المصرفية، البنك الوطني الجزائري، بنك تراست (Trust bank).

ب– **عينة دول الشرق الأوسط**

- **قطر:** بنك قطر الوطني، بنك الدوحة، بنك الخليجي، بنك قطر التجاري، بنك الأهلي القطري.
- **البحرين:** البنك الوطني البحريني، بنك البحرين للتنمية، بنك البحرين والكويت، المؤسسة العربية المصرفية البحرين، بنك الأهلي المتحد البحريني.
- **سلطنة عمان:** بنك البرقان، بنك الكويت التجاري، بنك الكويت الوطني، بنك الأهلي الكويت، بننك الأهلي المتحد الكويتي.
- **الكويت:** بنك ظفار، بنك المسقط، البنك الوطني العماني، بنك عمان العربي، بنك صحار الدولي.
- **المملكة العربية السعودية:** بنك الأهلي السعودي، بنك الرياض، البنك العربي الوطني السعودي، البنك السعودي الفرنسي.

تجدر الإشارة إلى أن عينة البنوك التجارية المختارة تم اختيارها على أساس توفر البيانات لكافة متغيرات الدراسة في البنوك محل الدراسة، وذلك بهدف تفادي إشكالية القيم المفقودة في السلاسل الزمنية التي من شأنها التأثير على نتائج الدراسة القياسية.

2.6. الحدود الزمانية:

في حين شملت الحدود الزمنية للدراسة الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2020 في الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة، والفترة (2014–2020) في الدراسة القياسية وذلك بسبب التركيز على طريقة احتساب معيار كفاية رأس المال في العينة المدروسة، حيث تجدر الإشارة إلى أن كافة بنوك العينة باشرت في التطبيق المرحلي لمعيار كفاية رأس المال الجديد وفقا لمقررات اتفاقية بازل 3 بداية من سنة 2014.

3.6. متغيرات الدراسة:

بالنسبة لمتغيرات الدراسة، فقد تم الحصول عليها من التقارير المالية السنوية المجمعة من المواقع الالكترونية لكل بنك من بنوك عينة الدراسة، حيث تتمثل المتغيرات التابعة الخاصة بالربحية في كل من

معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وتم الاعتماد على هذين المؤشرين للدلالة على ربحية عينة الدراسة باعتبارهما من أهم النسب التي تعتمد عليها البنوك في قياس الربحية والأكثر استعمالا، حيث يتميز هذين المؤشران بأنها أكثر شمولية وتميزا وذلك نظرا لأنهما يوفران نظرة شاملة وعامة عن ربحية البنك، حيث أن معدل العائد على الأصول يعطي فكرة عن مدى كفاءة إدارة البنك في استخدام أصوله بهدف تحقيق الربحية، في حين يعطي معدل العائد على حقوق الملكية فكرة عن مدى ربحية البنك نسبة إلى إجمالي أمواله الخاصة.

أما بالنسبة للمتغير المستقل فيتمثل في معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل 3.

7. الدراسات السابقة:

1.7. الدراسات العربية

أ- دراسة: غلامي حكيمة، بن باير حبيب، 2021، بعنوان: أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 10، العدد 1.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 2 على أداء البنوك التجارية الأردنية خلال فترتين زمنيتين، الفترة الأولى (2002-2006) قبل تطبيق معيار بازل 2 لمتطلبات كفاية رأس المال والفترة الثانية (2007-2011) بعد تطبيق معيار بازل 2 لمتطلبات كفاية رأس المال، حيث طبقت الدراسة على عينة تكونت من ثلاثة عشر بنكا تجاريا أردنيا، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد، للبحث في أثر متطلبات معيار كفاية رأس المال في الأداء، ووجدت هذه الدراسة أن متطلبات كفاية رأس المال لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية في العائد على الموجودات، هامش الربح الصافي بعد تطبيق معيار بازل 2، كما وجدت أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال في العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق معيار بازل 2.

ب- دراسة: بوقليمينة عائشة، 2018، بعنوان: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص: علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار محددات الربحية في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية على مستوى تسعة بنوك تجارية وأحد عشر بنكا إسلاميا موزعة على عشر دول شملت: الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، مصر، الأردن، الكويت، قطر، الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، خلال الفترة (2007-2014) باستخدام بيانات البانل المتوازن، حيث تمثلت متغيرات البنك الداخلية في حجم البنك، السيولة، جودة الأصول، كفاية رأس المال، المخاطر التشغيلية، في حين أن المتغيرات الخارجية هي مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود اختلافات بين البنوك التجارية

والبنوك الإسلامية في العائد على الملكية، بينما هناك اختلاف في العائد على الأصول مع الاختلاف في حجم الأصول، وعدم وجود أي اختلافات في المتغيرات الداخلية الأخرى، بالإضافة إلى ذلك توصل الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من كفاية رأس المال وتكاليف العمليات، ووجود تأثير سلبي لمخاطر الائتمان على العائد على الأصول، بينما عدم وجود تأثير في لكل العوامل المستقلة على العائد على الملكية للبنوك التجارية، في حين تم التوصل إلى وجود تأثير إيجابي لكل من كفاية رأس المال وتكاليف العمليات، والسيولة كمتغيرات داخلية والتضخم كمتغير خارجي على العائد على الأصول للبنوك الإسلامية، بينما اتفقت نتائج العائد على الملكية للبنوك الإسلامية مع البنوك التجارية بعدم وجود تأثير لكل العوامل المستقلة.

ج- دراسة: إلهام طباخ، 2018، بعنوان: أثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر، دراسة حالة بنك البركة الجزائري ومصرف السلام –الجزائر خلال الفترة الزمنية: 2010-2016. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 05 (02).

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر، وباعتبار بنك البركة الجزائري ومصرف السلام –الجزائر البنكين الإسلاميين الوحيدين فيها، فقد تم اعتمادهما كمعينة للدراسة وذلك خلال الفترة 2010-2016، بحيث تم استخدام نماذج الانحدار الخطي ومن ثم اختبار فرضيات طريقة المربعات الصغرى، وأثارت أهم نتائج الدراسة التطبيقية إلى أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع تؤثر بشكل سلبي على معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 44.21%، وأن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع تؤثر بشكل إيجابي على معدل العائد على الأصول بنسبة 32.87%.

د- دراسة: ريما حيدر شيخ السوق، 2017، بعنوان: أثر كفاية رأس المالي في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية، رسالة ماجستير في التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، سورية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية منذ عام 2009، وعددها ستة مصارف وخلال الفترة (2009-2014)، ولتحقيق ها الهدف تم استخدام أربعة نسب لكفاية رأس المال تتمثل في: نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 2، حقوق الملكية/الودائع، حقوق الملكية/الموجودات، حقوق الملكية/الموجودات المثقلة بالمخاطر، أما الربحية فتم الاعتماد على ثلاث مؤشرات تمثل في: العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية وهي الانحدار البسيط لمتغيرات الدراسة لكل مصرف على حدة، إضافة إلى استخدام منهج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data)، ومن ثم الانحدار المتعدد للمصارف مجتمعة، وذلك باستخدام البرنامج

الإحصائي SPSS19، وأظهرت نتائج الدراسة عند دراسة كل مصرف على حدى انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات المستقلة كل منها على حدى والمتغيرات التابعة كل منها على حدى. أما عند دراسة المصارف مجتمعة توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات المستقلة كل منها على حدى والمتغيرات التابعة كل منها على حدى، في حين انه عند دراسة المصارف مجتمعة تم إيجاد أثر ذو دلالة إحصائية بين (حقوق الملكية/الودائع) والعائد على حقوق الملكية، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين (حقوق الملكية/الودائع) وكل من العائد على الموجودات والعائد على السهم كل على حدى، كما أظهرت الدراسة التزام جميع المصارف عينة الدراسة بقرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال وفق بازل 2.

هـ- دراسة: هاني أحمد محمود دبيك، 2015، بعنوان: العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين تطبيق معدل كفاية رأس المال وربحية البنوك التجارية المحلية العامة في فلسطين ممثلة بالعائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم، خلال الفترة (2008-2014)، حيث تم دراسة سلوك المتغيرات التابعة (الربحية) مقاسة بمعدل العائد على الموجودات (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، ومعدل العائد على السهم (EPS)، وذلك من قبل المتغير المستقل ممثلا في معدل كفاية رأس المال (CAR)، ولتحقيق ذلك تم بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل بالاستناد إلى نموذج معادلة الانحدار الخطي، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها أن زيادة معدل كفاية رأس المال يؤدي إلى إنخفاض معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على السهم، الأمر الذي يتطلب عدم المغالاة في تحديد كفاية رأس المال والعمل على تحقيق متطلبات التوازن مع الأهداف الأخرى للبنوك وهي تحقيق الربحية ممثلة في زيادة المعدلات المذكورة، حيث أن المحافظة على حالة التوازن بين متطلبات كفاية رأس المال وتحقيق الربحية سوف يعطي مجالا أوسع للبحث عن فرص استثمارية مجدية وذات مخاطر يمكن السيطرة عليها وذات عوائد مقبولة.

و- دراسة: مسعود موسى الطيب، محمد عيسى شحاتيت، 2011، بعنوان: تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية: حالة الأردن. مجلة العلوم العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الآثار المترتبة على تطبيق البنوك التجارية في الأردن لمعيار كفاية رأس المال (Capital Adequacy) على ربحيتها، وبما أن البنوك التجارية في الأردن تعمل في بيئة مليئة بالمخاطر، فقد اقتضى ذلك أن تعزز هذه البنوك مراكزها المالية من خلال تطبيق معايير السلامة المالية

والمصرفية، ويعد معيار كفاية رأس المال معيارا عالميا يمثل الحد الأدنى من متطلبات السلامة والأمن المالي. وحاولت هذه الدراسة الإجابة على السؤال التالي: هل كان لرفع رأس مال البنوك التجارية في الأردن أثر في ربحيتها؟ وللإجابة عن هذا السؤال استخدمت الدراسة تحليل السلاسل الزمنية المقطعية Panel data لاثني عشر مؤشرا للربحية ولجميع البنوك وعددها 15، الفترة 2000–2007، وعليه يكون عدد المشاهدات 1440. ولم تستخدم الدراسة بيانات عام 2008 نظرا لوجود الأزمة المالية العالمية. وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق معيار كفاية رأس المال لم يكن له أثر ذو دلالة إحصائية، على ربحية البنوك التجارية في الأردن أو كان له أثر سلبي، ولم يكن هناك أثر إيجابي لرفع رأس المال إلا على ثلاث نسب للربحية.

2.7. الدراسات الأجنبية

أ– Adel Z, A. Alnajjar, Anwar Hasan Abdullah Othman, 2021, The Impact of Capital Ratio (CAR) on Islamic Banks Performance in Selected Mena Countries, International Journal of Business Ethics and Governance (IJBEG), Vol(4), No. 2

تعتبر نسبة كفاية رأس المال القوية أمرا حاسما لنجاح المؤسسة المالية وتساعدها على تجاوز أي أزمة مالية محتملة. من الربع الأول 2017 إلى الربع الرابع 2019، تم فحص تأثير نسبة كفاية رأس المال (CAR) على أداء البنوك الإسلامية التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (قطر، عمان، البحرين، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، والأردن). مقاييس الأداء المستخدمة في هذه الدراسة هي العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، حيث شمل إطار عينة الدراسة جميع البنوك التجارية الإسلامية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع حجم عينة من 18 مصرفا تجاريا إسلاميا، وتم تطبيق نماذج تحليل البيانات المقطعية، النماذج الثابتة والعشوائية في هذه الدراسة نظرا لوجود العديد من الكيانات والسلاسل الزمنية، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية المختارة ملتزمة بنسبة كفاية رأس المال المحددة في بازل 3، وتعتبر هذه النسبة الأكبر من التي تفرضها لجنة بازل، ووجدت الدراسة أيضا أن هناك تأثيرا سلبيا ذي دلالة إحصائية لـ CAR على مؤشري الأداء ROE وROA في البنوك الإسلامية التجارية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المختارة، حيث يمكن أن تكون نتائج الدراسة مفيدة لصانع السياسة أو صناع القرار في صناعة البنوك الإسلامية كما يمكن أن يكون البحث مرجعا للمنظمين الماليين مثل البنوك المركزية التي قد تستخدم النتائج لتوفير التنظيم على مستويات رأس المال المثلى للبنوك المحلية من حيث اللوائح، وإلغاء الضوابط، والاضطراب المالي، وستوفر لهم آثار الممارسة في قطاع الصيرفة الإسلامية نظرة ثاقبة حول كيفية تأثير رأس مال البنك على أرباحه، ومن ثم يمكن للإدارة أن تعمل على تحقيق الهيكل الأمثل الذي يزيد من أدائها بالإضافة إلى تحديد الممارسات الأفضل و الأسوأ المرتبطة بمستويات الرسملة.

ب- THI HIEN Ncuyen, Impact of Bank Capital Adequacy on Bank Profitability under Basel 2 Accord: Evidence from VIETNAM, March 2020, Journal of Economic Development, Volume 45, Number 1.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنك في سياق تنفيذ اتفاقية بازل 2 في الفيتنام، حيث تم قياس ربحية البنك من خلال العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وبغض النظر عن نسبة كفاية رأس المال، هدفت الدراسة أيضا إلى تحديد العديد من العوامل المؤثرة على الربحية بما في ذلك المتغيرات الداخلية للبنك (نسبة كفاية رأس المال، صافي هامش الفائدة، القروض المتعثرة، الدخل من غير الفوائد، الملكية والمتغير التنظيمي الذي يحل محله تطبيق البنك لمعايير بازل) بالإضافة إلى متغيرات الاقتصاد الكلي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم)، وباستخدام تحليل انحدار البيانات المقطعية على عينة من 22 بنكا تجاريا فيتناميا خلال الفترة (2010-2018)، توصلت هذه الدراسة إلى أن كفاية رأس المال المصرفي، وصافي هامش الفائدة، والدخل من غير الفوائد ترتبط ارتباطا إيجابيا بمؤشرات الربحية، بينما يؤثر مؤشر القرض المتعثر ومؤشر الملكية بشكل سلبي على ربحية البنك.

توفر هذه الورقة أيضًا تحليلا أكثر تعمقا للأثر الذي يفرضه معيار كفاية رأس المال على الربحية من خلال تقسيم العينة إلى عينتين فرعيتين من البنوك كبيرة الحجم والبنوك الصغيرة، إذ تم إيجاد أن كفاية رأس المال المصرفي لها تأثير إيجابي على العائد على الأصول للبنوك الصغيرة وفي الوقت نفسه ليس لها تأثير كبير على ربحية البنوك كبيرة الحجم في الفيتنام، في حين أن عائد البنوك كبيرة الحجم على الأصول، بالإضافة إلى العائد على حقوق الملكية، لا يرتبطان بشكل كبير بتطبيق بازل 2، وفي الوقت نفسه فهي ذات دلالة إحصائية بالنسبة للبنوك صغيرة الحجم، وبناء على النتائج التي تم العثور عليها، تقدم هذه الدراسة العديد من الآثار المترتبة عن السياسة وعلى وجه الخصوص، يجب أن تشجع السلطة التنظيمية تعزيز رأس مال البنوك وإعادة الهيكلة المستمرة لملكية البنوك.

ج- Ajayi, Samuel Olatayo, Ajayi, Henry Folusho, Enimola, Dare Joseph, Orgun Fausat, Ibiddunni, 2019: Effect of Capital Adequacy Ratio (CAR) on Profitability of Deposit Money Banks (DMB's): A Study of DMB's with International Operation License in Nigeria. Research Journal of Finance and Accounting, Vol 10, No 10,

هدفت الدراسة إلى إيجاد تأثير نسبة كفاية رأس المال (CAR) على ربحية بنوك الودائع المالية (DMB's) حيث تم الحصول على نسبة العائد على الأصول (ROA) من التقرير السنوي لعام 2017 كمعامل للربحية، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS باستخدام برنامج SPSS 20.0 حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي أقرت بوجد علاقة إيجابية قوية بين معيار كفاية رأس المال CAR ومعدل العائد على الأصول ROA لبنوك الودائع المالية (DMB's) في نيجيريا كما أوصت الدراسة بألا يركز المنظمون في البنوك على كفاية رأس المال فحسب كعامل منفرد في التأثير على

ربحية البنوك، بل أيضا على المراقبة الاستراتيجية والتقييم للحفاظ على القوة المالية للبنوك واستقرارها في نيجيريا.

- اتفقت هذه الدراسة الحالية مع بعض من الدراسات السابقة في استخدام كل من مؤشر العائد على الأصول ومؤشر العائد على حقوق الملكية للتعبير عن الربحية في البنوك، وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يلي:

– اعتمدت الدراسات السابقة على دراسة شاملة للعديد من العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في حين أن الدراسة الحالية ركزت على دراسة مدى تأثير معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات اتفاقية بازل 3 على ربحية البنوك التجارية؛

– استخدمت الدراسات السابقة أكثر من نسبة للدلالة على معيار كفاية رأس المال في حين أن الدراسة الحالية اعتمدت على نسبة واحدة

– اعتمدت بعض الدراسات السابقة في الاعتماد على معيار كفاية رأس المال لمقررات اتفاقية بازل 2 في حين أن هذه الدراسة استخدمت المعيار الجديد لكفاية رأس المال وفقا لمقررات اتفاقية بازل 3.

8. هيكل الدراسة:

سعيا للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو الآتي:

سيتم تخصيص الفصل الأول من أجل الإلمام بالجوانب النظرية لمؤشر الربحية في البنوك التجارية، حيث سيقسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاثة مباحث، يشمل المبحث الأول الإطار العام للبنوك التجارية من خلال التفصيل في ماهيتها، أما المبحث الثاني سيتم من خلاله الإلمام بالجانب النظري للربحية في البنوك التجارية من مفهوم وأهمية ومصادر تحقيقها وأهم المعايير المعتمدة في قياسها، أما المبحث الثالث فسيتم تناول مختلف العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية وطرق تعظيمها.

أما الفصل الثاني، سيخصص لدراسة موضوع كفاية رأس المال من خلال أربعة مباحث، حيث أنه سيتم التطرق في المبحث الأول إلى مدخل عام حول رأس المال والرقابة البنكية، أما كل من المبحث الثاني والثالث والرابع فسيتم تخصيصهم من أجل التفصيل في معيار كفاية رأس المال من حيث مكوناته وتطور قياسه وفقا لاتفاقيات لجنة بازل الثلاثة.

وفي الأخير يتمحور الفصل الثالث حول الدراسة التطبيقية لأثر معيار كفاية رأس المال على ربحية البنوك عينة الدراسة، من خلال عرض وتقديم عينة الدراسة في المبحث الأول، ومن ثم القيام بدراسة تحليلية وصفية لمتغيرات الدراسة المتمثل في كل من معيار كفاية رأس المال، معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية في البنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2012–2020) في المبحث الثاني، في حين يخصص المبحث الثالث للدراسة القياسية لأثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2014–2020).

الفصل الأول: ربحية البنوك التجارية

تمهيد:

كل مجتمع من المجتمعات بحاجة إلى آلية ما لجذب المدخرات من المستثمرين، غير أن التعامل المباشر بين المدخرين وأصحاب الأموال يعد تعامل غير فعال ومحدود المجال، وعلى هذا الأساس ظهرت الحاجة إلى البنوك التي تلعب دورا أساسيا في النشاط الاقتصادي ككل، إذ تعتبر من أهم قنوات تجميع الأموال وتوزيعها، حيث أنه بالإضافة إلى قبول الودائع، ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية، وتقديم عدد كبير من الخدمات المختلفة، أصبحت البنوك تلعب دورا رئيسيا وجوهريا في دفع عجلة التنمية لما تقوم به من دور في حفظ الأموال واستثمارها وعليه دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

يعتبر التوفيق بين السيولة والربحية من أهم الأهداف التي تسعى البنوك لتحقيقها، لما لها من تأثير على أنشطتها المتعلقة بعملية جذب الودائع باعتبارها من أهم الموارد المالية للبنوك التجارية، وتوظيف هذه الودائع في شكل قروض وتسهيلات ائتمانية، التي تعتبر بدورها من أكثر التوظيفات ربحية، وعليه فإن نجاح إدارة البنوك في تحقيق أهدافها يرتبط بمدى نجاحها في التوفيق بينهما، وذلك بهدف تحقيق الهدف الأساسي للبنك التجاري، وهو تعظيم الربحية والعمل على عدم تعرض البنك للخسائر، من أجل ضمان استمراريته.

وفي ظل سعي البنوك من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن من خلال مزاولتها لنشاطها، والتطورات الحاصلة والتقدم التكنولوجي في المجال البنكي، أدى ذلك إلى ازدياد حجم التعاملات وتنامي استخدام الأدوات المالية الجديدة، بالإضافة إلى خلق تحديات كبيرة أمام البنوك جعلتها أكثر القطاعات حساسية وأكثرها تعرضا للمخاطر، وأكبر دليل على ذلك الأزمات المالية التي عرفها القطاع البنكي في السنوات السابقة في العديد من الدول، ومن هنا تبرز أهمية التركيز على المخاطر التي تتعرض لها البنوك والعمل على قياسها وإدارتها.

وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية بالشكل التالي:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

المبحث الثاني: الإطار مفاهيمي لربحية البنوك التجارية.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية وطرق تعظيمها.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية من بين أهم المنشآت المالية المكونة للنظام المالي على المستوى المحلي والدولي، ويرجع ذلك إلى أهمية الخدمات البنكية التي تمثل أحد الوسائل المهمة واللازمة لقيام النشاط الاقتصادي، ويتناول هذا المبحث الإطار العام للبنوك التجارية حيث سيتم التفصيل في ماهية البنوك التجارية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

من خلال هذا المطلب سيتم الإلمام بماهية البنوك التجارية بشيء من التفصيل.

أولا: نشأة وتعريف البنوك التجارية

1. نشأة البنوك التجارية

تعود نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، نتيجة لقيام التجار والمرابين والصياغ في أوروبا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، حيث لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن جزءا كبيرا من هذه الودائع لا يسحب، حيث تبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها، ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد لأصحاب الودائع لشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع ينحصر على حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على فائدة، وبهذا الشكل تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناء على هذه الودائع مقابل فائدة أيضا. (العاني، 2007، صفحة 03)

تأسس أول بنك في مدينة البندقية الإيطالية سنة 1587، ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد، حيث توقف عن الدفع وأغلقت أبوابه عام 1814. (MOHAMED IDIAB, HARON, & BIN HJ, 2011, p. 1025)

أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18 وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك، وأدت تعديلات تلك القوانين إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة والفضل في ذلك يعود إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا التي أدت بدورها إلى نمو الشركات وكبر حجمها، واتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، إذ تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعا في كل مكان. (العاني، 2007، صفحة 03)

2. تعريف البنوك التجارية

كلمة بنك أصلها إيطالي (Banco)، وتعني المصطبة، حيث كان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد ليقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود. (القزوني، 2000، صفحة 24)

يعرف البنك التجاري بأنه: مؤسسة مالية وسيطية، وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية والتوفير لكل من الأفراد، المشروعات والإدارات العامة، ومن ثم إعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم، وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية. (الصيرفي م.، 2016، صفحة 29)

ويعرف أيضا: بأنه عبارة عن مؤسسة أو منشأة هدفها المتاجرة بالنقود التي تحصل عليها من الغير على شكل ودائع أو قروض، لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة. (عبد الباقي، 2016، صفحة 13)

وفي تعريف آخر تعتبر البنوك: مشروعات رأسمالية هدفها تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، بأقل نفقة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود ودائع. (عبد القادر، 2012، صفحة 13)

ومن خلال التعريفات السابقة بمكن القول: بأن البنك التجاري هو عبارة عن مؤسسة مالية تقوم باستقبال الودائع بمختلف أشكالها، ومن ثم تعيد استثمارها من خلال منحها في شكل قروض في شتى المجالات، بغية تحقيق العديد من الأهداف من بينها هدف الربحية بشكل أولي.

ثانيا: أهمية البنوك التجارية

أدى تطور النشاط الاقتصادي إلى تطور نشاط البنوك التجارية، حيث أصبحت البنوك الداعم الأساسي على الصعيدين التنموي والاستثماري، إذ تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث وفقا لما يلي: (الصيرفي م.، 2006، صفحة 19)

- قيام البنوك التجارية بالوساطة المالية، وبالتالي لن يتعين على صاحب المال أن يجد بنفسه المستثمر المطلوب، والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين؛
- قدرة البنوك التجارية الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية، وذلك نظرا لتنوع الاستثمارات التي تقوم بها، ومن ثم توزيع المخاطر بين الاستثمارات المختلفة؛
- إمكانية دخول البنوك التجارية في مشاريع طويلة الأجل وذلك نظرا لكبر حجم الأرصدة التي تمتلكها؛
- امتلاك البنوك التجارية موجودات قريبة من النقود تدر عائدا، مما يقلل الطلب على النقود، وتزيد بذلك سيولة الاقتصاد؛

- تملك البنوك التجارية موجودات مالية متنوعة بمخاطر مالية مختلفة، وعوائد مختلفة أيضا، كما تستوعب بذلك جميع رغبات المستثمرين وشروطهم؛
- تساهم في تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

ثالثا: أهداف البنوك التجارية

يقوم نشاط البنك التجاري عامة على تحقيق ثلاثة أهداف أساسية تتمثل في:

1. الربحية:

إن من أهداف البنك التجاري الرئيسية تحقيق عائد ملائم لملاكه، ولكي يحقق البنك أرابحا يستلزم عليه أن يوظف أمواله التي تحصل عليها من المصادر المختلفة وأن يعمل على التخفيض من نفقاته ما أمكن.

تتكون الإيرادات الإجمالية للبنك بشكل رئيسي من نتاج عمليات الإقراض والاستثمار بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد يحققها البنك، أما نفقاته فتتمثل في نفقات إدارية وتشغيلية ونفقات ثابتة تتمثل في الفوائد التي يدفعها البنك على الودائع، بالرغم من سلبية التزام البنك بدفع فوائد على الودائع سواء حققت أرباحا أم لا، إلا أن الاعتماد على أموال الودائع بدل أموال الملاك لتمويل عمليات البنك يحقق للبنك هامش صافي الفوائد والذي يتمثل في الفرق بين الفوائد المدفوعة على الودائع والأرباح المحققة من استثمار تلك الودائع، وهذا يحقق للبنك هدفه المطلوب وهو زيادة ثروة ملاكه. (حداد و هذلول، 2005، صفحة 147، 148)

2. السيولة:

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية من ودائع تستحق عند الطلب لذلك ينبغي أن يكون البنك على استعداد للوفاء بها في أي لحظة، وتعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن باقي منشآت الأعمال الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك من شأنها أن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.

وتقاس السيولة بقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية المتمثلة في طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان في الوقت المناسب، فمن هنا فإن السيولة تعتمد على إمكانية تحويل جزء من أصول البنك إلى نقدية وبسرعة وبالطبع تأتي الأوراق المالية قصيرة الأجل على قمة الأصول التي يمكن أن تفي بهذه المتطلبات. (موسى، نور، و وآخرون، 2011، صفحة 93)

3. الأمان:

يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10%، وهذا ما يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصادر للاستثمار،

فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، بحيث إذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين، وبالتالي احتمال اعلان البنك لإفلاسه. (هندي، 1996، صفحة 12)

وعلى هذا الأساس فإن أهداف البنك التجاري تتمثل في: الربحية، السيولة، والأمان، إلا أن هناك تعارض بين هذه الأهداف، وهو ما يشكل المشكلة الأساسية في إدارة البنوك التجارية، بحيث أنه يمكن للبنك أن يحقق أقصى درجة من السيولة في حالة احتفاظه بموارده المالية، أو الجانب الأكبر منها في صورة نقدية، إلا أن هذا يترك أثرا سلبيا على الربحية. (هندي، 1996، صفحة 12)

رابعا: خصائص البنوك التجارية

توجد العديد من الخصائص التي تتميز بها البنوك التجارية أبرزها: (الحسيني و الدوري، 2003، صفحة 34)

- تعد البنوك التجارية أكثر أنواع البنوك مخاطرة في عملياتها، وذلك نظرا لاعتمادها على رؤوس أموال قليلة (رأس المال المدفوع) مقارنة بحجم الأموال التي تتعامل بها، وهذا ما يجعلها متحفظة في ممارسة فعاليتها وبالتالي فإنها تتحمل مسؤوليات كبيرة في إدارة الأموال؛
- تواجه البنوك التجارية متطلبات السيولة أكثر من غيرها من البنوك وذلك بسبب تعاملها بالودائع تحت الطلب بشكل كبير بالإضافة إلى منحها للقروض قصيرة الأجل؛
- تتميز البنوك بتعامل كبير من الجمهور ومنشآت الأعمال معها مقارنة بالمنشآت المالية الأخرى، ويرجع ذلك إلى قدم تعاملها بالصكوك والحسابات الجارية؛
- تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر فيه، حيث يمارس البنك المركزي رقابته على البنوك من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة ليس بإمكانها ممارسة أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي؛
- تتميز البنوك التجارية بسعيها إلى الربح عكس البنك المركزي، وتقوم البنوك التجارية بمشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر عائد ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي في الغالب ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.

خامسا: أنواع البنوك

تختلف الدول من حيث نظمها الاقتصادية، وتبعا لذلك تختلف النظم البنكية من دولة لأخرى، حيث ينقسم الجهاز البنكي في أي دولة من عدد من البنوك تختلف أنواعها تبعا لتخصصاتها وحسب التعدد الحاصل في مجالات النشاط البنكي من حيث النشاط، الملكية، الجنسية وعلاقته بالدولة، ونذكر أهم أنواع هذه البنوك بشكل عام كما يلي:

1. البنوك المركزية:

يعرف البنك المركزي على أنه بنك البنوك لأنه يتولى الإشراف والرقابة على باقي البنوك، وبنك الإصدار لأن له السلطة الكاملة لإصدار نقد الدولة، وبنك الدولة حيث أن له سلطة إدارة إحتياطات

الدولة من الذهب والعملات الأجنبية، وتوجيه السياسات النقدية في الدولة. (عبد الله و الطراد، 2006، صفحة 23)

2.البنوك المتخصصة:

هي عبارة عن بنوك تعتمد على مواردها الذاتية، تهدف إلى تطوير قطاع إنتاجي معين، أو خدمة فئة معينة من المجتمع، وذلك من خلال العمليات البنكية المحددة التي توفرها تبعا للقرارات الصادرة بتأسيسها ومزاولة نشاطها، وعادة يعبر اسمها على القطاع الذي تزاول نشاطها فيه، ولا يمثل الربح هدفها الأساسي بالإضافة إلى تمتعها بعلاقات وثيقة مع الدولة، والبنوك المتخصصة تتمثل في تلك البنوك التي تتخصص في تمويل نشاط اقتصادي معين ومنها البنوك الصناعية التي تتخصص في تمويل الاستثمارات الصناعية وغالبا ما يكون لآجال طويلة ولذلك فهي لا تعتمد على الودائع وإنما على الأموال التي تخصص لها من ميزانية الدولة أو ما تصدره من سندات أو ما تحصل عليه من قروض طويلة الأجل، كما نجد البنوك العقارية كنوع آخر ، وهي البنوك التي تتخصص في تمويل الاستثمارات العقارية، وعادة ما يكون هذا التمويل لآجال طويلة أيضا، لأن هذه البنوك لا تعتمد على الودائع كمصدر لحصولها على الأموال، في حين أنها تعتمد على ما تخصصه لها الدولة أو ما تصدره من سندات عقارية أو ما تحصل عليه من قروض طويلة الأجل، أما البنوك الزراعية فهي تلك البنوك التي تتخصص في عمليات تمويل الزراعة، وغالبا ما يكون هذا التمويل طويل الأجل، إذ تعتمد هذه البنوك على ما تخصصه الدولة أو ما تصدره من سندات تنمية زراعية أو ما تحصل عليه من قروض طويلة الاجل. (بوقليمينة، 2018، صفحة 30)

3.البنوك الإسلامية:

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية. (العزعزي، 2012، صفحة 11) وتقوم البنوك الإسلامية بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية، ولكنها تختلف عن البنوك التجارية من حيث طريقة توظيف الأموال، حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل، في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على صيغ استثمارية متعددة في توظيف أموالها بحيث لا توجد أسعار فائدة ثابتة إنما تختلف هذه العوائد حسب الصيغة المتفق عليها، ومن أهم صيغ الاستثمار في البنوك الإسلامية: المشاركة، المرابحة، المضاربة، والإستصناع. (الجامعة الإفتراضية السورية، 2018، صفحة 9)

4.البنوك التجارية:

وهي البنوك التي تقوم بالاعتماد على الأعمال التجارية من خلال تلقي الودائع وخصم الكمبيالات، شراء وبيع العملات الأجنبية وإصدار خطابات الضمان بالإضافة إلى فتح الاعتمادات وتقديم القروض

لفترات قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل. (جلدة، 2008، صفحة 78) وتنقسم البنوك التجارية بدورها إلى:

1.4. من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

أ- البنوك التجارية العامة:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، منح الائتمان قصير، ومتوسط الأجل، وممارسة كافة الأعمال التي تندرج في مجال الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية. (الصيرفي م.، 2015، صفحة 31)

ب- البنوك التجارية المحلية:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد، ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها، بالإضافة إلى أنها ترتبط بالبيئة المحيطة بها مما ينعكس ذلك على مجموعة الخدمات البنكية التي تقدمها. (الصيرفي م.، 2007، صفحة 28)

2.4. من حيث حجم النشاط:

وتنقسم بدورها إلى: (مرسلي، 2018، صفحة 20)

أ- بنوك الجملة:

حيث يقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

ب-بنوك التجزئة:

هي عكس بنوك الجملة حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لجذب أكبر عدد ممكن منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، تتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك، والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

3.4. من حيث عدد الفروع:

أ- البنوك ذات الفروع:

وهي بنوك تكون في الغالب على شكل شركات مساهمة من الناحية القانونية لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة، تتبع اللامركزية في تسيير أمورها، حيث يترك للفروع مسؤولية تدبير وتسيير شؤونه إلا فيما يخص الأمور المهمة التي تنص عليها لائحة البنك، وبطبيعة الأمر فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تتبعها الفروع. (الصيرفي م.، 2015، صفحة 32)

ب-بنوك السلاسل:

نشأت هذه البنوك مع نمو حجم البنوك التجارية وكبر حجم أعمالها، لتعمل من خلال سلسلة متكاملة من الفروع منفصلة عن بعضها إداريا، يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى سلطة رسم السياسة العامة لوحدات السلسلة كافة، ويعمل المركز الرئيسي على التنسيق بين أعمال هذه الوحدات ونشاطاتها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة. (جبر، 2008، صفحة 53)

ج- بنوك المجموعات:

هي أشبه ما تكون بالشركات القابضة التي تقوم بامتلاك عدة بنوك، وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها ولها طابع احتكاري، وقد انتشرت في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا. (جبر، 2008، صفحة 53)

د- البنوك الفردية:

تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الأجل ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر. (الصيرفي م.، 2007، صفحة 30)

سادسا: وظائف البنوك التجارية

لا شك وأن قيام أي بنك تجاري، يعني قيامه بمجموعة من الخدمات البنكية لعملائه، بالإضافة إلى دوره في دعم الاقتصاد، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف لابد للبنك من أداء مجموعة من الوظائف أهمها: (البديري، 2013، صفحة 16، 17)

- قبول ودائع العملاء النقدية بأنواعها؛
- تشغيل الودائع على شكل قروض واستثمارات؛
- منح التسهيلات بأنواعها؛
- خصم الكمبيالات والحوالات؛
- التسليف على مستندات الشحن؛
- التسليف لقاء رهن البضاعة والأسهم والسندات والمصوغات الذهبية؛
- إصدار خطابات الضمان؛
- فتح الاعتمادات المستندية؛
- تحصيل بدل الحوالات والكمبيالات والشيكات ومستندات الشحن لحساب شخص ثالث؛
- شراء وبيع الأسهم والسندات؛
- شراء وبيع السبائك الذهبية والعملات الأجنبية وشيكات المسافرين؛

- توفير الخزائن الخاصة (صناديق الإيداع) لحفظ الممتلكات الثمينة؛
- الإقراض لتمويل شراء المعدات المتعلقة بالمشاريع المرتفعة التكلفة؛
- الإقراض لتمويل المشاريع الخاصة بالنقل البري، الجوي، والبحري؛
- المساهمة في خطط التنمية القومية.

لقد تطورت الخدمات البنكية بتقدم التكنولوجيا في مجال الاتصالات والمعلومات وتطور التبادلات التجارية فكان لا بد من أن تستجيب البنوك لمثل هذه التغيرات ويمكن تلخيص أهم الوظائف الحديثة فيما يلي: (الراوي، 2010، صفحة 26)

- تقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية في مختلف مجالات الاستثمار لعملائها؛
- تقديم القروض الخاصة بمشاريع الإسكان الفردي أو الجماعي؛
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية ومشاريع البنى التحتية لبلدانها؛
- التوزيع والإشراف على القروض الممنوحة في دول الاقتصاد المخطط، ومحاسبة القائمين بالصرف على أوجه إنفاق هذه الأموال؛
- إصدار البطاقات الائتمانية بأنواعها؛

وأصبحت مساهمة البنوك ودورها الاقتصادي في عمليات التنمية الاجتماعية مهمة جدا وبالتالي تغيرت طبيعة الخدمات المقدمة، وفي الدول المتقدمة بصورة عامة فإن الخدمات البنكية مؤخرا أصبحت تشمل أيضا: (الراوي، 2010، صفحة 26، 27)

- منح القروض الاستثمارية؛
- المشورة المالية؛
- إدارة النقد؛
- منح قروض استئجار المعدات؛
- منح قروض المخاطر الرأسمالية؛
- بيع بوليصات التأمين؛
- بيع الخطط بعد التقاعد؛
- خدمات التعامل بالأوراق المالية؛
- تأمين خدمات البنوك الاستثمارية ومصارف الاتجار؛

المطلب الثاني: مصادر تمويل البنوك التجارية واستخداماتها

إن هدف تحقيق الربحية بالنسبة للبنك التجاري يفرض عليه عدم ترك موارده النقدية عاطلة ولا تدر عائدا بل ينبغي عليه أو يوظفها في مختلف الاستخدامات الممكنة، لذلك تتجه البنوك إلى استثمار مواردها المالية في أوجه متعددة أهمها القروض والاستثمار في الأوراق المالية، ومن خلال هذا المطلب سيتم تحديد مصادر تمويل البنوك التجارية وأهم استخدامات هذه المصادر.

أولا: مصادر تمويل البنوك التجارية

تتمثل فيما يلي:

1. رأس المال المدفوع:

يتمثل رأس مال البنوك في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، وقد يتعرض مقدار رأس مال البنك إلى التغير أثناء حياته ونتيجة لسير أعماله سواء بالزيادة عن طريق إصدار أسهم جديدة أو زيادة قيمة الأسهم القديمة أو بالنقصان عن طريق تخفيض قيمة الأسهم، وعادة ما يستغل جزء كبير من رأس المال في الأصول الثابتة مما لا يمكن من الاستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل، إذ يتم بموجب رأس المال إيجاد الكيان الاعتباري للبنك وإعداده ليتمكن من ممارسة نشاطه، ويعد رأس المال من الضمانات لحقوق المودعين إذ يمتص النقص الحاصل في موارد البنك عندما يستثمرها فرأس المال يعتبر بمثابة الأمان والحماية والثقة بالنسبة للمودعين، ويعد رأس المال من أكثر بنود خصوم البنك التجاري ثباتا واستقرارا، حيث يمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك التجاري. (بن حبيب و خالدي، 2015، صفحة 164)

2. الاحتياطات:

هي الأرصدة التي يجنيها البنك من صافي أرباحه الغير القابلة للتوزيع على المساهمين في رأس ماله، بحيث تتكون هذه الاحتياطات من الاحتياطات القانونية التي يلتزم البنك بتكوينها بنص القانون الذي تفرضه السطلة النقدية على البنوك، وبعض الاحتياطات الاختيارية التي يقوم البنك بتكوينها بهدف دعم مركزه المالي. (نجا، غزلان، و عبده، 2014، صفحة 193)

3. المخصصات:

تتمثل المخصصات في أي مبلغ يخصم من أجل استهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من أجل مقابلة التزامات معلومة ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة، والمخصص عبء يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت أرباح أم لم تتحقق، مثل مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص مواجهة الانخفاض المتوقع في محفظة الأوراق المالية، وانخفاض أسعار العملات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك التجاري، بالإضافة إلى مخصص لمواجهة مخاطر البنك التي يتعرض لها نتيجة ممارسة عمله والتي ينجم عنها خسائر. (بن حبيب و خالدي، 2015، صفحة 166)

4. الأرباح غير الموزعة:

إن الاحتياطات والمخصصات تكون معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح، إلا أن المبالغ التي قد تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم وقد توزع الإدارة جزءا منها وستبقي جزءا منها على شكل أرباح غير موزعة مدورة إلا أنها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها البنك متى شاء. (رمضان و جودة، 2003، صفحة 55)

5. سندات الدين طويل الأجل:

تعتبر سندات الدين طويلة الأجل من مصادر الأموال الحديثة للبنك التجاري، على عكس رأس المال، الاحتياطات، المخصصات والأرباح المحتجزة والتي تعد من مصادر الأموال التقليدية، حيث أن البنك يقوم بإصدار سندات الدين طويلة الأجل ويبيعها للمؤسسات والجمهور ويحتفظ بالأموال الناجمة عن البيع ضمن أمواله الخاصة شريطة أن يكون لأصحاب الودائع حق الأولوية في السداد عند تصفية أعمال البنك. (رمضان و جودة، 2003، صفحة 55)

6. الودائع:

تعتبر الودائع من أهم مصادر البنك التجاري والودائع هي عبارة عن مبالغ نقدية يتم إيداعها في البنك، وبذلك فهي عبارة عن التزام على البنك، إذ تمثل دينا عليه من قبل المودعين، (السيد متولي، 2010، صفحة 61) وتختلف الودائع من حيث فترة بقائها في البنك إلى:

1.6. الودائع الجارية:

تسمى أيضا الودائع تحت الطلب، وهي ودائع العملاء من الأفراد والمنظمات الأخرى سواء كانت حكومية أو قطاع خاص والتي يحق لهم سحبها في الوقت والكمية التي يقررونها بموجب قرار من المودع إلى البنك نقدا أو بشيك، وتوفر الودائع الجارية مصدرا ماليا أساسيا للبنوك وفي الوقت نفسه تعد حسابات جاهزة وآمنه للعملاء، وتقبل الودائع النقدية أو بشيكات أو كمبيالات مخصومة وهي ذات سيولة عالية جدا، ولا يتم دفع فوائد على هذه الإيداعات من قبل البنك. (آل شبيب، 2018، صفحة 61)

2.6. الودائع لأجل:

هذا النوع من الودائع يقوم أصحابها بإيداعها لفترات زمنية يتفق عليها البنك مع المودع، وبذلك فإن هذه الودائع تعتبر التزاما على البنك شأنها في ذلك شأن الودائع الجارية، إلا أن البنوك التجارية في هذه الحالة تقوم بدفع فائدة على هذه الودائع، وهذا النوع من الودائع يستطيع العميل سحبها عند حلول آجالها. (السيد متولي، 2010، صفحة 61)

3.6. ودائع التوفير:

تمثل ودائع التوفير اتفاقا بين البنك والعميل، حيث يودع بموجبه العميل مبلغا من المال لدى البنك مقابل حصوله على فائدة وقد تكون هذه الفائدة ثابتة أو عائمة حسب أسعار الفائدة السائدة في السوق، على أن يكون للعميل الحق في سحب جزء من الوديعة في أي وقت يشاء، ولذلك تضع معظم التشريعات في البنوك حدا أقصى للمبلغ الذي بمكن للمودع سحبه في الشهر الواحد، وذلك حماية للبنك من التعرض لمخاطر العسر المالي، وأحيانا تتجاوز بعض البنوك عن تطبيق ذلك رغبة منها لتشجيع الادخار وتنمية الموارد المالية للبنك، ومن ضمن ودائع التوفير، ودائع التوفير الخاضعة لإشعار بمعنى يحق للعميل سحب الوديعة كاملة ولكن يجب أن يقدم مذكرة أو طلب أو إشعار ليعلم البنك بذلك قبل فترة متفق عليها. (العلي، 2013، صفحة 71)

7. القروض من البنك المركزي والبنوك الأخرى:

في حالة ما إذا واجهت البنوك التجارية مشكلة في السيولة فإنها قد تلجأ إلى البنوك العاملة في الأسواق المحلية أو حتى في الخارج من أجل الاقتراض منها بأسعار فائدة منخفضة، ويعرف هذا السوق النقدي بسوق ما بين البنوك سواء كانت البنوك محلية أو أجنبية، وفي حالة ما لم يتمكن البنك الذي يواجه مشكلة في الاقتراض من سوق ما بين البنوك، فليس أمامه إلا المقرض الأخير للنظام البنكي وهو البنك المركزي، وهنا يستخدم البنك المركزي استجابته أو عدم استجابته لإمداد البنك التجاري بالقروض في التأثير على حجم الائتمان وفق مقتضيات النشاط الاقتصادي من رواج، كساد، تضخم، أو انكماش. (السيد متولي، 2010، صفحة 63)

8. التسهيلات الائتمانية الخارجية:

وهي تتمثل في جملة ما يحصل عليه البنك التجاري من قروض واعتمادات من مراسليه في الخارج، وغالبا ما تكون بالعملة الأجنبية، لذا فإن هذا المصدر لا يمكن اعتباره مصدرا مباشرا لتمويل البنك التجاري، إلا أنه يعد مصدرا مهما جدا لتوسيع عمليات البنك التجاري في الخارج. (رمضان و جودة، 2003، صفحة 77)

ثانيا: استخدامات مصادر البنوك التجارية

1.الأرصدة النقدية

تعد الأرصدة النقدية خط الدفاع الأول أمام مسحوبات المودعين الجارية وتشمل: (بن حبيب و خالدي، 2015، صفحة 171،172)

1.1. نقود حاضرة في خزائن البنك التجاري:

حيث يحتفظ البنك التجاري بكمية كبيرة من السيولة النقدية تتمثل في نقود ورقية، نقود معدنية لمواجهة طلب المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.

2.1. أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي:

حيث يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة من ودائعها على شكل سيولة نقدية وفقا لمقتضيات السياسة النقدية، ويطلق على هذه النسبة بنسبة الاحتياطي القانوني.

2.الأوراق التجارية المخصومة:

حيث تتمثل في قروض قصيرة الأجل لأنها تعتبر أوراق تجارية قام البنك بخصمها لصالح زبائنه، وذلك مقابل عمولة عن الفترة الواقعة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق. (قارون، 2013، صفحة 47)

3.القروض والسلفيات:

تعد القروض أحد أهم استخدامات الأموال في البنوك التجارية، حيث تتجه البنوك إل استثمار أموالها في أوجه مختلفة أهمها القروض، حيث تقسم البنوك محفظتها من القروض عادة على مختلف

الأنشطة الاقتصادية آخذة بعين الاعتبار التوجهات الائتمانية، والسياسات المفروضة، وهي أكثر بنود الموجودات حيث تتراوح قيمتها ما بين 40 إلى 50% من قيمة مجموع أصول البنك التجاري. (شيخ السوق، 2017، صفحة 28)

4.محفظة الأوراق المالية:

تتمثل محفظة الأوراق المالية في كل من الأسهم التي تصدرها منظمات الأعمال، أو السندات التي تصدرها الدولة، وتعتبر محفظ الأوراق المالية أقل سيولة إذا ما تم مقارنتها مع الأوراق التجارية المخصومة، وذلك لطول فترة تحويلها إلى نقد سائل، وتشمل هذه المحفظة كل من السندات الحكومية وأذونات الخزينة حيث تعتبر الأكثر جاذبية بالنسبة للبنوك التجارية وذلك لانخفاض درجة المخاطرة فيها، بالإضافة إلى سندات منشآت الأعمال مرتفعة الجودة تعتبر من الأوراق المالية التي توجه البنوك التجارية استثماراتها إليها. (شيخ السوق، 2017، صفحة 28)

5.الأصول الثابتة:

تتمثل الأصول الثابتة في كل من المباني، الإنشاءات الخاصة بالبنك التجاري والمعدات التي يستخدمها، حيث تعتبر هذه الأصول من أقل أنواع الأصول سيولة، إذ يتعذر على البنك التجاري تحويلها إلى نقود سائلة في حالة ما تم تصفيته، على الرغم من الأهمية التي تلعبها الأصول الثابتة في أعمال البنوك التجارية، إلا أن دورها يعتبر ثانويا بالمقارنة مع دور الأصول الثابتة في باقي القطاعات. (قارون، 2013، صفحة 48)

المطلب الثالث: المخاطر في البنوك التجارية

أولا: تعريف المخاطر

يصف مصطلح الخطر حالة عدم اليقين بشأن المستقبل، والتوقعات السلبية واحتمال حدوث أثر سلبي، وإمكانية الانحراف عن النتيجة المتوقعة أو المقدرة. (YAYLALI & SAFAKLI, 2015, p. 21)

ينشأ الخطر بشكل أساسي في حالة وجود احتمالات متعددة للنتائج النهائية، والنتيجة الفعلية غير معروفة، حيث يقصد بذلك كل احتمال لإلحاق الخسائر والأضرار بمختلف أنواعها بشخص طبيعي أو معنوي، وبالتالي يعبر الخطر عن احتمالية تحقق الظروف السلبية غير المرغوب بها أثناء القيام بنشاط ما. (الخنيسة، 2016، صفحة 30)

في حين مصطلح المخاطرة بمعناه الواسع يشير إلى خطر الانحراف المعاكس في النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة، هذا ما يفسر بأن المخاطر بالمعنى الاصطلاحي يمكن أن يعبر عنها كتوزيع احتمالي مع انتشار النتائج المستقبلية حول مستوى التوقع، حيث أن إمكانية تحقيق انحراف موجب يعبر عن وجود فرصة، فيما يفهم من الحالة المعاكسة بأنها مخاطرة.

في مجال الإدارة المالية: تعرف المخاطرة بأنها التقلب في العوائد المستقبلية للقرارات المالية، إذ أنه في أغلب الأدبيات المالية تستخدم المخاطرة كمرادف لعدم التأكد، حيث أن كلاهما يتعلقان بالفرص الاستثمارية التي لا تكون عوائدها معروفة مسبقا. (الربيعي و راضي، 2012، صفحة 95)

كما تعرف المخاطر في الاصطلاح الاقتصادي على أنها مجموعة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى احتمالية فشل المستثمر في تحقيق العوائد والنتائج المتوقعة من المشروع الاقتصادي. (بعزيز، 2019، صفحة 29)

أما على مستوى النظام البنكي، فقد عرفت لجنة التنظيم البنكي وإدارة المخاطر المنبثقة على هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية Financial Services Roundtable (FSR) المخاطر كما يلي: هي احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، أو بشكل مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطه من جهة، وتحد قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بنية العمل المصرفي من جهة أخرى. (شيلق، 2020، صفحة 57)

كما عرفها معهد المدققين الداخليين الأمريكيين American Institute of Internal Auditors على أنها: مصطلح يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة البنك في تحقيق أهدافه، حيث يمكن أن يكون هذا الأثر سلبيا فيطلق عليه خطر أو تهديد، أما إذا كان إيجابيا فيطلق عليه فرص. (نوي، 2013، صفحة 127)

ومنه نستنتج بأن المخاطر هي احتمال الانحراف عما هو متوقع الوصول إليه، بمعنى تعرض البنك التجاري إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها.

تتأثر المخاطر البنكية بعدة عوامل، تتمثل فيما يلي: (طرشي، 2013، صفحة 114)

- المنافسة ما بين البنوك التجارية أدت إلى توسع البنوك في تقديم قروض تنطوي على مخاطر مرتفعة؛
- توسع البنوك في تقديم الخدمات غير التقليدية التي تتلاءم مع اتجاهات العصر الحديث مما أدى إلى ظهور المشتقات المالي بمختلف أنواعها وتطورت مفاهيم إدارة المخاطر وغيرها من التحولات التي أدت إلى تنوع في أنشطة البنوك العمومية؛
- أدت التطورات الحديثة إلى تغير العديد من المفاهيم التقليدية السائدة وخاصة فيما يتعلق بالتقسيم التقليدي للبنوك وفق أنشطتها، وزاد عدد البنوك التي تعمل في كل من مجالي العمليات التجارية ومجالات الاستثمار والأعمال على حد سواء، وذلك بالإضافة إلى قائمة طويلة من الخدمات المتطورة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات؛
- تطور تكنولوجيا المعلومات والتي تؤثر بشكل إيجابي في قياس وإدارة المخاطر البنكية؛

- ابتداع البنوك لأدوات التغطية المستقبلية الخاصة بالشركات متعددة الجنسية والتي بدأت تعاني من تذبذبات أسعار الصرف؛
- القيود التي تفرضها البنوك المركزية على عمل البنوك كتحديد نسبة السيولة القانونية وملاءة رأس المال، وتكوين المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة.

ثانيا: أنواع المخاطر البنكية

ترتبط بالنشاط البنكي مجموعة من المخاطر، التي يجب على المراقبين البنكيين فهمها والتأكد بأن تلك البنوك تقوم بإدارتها وقياسها بشكل كاف، حيث أوضحت لجنة بازل أن تحديد المخاطر يعد محور أساسي للرقابة الفعالة، إذ أن النشاط البنكي يعتبر من الأنشطة الأكثر عرضة للمخاطر، وقد لوحظ مؤخرا تعاظم هذه المخاطر بالإضافة إلى التغير في طبيعتها، خاصة مع التطورات الواسعة النطاق في مجال العمل البنكي، مما استدعى ضرورة وجود متابعة من طرف الجهات الرقابية بهذه التطورات، وحصر مخاطرها الرئيسية من أجل تحديد الضوابط الفعالة لحماية البنوك من المخاطر الحالية والمستقبلية، (بلعيد، 2016، صفحة 92) ونجد عدة تقسيمات للمخاطر منها: (أحمد، 2013، الصفحات 35-36)

1.المخاطر منتظمة:

هي المخاطر العامة التي تسري على أعمال الاستثمار في السوق، وتنشأ عن البيئة وتتعلق بالنشاط الاقتصادي وبالنظام المالي العام، وتؤثر على كافة المستثمرين دون استثناء، حيث أن التنوع الاستثماري حيال هذه المخاطر ليس حلا جذريا وإنما يخفف من حدتها، كما أنه لا يمكن التخلص منها، أو لا يمكن تجنبها بالكامل مهما زادت درجة تنويع الاستثمارات.

2.المخاطر غير المنتظمة:

تتمثل في المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار وليس من طبيعة النظام المالي العام مما يجعلها خاصة بالمشروع، وهي تنتج عن بعض المعاملات الاستثمارية فتؤثر على مستثمر معين أو مشروع محدد دون غيره، ولذلك يمكن تجنب هذه المخاطر وتفاديها من خلال التنوع الاستثماري، فالمخاطر غير النظامية هي مخاطر خاصة، ومن هنا يجب تنويع الاستثمارات وإدارتها بكفاءة عالية.

ويصنف بشكل مختلف فريق آخر المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى نوعين هما:

1.2. المخاطر المالية:

تتمثل في المخاطر التي تتصل بإدارة الموجودات والمطلوبات في البنوك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة واشرافا مستمرين من قبل إدارات البنوك وفقا لحركة وتوجه السوق والأسعار والعملات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة وتحقق البنوك عن طريق إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة، من أهم أنواعها نجد: المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، مخاطر التضخم،

مخاطر تقلبات أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السمعة. (حجازي، سعيد، و أبو منديل، 2021، صفحة 47)

2.2. المخاطر غير المالية:

تعرف بمخاطر العمليات، وهي تشتمل على المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للبنوك بسبب عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم، من أهم أشكالها هي: مخاطر الاحتيال المالي (الاختلاس)، التزوير، تزييف العملات، السرقة والسطو، الجرائم الإلكترونية، عمليات التجزئة الآلية، المخاطر المهنية. (الربيعي و راضي، 2012، صفحة 98)

ونستعرض فيما يلي أهم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك التجارية:

1.مخاطر الائتمان:

تحدث المخاطر الائتمانية بسبب أن بعض الدفعات لن تحدث، إذ يقوم البنك بتقديم القرض مقابل الوعد بسداد الفائدة وأصل الدين في المستقبل في وقت متفق عليه، حيث يمكن تعريفها على أنها الخسائر المحتمل حدوثها نتيجة رفض عملاء الائتمان السداد أو عدم قدرتهم على سداد الدين بالكامل في الوقت المحدد، إذ أن الوعود بالدفع يمكن أن تخرق أو تسحب أو بتم إعادة التفاوض حولها وتغييرها. (خالد، 2016، صفحة 11) وتعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه البنوك، فالمقترض قد لا يسدد ما عليه من دين لسبب أو لآخر كما يمكن للبنك أن يعجز عن تحصيل أمواله الحالية للأسباب نفسها، وهو ما أثبتته الخبرات العلمية للصيرفة، طالما أن ضمانات القروض مهما كان نوعها وحجمها أحيانا فهي غير كافية لتغطية قيمة القروض كلها على اعتبار أن تحصيل قيمة القرض غير المسدد طوعا أو بالأحرى عن طريق اتباع الإجراءات القانونية تكلف البنك مصاريف تؤثر على مردوده المالي من جهة، وتفوت عليه فرصا أخرى لتوظيف أمواله نظرا للزمن الذي تتطلبه إجراءات المنازعات على القروض غير المسددة. (أبو شهد، 2013، صفحة 48) وتبقى المخاطر الائتمانية دائما محتملة وأسباب ذلك متعدد يمكن تقسيمها كالتالي: (نشاشدة، 2020، صفحة 81)

أ- المخاطر العامة:

وتتمثل في المخاطر الناتجة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها، كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة على العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل وغيرها من العوامل.

ب-المخاطر المهنية

وتتمثل في المخاطر المتصلة بالتطورات الحاصلة والتي من الممكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط الإنتاج ونوعيته وتكاليفه، والتي تهدد المؤسسات التي تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

2.مخاطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم قدرة البنك على خفض التزاماته أو تمويل الزيادة في الأصول، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير السلبي على الربحية، وبالأخص عند صعوبة تحويل الأصول إلى نقدية بسرعة وبدون خسارة لمواجهة مشكلات الإعسار في الحالات الحرجة، إذ يتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو السحوبات المفاجئة للودائع، ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية، حيث يتم التعرف على سيولة الأصول من خلال الإشارة إلى قدرة المالك على تحويل الأصول النقدية بأقل خسارة من حيث هبوط السعر، وتمتلك أغلب البنوك بعض الأصول التي يمكن بيعها فورا وبسعر يقترب من القيمة الأساسية وذلك من أجل تلبية احتياجات السيولة، بالإضافة إلى ذلك فإن التزامات البنك قد تكون سائلة مما يمكن إصدار الدين بسهولة للحصول على النقد بتكلفة معقولة، ولهذا عندما يحتاج البنك إلى نقدية فإنه يعمل إما على بيع الأصول أو زيادة القروض، وتراقب البنوك بشكل مستمر التدفقات النقدية الأساسية احتياجات الأموال وقدرتها على تلبية هذه الاحتياجات والالتزامات. (بن بوزيد، 2017، صفحة 55)

3.مخاطر السوق:

تعد الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر، التي تنتج إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة لتغير أحوال المنشآت الاقتصادية على المستوى الجزئي، حيث أن انخراط البنوك وبالأخص البنوك الكبرى في أنشطة التداول يؤدي إلى تعرضها إلى مخاطر السوق، والتي يقصد بها الخسائر المحتملة في حال اتجاه أسعار الأصول وأسعار الفائدة عكس اتجاه تحركات السوق، إذ أن هذا الوضع يجعل تعرض البنوك لأزمات مصرفية أمرا وارد الحدوث وبدرجة مرتفعة، تنقسم مخاطر السوق إلى أربعة أنواع منها: مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار السلع، وتمس مخاطر السوق الأنواع المختلفة من المشتقات مثل الخيارات ومشتقات أسعار الفائدة (زفوني، 2012، صفحة 32)، ويمكن التفصيل فيها كما يلي:

أ- مخاطر أسعار الفائدة:

هي احتمال ارتفاع معدلات الفائدة السوقية مع بقاء معدلات الفائدة لاستثمارات البنك أي أنها عبارة عن المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة والتي قد يكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله، حيث أن البنوك تواجه هذه المخاطر من منطلق كونها وسيط مالي تحصل على الأموال من أطراف معينة بأسعار فائدة وتمنحها إلى أطراف أخرى بأسعار أخرى عادة ما تكون أعلى من الأولى، وبالتالي فإن تقلبات أسعار الفائدة الخاصة بالحصول على الأموال ولفترات طويلة خاصة أو منح تلك الأموال ولفترات طويلة أيضا تنطوي على تهديد كبير لأرباح البنك ورأسماله. (سعيد، 2013، صفحة 126)

ب- مخاطر سعر الصرف:

يشمل هذا النوع من المخاطر الخسائر التي يتحملها البنك نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف، حيث تحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الأصول والخصوم بذات العملات الأجنبية، وبشكل عام ينشأ خطر الصرف نتيجة حيازة البنك لحقوق أو ديون بعملة صعبة تعرف تقلبات مستمرة في أسعارها مما يجعل البنك عرضة لحدوث خسائر وهذا في حالة التقلبات غير المرغوبة، كما يمكن أن ينشأ خطر الصرف نتيجة ترحيل نتائج محققة بالعملة الصعبة إلى حسابات البنك وتقييمها بالعملة المحلية (كتحويل الأرباح المحققة على العمليات المالية بالخارج إلى العملة المحلية)، إن مخاطر الصرف الأجنبي تعتبر من أنواع مخاطر السوق، فبالنسبة لمعاملات السوق تكون أسعار الصرف الأجنبي مجموعة فرعية من المؤشرات السوقية التي تتم دراسة تباينها، ومنه فإن خطر سعر الصرف هو ذلك الخطر الذي يتحمله كل من يملك أصولا أو قروضا محررة بعملات أجنبية، بسبب القيمة المستقبلية لسعر صرف تلك العملات الأجنبية، وهو أكثر المخاطر تأثيرا على البنوك التي تمارس نشاطها على المستوى الدولي. (نجار، 2014، الصفحات 57-58)

4.مخاطر كفاية رأس المال:

يحدد مفهوم كفاية رأس المال العلاقة التي تربط بين مصادر أموال البنك والمخاطر المحيطة به، حيث تعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة البنك وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة، إذ أنه كلما انخفض احتمال إعسار البنك ارتفعت درجة ملاءته المالية تبعا لذلك والعكس صحيح، حيث كلما ارتفعت احتمالية إعسار البنك انخفضت ملاءته المالية، ويمكن تعريف مخاطر رأس المال بأنها عبارة عن مخاطر عدم توفر رأس المال الكافي واللازم لمتابعة نشاطات البنك، أو عدم كفايته لسد الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك بشكل يؤثر سلبا على المتعاملين معه، لذلك تهتم البنوك المركزية بشكل كبير بكفاية رأس المال وتسعى لضمان حفظ البنوك على النسب المحددة لرأس المال وذلك ضمانا لحقوق كل من المودعين والمتعاملين مع البنك. (فلاح، 2018، صفحة 23)

5.المخاطر التشغيلية:

هي مفهوم عام، حيث بالإمكان أن تكون نتيجة للأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث، وهي عبارة عن مخاطر الخسارة المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن عوامل داخلية وخارجية، حيث تعود العوامل الداخلية إما إلى عدم كفاية التجهيزات أو الأفراد أو التقنية، وإما لقصور أي منها، إذ أنه في حين أن المخاطر البشرية تكون بسبب عدم الأهلية أو بسبب فساد الذمم، فإن المخاطر الفنية قد تكون من الأعطال التي تطال أجهزة الاتصالات والحاسب الآلي، أما مخاطر العمليات فقد تنتج لأسباب عديدة منها أخطاء مواصفات النماذج، وغياب الدقة في تنفيذ العمليات، والخروج عن الحدود الموضوعية

للسيطرة على التشغيل، ونظرا للمشكلات التي تحدث بسبب عدم الدقة في العمل المصرفي (المالي) وفي حفظ السجلات وتوقف الأنظمة وعدم الالتزام بالضوابط الرقابية، كما أن هناك احتمال أن تكون تكاليف التشغيل أكثر من التكاليف التقديرية لها الأمر الذي من شأنه أن يؤثر سلبيا على الإيرادات. (أبو شهد، 2013، الصفحات 68-69)

6.مخاطر السمعة:

ينتج هذا النوع من المخاطر عن الآراء العامة السلبية المؤثرة، وذلك بسبب الأفعال التي تمارس من طرف إدارة البنك أو موظفيه، والتي ينتج عنها خسارة كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث أن هذه الأفعال تعكس صورة سلبية عن البنك وأدائه وعلاقاته من البنوك والجهات الأخرى، كما أن هذه المخاطر تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه، وبشكل عام فإن مخاطر السمعة تكون نتيجة طبيعية لعدم نجاح البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر البنكية الأخرى التي يواجهها البنك، بالإضافة إلى ذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يتسبب بردود أفعال سلبية واسعة، حيث يتسبب الإخلال بالاحتياطات الأمنية سواء بسبب الاعتداءات الداخلية أو الخارجية على نظام البنك في نقص ثقة العملاء وفي سلامة عمليات البنك، كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم منحهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل. (بن رحمون و بوحفص، 2018، صفحة 106)

7.المخاطر الاستراتيجية:

إن من أهم أهداف إدارة محفظة القروض هو الحد من المخاطر الاستراتيجية المرتبطة بنشاطات الإقراض، حيث أن أي خطأ استراتيجي أو تكتيكي في أمور تتعلق بمعايير الضمانات، نمو محفظة القروض، أو طرح نوع جديد من القروض، أو التوزيع الجغرافي للقروض قد يهدد مستقبل البنك، لذلك ينبغي على الجهات الرقابية المسؤولة أن تعير اهتمام كبير للمنتجات الجديدة وقنوات الاستثمار الجديدة للبنك، حيث أن مثل هذه الأمور الجديدة تتطلب تخطيط مسبق ومستفيض للتأكد من أن المخاطر قد تم تحديدها وضبطها، وعلى هذا الأساس تتمثل المخاطر الاستراتيجية في تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله، ومن أمثلة هذه المخاطر هو أن يتم منح قرض استهلاكي لمنتج جديد ولعميل جديد. (الكراسنة، 2013، صفحة 8)

8. المخاطر القطرية أو مخاطر الدولة:

تعتبر المخاطر القطرية المدخل الأساسي الذي ترتكز عليه البنوك في الدخول إلى بلد ما من عدمه وتحديد مستوى التقبل للمخاطر الأخرى بناء على مستوى مخاطر الدولة، وبشكل عام فإن مخاطر الدولة تعرف بأنها عبارة عن الخسائر المحتملة الناجمة من عدم الوفاء بالالتزامات اتجاه البنك نتيجة مخاطر وأحداث سياسية أو اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية متعلقة بدولة معينة، مما يجعل الأفراد أو

المؤسسات غير القادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، لذلك يعتبر الخطر متأصل أو ملازم للدولة بغض النظر عن مستوى كفاءة إدارة البنك وأدائه في تلك الدولة. (تومي، 2017، صفحة 85)

ثالثا: قياس المخاطر البنكية

تعتبر عملية قياس المخاطر خطوة سابقة لإدارة المخاطر في البنوك، حيث أن مفهوم المخاطر لا قيمة له من الناحية العملية إذا لم يكن قابل للقياس، وتوجد طرق عديدة لتصنيف المخاطر وقياسها تقوم بها مؤسسات متخصصة، كما تتبنى البنوك مقاييسها الخاصة للمخاطر، (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 11) ويمكن تحديد العديد من المقاييس الإحصائية أو المالية للتعبير الكمي عن المستوى النسبي للخطر، ويمكن تصنيف تلك الأدوات في مجموعتين، هما مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية، ومجموعة المقاييس المالية.

1.الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر:

وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي محل الاهتمام، أو قياس درجة حساسيته اتجاه التغيرات التي تحدث في متغير آخر، ومن أهم هذه الأدوات: (محمد ع.، 2005، صفحة 8)

1.1. المدى: (Range)

يمثل المدى الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير المالي موضع الاهتمام، حيث يمكن استخدام المدى كمؤشر للحكم على المستوى النسبي للخطر، إذ كلما زادت قيمة المدى كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر المرافق للمتغير المالي موضع الاهتمام.

2.1. التوزيعات الاحتمالية: (Probability Distributions)

تعتبر التوزيعات الاحتمالية مقياسا أكثر تفصيلا من مقياس المدى، وذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة، حيث أنه عند تحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم، والاعتماد عليه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة، وبما يمكن من المفاضلة فيما بينها، وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا نحو الطرفين، كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر.

3.1. الانحراف المعياري: (standard deviation)

يعتبر الانحراف المعياري أكثر المقاييس الإحصائية استخداما كمؤشر للخطر الكلي المصاحب للمتغير المالي، ويقيس درجة تشتت قيم المتغير موضوع الدراسة حول القيمة المتوقعة له، وكلما زادت قيمة الانحراف المعياري دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

4.1. معامل الاختلاف: (Coefficient of Variation)

يعد معامل الاختلاف مقياس نسبي أو معياري لدرجة التشتت، حيث يربط بين الخطر مقاسا بالانحراف المعياري وبين العائد مقاسا بالقيمة المتوقعة، ولذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر دقة

وتفصيلا عن الانحراف المعياري عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة ومختلفة فيما بينها من حيث العائد والخطر، إن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد، وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر.

5.1. معامل بيتا: (Beta Coefficient)

هو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير آخر فعلى سبيل المثال يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائد السوق، أو للتغيرات في أسعار الفائدة بالبنوك، ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية وبالتالي ارتفاع مستوى الخطر.

2.أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر

تعتمد أدوات التحليل المالي على قياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه الغير، وخاصة الدائنين، في الآجال المحددة لاستحقاقها، وتحقيق تدفقات نقدية صافية للمساهمين، حيث يعتمد قياس المخاطر في البنوك على مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي يمكن الاستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية على الحالة المتوقعة للبنك، من حيث التدفقات النقدية المتوقعة له، وبالتالي هوامش الربح أو مؤشرات التغطية لالتزامات البنك، (رضوان، 2012، صفحة 38) ويوضح الجدول الموالي أهم هذه النسب أو المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في هذه الصدد: (جمعان، 2017، صفحة 210)

الجدول 1: مؤشرات قياس المخاطر

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	– صافي أعباء القروض / إجمالي القروض – مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض – مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / القروض المستحقة
مخاطر السيولة	– الودائع الأساسية / إجمالي الأصول – الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول – الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة – سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	– الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول – الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم – الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	– المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية – إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر التشغيل	– إجمالي الأصول / عدد العاملين – مصروفات العمالة / عدد المعاملين
مخاطر رأس المال	– حقوق المساهمين / إجمالي الأصول

	– الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة – القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر: جمعان نجاة محمد أحمد، نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارية، جامعة الأزهر، العدد السابع عشر، ديسمبر 2017، ص: 210.

رابعا: إدارة المخاطر البنكية

1.تعريف إدارة المخاطر

يرتكز النشاط البنكي في مضمونه على فن إدارة المخاطر، وبدون المخاطر تقل الأرباح أو تنعدم، حيث أنه كلما قبل البنك أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر، نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح، ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم، ليس لتجنبها وإنما للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح. (السيسي، 2011، صفحة 247)

لإدارة المخاطر عدة تعريفات منها:

إدارة المخاطر عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك من خلال اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مواجهته ثم اختيار أنسب وسيلة لمواجهته. (غويني، 2018، صفحة 154)

تعرف إدارة المخاطر في البنوك على أنها مجموع الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الإدارة المصرفية، والتي تهدف إلى حماية البنك من المخاطر المختلفة المحيطة به وذلك بتحديد مواقع المخاطر وقياسها وإدارتها لتجنبها أو السيطرة عليها أو تحويلها، وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر. (بن ثابت و عامري، 2018، صفحة 52)

كما يمكن تعريف إدارة المخاطر البنكية على أنها: مجموع الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول البنك من خلال تقليل الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن. (لوالبية و نبو، 2021، صفحة 235)

2.مبادئ إدارة المخاطر البنكية

توجد سبعة مبادئ أساسية لإدارة المخاطر تم وضعها من طرف لجنة الخدمات المالية الأمريكية تتمثل فيما يلي:

1.2. مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر من طرف الإدارة العليا بالبنك، حيث يجب أن يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها والموافقة عليها، ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر وأساليب أو منهجيات القياس والإدارة والرقابة على المخاطر. (محمد، 2014، صفحة 17)

2.2. إطار لإدارة المخاطر

ضرورة أن يتوفر لدى البنك إطار لإدارة المخاطر يتميز بالفاعلية والشمول والاتساق، ويجب على الإدارة أن تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين ولدعم إطار المخاطر الذي تم اختياره. (محمد، 2014، صفحة 17)

3.2. تكامل إدارة المخاطر

حتى يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المتعلقة وفهمها وإدارتها بصورة سليمة، فإنه يجب ألا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض، إذ أن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية ومتكاملة، نظرا لأن هناك تداخلا بين المخاطر التي يواجهها البنك. (بعداش، 2018، صفحة 24)

4.2. مسؤولية خطوط الأعمال

كما هو معروف فإن أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل نشاط التجزئة ونشاط الشركات وسواها، لذا فإن المسؤولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المنوط بهم. (بعداش، 2018، صفحة 24)

5.2. تقييم وقياس المخاطر

إن جميع المخاطر يجب أن يتم تقييمها بصورة وصفية وبصورة منتظمة، كما يجب أن يتم تقييمها بصورة كمية حيثما أمكن ذلك، ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة. (بعداش، 2018، صفحة 24)

6.2. المراجعة المستقلة:

إن أهم ما يميز إدارة المخاطر أن يتم الفصل بين مهام الأشخاص التي تتخذ قرارات الدخول في المخاطر، ومهام الأشخاص التي تقوم بقياس ومتابعة وتقييم المخاطر في البنك، مما يعني أن عملية تقييم المخاطر يجب أن تتم من قبل جهة مستقلة، يتوفر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر، واختبار فاعلية أنشطة إدارة المخاطر، وتقديم تقاريرها للإدارة العليا ومجلس الإدارة. (معاريف و شيخي، 2019، صفحة 38)

7.2. التخطيط للطوارئ

يجب أن تكون هناك سياسات وخطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة وغير العادية، كما يجب مراجعة هذه الخطط بصورة دورية للتأكد من تغطيتها للأزمات المحتملة الحدوث والتي تؤثر على البنك. (معاريف و شيخي، 2019، صفحة 38)

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لربحية البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية شأنها شأن باقي المؤسسات الأخرى إلى تحقيق وتعظيم الأرباح وزيادة ثروتها حتى تضمن بقاءها واستمرارها، فالربحية تهم كل من المساهمين إذ أنهم يتطلعون إلى تحقيق الأرباح بغية زيادة قيمة ثروتهم، والمودعين والمقرضين حيث تعتبر الربحية مصدر ثقة لهم، وتعني الربحية عملية الرفع من الإيرادات والتخفيض من التكاليف إلى أدنى حد ممكن، وعليه سوف يتم التطرق أولا إلى مدخل عام حول الأداء ثم التطرق إلى المفهوم النظري للربحية في البنوك التجارية، أهميتها، مصادر تحقيقها، وأهم معايير قياسها.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأداء البنكي

من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى تعريف أداء البنوك التجارية، وتحديد تعريف لتقييم أداء البنوك والاهمية والأهداف التي تهدف إليها عملية التقييم، بالإضافة إلى ذكر أهم النسب التي تستخدم في عملية التقييم.

أولا: تعريف الأداء البنكي

يعرف الأداء البنكي على أنه انعكاس للطريقة التي يتم بها استخدام موارد البنك بالشكل الذي يوفر لها تحقيق أهدافها، كما يعرف بأنه استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، والمساهمة في إتاحة الموارد المالية ودعم البنك بالفرص الاستثمارية. (هبال، 2018، صفحة 116)

ثانيا: تعريف تقييم الأداء المالي للبنوك

يمثل تقييم الأداء المالي للبنوك الحكم على طريقة التسيير المالي داخل البنوك، ومقارنة النتائج المحققة عموديا وأفقيا، فالمقارنة العمودية تتمثل في مقارنة النتائج المالية داخل البنك مع الأهداف الموضوعة سابقا على المدى القصير والطويل، أما المقارنة الأفقية فهي مقارنة النتائج المالية داخل البنك وبالضبط الربحية البنكية مع باقي البنوك، وحصة البنك في السوق على طول مدة تواجده في السوق. (مدياني و طلحاوي، 2020، صفحة 13)

كما يمكن تعريف عملية تقييم أداء البنوك بأنها عبارة عن عملية تهدف إلى تقييم نشاط البنك بغية قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالنتائج المحققة في السنة السابقة، أو سنة الأساس، أو ببنوك في دول أخرى، أو بما هو مستهدف تحقيقه لبيان الانحرافات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها. (خروبي، 2016، صفحة 38)

ثالثا: أهمية تقييم أداء البنوك

تتمتع عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة يمكن إبرازها في الآتي: (النصراوي و حمادي، 2020، صفحة 250)

- يبين تقييم الأداء في البنوك التجارية قدرة البنك على تنفيذ ما هو مخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز من أداء البنك التجاري بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل؛
- يساعد تقييم الأداء على الكشف عن التطور الذي حققه البنك التجاري في مسيرته نحو الأفضل أو الأسوأ، وذلك عن طريق تحليل وتقييم نتائج الأداء الفعلي زمنيا في البنك من مدة إلى أخرى ومكانيا بالبنوك المماثلة الأخرى؛
- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك التجاري وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وآليات تعزيزه؛
- يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للبنك التجاري؛
- يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز ؛
- يقدم تقييم الأداء إيضاحات للعاملين في كيفية أداء مهامهم الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

رابعا: أهداف تقييم أداء البنوك

هناك جملة من الأهداف التي ترمي إليها عملية تقييم أداء البنوك التجارية، ويمكن تلخيصها فيما يلي: (بوعبيدة، 2018، الصفحات 90-91)

- متابعة تنفيذ أهداف البنك المحددة، الأمر الذي يتطلب متابعة الأهداف المحددة كما ونوعا ضمن الخطة المرسومة المحددة لها، ويتم ذلك استنادا إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عن سير الأداء؛
- قياس مدى نجاح البنك من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه وتوفر المعلومات لمختلف المستويات وللجهات الأخرى خارج البنك؛
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنك وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها والعمل على تجنب الأخطاء مستقبلا؛
- توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاطا لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق؛
- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء البنك، تساهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته؛
- تحديد أفضل الوسائل لاستغلال جميع الموارد المادية والبشرية والمالية استخداما اقتصاديا؛
- تحقيق أكبر فائض عن طريق رفع الكفاءة لكل فرع من فروع البنك ولكل مرحلة من مراحل التنفيذ؛
- اتفاق السياسات المستخدمة من ناحية تنظيم العمل وإعداد البرامج والخطط ودراسات الجدوى؛

- تجنب مناطق الاختناق التي تؤدي إلى تعطيل أداء العمليات أو الأعمال، بالإضافة إلى رفع الكفاءة التسويقية في الأوقات المناسبة واستخدام الوسائل المتاحة من إعلان وإعلام؛
- رفع الكفاءة المالية وسياسات منح الائتمان والتمويل وجذب الودائع التي يتبعها البنك.

خامسا: أدوات تقييم الأداء المالي للبنك

يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الوسائل والطرق والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي إلى جوانب التقييم المختلفة للوحدات الاقتصادية وتشمل هذه الأدوات: (شختارة و عبادة، 2020، صفحة 273)

1.التقارير:

حيث أنها توفر المعلومات عن الوضع الفعلي للعمل البنكي، ليتم مقارنتها بالمعايير والحكم على مدى كفاءة هذا العمل.

2.تحليل النسب المالية:

يعتبر هذا الأسلوب من التحليل الأكثر شيوعا واستخداما لأنه يوفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء البنك في مجالات السيولة، النشاط، والربحية، ويكون هذا التحليل إما تحليل رأسي أو أفقي:

- **التحليل الرأسي:**

وفقا لهذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة بصورة نسب مئوية، فمثلا تنسب قيمة كل بند من بنود الموجودات في الميزانية إلى مجموع الموجودات في الميزانية نفسها.

- **التحليل الأفقي/تحليل الاتجاهات:**

حيث يتم دراسة حركة بند معين أو عدة بنود على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو معدل التغيير على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة.

ويمكن تصنيف النسب المالية الخاصة بتقييم أداء البنوك التجارية وفق ما يلي: (بن جدو و ميهوب، 2020، صفحة 237)

1.2. نسب الأهداف: وتشمل نسب الربحية، كون الهدف الأساسي للبنك هو تحقيق أكبر عائد ممكن.

- **نسب الربحية:**

تعتبر هذه النسب من أهم النسب المالية المستخدمة في عملية تقييم أداء البنوك التجارية، حيث تمكن هذه النسب من قياس قدرة البنك التجاري على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه النسب تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك التجارية وتوسعها، من خلال الدور الرائد والأساس للأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للبنك مما يعزز

قدرتها على البقاء والمنافسة، وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع البنك التجاري.

2.2. نسب الأنماط: ويقصد بها النسب التي تحدد مستوى الأداء المالي للبنك، وتضم النسب التالية:

أ- نسب الأمان:

تقيس هذه النسب إمكانية البنك على امتصاص الخسائر التي تحدث وتكون ناجمة عن التعثر في تسديد فوائد وأقساط القروض أو انخفاض العائد عن الاستثمارات. (بن جدو و ميهوب، 2021، صفحة 325)

ب- نسب النشاط:

تساهم هذه النسب في تقييم مدى نجاح إدارة البنك في إدارة الأصول والخصوم، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للبنك التجاري واقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، أي أن نسب النشاط تعتبر مؤشرا عاما إذا كان الاستثمار في الأصول أكثر أو أقل من اللازم. (عامر و ميهوب، 2020، صفحة 856)

3.2. نسب السياسات: تساعد هذه النسب البنك التجاري على تحديد السياسة المالية التي يجب الاعتماد عليها وتضم النسب التالية:

أ- نسب المديونية:

تقيس هذه النسب مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل، كما تقيس أيضا مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في البنك وذلك في الموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي، ومن ثم انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالي. (بن جدو و ميهوب، 2021، صفحة 326)

ب- نسب السيولة:

تعبر نسب السيولة على مدى كفاءة وقدرة البنك على توفير السيولة بهدف الوفاء بالتزاماته المتنوعة اتجاه العملاء، وأهمها طلبات سحب الودائع ومنح القروض بمختلف أنواعها، وتبين لنا قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية. (آل شبيب، 2018، صفحة 104)

المطلب الثاني: مفهوم الربحية في البنوك التجارية

من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى مفهوم الربحية في البنوك التجارية، الفرق بين الربح والربحية بالإضافة أهمية الربحية.

أولا: تعريف الربح

يعرفه البعض من الناحية المحاسبية بأنه عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال مدة معينة، أما من الناحية الاقتصادية فيتمثل الربح في الزيادة في الثروة التي تتضمن زيادة

الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافا إليها تكاليف الفرص البديلة، بمعنى أن الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي بسبب وجود هذه التكاليف المضافة. (الكروي، 2009، صفحة 4)

كما يعرفه الاقتصاديون على أنه مقدار الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على مالكي المشروع في نهاية الفترة دون أن تؤثر على رأس المال المستثمر. (أبو زعيتر، 2006، صفحة 70)

ويمثل الربح في البنوك التجارية: تحقيق البنك لزيادة في قيمة الأصول المستثمرة، فهي الزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال (المساهمين)، باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع مقابل شراء عناصر الاستثمار المتمثلة في الفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار المتمثلة في القروض والتسهيلات الائتمانية في شكل فوائد مقبوضة. (أبو زعيتر، 2006، صفحة 71)

ثانيا: تعريف الربحية

تشير الربحية ضمنيا إلى حالة يتجاوز فيها الدخل الناتج خلال فترة معينة النفقات المتكبدة خلال نفس المدة الزمنية لغرض وحيد وهو تحقيق الدخل. (AYANDA, EKPO, & MUSTAPHA, 2013, p. 161)

كما تعرف الربحية على أنها مؤشر يكشف ويعبر عن المركز التنافسي للبنك في الأسواق المصرفية وجودة إدارته واستغلاله للموارد المتاحة، بالإضافة إلى أنها تشير إلى مدى إمكانية البنك من زيادة رأس ماله وتحمل المخاطر المحتملة واستيعاب الخسائر وتوفير عائد مناسب للمستثمرين. (GREUNING & BARATANOVIC, 2003, p. 81)

بالإضافة إلى ذلك فإن الربحية هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعد الربحية هدفا للبنوك التجارية ومقياسا للحكم على كفاءتها سواء على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية. (السعيدي، 2015، صفحة 360)

وبالتالي يمكن القول بأن الربحية هي هدف أولي للبنك، وتعبر عن قدرة البنك على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمارات التي ساهمت في ذلك، كما تعد الربحية مؤشر عن جودة إدارة البنك وكفاءته، والقدرة التنافسية له.

وتعمل البنوك التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما:

1. قرار الاستثمار:

وهو القرار الذي يتعلق بكيفية استخدام البنوك للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للبنك على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى

تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى ضياع الفرص لتمكين البنك من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة. (المدهون، 2017، صفحة 41)

2. قرار التمويل:

يتعلق هذا القرار بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للبنوك التجارية، لتمويل الاستثمار في موجوداتها، حيث ينعكس أثر قرار التمويل على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع وحقوق مالكين وديون، بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن، وذلك من خلال الاستفادة من ميزة التوسع في الاقتراض الثابت الكلفة، ولكن دون تعرضهم للأخطار التي يمكن أن تنتج عن المبالغة في الاقتراض. (حزوري، 2018، صفحة 77)

ثالثا: الفرق بين الربح والربحية

على الرغم من ارتباط الربح والربحية بشكل وثيق واستخدامهما بشكل متبادل للإشارة إلى المعنى نفسه، والاعتماد عليهما لتقييم النجاح المالي للبنك، إلا أنه كل من الربح والربحية هما مفهومان مختلفان (TULSIAN, 2014, p. 1)، وبعبارة أخرى:

الربح هو مقياس مطلق للمكاسب الإيجابية من الاستثمار أو العملية التجارية بعد خصم جميع النفقات، وبالتالي هو المبلغ المطلق للمال الذي يحصل عليه البنك بعد حساب جميع النفقات، ويتم حسابه من خلال طرح إجمالي المصروفات من إجمالي الإيرادات كجزء من بيان الدخل، إن تحقيق الربح هو ما تسعى جميع البنوك إلى تحقيقه لأنه بدونه لن يستمر العمل على المدى الطويل. (EVANS, 2014, p. 1)

على عكس ذلك، فإن الربحية ليست قيمة مطلقة بل تعتبر مقياس نسبي لنجاح أو فشل الأعمال التجارية ويتم الاعتماد عليها من أجل تحديد البديل الأفضل الأكثر ربحية، وبما أن الربح كمعيار مطلق لا يمكن الاعتماد عليه في مقارنة كفاءة الأعمال التجارية أو المقارنة بين أداء عدة بنوك خلال فترة زمنية معينة، في حين تعتبر الربحية مقياسا يحدد مدى ثبات أو تدهور الأداء المالي للبنك ويمكن من خلالها تحديد البنك الأكثر كفاءة في توظيف موارده. (TULSIAN, 2014, p. 1)

تعبر الربحية من ناحية أخرى على حجم الربح بالنسبة لحجم العمل، أي تقيس الربحية مدى كفاءة الأعمال في استخدام الموارد لتحقيق الربح (معدل العائد على الاستثمار) على عكس الربح، وتعتبر الربحية مقياسا نسبيا لنجاح أو فشل الأعمال التجارية، حيث يتعلق الأمر بدرجة أكبر بمعدل العائد المتوقع على الاستثمار (رأس المال) أو حجم العائد مقارنة بما كان من المتوقع الحصول عليه من استثمار بديل (مثل وضع أموالك في وديعة معتمدة خالية من المخاطر أو شراء سندات الخزانة الحكومية)، النقطة التي يجب ملاحظتها هي أنه من الممكن أن يحقق البنك ربحا ولكن لا يكون مربحا، بمعنى آخر يعد الربح معيارا ضروريا ولكنه غير كاف لكي تكون الأعمال التجارية مربحة. (EVANS, 2014, p. 2)

لتوضيح الفرق بين الربح والربحية بشكل أفضل نذكر المثال التالي: نفترض أن هناك بنكين البنك الأول والبنك الثاني قد تحصلا على نفس الأرباح التي تقدر بعشرة ملايين وحدة نقدية في سنة معينة، إذ لا يعني هنا أن ربحية كلا البنكين هي نفسها، حيث أنه قد يكون البنك الأول قد تحصل على هذا الربح من خلال استثماره في خمسمئة مليون وحدة نقدية، في حين أن البنك الثاني حقق نفس المقدار من الربح نتيجة لاستثماره في مئة مليون وحدة نقدية، وبالتالي هنا يعتبر البنك الثاني أكثر ربحية لأنه الأكثر كفاءة. (EVANS, 2014, p. 2)

وعلى هذا الأساس لا يعبر الربح المرتفع على كفاءة الأداء، ولا انخفاضه على وجود ضعف أو سوء في استغلال الموارد، وبالتالي لا يمكن اعتبار الربح مقياسا أساسيا يتم على أساسه مقارنة الكفاءة التشغيلية والكفاءة المالية للبنك، في حين تعتبر الربحية من أفضل المقاييس في قياس وتحديد إنتاجية رأس المال العامل وتقييم الكفاءة. (TULSIAN, 2014, p. 1)

رابعا: أهمية الربحية في البنوك التجارية

تعتبر ربحية البنك التجاري أمرا ضروريا لبقائه واستمراره، فهي مصدر الثقة لكل من المودعين والمقترضين الدائنين للبنك، كما تمثل الهدف الذي تسعى إليه إدارة البنك لأنها مؤشر مهم لقياس كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، ويعتبر هذا موضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح للبنك وقدرة على تحسين كفاية رأس ماله، بالإضافة إلى ذلك فإن تحقيق البنك التجاري للربحية يحفز رجال الأعمال والملاك على الاستثمار وتوظيف الموارد في البنك التجاري، وتحمل المخاطر ووضع رؤوس الأموال فيه؛ (محمد، 2014، صفحة 541)

تسمح الربحية بالتطوير والتوسع في الخدمات المصرفية، فهي كذلك تعد مؤشرا قويا للجهات الرقابية بأن البنك التجاري يسير في الاتجاه الصحيح، وهذا ما يمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات التي تتخذها إدارة البنك التجاري؛ (محمد، 2014، صفحة 541)

كما تساعد ربحية البنوك في التنبؤ بالأزمات المالية لأن القطاع البنكي المربح والكفؤ أكثر قدرة على تحمل مختلف الصدمات السلبية والمخاطر المحتملة، بالإضافة إلى ذلك فإن تقلبات ربحية البنوك تؤثر سلبا على قدرتها على إصدار أسهم جديدة. (ALBULESCU, 2015, p. 204)

خامسا: مصادر الربحية في البنوك التجارية

تعتمد البنوك على العديد من المصادر لتحقيق الربحية وهذا ما سيتم استعراضه في هذا المطلب

1. الفوائد من القروض:

تتمثل الوظيفة الرئيسية للبنك التجاري في اقتراض الأموال في شكل ودائع، لغرض إعادة إقراضها بمعدل فائدة أعلى، يمنح البنك أنواعا مختلفة من القروض للصناعيين والتجار، إذ يشكل عائد الفوائد من القروض الجزء الأكبر من دخل البنك، وتعتبر القروض شكل من أشكال الاستثمار الأكثر جاذبية وذلك

نظرا لارتفاع معدل العائد المتولد عنها مقارنة بعوائد الاستثمارات الأخرى. (SOMASHEKAR, 2009, p. 9)

2.الفوائد على الاستثمارات:

تستثمر البنوك أيضا جزءا مهما من مواردها المالية في السندات والأوراق المالية الحكومية، حيث تعتبر الفوائد والأرباح المتحصل عليها من هذا النوع من الاستثمار مصدر دخل للبنوك التجارية، إذ يتحصل البنك أيضا على مكاسب رأسمالية في حالة ارتفاع أسعار هذه السندات والأوراق المالية في السوق، ويعتبر الاستثمار في هذه الأوراق المالية كبديل النقدية حيث أنه لا بد من أن يحتفظ البنك بأرصدة نقدية كبيرة لمواجهة متطلبات السيولة. (GREUNING & BARATANOVIC, 2003, p. 87)

وتتمثل أهم أشكال الفوائد على الاستثمارات فيما يلي: (بوقليمينة، 2018، صفحة 87)

1.2. أرباح الأسهم:

تعد من العناصر الرئيسية لإيرادات البنك تتميز بعدم الثبات أو تتوقف على التوزيع السنوي وتتبع طريقة الحصة الشهرية لأرباح الأسهم في محفظة الأوراق المالية، ومصدر إيرادات الأسهم يكون من المحفظة الاستثمارية للبنك بالإضافة لأرباح أسهم شركاته التابعة.

2.2. فوائد السندات وأذون الخزينة:

يحصل البنك على فوائد السندات الحكومية وغير الحكومية وذلك على أساس قيمتها الاسمية في تاريخ تحصيل الفائدة، وتفضل البنوك التجارية في هذه الحالة الاستثمار في السندات وأذون الخزانة الحكومية على غير الحكومية بالرغم من انخفاض فوائدها وذلك لانخفاض درجة المخاطرة فيها.

3.2. خصم الكمبيالات:

تستثمر البنوك التجارية جزءا من أموالها في الكمبيالات عن طريق خصمها للعملاء وعادة ما تكون هذه الكمبيالات قصير الأجل، حيث يقوم التاجر هنا ببيع بضاعة بالدين، ويحصل على ثمنها في شكل كمبيالات تستحق في تواريخ مختلفة، يتوجه التاجر بهذه الكمبيالات للبنك طالبا خصمها، بمعنى يقوم بالاقتراض بضمانها، بعد تأكد البنك من ملاءة المدين بالكمبيالة يقوم بخصمها ودفع قيمته للتاجر بعد خصم الفائدة على قيمتها، وعند استحقاق قيمة الكمبيالة يتحصل البنك على قيمتها الإسمية ويستفيد من الفرق بين سعر شرائها وقيمتها الإسمية مقابل الانتظار حتى تاريخ استحقاقها. (SOMASHEKAR, 2009, p. 9)

3.إيرادات تشغيلية:

تقدم البنوك العديد من الخدمات لعملائها وتتحصل على عمولة مقابلها، إذ تشمل هذه الخدمات مجموعة من الأعمال البنكية التقليدية مثل الخدمات الاستشارية المالية وخدمات بنكية تجارية كتحصيل الشيكات والتأجير التمويلي وقبول الكمبيالات والاعتماد المستندي، وتحصيل المعاشات والرواتب نيابة عن عملائها، ودفع أقساط التأمين والإيجارات والضرائب وما إلى ذلك نيابة عن عملائهم، بالإضافة إلى

عمليات السحب على المكشوف وإصدار بطاقات الائتمان، وتأجير الخزائن الحديدية وصرف وتبادل العملات، كما تقدم البنوك خدمة إدارة حسابات العملاء ومعاملات الدفع، حيث مقابل جميع هذه الخدمات تتقاضى البنوك التجارية عمولتها. (SOMASHEKAR, 2009, p. 9)

المطلب الثالث: معايير قياس الربحية في البنوك التجارية

تقيس مؤشرات الربحية مدى كفاءة البنوك التجارية في تحقيق الربح من المبيعات والموجودات وحقوق الملكية، حيث تتعدد مؤشرات قياس ربحية البنوك التجارية، ومن خلال هذا المطلب سيتم استعراض أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها.

أولا: العائد على الأصول: ROA

يعكس معدل العائد على الأصول إمكانية البنك وقدرته على تحقيق أرباح من خلال التنويع في محفظة أصوله، والأهم من ذلك أنه يعكس قدرة الإدارة على استخدام موارد البنك المالية والاستثمارية لتحقيق الأرباح. (HASSAN & BASHIR, 2003, p. 11)

يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمنشأة، إذ يعتبر معدل العائد على الأصول مقياسا كليا يعبر عن أداء البنوك، لأنه يحمل في طياته قدرة البنك على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل، المتمثلة في حقوق الملكية والودائع وأية مصادر تمويل أخرى، والتي تمثل في مجموعها مجموع أصول وخصوم البنك. ويتضمن المقياس أثر كافة أنشطة البنك، التشغيلية والتمويلية والاستثمارية، ويبين الأرباح المتولدة عن كل دينار من الأصول، وزيادة النسبة مؤشر على كفاءة الإدارة في رسم سياساتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. (الكور، 2006، صفحة 9)

يتم حساب معدل العائد على الأصول بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي أصول البنك خلال فترة زمنية معينة، وتظهر النسبة على الشكل التالي: (KABAJEH, AL NU'AIMAT, & DAHMASH, 2012, p. 116)

معدل العائد على الأصول= صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الأصول

ويتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما:

1. **هامش الربح:**

هامش الربح هو مقياس للربحية، يتمثل في نسبة الربح قبل الضريبة إلى إجمالي الدخل التشغيلي.

تقيس هذه النسبة مقدار الدخل الذي يحتفظ به البنك فعليا من كل وحدة من الدخل، لذلك فهو يعكس فعالية إدارة البنك في التحكم في تكلفة وتسعير الخدمات البنكية، وفي الواقع إن الزيادة في أرباح البنوك تعود في النهاية إلى المساهمين، من خلال الرقابة على نفقات التشغيل أو رفع العائد على الأصول من خلال تخصيص الموارد المتاحة للبنك بتحقيق عوائد على القروض والاستثمارات مع تجنب

المخاطر المرتفعة، ويشير هامش الربح الأعلى مقارنة بالمنافسين إلى إنتاجية أعلى وتحكم أفضل في التكلفة. (ELSAYED, 2013, p. 18)

وبالتالي فإن ارتفاع هذا الهامش يعبر على مقدرة البنك على تقليص مصاريفه، ويقاس هامش الربح بالعلاقة التالية: (حريز، رايس، و دبابش، 2014، صفحة 100)

هامش الربح = صافي الربح / إجمالي الإيرادات

2. منفعة الأصول:

ويسمى أيضا باستعمال الأصول، حيث يشير هذا المؤشر إلى نسبة الإيراد الكلي المحقق من كل وحدة من الأصول، ويعكس هذا المؤشر مقدرة البنك على استخدام موجوداته لأقصى حد ممكن له بهدف تحقيق أعلى إيراداته، وهنا يتم التقييم بفحص عوائد كل أصل قبل الضريبة لمقارنة العوائد المحققة للبنك مع عوائد البنوك الأخرى، فقد تكون الاختلافات بسبب اختلال آجال الاستحقاق. (بومصباح، 2012، صفحة 50)

ويقاس مؤشر منفعة الأصول وفقا للعلاقة التالية: (عاطف، 2010، صفحة 225)

منفعة الأصول= إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

وعليه فإن:

العائد على الأصول= هامش الربح × منفعة الأصول

ثانيا: العائد على حقوق الملكية: ROE

يعتبر العائد على حقوق الملكية أو نموذج Dupont واحد من أهم النماذج المعتمدة في قياس الربحية، حيث بدأ هذا النموذج في بداية القرن العشرين، واقتصر في بادئ الأمر على قياس نسبتين تعبر الأولى عن كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح، وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات، في حين تعبر النسبة الثانية عن كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها، وهي نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات، وفي عام 1970 تم تطوير النموذج ليتحول من معدل العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية. (لعراف، 2020، صفحة 90)

أعتبر مؤشر العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة، حيث أنه في عام 1972 في الولايات المتحدة الأمريكية استنتج دافيد كول إجراء لتقييم أداء البنوك وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال، تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة من خلال مخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة ومخاطر التشغيل، ومخاطر رأس المال. (قريشي، 2004، صفحة 90)

يشير العائد على حقوق المساهمين بشكل أساسي إلى مدى فعالية إدارة البنك في استخدام أموال المستثمرين، وقدرة المسؤولين على تعظيم ثروة الملاك. (PAO, 2007, p. 51)

يعتمد البعض على فكرة أن العائد على الأصول يعكس معلومات غير مباشرة عن مساهمة نشاطات البنك في ثروة الملاك، إذ أنه لا يأخذ بعين الاعتبار نوع وسائل التمويل الضرورية لبداية النشاط، بالإضافة إلى أنه يفترض أن كل الأصول يتم تمويلها من طرف الملاك بشكل كامل، وبالتالي قد يكون هذا المؤشر غير ملائم، لأن الدخل هو دخل ناتج عن حقوق الملكية إذ يجب مقارنته مع حقوق الملكية، وليس مع إجمالي الأصول، حيث أن إجمالي الأصول تم تمويلها من خلال حقوق الملكية والمقرضين، ولذلك يجب أن يقيس مؤشر العائد على الأصول إنتاجية تلك الأصول في توفير عوائد للمستثمرين، ويعد العائد على حقوق الملكية المقياس الأفضل للربحية لأنه يعكس عائد الملاك قبل التوزيعات، حيث إذا كان هذا المعدل مرتفعا بالنسبة للبنك فيترجم ذلك في زيادة في كل من الأرباح الموزعة للملاك، والأرباح المحتجزة، أي الزيادة في حقوق الملكية، كما أن هذا المؤشر يبين مدى مساهمة كل من القرارات التمويلية والاستثمارية في عائد الملاك (بوقليمينة، 2018، صفحة 94)

يعتبر العائد على حقوق الملكية أهم مؤشر يعبر على ربحية البنك وإمكاناته للنمو، فهو معدل العائد للمساهمين أو النسبة المئوية للعائد على كل وحدة من حقوق الملكية المستثمرة في البنك، ويقاس وفقا للعلاقة التالية: (KUMBIRAI & WEBB, 2010, p. 39)

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي حقوق الملكية

يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية ROE بالعائد على الأصول ROA من خلال مضاعف حق الملكية EM الذي يتم قياسه بقسمة وفقا للعلاقة التالية: (حماد، 2001، الصفحات 88-89)

مضاعف حق الملكية = إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية

وبالتالي يمكن حساب العائد على حقوق الملكية بالشكل التالي:

العائد على حقوق الملكية = (صافي الدخل / إجمالي الأصول) × (إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية)

أي **EM × ROA= ROE**

إذن: **العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول × نسبة الرفع المالي**

بمعنى: **العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح / إجمالي الإيرادات) × (إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول) × (إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية)**

يقوم مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، حيث تعبر القيمة الأكبر من هذا المضاعف على درجة أكبر من الاعتماد على التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وعلى هذا الأساس فإن مضاعف حقوق الملكية (EM) يقيس الرفع المالي كما يعد مقياسا لكل من الربح والمخاطرة.

إذ يؤثر الرفع المالي (EM) على أرباح البنك لأنه ذو تأثير مضاعف على العائد على الأصول (ROA) والتي تساهم في تحديد العائد على حق الملكية (ROE) الخاص بالبنك. في حين أنه في نفس الوقت فإن الرفع المالي يمثل مقياسا للمخاطرة لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن

يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته، وعلى هذا الأساس فإن المحللين يتمكنون من التعرف على مستوى الخطر الذي يتطلب ذلك المستوى من العائد.

ويتميز نموذج حقوق الملكية بمرونة أكبر حيث يمكن تحليل كل مؤشر إلى مؤشرات جزئية تعكس مجالات القرار بشكل تفصيلي، كما أن هناك نوع من التعامل في المؤشرات في ربط العلاقة بين العائد والمخاطرة، كما هو الحال بالنسبة لمؤشر الرفع المالي حيث يؤدي إلى رفع مستوى الربحية ويعكس مستوى مخاطر رأس المال. (قريشي، 2004، صفحة 91)

ثالثا: العائد على الودائع: ROD

يعبر هذا المؤشر على حجم الأرباح المحققة نتيجة استثمار البنك لودائعه، وبالتالي هو مؤشر يقيس مدى مساهمة الودائع في تحقيق الأرباح عندما توظف أو تستثمر في نشاطات مختلفة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على كفاءة البنك في توظيف واستثمار الودائع بشكل جيد، حيث يبين حصة الوحدة الواحدة من الودائع إلى الأرباح الصافية المتحققة للبنك بعد دفع الضرائب، ويتم قياس هذا المؤشر بالشكل التالي:

معدل العائد على الودائع = صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الودائع

رابعا: العائد على الأموال المتاحة للتوظيف: ROR

من المعروف أن حقوق الملكية لا تعتبر المصدر المالي الوحيد الذي يعتمد عليه البنك في تحقيق أرباحه، خاصة وأن البنك لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة فقط وإنما بأموال المودعين أيضا، وبهذا فهو لا يحتاج رأس المال بنفس الدرجة التي يحتاجها المشروع التجاري أو الصناعي وغيره، فرأس المال يساعد على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع البنك وبالأخص المودعين، وعلى هذا الأساس يشمل هذا المؤشر على كل الأموال المتاحة للتوظيف إلى جانب حقوق الملكية، وبالتالي لم يتم استبعاد أي مصدر تمويلي مهم ألا وهو الودائع البنكية، وعليه يتم قياس هذا المؤشر على النحو التالي: (مقيمح، 2014، صفحة 391)

معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف = (صافي الدخل بعد الضريبة / (حقوق الملكية + مجموع الودائع)) × 100

خامسا: العائد على السهم: ROS

يشير هذا المؤشر إلى نصيب السهم من الأرباح، حيث يشير هذا المؤشر إلى مقدار الأرباح المحققة من السهم الواحد، بالإضافة إلى أنه يشير على النمو المحتمل في حقوق الملكية، والذي ينعكس بدوره على أسعار الأسهم في السوق لهدف تحقيق الأرباح الرأسمالية، لذلك تسعى إدارة البنك إلى تعظيم ربحية السهم الواحد نظرا لمساهمته الإيجابية في تعظيم ثروة الملاك في الأجل الطويل، وبالتالي فإن

زيادة نصيب السهم من صافي الربح، تعكس تحسن في الأداء المالي البنكي وكفاءة البنك في توظيف موارده في استخدامات تزيد من أرباحه، ويتم قياسه بالطريقة التالية: (راضي، 2021، صفحة 301)

معدل العائد على السهم = صافي الدخل بعد الضريبة / عدد الأسهم العادية

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية وطرق تعظيمها

حتى يتمكن البنك التجاري من تعظيم أرباحه فإنه يتبع مجموعة من الأساليب تؤدي إلى الزيادة من موارده المتأتية من الخدمات البنكية، التي تؤدي بدورها إلى الرفع من مستوى ربحية البنك التجاري، إلا أن هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تعترض طريق تحقيق هدف الربحية، ومن خلال هذا المبحث سيتم الإلمام بمختلف أساليب تعظيم الربحية، بالإضافة إلى ذكر أهم العوامل التي تؤثر عليها.

المطلب الأول: العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية البنوك التجارية

تواجه البنوك في سبيل تحقيقها هدفها المتعلق بالربحية مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر في الربحية

1. عمر البنك

يلعب عمر البنك دورا مهما في التأثير على ربحية البنك التجاري، حيث إن زيادة عمر البنك غالبا ما تؤثر بشكل إيجابي في ربحيته لعدة أسباب منها أن المتعاملين يطمئنون للبنوك التي تتميز بأعمار طويلة لعلمهم وثقتهم بأن هذه البنوك قادرة على البقاء والاستمرار، بالإضافة إلى خبرة إدارتها، كما أن البنوك تستهلك أغلب أصولها ومصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لنشأتها، هذا ما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات التالية، بخلاف البنوك حديثة النشأة. (البيج، 2020، صفحة 47) بالرغم من ذلك فإن الدراسات السابقة تتناقض فيما يتعلق بتأثير عمر البنك على ربحيته، حيث يرى البعض أنه من الممكن للبنوك الحديثة أن تحقق ربحية جيدة في حال حسن وكفاءة الإدارة ويمكن أن تتفوق على البنوك الأطول عمرا. (ELGADI & YU, 2018, p. 245)

2. حجم البنك

يعتبر حجم البنك من العوامل الداخلية التي قد تعكس مدى الاستفادة من الوفورات الاقتصادية والاختلاف في التكاليف ومخاطر التنويع.

يقاس حجم البنك بمقدار ما يملكه من أصول أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، حيث أن كبر حجم البنك مقاسا بأصوله يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول، إذ أن هذا المعدل يكون كبيرا في البنوك الصغيرة الحجم وذلك بالمقارنة مع البنوك الكبيرة، في حين نلاحظ أن حجم الودائع في البنوك الكبيرة يكون أكبر منه في البنوك الصغيرة بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر، الأمر الذي يساهم في زيادة معدل العائد على حقوق الملكية، كما أن حجم أصول البنوك التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، فمن المتوقع دائما أن زيادة أصول البنك تؤدي بدورها إلى زيادة ربحيتها، أما في حالة قياس حجم البنك بما يملكه من حقوق ملكية المتمثلة في كل من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المحتجزة، فنجد أن البنوك التي تملك حقوق ملكية كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وارتفاع حقوق الملكية من جهة يزيد من ثقة جمهور المتعاملين

معها، مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية. (مرهج، حمودة، و مزيق، 2014، صفحة 336)

وفقا للدراسات السابقة من الممكن أن تكون العلاقة بين حجم البنك والربحية إما إيجابية، حيث توجد العديد من الأسباب التي تجعل من حجم البنك يلعب دورا مهما في التأثير بصورة إيجابية على الربحية، حيث أن البنوك ذات الأصول الأكبر تمتلك القدرة الأكبر على الاستفادة من وفورات الحجم وتنويع نطاق الاستثمار، بالإضافة لتقليل تكلفة جمع المعلومات ومعالجتها، كما أنها تتميز بمكانة هامة في السوق إذ أنها تحصل على مصادر بتكلفة منخفضة، بالإضافة إلى أن الحكومات تكون أقل رغبة في السماح للبنوك الكبيرة بالفشل إذ أنها تتمتع بعنصر الأمان بصورة أكبر من البنوك صغيرة الحجم. (MIZRAEI & MIZRAEI, 2011, p. 106)، أو سلبية إذ أنه بالرغم من ذلك فإن تأثير حجم البنك على الربحية لا يمكن أن يكون إيجابيا بصورة مطلقة، فمن المحتمل أن تتأثر الربحية بشكل سلبي في البنوك التي تتمتع بحجم كبير جدا، وذلك لأن نمو الحجم بصورة كبيرة يؤدي بدوره إلى وفورات حجم سالبة، فكلما ازداد حجم البنك كلما نتج عنه ارتفاع في التكاليف لإدارة وتشغيل هذا الحجم الكبير، لذلك فإن وفورات الحجم ليست إيجابية بشكل مطلق، فضلا عن ذلك ووفقا لنظرية العائد والمخاطرة فإن المستثمرين يتوقعون عوائد أقل وذلك نتيجة لانخفاض المخاطر في البنوك كبيرة الحجم مقارنة بالبنوك الصغيرة، وبالتالي تظهر العلاقة بين الحجم والربحية بصورة مختلطة، إذ أنه يمكن اعتبار تأثير حجم البنك على الربحية ليس مهما لأن البنوك صغيرة الحجم عادة ما تحاول النمو بسرعة، وهي على استعداد للتضحية بربحيتها، فالبنوك المنشأة حديثا لا تحقق أرباحا في السنوات الأولى من العمل عادة لأنها تولي اهتماما أكبر لاكتساب حصة في السوق بدلا من زيادة ربحيتها. (البيج، 2020، صفحة 50)

3.كفاءة الإدارة

تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى قدرة إدارة البنوك على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، حيث أن قدرة إدارة البنك على إدارة هيكلها المالي بشقيه إدارة الموارد وإدارة الاستخدامات، يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف البنك، ففي حال تمكن هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد البنك في موجودات ذات عوائد مجزية آخذة بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه البنوك وتعظيم ثروة ملاكها، إذ أن ربحية البنوك التجارية ما هي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك البنوك، فالإدارة الرشيدة هي الإدارة التي تتخذ القرارات التي تمكنها من تعظيم ربحية تلك البنوك من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان. (الغافود، 2019، صفحة 157)

4.توظيف الموارد

غالبا ما توظف البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية باعتبارهما أهم مجالات الاستثمار للبنك التجاري، حيث أنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزداد ربحية البنك التجاري، إذ أن الدخل المتولد عنهما يعتبر المصدر الأساسي لإيرادات البنك وبالأخص الدخل المتولد من القروض، وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المدرة للدخل على ربحية البنك التجاري، حيث تزداد ربحيتها بازدياد هذه النسبة، ويعد قرار إدارة البنك في توظيف موارده في القروض والاستثمارات المالية من القرارات التي تعتمد على عدة عوامل أهمها حاجة البنك للسيولة ومدى توفر فرص استثمارية جديدة مولدة للدخل، أما بالنسبة لتوظيفات البنك في الأصول الثابتة فنجد أنها يجب أن تكون محدودة، وبالقدر المطلوب لممارسة النشاط البنكي فقط وذلك لأن هذه الأصول تعد من الموجودات الغير مدرة للدخل، والأمر نفسه بالنسبة للنقدية لديها. (أبو زعيتر، 2006، صفحة 99)

5.كفاية رأس المال

يعتبر رأس المال جزء من الأموال التي يساهم بها الملاك، والتي تمنحهم حق الاستفادة من الأرباح المحصلة في البنك، ويعد أيضا مصدرا بديلا للودائع وأموال الاقتراض الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فهو يلعب دورا مهما في حماية المودعين والبنك من خطر الإفلاس، وأشكال الضغوط الأخرى. (ABURIME, 2008, pp. 8-10)

كفاية رأس المال هي مستوى رأس المال الذي يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ به لتمكينها من تحمل مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل التي تتعرض لها من أجل استيعاب الخسائر المحتملة وحماية المدينين للبنك، كما يعد عامل حاسم بمعنى أن رأس المال نفسه هو مبلغ صندوق البنك الخاص المتاح لدعم أعمال البنك في جميع الأوقات، كما أنه يخدم أو يعمل كحاجز في المواقف المتوترة، لذلك فإن رؤوس أموال البنوك تخلق سيولة للبنك نظرًا لحقيقة أنها لا تستطيع الاعتماد فقط على الودائع لأنها أكثر هشاشة وعرضة للتدفق البنكي، وفي هذا الصدد تتناسب نسبة كفاية رأس المال بشكل مباشر مع مرونة البنك في حالات الأزمات، وبالتالي يكون لها تأثير مباشر على ربحية البنوك من خلال تحديد قدرتها على المغامرة في مستويات مختلفة من المشاريع الخطرة ولكن المربحة. (SHEEFENI, 2015, p. 218)

تفترض بعض الدراسات وجود علاقة موجبة بين الربحية في البنوك التجارية ورأس المال، حيث يرجع البعض العلاقة الموجبة إلى انخفاض التكاليف التمويلية، ويبرر ذلك باعتبار رأس المال أحد مصادر التمويل الداخلية للبنوك التجارية، وعلى هذا الأساس فإن أي ارتفاع في رأس المال يؤدي إلى انخفاض تكاليف مصادر التمويل الخارجية، مما يمنح البنك وقتا أكبر ومرونة في التعامل مع المشاكل التي تنتج من الخسائر غير المتوقعة، بالإضافة إلى أنه يدعم نشاطات البنك، كما يساهم ارتفاعه في

تجنب التكاليف المتوقعة المتعلقة بعدم احترام قواعد رأس المال. (BEN NACEUR, 2003, pp. 8-10)

إضافة إلى ذلك بما أن البنوك التجارية التي تتميز بامتلاكها لرأس مال مرتفع يزداد اعتمادها على مصادر التمويل الداخلية مما يؤدي ذلك إلى انخفاض الحاجة إلى تحمل تكاليف ومخاطر التمويل الخارجي. كما أنه في ظل عدم تماثل المعلومات في السوق، يكون بإمكان البنك الذي يحوز قاعدة رأسمالية جيدة توفير إشارة في السوق بأن أداءه أفضل من المستوى المتوسط، مما يساهم ذلك في جذب المودعين والمستثمرين للتعامل مع البنك، وبالتالي فإن الاحتفاظ بنسبة مرتفعة من رأس المال تنتج ربحية أكبر ومخاطر أقل. (SHEEFENI, 2015, p. 218)

على عكس ذلك توصلت بعض الدراسات الأخرى إلى أن العلاقة الموجودة بين رأس المال والربحية في البنوك التجارية هي علاقة سلبية، بحيث أن وتبعا لنظرية العائد والمخاطرة فإن الزيادة في رأس مال البنك تؤدي إلى انخفاض في كل من المخاطر والعوائد المتوقعة، وذلك لأن البنوك الأكثر حذرا تقوم بتجاهل الفرص الملائمة للاستثمار في المشاريع الخطرة رغم أنها مربحة. (BEKTAS, 2006, pp. 65-66)

6.جودة الأصول (أرباح وخسائر القروض)

تعكس جودة الأصول مخاطر الائتمان التي ترتبط بالقروض ومحفظة الاستثمارات في الأصول الأخرى، حيث تؤثر عمليات منح الائتمان من قبل البنوك بشكل كبير على ربحية تلك البنوك، وذلك بسبب كبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، إذ تعتبر القروض من النشاطات الأساسية للبنوك التجارية وهي بالتالي المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح، حيث تحاول البنوك دائما الاعتماد على التقييم والرقابة لعملية توظيفها للودائع في شكل قروض من خلال عمليات الرقابة على نسبة الائتمان لديها، إذ ان عمليات منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيدا عن دراسة ملفات العملاء بعناية، من أجل معرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالالتزامات، تعتبر من أهم العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلبا على ربحية البنوك التجارية، ومن أجل تفادي الأثر السلبي من الضروري القيام بعمليات التحسين عن طريق فرض ضمانات على القروض، وتوفير احتياطات كافية لمواجهة الخسائر الكامنة، بالإضافة إلى تجنب تركز الأصول في منطقة واحدة أو قطاع اقتصادي معين. (مرهج، حمودة، و مزيق، 2014، صفحة 336)

7.الودائع

تقوم البنوك التجارية بالتركيز على جذب ودائع التوفير والودائع لأجل، وذلك لأن هذه الودائع تمنح تلك البنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الأخذ بعين الاعتبار عامل السيولة وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، بالإضافة لذلك تؤثر تكلفة الودائع أيضا على ربحية البنوك التجارية، لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك بهدف حصوله على الأموال، ونلاحظ أن تكلفة

الودائع لأجل تزيد عن تكلفة الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير، وتسعى البنوك التجارية عادة إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع إلى أقصى حد ممكن بهدف الزيادة من ربحيها. (الغافود، 2019، صفحة 158)

8. السيولة

تعبر سيولة البنك على مدى قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري وذلك من خلال القيام بعملية تسييل الأصول بسرعة وبدون خسارة في القيمة، إذ تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع، وبالتالي تساهم السيولة في مساعدة البنك على تجنب الخسارة التي قد تنشأ نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن السيولة تمثل عنصر الحماية والأمان على مستوى البنك مع المحافظة على قدرة الجهاز البنكي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت.

نظرا لهذه الأهمية التي تتمتع بها السيولة فإن البنوك التجارية تعمل على الاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عن الحد الأدنى من التزاماتها السائلة لمواجهة هذه المتطلبات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع وذلك حتى لا يضطر البنك إلى القيام بتصفية إجبارية لبعض أصوله، وما قد ينتج من مخاطر جراء ذلك ويساعد هذا التقدير في المواءمة بين متطلبات السيولة والربحية، ونظرا للأهمية التي تتميز بها السيولة تضع البنوك المركزية للرقابة على البنوك منها تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها، حيث تحدد السلطات النقدية حد أدنى للسيولة التي لابد من توفرها لدى البنوك والبنك المركزي بصفته المقرض الأخير للبنوك في حالة تعذر الحصول على موارد نقدية لمقابلة التزاماته، وفي جميع الأحوال يتطلب ذلك ضرورة الموازنة بين هدفي السيولة والربحية، إذ أنهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، بمعنى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر، بحيث أن زيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة، كما أن زيادة حجم الاحتفاظ بالأصول السائلة يعني زيادة الأصول التي لا تحقق عوائد أو التي تحقق عوائد منخفضة من شأنه أن يؤثر سلبيا على عوائد البنك ويحمله تكلفة الفرصة البديلة وهذا يتعارض مع هدف الربحية. (حزوري، 2018، صفحة 81)

9. التنويع

في حالة ما إذا قام البنك التجاري بإتباع استراتيجية تقوم على أساس التنويع في محفظته الاستثمارية فإنه يوفر فرصة تحقيق الدخل من مصادر عديدة غير تقليدية كالعائد على الاستثمار في الأوراق المالية، الرسوم والعلاوات وغيرها، مما يقل اعتماده على الدخل المحقق من الفوائد الذي يتأثر بشكل كبير بتغيرات البيئة الاقتصادية المعاكسة، إذ تجدر الإشارة إلى أن الدخل المتولد من الرسوم أكثر استقرارا من الدخل الذي يحقق من الفوائد، وعلى هذا الأساس فإن التنويع يحقق ميزة توزيع المخاطر

التي يمكن أن تواجه البنك، إذ أنه في حال وقوع خسارة في قطاع معين فإن البنك بإمكانه تعويضها عن طريق العوائد المحققة التي يحصل عليها من الاستثمار في قطاع آخر، كما بإمكان التنويع أن يتيح للبنك تحقيق فرص الانتشار والتوسع في القطاع البنكي. (ONUONGA, 2014, p. 97)

في حين أنه في الاتجاه المعاكس من الممكن ألا يحقق التنويع النتائج المرغوب فيها، إذ أنه من الممكن أن يؤدي اتباع استراتيجية التنويع إلى ارتفاع التكلفة المرتبطة بالرقابة على الاستثمارات المتعددة، كما يمكن أن يخلق صعوبة أمام المديرين في ممارستهم للرقابة على مديري الفروع وذلك بسبب التنويع بشكل كبير، مما يستلزم على إدارة البنك اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على أساس التفضيل بين العائد والمخاطرة. (TURKMEN & YIGIT, 2012, p. 118)

10. المخاطر التشغيلية

يعتمد العديد من الباحثين على التعريف الصادر عن لجنة بازل للمخاطر التشغيلية، حيث عرفت المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة التي تكون نتيجة عن عدم ملاءمة أو فشل العمليات الداخلية أو العاملين، أو الأنظمة أو نتيجة لأحداث خارجية. (Basel Committee on Banking Supervision, Feb 2003, p. 02)

تؤدي المخاطر التشغيلية إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية الأمر الذي سيؤثر بدوره سلبيا على الإيرادات ومن ثم على الأرباح وتعتبر إدارة مخاطر التشغيل في غاية الصعوبة والسبب في ذلك يعود إلى كون هذه المخاطر متعلقة بالأخطاء البشرية، أو بالنظم المتبعة أو بالتقنية المستخدمة، وعلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالبنك تطوير سياسات عامة وخطط لإدارة هذه المخاطر بالإضافة لتبني معايير وتوجيهات واضحة لتقليل مخاطر التشغيل. (بوقليمينة و بلعور، 2018، صفحة 223)

11. مخاطر السمعة

يحظى موضوع أزمة السمعة في القطاع البنكي باهتمام متزايد من الأكاديميين والممارسين، حيث أن كل عملية يقوم بها البنك تخضع للحكم من طرف المستثمرين والعملاء الذي يمثلون الصورة التجارية للبنك في السوق، حيث أن الشائعات المنتشرة حول البنك أو أي خدمة سيئة للعملاء أو عدم تمكن البنك من تقديم خدمة بنكية وفقا لمعايير الأمان والسرية وغير ذلك من الأسباب، التي من شأنها خلق رأي عام سلبي حول البنك مما ينتج عنه انخفاض في قاعدة العملاء ويؤدي ذلك إلى انخفاض ربحية البنك. (ATTI & TROTTA, 2016, p. 07)

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤثرة في ربحية البنوك التجارية

بالإضافة إلى العوامل الداخلية التي تؤثر في الربحية، فإنه توجد أيضا عوامل خارجية من شأنها التأثير على ربحية البنك التجاري.

1.الناتج المحلي الإجمالي

تعتبر الظروف الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي من أكثر مؤشرات الاقتصاد الكلي استخداما لقياس النشاط الاقتصادي الإجمالي للبلد، إذ أنه من المتوقع أن يؤثر الناتج المحلي الإجمالي على العديد من العوامل المتعلقة بالعرض والطلب على القروض والودائع، حيث أنه مع تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي خاصة خلال فترات الركود، تتدهور جودة الائتمان، وتزداد حالات التخلف عن السداد، مما يؤدي إلى تدهور قدرة البنوك على خلق الأرباح، ويحدث العكس في حالة ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث يعتبر ذلك مؤشرا على وجود ظروف سوقية جيدة ومواتية، مما يؤدي ذلك إلى تشجيع البنوك على منح قروض أكثر، والأمر الذي ينتج عنه انخفاض حصة البنك من القروض المتعثرة وبالتالي ترتفع قدرة البنك على خلق وتحقيق الأرباح. (SOUMADI & ALDAIBAT, 2012, p. 215)

2.التضخم

تنعكس ظاهرة التضخم في الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد. حيث تقاس القيمة الحقيقية لوحدة النقد في وقت معين بالمتوسط العام لما يمكن أن يقتني بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات، مما يوضح أن هذا الكم من السلع والخدمات يقل بارتفاع أثمانها ويزيد بانخفاض هذه الأثمان، ثم تسير القيمة الحقيقية أو القدرة الشرائية لوحدة النقد بشكل عكسي مع ارتفاع المستوى العام للأسعار، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار والذي يقود بدوره إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود. (جبوري، 2013، صفحة 157)

إن ارتفاع مستويات التضخم يدفع الأفراد إلى تفضيل أساليب استثمار أخرى كشراء السلع والموجودات دون الاستثمار في الإيداعات البنكية، بهدف المحافظة على قيمة ما يملكون من رؤوس أموال، وبالتالي فإن البيئة الاقتصادية عندما تتسم بمعدلات تضخم مرتفعة ستمثل عائقا أو محددا لأداء البنوك التجارية، وبالعكس في حالة معدلات التضخم المنخفضة والمستقرة، فإن ذلك سيوفر مناخا مناسبا لتحقيق أداء جيد للبنوك التجارية، حيث توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين التضخم والربحية في البنوك، إذ يرجع ذلك إلى زيادة الدخل بنسبة أكبر من الزيادة في التكاليف في فترات زيادة التضخم، بالإضافة على فشل عملاء البنك في التنبؤ بمعدلات التضخم، ومن الجهة المعاكسة فيمكن أن يكون للتضخم أثر سلبي على ربحية البنوك التجارية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع التكاليف بنسبة أكبر من الزيادة في الإيرادات، إذ أن ارتفاع التضخم يشجع على الادخار، مما يخفض من الطلب على الائتمان، وهذا ما يدفع البنوك إلى تخفيض تكاليف الوساطة، وبالتالي انخفاض الأرباح، بالإضافة إلى أن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى انخفاض حجم القروض، وانخفاض فعالية تخصيص الموارد، مما ينتج عنه انخفاض في مستوى العائد على الأصول. (بوقليمينة، 2018، الصفحات 142-144)

3.الظروف السياسية والاقتصادية

تتأثر مختلف أنشطة البنوك التجارية بشكل مباشر بالظروف السياسية والاقتصادية في البلد الذي تعمل فيه أو في البلدان المجاورة التي تربطها بها مصالح تجارية واقتصادية، حيث أنه كلما كانت السمة العامة للجو السياسي والاقتصادي هي الاستقرار، ينعكس ذلك بشكل إيجابي على أرباح البنوك التجارية من خلال قدرتها على ممارسة أنشطتها داخليا وخارجيا، بينما يحدث العكس في حالة الأزمات السياسية والاقتصادية. (الخسينة، 2016، صفحة 53)

4.السياسة النقدية

تلعب السياسة النقدية في البنوك المركزية في كل الدول دورا ذو أهمية كبيرة من حيث التأثير في سياسات البنوك التجارية فيما يخص موجوداتها ومطاليبها، مما يؤثر ذلك بدوره في ربحيتها، وتوجد العديد من الأدوات التي تعتمد عليها البنوك المركزية سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة، وذلك بهدف إحكام سيطرتها على الائتمان المصرفي، وبالتالي إحكام سيطرتها على العرض النقدي من أجل الوصول للأهداف النهائية المرغوبة، وتختلف إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي من حيث أنها تكون عبارة عن إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشيا مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد، إذ أن البنوك المركزية في الحالة التي تكون فيها البلاد تعاني من ركود اقتصادي تتبع سياسة توسعية تقوم على تخفيض الفوائد على القروض بالإضافة إلى تخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني، وأحيانا من أجل العمل على ضبط نمو السيولة المحلية وضبط الائتمان البنكي، وذلك بهدف تشجيع الطلب على القروض وتشجيع الاستثمار، مما تتحصل البنوك التجارية على فرص مشجعة لتحقيق الربحية، في حين أنه في الاتجاه المعاكس في حالة فترات التضخم تعمل البنوك المركزية على رفع سعر إعادة الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني من أجل الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية مما يحد من قدرة البنوك على التوسع في عمليات منح الائتمان مما تؤدي بدورها إلى الحد من إمكانية تحقيق أرباح مرتفعة، وهذا ما يعرف بالسياسة التقييدية. (مرهج، حمودة، و مزيق، 2014، صفحة 334)

5.المنافسة والحصة السوقية

تمثل المنافسة للبنك التجاري الطريقة التي يهدف من خلالها إلى المحافظة على المتعاملين الحاليين والعمل على جذب أكبر عدد ممكن من المتعاملين الجدد، وذلك من أجل الحصول على موارد مالية مقابل منح هؤلاء العملاء بسعر فائدة استراتيجي، والعمل على محاولة الاستجابة إلى طلباتهم التي تتسم بالتغيير والتعقيد باستمرار. (عرابة، 2010، صفحة 127)

تؤثر المنافسة بين البنوك بجميع أنواعها في ربحيتها، بسبب محدودية الموارد المتاحة لدى هذه البنوك، كما تعتبر المنافسة بين البنوك الإسلامية كبيرة ومستمرة من جهة، وبين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من جهة أخرى، سواء فيما يخص الآليات الحديثة في النشاط البنكي التقليدي وتطوير أنظمتها

وخدماتها ومنتجاتها، أو فيما يتعلق بدخول البنوك التقليدية في مجال العمل البنكي الإسلامي عن طريق فتح فروع لديها تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، كما تكتسب البنوك المزيد من الكفاءة وتزيد من ربحيتها من خلال زيادة حصتها السوقية، إذ أنه إذا كان البنك يمتلك حصة أكبر في السوق، يسمح له ذلك بالتمتع بصلاحيات أكبر للتحكم في الأسعار وخدمات العملاء، بمعنى أن البنوك التي تمتلك حصصا أكبر في السوق تعد أكثر ربحية من البنوك صاحبة الحصة الأصغر، وتتمتع البنوك ذات المنتجات المتميزة والحصة السوقية الأكبر بقوة كما أنها تحقق أرباحا أعلى. (البيج، 2020، صفحة 44)

6. الضرائب

تؤثر الضرائب على ربحية البنوك التجارية من خلال تأثيرها على القدرة التنافسية لمختلف الأدوات والاستثمارات في السوق المالية، في حالة فرض ضرائب على الدخل من الفوائد مع تطبيق إعفاء ضريبي على الأرباح الرأسمالية يعدل الطلب على الودائع ويجعلها أقل جاذبية من الاستثمار في الأوراق المالية، بالإضافة إلى ذلك تؤثر الضرائب على السياسة الاستثمارية للبنك حيث تعمل البنوك بشكل عام على ضبط وتعديل سياساتها بالشكل الذي يضمن لها التقليل من الضرائب التي يجب أن تدفعها، فضلا عن محاولة الاستفادة من تواجد أي ثغرات في قانون الضرائب بصورة أوضح وأبعد، فالمجالات الرئيسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم بيئة الأعمال وإمكانية تحقيق الربح في البنوك هي الطريقة التي تتبعها السلطات المالية في فرض الضريبة على الأرباح وإيرادات الفوائد، فالعديد من السلطات المالية تفرض الضرائب المباشرة على المعاملات البنكية أو تحدد الحد الأدنى من الدخل الذي يخضع للضريبة، وعلى هذا الأساس فإن زيادة مقدار الضريبة ينتج عنه تناقص في حجم الربح الصافي الذي تحققه البنوك التجارية ما لم تتمكن الإدارة من تمرير العبء الضريبي إلى العملاء عن طريق رفع الرسوم والعلاوات وهوامش الفائدة. (فلاح، 2018، الصفحات 68-69)

7. الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي

تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي في ربحية البنوك التجارية، إذ تتأثر الحصة السوقية للبنوك بما تمتلك من ودائع وقروض، نتيجة لتعامل البعض من العملاء مع البنوك الإسلامية دون البنوك الأخرى، مما يؤدي ذلك إلى التأثير على ربحية البنوك التجارية، بالإضافة إلى ذلك فإن جهل الكثيرين بأهمية النشاط البنكي يوجد لدى بعض المتعاملين الذين لديهم نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع البنوك بشكل عام وخاصة في مجال التحايل دون سداد ما عليهم من قروض، وهذا النوع من التحايل تزخر به معاملات البنوك التجارية، حيث يظهر ذلك جليا من خلال ارتفاع حجم مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة. (لعراف، 2020، صفحة 81)

المطلب الثالث: طرق تحسين وتعظيم الربحية في البنوك التجارية:

لا يقتصر هدف البنوك التجارية على تحقيق الربحية فقط بل تسعى جاهدة إلى تحسين مستوى الأرباح المحققة وتعظيمها لذلك تتبع العديد من الطرق، وهذا ما سوف سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

يوجد العديد من طرق تحسين وتعظيم ربحية البنوك نذكر منها: (البديري، 2013، الصفحات 56-57)، (فلاح، 2018، الصفحات 72-73)

- البحث عن فرص وخدمات جديدة يقدمها البنك في قطاعات وأنشطة جديدة، أو في مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو العمل على تقديم خدمات جديدة للعملاء الحاليين؛
- العمل على رفع أسعار بعض الخدمات البنكية التي تسمح بها التشريعات البنكية بزيادتها، فمن المعروف أن معظم الفوائد والعمولات موحدة بين البنوك، إلا أن الممارسين غالبا ما يجدون لزيادة الإيرادات من هذا المدخل ولا سيما أن أسعار الفائدة مثلا لها حد أدنى وحد أعلى ويتوقف السعر على ظروف العميل والعملية؛
- الاستفادة والانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف البنك، إن بعض المهتمين بتحسين الربحية غالبا ما يركزون على ترشيد الانفاق، في حين أنه يجب توجيه الانتباه إلى أن تحسين الربحية يمكن أن يتم من خلال عدة مداخل، كزيادة الفرص الجديدة زيادة فئات الفوائد والعمولات، واستخدام الأصول المتوفرة أفضل استخدام؛
- الضغط على النفقات في أي مجال من المجالات ولا سيما في مجال المصروفات العامة وهي التي تكون مجالا للإنفاق دون رقابة؛
- تنمية مهارات الموظفين في البنك من خلال إعداد برامج تدريبية لاستيعاب التطورات المتلاحقة في مجال الخدمات البنكية بما يتوافق ويضمن رفع مستوى تقديم الخدمة البنكية مع التركيز على عنصر الإبداع والابتكار في العمل البنكي مع ضرورة التحرر من القيود الروتينية التي من شأنها إعاقة سير العمل؛
- منح أهمية لعنصر التنويع في تقديم الخدمات البنكية من خلال توفير حزمة متكاملة من الخدمات تجمع بين الخدمات التقليدية والمستحدثة، مع ضرورة التركيز على التنويع في محفظة القروض التي تعتبر القسم الأكبر من استثمارات البنك بالشكل الذي يضمن رفع جودة وكفاءة المحفظة الائتمانية ويخفض من مخاطرها؛
- الاعتماد على استراتيجية تسويقية يتمحور هدفها الرئيسي على الوصول إلى شريحة أوسع من الزبائن بالإضافة إلى الحفاظ على الحصة السوقية للبنك والعمل على توسيعها وترسيخ مكانته في سوق العمل؛

- ضرورة العمل على تفعيل مبادئ الحوكمة بالطريقة التي تضمن تحقيق الشفافية في الأداء وإدارة الأنشطة والعمليات بشكل سليم، بالإضافة إلى تفعيل الرقابة على الجهاز البنكي مع ضرورة مراعاة حقوق أصحاب المصالح في البنك من مساهمين وموظفين وعملاء؛
- وضع آلية للتنبؤ المبكر بالمخاطر والأزمات البنكية، كضرورة توفير نظام جيد لجمع المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب وتحليلها لتحديد مؤشرات الحيطة على المستوى الجزئي والكلي، لاتخاذ قرارات من شأنها المحافظة على سلامة النظام المالي والبنكي، وتحديد مجموعة مناسبة من المؤشرات القياسية التي تساعد على التنبؤ بالمخاطر من أجل تشكيل صورة واضحة يتم بالاعتماد عليها في وضع خطة وسياسة العمل مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف كل بنك والوضع الاقتصادي للدولة؛
- ضرورة الاعتماد على اتباع سياسات وإجراءات مناسبة تؤدي إلى الاستقرار المالي، والعمل على جذب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة الثقة في الاقتصاد والسوق المالي؛
- العمل على إدخال المفاهيم المتعلقة بإدارة الجودة الشاملة باعتبارها مدخلا فعالا لامتلاك الميزة التنافسية وتطويرها في ظل تحديات التحرير البنكي والعولمة؛
- تطوير تشريعات الاستثمار البنكي والعمل على استقرارها بعد إزالة كافة المعوقات والقضاء على التناقضات والازدواجية التشريعية ومشكلة تفسير القوانين؛
- تحديد السياسات والمعايير الاستثمارية التي يجب على البنوك الالتزام بها، على أن تقوم هذه المعايير على أسس تشجيعية تساهم في تحفيز البنوك على تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل والمساهمة في رؤوس أموال المشروعات والتوظيف في الأوراق المالية؛
- إصلاح النظام الضريبي والعمل على تطويره بشكل مستمر بحيث يتسم بالحيادية ويؤثر بشكل فعال على تدفق المدخرات وتنشيط الاستثمار؛
- الاهتمام بالإعلام والصحافة المالية والعمل على تنميتها وتطويرها، وزيادة قدرتها في توصيل ونشر المعلومات الدقيقة، وسرعة تقديم الأخبار والتقارير الاقتصادية والمالية؛
- ضرورة مواكبة التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي من أجل تطوير خدمات بنكية تتميز بالكفاءة والسرعة في الأداء بما يتلاءم مع التطور المتسارع والدور المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بهدف ضمان كسب ناجح للعملاء المرتقبين والحفاظ على العملاء الحاليين.

خلاصة الفصل

أدى تطور النشاط الاقتصادي بدوره إلى تطور نشاط البنوك التجارية، حيث أصبحت تمثل الداعم الأساسي على الصعيد التنموي والاستثماري، وذلك يرجع للدور الفعال الذي تقوم به، إذ تمثل البنوك التجارية الهيئة المالية التي تلبي رغبات أصحاب العجز المالي وكذا أصحاب الفائض المالي، أي أنها تقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، والبنوك التجارية كغيرها من المؤسسات المالية تهدف إلى تحقيق أكبر عائد ممكن، حيث أن ملاكها يهدفون لتحقيق أكبر ربح ممكن كنتيجة لاستثمار أموالهم في البنك التجاري مقابل مجموعة من المخاطر التي يتحملونها من أجل تعظيم ثرواتهم، في حين أن المودعين والمقرضين فتعتبر الربحية مصدر ثقة لهم.

وتعد الربحية مؤشرا يكشف عن المركز التنافسي للبنك التجاري في الأسواق المصرفية وجودة إدارته ومدى استغلاله الأمثل للموارد المالية المتاحة، كما تشير إلى قدرة وإمكانية البنك على زيادة رأسماله وتحمله للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها واستيعاب الخسائر وتوفير عائد مناسب للمستثمرين، بالإضافة إلى ذلك فإن الربحية تساعد البنوك على التنبؤ بالأزمات المالية، إذ يعتبر القطاع البنكي المربح والكفؤ أكثر قدرة على تحمل مختلف الصدمات والمخاطر المحتملة.

وفي سبيل تحقيق البنوك لهدفها المتمثل في تعظيم الربحية، تواجه العديد من العوامل متفاوتة التأثير على ربحيتها، تتمثل في عوامل داخلية كعمر البنك، حجمه، كفاءة إدارته، توظيفه للموارد، ملاءته، وغيرها من العوامل، وعوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة بالبنك سواء كانت اقتصادية اجتماعية أو سياسية.

الفصل الثاني: معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل

تمهيد:

نظرا للتطورات الحاصلة في سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، أدى ذلك إلى حدوث تغييرات كبيرة في القطاع البنكي نتيجة تزايد دور الأسواق المالية والتحرر من القوانين وازدياد حدة المنافسة، وقد وسع التحرير بشكل كبير من المنتجات والخدمات المطروحة من قبل البنوك، حيث نوعت معظم البنوك خدماتها بعيدا عن الخدمات الأصلية التقليدية، وقد أدى ذلك إلى ظهور الاستخدامات الحديثة للبنوك من غير الوساطة، ومهدت هذه التطورات السبيل أمام بروز أهمية رأس المال خاصة في ظل ارتفاع المخاطر وتعاظم ضغوط المنافسة، حيث أصبح رأس المال عنصرا استراتيجيا هام في تسيير البنوك، إذ يحدد قدرة البنك على النمو والتوسع في الأنشطة، كما يعد أداة رئيسية لضمان سلامة البنوك من المخاطر.

وعليه أصبحت نشاطات البنوك أكثر تنوعا وتعقيدا وتعرضا لكم هائل من المخاطر، وذلك نظرا للتطورات المتسارعة على مستوى تحرر الخدمات المالية الناتجة عن العولمة الاقتصادية، ولمواجهة هذا التطور أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالنشاط البنكي والقيام بوضع الإجراءات الرقابية اللازمة للحد من الانعكاسات السلبية الناتجة عنها وإدارتها بشكل فعال، ويعد رأس المال والاحتياطات أهم داعم للبنوك في مواجهة تلك المخاطر، وعلى هذا الأساس سنت لجنة بازل ثلاث اتفاقيات إدراكا منها لهذه الحقيقة، حيث عملت على وضع مجموعة من المبادئ الرقابية المتعلقة بموضوع كفاية رأس المال، بالإضافة إلى صياغة إطار جديد يؤدي إلى تقوية النظام البنكي الدولي، ويدعم استقراره المالي.

وفي هذا الإطار أصدرت لجنة بازل اتفاقيتها الأولى بازل I سنة 1988 والمتعلقة بمعدل كفاية رأس المال، وجاءت بعدها اتفاقية بازل II سنة 2004 التي تضمنت تطوير لمعيار كفاية رأس المال، ونتيجة للانتقادات التي عرفتها الاتفاقية الثانية، حلت محلها اتفاقية بازل III سنة 2010 التي تم الإقرار في مضمونها بالمعيار الجديد لقياس كفاية رأس المال، حيث كان التطبيق الفعلي للمعيار الجديد في شكل مراحل بداية من سنة 2013 حتى سنة 2019، ليتم بعد ذلك الالتزام بشكل كلي بمتطلبات معيار كفاية رأس المال.

ومن هذا المنطلق سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية بالشكل التالي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول رأس المال والرقابة البنكية

المبحث الثاني: معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 1

المبحث الثالث: معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 2

المبحث الرابع: المعيار الجديد لكفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 3

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول رأس المال والرقابة البنكية

كتمهيد لدراسة ما جاء في اتفاقيات لجنة بازل حول معيار كفاية رأس المال، تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، حيث ينبغي علينا أولا التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية حول رأس المال والرقابة البنكية

المطلب الأول: مفهوم رأس مال البنك

من خلال هذا المطلب سيتم الإلمام بمفهوم رأس المال البنك، من خلال تحديد تعريفه، هيكله، وظائفه، والسياسات المتبعة لزيادته.

أولا: تعريف رأس مال البنك

يجب التفرقة بين نوعين من رأس المال، رأس المال المصرح به وهو عبارة عن رأس المال الإسمي الذي صدر على أساسه إنشاء البنك التجاري، ورأس المال المدفوع وهو عبارة عن مجموع المبالغ التي دفعها المساهمين بالفعل مساهمة منهم في رأس مال البنك، وبذلك فإن رأس المال المصرح به هو الحد الأقصى لرأس مال البنك والذي لا يمكن تجاوزه، أما المدفوع فهو رأس المال الفعلي للبنك، ويعد رأس مال البنك خط الدفاع الرئيسي لحماية حقوق المودعين في حالة فشل البنك أو عند توقفه عن سداد التزاماته. (عبد الباقي، 2015، صفحة 41)

يعرف رأس مال البنك بأنه صافي موجودات البنك أي الفرق بين قيمة الموجودات وقيمة المطلوبات، فضلا عن كونه الزيادة في النوعية والمتانة والشفافية في قاعدة رأس المال، فإعادة الهيكلة في مكونات رأس المال تعمل على زيادة الشفافية من خلال متطلبات الإفصاح، حيث يتمثل المفهوم الضيق لرأس المال في مجموع الأسهم المدفوعة مضافا إليها الأرباح المحتجزة، في حين أن المفهوم الحديث والواسع لرأس المال يشمل أيضا مصادر أخرى غير حق الملكية، كالأسهم الممتازة وأدوات الدين طويلة الأجل، فعدم كفاية رأس المال يعرض البنك لمواجهة العديد من الأزمات فمن وجهة نظر البنك فرأس المال هو صمام الأمان الذي يستعمل لسداد مختلف الأزمات وتحت أسوء الظروف، وفي الوقت نفسه يعد رأس المال عنصر أمان للأطراف المتعاملة مع البنك. (الهاشمي، 2017، صفحة 203)

ثانيا: هيكل رأس مال البنك

يتكون هيكل رأس المال في البنوك التجارية في العادة من عدة عناصر هي: رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المحتجزة، في حين يختلف رأس المال المدفوع أو الممتلك باختلاف ملكية البنك، حيث أنه في البنوك التجارية العمومية يتكون رأس المال المدفوع من مبلغ معين يتم تحديده من طرف السلطات النقدية الممثلة في البنك المركزي، أما في البنوك التجارية الخاصة التي تأخذ شكل شركة المساهمة فيتكون رأس المال المدفوع من الأسهم ويسمى رأس مال الأسهم، عادة تحدد التشريعات البنكية الحد الأدنى اللازم من رأس المال المدفوع حتى يسمح للبنك بمزاولة نشاطه، وعلى هذا الأساس رأس

المال هو تركيب الأموال المملوكة (رأس المال المدفوع، الاحتياطات، الفائض غير الموزع)، وبالتالي تتمثل مكونات هيكل رأس المال في البنوك التجارية، فيما يلي: (سلطان، 2005، صفحة 195)

1.الأسهم العادية:

يمثل السهم العادي مستند ملكية له قيمة إسمية دفترية وسوقية، وتتمثل القيمة الإسمية في القيمة المدونة على قيمة السهم، عادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس، أما القيمة الدفترية فتتمثل في قيمة حقوق الملكية التي لا تتضمن الأسهم الممتازة مقسومة على عدد الأسهم العادية المصدرة، في حين تتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم العادي في السوق، وقد تكون هذه القيمة أكثر أو أقل من القيمة الإسمية والدفترية، حيث يتمتع حامل السهم العادي ببعض الحقوق، من أهمها الحق في التصويت في الجمعية العمومية إذا ما كان المستثمر يمتلك الحد الأدنى من الأسهم الذي يقره قانون البنك، كما يمكن لحامله الحصول على أرباح بعد تسديد التزاماته اتجاه الآخرين. (هندي، 2007، صفحة 533)

2.الأسهم الممتازة:

يعتبر السهم الممتاز مستند ملكية له قيمة إسمية وقيمة دفترية وأخرى سوقية، شأنه في ذلك شأن السهم العادي، حيث تحسب القيمة الدفترية بقسمة قيمة الأسهم الممتازة كما تظهر في الميزانية على عدد الأسهم المصدرة، وتجمع الأسهم الممتازة بين سمات الأسهم العادية والسندات، فالسهم الممتاز يشبه السهم العادي في بعض النواحي منها أنه يمثل صك ملكية ليس له تاريخ استحقاق، وأن مسؤولية حامله محدودة بمقدار مساهمته، بالإضافة إلى أنه لا يحق لحملة هذه الأسهم المطالبة بنصيبهم في الأرباح إلا إذا قررت الإدارة إجراء توزيعات، وأخيرا من الممكن أن يكون لحملة الأسهم الممتازة الأولوية في شراء أي إصدارات جديدة من الأسهم الممتازة وذلك وفقا للنحو المتبع في الأسهم العادية. (هندي، 2007، صفحة 541)

3.الأرباح المحتجزة:

تعتبر جزء من حقوق المساهمين وتعد وسيلة للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا، وتتخذ الأرباح المحتجزة أشكالا عديدة تتمثل في:

4.الاحتياطات:

هي عبارة عن مبالغ نقدية تقتطعها البنوك التجارية من أرباحها الصافية وتحتفظ بها في حساب خاص لتدعيم رأس المال وتحسين الموقف المالي للبنك الأمر الذي يشجع المودعين على التوجه لهذا البنك أو غيره، حيث كلما ازدادت الإمكانيات الذاتية للبنك كلما ازدادت القيمة الدفترية للسهم وازدادت الودائع لديه. (كنعان، 2012، صفحة 182)

وتنقسم الاحتياطات إلى عدة أنواع هي: (جلدة، 2008، صفحة 86)

1.4. الاحتياطي القانوني:

وهو مجموع ما يقتطعه البنك من صافي أرباحه كل سنة وبنسبة يحددها البنك المركزي، ويبقى البنك يقتطع النسبة ويضيفها إلى احتياطاته الإجبارية حتى يصبح هذا الاحتياطي مساويا برأس المال المدفوع للبنك التجاري.

2.4. الاحتياطي الاختياري:

هو احتياطي يقوم البنك باقتطاعه من صافي أرباحه بشكل اختياري وبالنسبة التي تلائمه وليس إجباري وذلك لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له البنك في المستقبل.

5.المخصصات:

تكون في العادة قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول، وتحمل الأرباح عادة بقيمة هذه المخصصات، تختلف نسبة المخصصات حسب ظروف كل بنك ومن أشكال المخصصات هناك مخصصات الاستهلاك، ومخصصات الديون المشكوك فيها. (اللحام و كافي، 2017، صفحة 47)

6.الأرباح غير الموزعة:

إن الاحتياطات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح، إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع كل من الاحتياطات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم وقد توزع الإدارة جزءا منها وتحتفظ بجزء منها في شكل أرباح غير موزعة مدورة إلا أنها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها البنك متى شاء. (اللحام و كافي، 2017، صفحة 48)

7.سندات الدين طويلة الأجل:

يعتبر رأس المال والاحتياطي والمخصصات والأرباح غير الموزعة مصادر داخلية تقليدية بالنسبة للبنك التجاري، أما المصادر الحديثة فتشمل سندات الدين طويلة الأجل وهي من المصادر الخارجية، يصدرها البنك ويبيعها للجمهور وللمؤسسات في حين يحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة شريطة أن يكون لسداد الودائع حق الأولوية على سداده هذه السندات عند تصفية أعمال البنك. (اللحام و كافي، 2017، صفحة 48)

ثالثا: وظائف رأس المال في البنك التجاري

1.وظيفة الحماية لأموال المودعين:

تمول الودائع ما يقارب 85% من أصول البنك التجاري، لذلك فإن الوظيفة الأساسية للجزء الرئيسي من حقوق الملكية تتمثل في حماية أموال المودعين من مخاطر الانخفاض في قيمة هذه الأصول، وذلك لغرض ضمان الأداء الكامل لأموال المودعين، حيث لا تنحصر هذه الوظيفة على ضمان أداء أموال المودعين في حالة التصفية فقط، ولكن أيضا المحافظة على قدرة البنك في أداء

التزاماته بتزويد أصول إضافية، بحيث يستطيع بالرغم مما يتعرض له من خسائر ممارسة وظائفه. (البديري، 2013، صفحة 60)

2.الوظائف التشغيلية:

تظهر أهمية هذه الوظيفة نتيجة للدور الذي تقوم به البنوك التجارية في عملية تنمية المجتمع، لذلك لا بد أن يكون البنك قادرا على ممارسة نشاطه، وأن يكون رأسماله كافيا لمقابلة ذلك خاصة في بداية نشأته، وعلى هذا الأساس يوجد العديد من القوانين والإجراءات للرقابة على أنشطة هذه المنظمات، تتمثل في وجوب توفر حد أدنى من رأس المال كشرط للحصول على ترخيص لمزاولة العمل، وأيضا الربط بين التوظيف ورأس المال، ولا شك أن زيادة رأس المال يؤدي بدوره إلى زيادة القروض والسلفيات. (البديري، 2013، صفحة 61)

3.تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها البنك:

حيث لا تمول هذه البنود عن طريق الودائع ولكنها تمول عن طريق رأس المال المدفوع، لأنها تمثل أصول ثابتة لا تحول إلى نقدية إلا عند التصفية، ورأس المال هو البند الوحيد الذي لا يتم أداؤه إلا عند تصفية البنك. (سلطان، 2005، صفحة 190)

4.التوظيف في بداية حياة البنك:

إذ يصعب على البنك في بداية نشأته الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير رأس المال، وما قد يرد إليه من ودائع، لذلك فإن لرأس المال دور أساسي في تمويل النشاط الإقراضي والاستثماري للبنك خلال الفترة الأولى من نشأته. (البديري، 2013، صفحة 61)

5.تمثيل المالكين في إدارة البنك:

ذلك لأن مصدر رأس المال هو الذي يحدد كيفية تعيين أو انتخاب مجلس الإدارة وتعيين المدير العام، حيث إذا كان البنك في القطاع العام، فإن الدولة تتولى بشكل أو بآخر تعيين أعضاء مجلس الإدارة، في حين يتولى رجال الأعمال انتخاب أعضاء المجلس إذا كان في القطاع الخاص. (سلطان، 2005، صفحة 191)

6.دعم ثقة الجمهور والسلطات الرقابية الحكومية:

إذ يجب أن يدعم ثقة الجمهور والسلطات الرقابية الحكومية في قدرة البنك على الصمود أمام الصعوبات التي تعترضه أثناء عمله، لئلا تؤدي هذه الصعوبات إلى سحب الودائع منه من قبل المودعين، أي أن رأس المال المتين أو الكافي أو الملائم يساعد في بقاء البنك مستمرا في مزاولة نشاطه كي يستطيع تغطية خسائره من أرباحه وليس من رأس المال الممتلك ذاته، فالجمهور والسلطات الرقابية يرون بأن قوة البنك تعتمد على مدى متانة رأسماله، وعليه فإن البنك ذو رأس المال الكبير والذي يواجه بعض الخسائر يوما ما ويستطيع البقاء مفتوح الأبواب ويتلافى خسائره تدريجيا من أرباحه دون أن يؤدي ذلك

إلى قيام المودعين بسحب ودائعهم، بمعنى كسب ثقتهم مع مرور الوقت، وكلما زادت هذه الثقة كلما قلت الحاجة إلى رأس المال الممتلك. (سلطان، 2005، صفحة 191)

رابعا: سياسات زيادة رأس المال

أحيانا لا تكون بعض البنوك متحمسة لزيادة رأس المال لأن مثل هذه الزيادة تعني توزيع الأرباح على عدد كبير جدا من المساهمين أي حملة الأسهم، وهذا بدوره سيؤدي إلى تقليل نسبة الربحية وربما يضعف من موقفهم أيضا في الهيئة العامة للبنك بالأخص منهم حملة الأسهم القدامى، في حين أن البنك المركزي فإنه ينظر إلى الموضوع من وجهة نظر مختلفة حيث تسعى البنوك المركزية دائما إلى استراتيجية حماية أموال المودعين الأمر الذي يدفعه إلى إصدار تعليمات تدعو إلى زيادة رأس المال، وتتم عملية زيادة رأس المال بأساليب وطرق مختلفة منها:

1.سياسة التمويل الخارجي:

وذلك من خلال إصدار أسهم عادية جديدة يتم الاكتتاب بها من قبل المساهمين القدامى لغرض الاكتتاب العام وفي الوقت الذي تمكن هذه السياسة البنوك من الحصول على موارد جديدة إلا أن هناك بعض الانتقادات قد وجهت إليها منها: (الشمري، 2009، صفحة 181)

- يترتب على هذه الزيادات انخفاض في ربحية السهم الحالية خاصة إذا كان عائد الاستثمارات الجديدة هو أقل من العوائد الحالية؛
- كما يمكن أن يترتب عليها تحمل تكاليف إصدار للأسهم الجديدة وكذلك تحمل تكاليف تسويقية وبعض المصاريف الإدارية؛
- يؤدي إصدار الإصدار الجديد للأسهم إلى دخول مساهمين جدد مما يؤدي إلى فقدان المساهمين القدامى لحق الرقابة الإدارية خاصة في ظل اختلال القوة التصويتية لهم.

2.سياسة التمويل الداخلية:

تعتبر الربحية إحدى أهم الأهداف الخاصة بالمنشآت المالية البنكية، ويعكس حجم الأرباح المتحققة ومعدلات النمو فيها مدى الكفاءة في استخدام الموارد المالية وحسن إدارتها، ولذلك فإن البنوك تسعى إلى تعظيم أرباحها باستمرار لأسباب متعددة، منها أنها سوف تساهم في تعظيم القيمة السوقية للأسهم، وتمكن الإدارة من القيام بعمليات التطور والتوسع، ولذلك تلجأ بعض الإدارات إلى احتجاز نسبة من الأرباح المتحققة وإضافتها إلى حساب مستقل يطلق عليه بالاحتياطات، وعندما يزداد حجمها تلجأ البنوك إلى إجراء عملية الرسملة أي بإضافة جزء أو كل هذه الاحتياطات إلى رأس المال، بالرغم من مجموعة المزايا التي يحققها هذا الأسلوب إلا أن هناك بعض الانتقادات الموجهة وهي: (الحسيني و الدوري، 2006، صفحة 83)

- يتصف حجم الأرباح المحتجزة بصغر طاقتها الاستثمارية، حيث أنه غالبا ما يكون حجمها ضئيلا في السنة الواحدة؛

- عدم ملائمة هذه السياسة لصغار المالكين والذين يعتمدون على هذه التوزيعات في تغطية احتياجاتهم الأساسية؛
- قد تتولد آثار عكسية على القيمة السوقية للأسهم، أي أن قيمة السهم عند توزيع الأرباح مضافا إليها قيمة التوزيع تكون أكبر من القيمة السوقية عند عدم إجراء التوزيعات من الأرباح.

المطلب الثاني: ماهية الرقابة البنكية

تعتبر الرقابة إحدى أهم الوظائف التي ترتكز عليها إدارة البنك للتأكد من أن الأداء يتم وفقا للأهداف المرسومة، حيث تنشأ الحاجة للرقابة نتيجة لاحتمال حدوث أي خطأ خلال تنفيذ الأهداف المخطط لها، وعلى هذا الأساس تم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الرقابة البنكية ومبادئها، أهدافها، أساليبها، أنواعها.

أولا: مفهوم الرقابة البنكية

الرقابة هي وظيفة إدارية، وهي عملية مستمرة متجددة يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة، وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التقويم والتصحيح، وتعني الرقابة التأكد من أن النتائج التي تحققت أو تتحقق مطابقة للأهداف التي تقررت أو التي احتوتها الخطة، وبالتالي فهي عملية ملاحظة نتائج الأعمال التي سبق تخطيطها ومن ثم تحديد الفجوة بين النتائج المستهدفة، والنتائج الفعلية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية لسد هذه الفجوة، ويتطلب ذلك القيام: (عبد النبي، 2012، الصفحات 35-36)

- بالمتابعة: والتي تعني التأكد من أن المستهدف قد تحقق فعلا وفي الوقت المحدد له؛
- التقييم: والذي يعني التأكد من أن ما تم تنفيذه قد تم وفقا لما يجب أن يكون.

وعملية الرقابة بشقيها المتابعة والتقييم تتطلب وجود:

- معايير رقابية يتم القياس والتقييم بموجبها؛
- قياس الأداء استنادا لهذه المعايير؛
- تحديد الانحرافات وعلاجها.

والإدارة الفعالة عند قيامها بممارسة عملية الرقابة، لا بد وأن تضع لها مجموعة من المعايير التي تدل على نجاح الرقابة، مما يسمح للإدارة بتصحيح الوضع في حالة الابتعاد عن النتائج المستهدفة.
ومن أجل أن تكون العمليات الرقابية فعالة على الأنشطة التي تختارها المنشأة، فلابد من مراعاة الشروط التالية: (الحسيني و الدوري، 2006، صفحة 214)

- أن يكون النظام الرقابي قادرا على اكتشاف الإنحرافات الهامة بسرعة، بحيث يمكن ذلك المنشأة من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة للقضاء على هذه الانحرافات؛
- يجب أن يعمل النظام على إيصال المعلومات للمستويات الإدارية ذات العلاقة وأن يساهم في عملية تصحيح الأداء بما يتوافق مع الأهداف المستهدفة؛

- أن يكون النظام الرقابي شاملا بحيث يغطي كافة جوانب الأنشطة الهامة للمنشأة المصرفية؛
- أن يتسم النظام الرقابي بالتوازن في حجم الرقابة على الأنشطة المختلفة؛

بالنسبة للرقابة المصرفية فهي: مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك للوصول إلى تكوين جهاز بنكي سليم قادر على المساهمة في التنمية الاقتصادية، والمحافظة على حقوق المودعين والمستثمرين وبالتالي قدرة الدولة والثقة بأدائها. (أوصغير، 2018، صفحة 19)

ثانيا: أهداف الرقابة البنكية

1.الحفاظ على استقرار النظام المالي والبنكي:

ويتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على المؤسسات البنكية، بالإضافة إلى ضمان عدم تعثرها حماية للنظام البنكي والمالي ككل، كما يتضمن ذلك أيضا وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية. (بلعيد، 2016، صفحة 73)

2.حماية المودعين:

ويتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر، التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها اتجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول. (بعزيز، 2019، صفحة 72)

وهناك عدة أسباب تدفع السلطات الرقابية لحماية المودعين بشكل خاص وهي: (خان و أحمد، 2003، صفحة 100)

- حيث أن المودعون والمتعاملون الآخرون لديهم علاقات قصيرة الأجل مع البنوك، إن كانوا فرادى أو جماعات، فليس بمقدورهم التحكم في أنشطة المؤسسات المالية والتي تتعامل دوما في عقود مالية متعددة الجوانب وطويلة الاجل؛
- تقوم المؤسسات المالية بدور ائتماني مهم، حيث أن العقود المالية عند بيعها للعملاء تكون ذات طبيعة خاصة، وقد يحدث تغيير في هذه العقود لاحقا نظرا للحاجات الحقيقية أو لمجرد خطر أخلاقي من جانب المؤسسات، والمودعون لا يستطيعون في كل الأوقات التحكم الجيد في تنفيذ العقود لمصلحتهم؛
- تعتبر حماية الزبون أكثر أهمية في النظام الجديد للصيرفة الإلكترونية، وغيرها من ممارسة الغش لبعض الأطراف.

3.ضمان كفاءة الجهاز البنكي:

تهتم الرقابة البنكية التي تقوم بها هيئات الإشراف بفحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر، بالإضافة إلى تقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة، وكذا تقييم الوضع المالي للبنوك من أجل التأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وذلك بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الحيوية والهامة والتي لا يستطيع القطاع الخاص توفير تمويلها بالكامل. (طرشي، 2013، صفحة 128)

4.دعم البنوك:

إن إطلاع البنك المركزي على أوضاع البنوك تجعله يمتلك قاعدة معلومات عن كافة البنوك العاملة في النظام البنكي، تؤهله للتنبؤ باحتمالات حدوث أية مشاكل أو أزمات في أي من البنوك العاملة، بالإضافة إلى ذلك تمكنه من الاطلاع السريع على المشاكل العاجلة كتعثر السيولة أو الائتمان، وبالتالي يمكنه التدخل في الوقت المناسب. (بلعيد، 2016، صفحة 74)

ثالثا: أساليب ووسائل الرقابة البنكية

1.أساليب الرقابة البنكية:

تخضع البنوك لأسلوبين من الرقابة يتمثلان في: (الكراسنة، 2010، صفحة 17)

1.1. الرقابة المكتبية:

يقوم هذا الأسلوب على مراجعة وتحليل البيانات المالية التي تقدم إلى السلطات الرقابية من قبل البنوك، إذ أن هذا التحليل يسهل عملية الرقابة على أداء البنوك وبالتالي يمكن معرفة المشاكل التي قد تطرأ على أعمال البنك، بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب من الرقابة يجعل عملية الرقابة الميدانية عملية فعالة.

وتعتمد فاعلية الرقابة المكتبية بالدرجة الأولى على مدى صحة ومصداقية البيانات المالية التي تقدم للسلطات الرقابية، حيث يتم التأكد من ذلك من خلال الرقابة الميدانية في الوقت الذي تكون فيه الرقابة المكتبية مفيدة في مجال تحليل بعض القضايا مثل رأس المال والسيولة وغيرها، إلا أنها قد لا تكون ناجحة في تحليل بعض القضايا مثل قوة الإدارة ومخاطر التشغيل وهذا ما يمكن تغطيته من خلال الرقابة الميدانية.

2.1. الرقابة الميدانية:

يقوم هذا الأسلوب على التأكد من أن البنك يقوم بممارسة أعماله حسب القوانين والتشريعات السائدة بالإضافة إلى التأكد من مدى صحة البيانات المالية التي تقدم للسلطات الرقابية، كما يساهم هذا النوع من الرقابة في الوقوف على مدى كفاية نظم وإدارة المخاطر بالبنك وسلامة نظم الرقابة الداخلية، وكذلك الوقوف على مدى جودة الأصول فضلا عن التحقق من استمرار التزام البنك بالشروط التي منح

على أساسها الترخيص ويتم تحديد مختلف نقاط الضعف التي يتم اكتشافها ومتابعة البنك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

2.وسائل الرقابة البنكية

لتحقيق أهداف الرقابة البنكية، تعتمد البنوك المركزية على مجموعة من الوسائل تتمثل في:

1.2. منح التراخيص:

تعتبر عملية منح التراخيص لإنشاء بنوك جديدة أولى وسائل الرقابة التي تمارسها البنوك المركزية على البنوك التجارية، وتعود أهميتها إلى الأثر الذي تحدثه من زيادة في عدد البنوك عن حاجة السوق المحلي لنوعية الخدمات البنكية وعلى زيادة حدة المنافسة غير السليمة بهدف جذب الودائع، مما يؤدي إلى حدوث مخالفات وتجاوزات لقوانين السلطة النقدية والتأثير على حسن أداء البنوك، ويعد توفر حد أدنى لرأس المال المدفوع من أهم شروط الحصول على الموافقة المسبقة من السلطات النقدية، بالإضافة لوجود إدارة ذات سمعة وكفاءة جيدة، وأن يكون البنك عبارة عن شركة مساهمة عامة، وذلك دائما في ظل الظروف التي تسمح بمنح التراخيص. (بعزيز، 2019، صفحة 80)

2.2. مذكرات وتعليمات البنك المركزي:

حيث يقوم البنك المركزي تنفيذا للقوانين والأنظمة بإصدار مذكرات وتعليمات بهدف التأكد من حسن سير أعمال البنوك، ويقوم المفتشون بدوائر الرقابة بالبنك المركزي بالتأكد من مدى التزام هذه البنوك بهذه التعليمات، التي تهدف جميعها إلى حماية ودعم الجهاز البنكي وبالتالي حماية حقوق المودعين والدائنين. (بعزيز، 2019، صفحة 80)

3.2. الكشوفات الدورية:

تعد الكشوفات الدورية إحدى أهم الوسائل الفعالة والأساسية في مجال الرقابة على مختلف البنوك وفروعها، وهي تتمثل في مجموعة من الجداول والبيانات التي يعدها البنك المركزي ويمنحها للبنوك العامة أو المعتمدة لديها في شكل جداول نموذجية، بحيث تعكس بيانات هذه الكشوفات أوضا ع وتطورات نشاط كل بنك على حدى، كما تقيس وتعبر هذه الكشوفات عن درجة ومدى التزام كل بنك معني بتعليمات البنك المركزي وذلك بعد تحليلها ودراستها، علما أن هذه الكشوفات هي عبارة عن كشوفات يومية يرصد فيها الحساب الجاري للبنك، وكشوفات شهرية وأخرى فصلية وسنوية. (زفوني، 2012، صفحة 24)

4.2. دراسة تقارير مراقبي الحسابات:

بالإضافة إلى الكشوفات الدورية التي يعدها البنك المركزي ووفقا لقوانين البنوك المركزية يجب على كل بنك مرخص تعيين مراقب خارجي لحساباته يعتمده البنك المركزي، ويعد هذا المراقب تقريرا في منتصف ونهاية كل سنة مالية حول المركز المالي للبنك، ومدى التزامه بالقوانين واللوائح الصادرة إليه،

بالإضافة إلى مدى مطابقة سجلاته للواقع مصحوبا بالتوصيات التي يراها المراقب مناسبة لزيادة متانة المركز المالي للبنك. (عبد النبي، 2012، صفحة 49)

5.2. تفتيش البنوك:

تنتقل الرقابة هنا من كونها رقابة مكتبية إلى رقابة ميدانية، وذلك بقيام البنك المركزي بالتفتيش على البنوك مباشرة ووفقا لمناهج محددة، حيث أنه لا رقابة حقيقية دون تفتيش أي أنه ليس تدقيقا بقدر ما هو تقييم، فهو يهدف إلى التحقق من صحة المعلومات التي يقدمها البنك المعني للسلطات النقدية، وذلك عن طريق الكشف المباشر على مصادر المعلومات في سجلات البنك، بعدها يباشر فريق التفتيش للاطلاع على مدى تنفيذ البنك للأنظمة والتعليمات الصادرة إليه، سواء من السلطة النقدية أو الأجهزة الحكومية المختلفة أو مجلس إدارة البنك نفسه، كما أنه يجب على فريق التفتيش التحقق من مدى مطابقة الحسابات، بالإضافة إلى التأكد من مدى فاعلية وسائل الرقابة والضبط الداخلي في البنك، بعدها يقوم فريق التفتيش بتقديم تقرير مفصل بنتائج أعماله، متضمنا المخالفات والملاحظات والإجراءات التصحيحية المقترحة وهذا ما يضطلع به التفتيش في النهاية. (عبد النبي، 2012، صفحة 48)

6.2. الرقابة على أسعار الخدمات البنكية:

حيث يقوم البنك المركزي بصفة مباشرة بتحديد أسعار الخدمات البنكية التي تعرضها البنوك لزبائنها مثل العمولة التي تتقاضاها البنوك جراء إصدار الكفالات، أو فتح الاعتمادات وتجديدها، بالإضافة إلى أسعار صرف بعض العملات مقابل العملة الوطنية وغيرها. (عبد النبي، 2012، صفحة 49)

رابعا: أنواع الرقابة البنكية

1.الرقابة الكمية على الائتمان:

يهدف هذا النوع من الرقابة إلى التأثير على الحجم الكلي للائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية، ويتحكم في هذا الحجم مجموعة من العوامل تتمثل في:

- حجم الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى الجهاز البنكي والتي بإمكانه استعمالها في عملية التوسع في الإقراض سواء كانت هذه الاحتياطات في شكل نقود عادية أو أرصدة دائنة لدى البنك المركزي؛
- نسبة الاحتياطي النقدي للودائع التي يفرضها البنك المركزي أو التي تحافظ عليها البنوك طواعية.

وبالتالي إذا تمكن البنك من أن يبسط رقابته على هذين العاملين فإنه بلا شك يستطيع التحكم في الحجم الكلي للنشاط الائتماني للبنوك. (رمضان و جودة، 2006، صفحة 183)

وعلى هذا الأساس توجد ثلاث أدوات تستعملها البنوك المركزية لتحقيق هذا الهدف وهي:

1.1. الاحتياطي الإجباري:

يمثل الاحتياطي الإجباري النسبة التي تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها من أصولها السائلة لدى البنك المركزي، بحيث يقوم البنك المركزي بتحديد نسبته أو معدله ويفرضه على البنوك التجارية

التي تطبقه على حسابات الودائع لديها، ونجد أنه في بعض الدول يتم ربط قيمة معدل الاحتياطي الإجباري حسب نوع الوديعة، بحيث يفرض على الودائع الجارية معدلات أكبر من المطبقة على الودائع الادخارية، فالاحتياطي الإجباري يقصد به تلك النسبة من حجم الودائع التي تلتزم البنوك بإيداعها على شكل نقود مركزية أو أصول سائلة في حساباتها لدى البنك المركزي. (شوادر، 2007، صفحة 43)

ففي حالة رأى البنك المركزي ضرورة تضييق سوق الائتمان البنكي فإنه يعمل على الرفع من نسبة الاحتياطي الإجباري مما يؤدي إلى إنخفاض حجم القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية، وتعد هذه السياسة فعالة إلى حد كبير في حالة التضخم حيث تؤدي إلى تقليص حجم الاحتياطات النقدية الفائضة للبنوك التجارية وبالتالي التقليل من إمكانيتها على منح الائتمان، في حين أنه في حالة الإنكماش فإن البنك المركزي يقوم بالتخفيض من نسبة الاحتياطي الإجباري مما يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وتنشيط الاقتصاد، وتعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري السياسة الأكثر فعالية والأقل تكلفة خاصة في الدول النامية لأنها لا تحتاج إلى أسواق نقدية ومالية متطورة.

بالإضافة إلى نسبة الاحتياطي الإجباري فإن نسبة السيولة أصبحت تستعمل في كثير من الدول كأداة رقابة على قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان، حيث أصبحت البنوك ملزمة بالاحتفاظ بجزء من أصولها في شكل أصول سائلة بدلا من استخدامها لغرض منح الاستثمار والإقراض. (قويدر، 2021، صفحة 43)

2.1. معدل إعادة الخصم:

تلجأ البنوك التجارية عادة من أجل زيادة احتياطاتها النقدية المتوفرة لديها للإقراض إلى خصم ما لديها من الأوراق التجارية بواسطة البنك المركزي، مقابل فائدة تسمى سعر إعادة الخصم وهذه الفائدة تكون أقل من سعر الخصم الذي تتحصل عليه البنوك التجارية، لذلك فإن إعادة الخصم هو أحد المجالات المفتوحة أمام البنك المركزي للتحكم في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وعلى هذا الأساس قد يتبع البنك المركزي في ذلك طريقتين: الأولى وضع شروط محددة يجب توفرها في الأوراق التي يقبل البنك المركزي إعادة خصمها أو أن يقرض بضمانها، في حين أن الطريقة الثانية: تقوم على تعديل سعر إعادة الفائدة الذي تتحصل عليه البنوك التجارية من المقترضين من أفراد وشركات، فإذا أراد البنك التجاري التقليل من حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية فإنه يبادر إلى زيادة سعر الخصم وبالتالي ترتفع أسعار الفوائد فيخف الإقبال وبذلك يقل حجم الائتمان أما إذا رغب البنك المركزي إحداث تأثير معاكس فإنه يخفض سعر إعادة الخصم. (الصيرفي م.، 2015، صفحة 271)

3.1. عمليات السوق المفتوحة:

تتمثل عمليات السوق المفتوحة في دخول البنك المركزي سواء في السوق النقدية أو المالية وقيامه ببيع أو شراء الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية والسندات العمومية وأذونات الخزينة، وذلك بهدف التأثير على الائتمان، وبالتالي يحتفظ البنك المركزي بمحفظة ضخمة للسندات الحكومية المتفاوتة

الآجال تسمى عادة المحفظة الاستثمارية وأوراق أخرى، ويتم ذلك في السوق النقدية لغاية التحكم في السيولة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض معدل الفائدة وبذلك تستطيع السلطات النقدية توجيه الأخير، ففي حالة الركود تسعى السلطات النقدية إلى الرفع من عرض النقود فيدخل البنك المركزي هنا مشتريا للأوراق المالية مما يساهم في زيادة الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي زيادة الائتمان، أما في حالة التضخم فيكون العمل معاكسا. (خليل، 2012، صفحة 98)

2. الرقابة النوعية على الائتمان:

ينحصر هذا النوع من الرقابة على التأثير في اتجاهات البنوك في الاستثمار بحيث توجه إلى النواحي التي يرغب فيها البنك المركزي دون النواحي الأخرى، ولذلك فإن الوسائل المتبعة في تحقيق هذا الهدف تختلف عن وسائل الرقابة الكمية، حيث دعت الحاجة إلى اللجوء لهذا النوع من الرقابة نظرا إلى أن الرقابة الكمية لا تحقق الأثر المرغوب فيه بسبب العيوب التي تحيط بها فإذا رأى البنك المركزي أن البنوك التجارية تعمل على زيادة استثماراتها في مجالات الاستيراد والاستهلاك بشكل كبير بينما تحجم عن الاستثمار في الزراعة والصناعة مثلا ففي هذه الحالة لا تكفي الرقابة الكمية لتصحيح الأوضاع بل لا بد من الاستعانة بأساليب الرقابة النوعية، كما أن الرقابة النوعية قد تستخدم جنبا إلى جنب مع الرقابة الكمية فإذا فرض البنك المركزي قيودا على الائتمان الاستهلاكي فإن هذا يؤدي إلى التأثير أيضا على الحجم الكلي للائتمان لأن هذا الحجم الكلي دائما يتكون من مجموع الائتمان في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وهناك أساليب ووسائل خاصة بالرقابة النوعية وضعت تحت تصرف البنوك المركزية، ونورد فيما يلي بعض هذه الوسائل على سبيل المثال لا الحصر: (الصيرفي م.، 2007، صفحة 336)

- التحكم في الحد الأدنى لقيمة السلف الممنوحة بمختلف الضمانات، حيث تكون نسبة السلف للضمانات عالية في النواحي المرغوبة ومنخفضة في النواحي الغير مرغوبة؛
- تعيين حدود للفائدة التي تتقاضاها البنوك مقابل مختلف أنواع الاستثمارات بحيث تكون متماشية مع رغبة البنك المركزي؛
- اشتراط الحصول على تصديق البنك المركزي على القروض التي تتجاوز حدا معينا بحيث يتمكن البنك من منح مصادقته على القروض التي يرغب في تنفيذها؛
- منع البنوك من استثمار أموالها في بعض المجالات غير المرغوب فيها وإصدار تشريعات صريحة تنص على عدم السماح للبنوك بمزاولة بعض النشاطات أو تعيين حد أقصى لمقتنياتها من هذه الأصول.

3. الرقابة المباشرة:

من الملاحظ أن أنواع الرقابة السابق ذكرها سواء كانت كمية أو نوعية، تأخذ شكل إجراءات يعمل بها البنك المركزي، أو تتخذها في بعض الأحيان الحكومات، ويتوقف نجاح هذه الإجراءات عادة على رد فعل البنوك التجارية واستجابتها الطبيعية لها، وعلى هذا الأساس نجد أنه في بعض الحالات المتطرفة

قلما تنجح مثل هذه الوسائل في إعطاء التأثير المطلوب على حجم الائتمان أو على اتجاهه، لذلك فإن البنك المركزي قد يتدخل بصورة أكثر صراحة وأكثر فاعلية ويكون تدخله في هذه الحالة عن طريق ما يعرف باسم الرقابة المباشرة، وتتمثل هذه الرقابة في صورتين أساسيتين يستخدمهما البنك المركزي، الأولى في صورة مخففة تتمثل في الإقناع الأدبي، والثانية في صورة متشددة تتمثل في شكل تعليمات وأوامر مباشرة (السيد، 2018، صفحة 223)، كالتالي:

1.3. الإقناع الأدبي:

يهدف هذا الأسلوب إلى ما يتمتع به البنك المركزي من مركز أدبي نتيجة لما يؤديه من دور في خدمة الاقتصاد القومي والصالح العام دون أي اعتبارات خاصة، ويقوم هذا النوع من الرقابة على محاولة التأثير على السلوك الائتماني للبنوك التجارية من خلال مجموعة من التصريحات التي يدلي بها البنك المركزي وتوجيهات ونصائح يتوجه بها للبنوك التجارية واجتماعات يعقدها مع المسؤولين في البنوك لتبادل الرأي في شؤون النقد والائتمان، يعتبر هذا الأسلوب فعالا في الدول التي يمارس فيها البنك المركزي مسؤولياته منذ زمن بعيد، أما الدول الحديثة العهد بالبنوك المركزية أو حيث يزاول البنك المركزي الأعمال البنكية العادية بجانب عمله كبنك مركزي، فإن أسلوب الإقناع قد يكون ذو فائدة محدودة مما يضطر البنك المركزي إلى اللجوء لأسلوب الأوامر والتعليمات المباشرة. (البديوي، 2012، صفحة 262)

2.3. التعليمات والأوامر المباشرة:

قد تجد البنوك المركزية في بعض الحالات أنه لا مفر من التدخل بصورة صريحة وحازمة للتأثير على حجم الائتمان والتحكم في اتجاهاته، لذلك تقوم بإصدار التعليمات والأوامر المباشرة للبنوك التجارية، حيث يختلف هذا الأسلوب عن أسلوب الإقناع الأدبي في أن هذه الأوامر تكون ملزمة للبنوك التجارية ولا يمكن أن تتجاهلها وإلا تعرضت لبعض أنواع العقوبات التي تفرضها عليها البنوك المركزية، وتتمثل هذه الأوامر والتعليمات في تحديد حد أقصى للقروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية، أو تحديد حد أدنى للقروض الممنوحة من نوع معين من أنواع الأنشطة الاقتصادية بغرض التوسع فيه أو الامتناع عن منح قروض في أنشطة معينة للحد منها، أو العمل على إجبار البنوك على توجيه جزء من مواردها نحو نوع معين من أنواع الاستثمار، كشراء سندات حكومية أو أذونات الخزانة، ويكون هذا الأسلوب من الرقابة على الائتمان مناسبا لعلاج حالات التضخم، في حين يكون عديم الجدوى في حالة الكساد حيث أنه من الممكن عمليا إجبار البنوك التجارية على الإمساك عن منح القروض في حين لا يمكن إجبارها على التوسع في منحها. (السيد، 2018، صفحة 225)

المبحث الثاني: معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 1

تم تخصيص هذا المبحث للتفصيل في اتفاقية بازل 1 حول معيار كفاية رأس المال باعتبارها أول اتفاقية جاءت بها اللجنة بعد تأسيسها، وذلك من خلال التطرق إلى نشأة وأهداف لجنة بازل، مراحل حساب معيار كفاية رأس المال قبل اعتماد معاير اتفاقية بازل 1، ثم تحديد مكونات رأس المال، وقياس معيار كفاية رأس المال وفقا للاتفاقية الأولى، بالإضافة إلى ذلك سيتم توضيح كافة الترتيبات الانتقالية التي اعتمدت عليها اللجنة بهدف تطبيق معيار كفاية رأس المال، لنتطرق في الأخير إلى تقييم هذا المعيار.

المطلب الأول: لجنة بازل نشأتها وأهدافها

من خلال هذا المطلب سبتم التطرق إلى نشأة لجنة بازل وأهم الأهداف التي قامت عليها.

أولا: التعريف بلجنة بازل (النشأة)

تعود أصول لجنة بازل للرقابة على البنوك التجارية إلى اضطراب الأسواق المالية الذي أدى إلى انهيار نظام بروتن وودز لأسعار الصرف المدارة سنة 1973، مما تكبدت العديد من البنوك خسائر كبيرة في العملات الأجنبية، وفي 26 جوان 1974 قام المكتب الفيدرالي للرقابة المصرفية في ألمانيا الغربية بسحب الرخصة المصرفية لبنك هيرث ستات (Herstatt) بعد إفلاسه، حيث كانت له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية، وسوق ما بين البنوك الأمريكية والأوروبية المتعاملة معه، وفي نفس السنة أفلس بنك فرانكلين الوطني الأمريكي (Franklin national bank). (Basel Committee on Banking Supervision, October 2014, p. 1)

نظرا لهذه الاضطرابات وتصاعد حدة المخاطر المصرفية، قامت الدول الصناعية في التفكير في إنشاء لجنة معنية بالأنظمة المصرفية والإشراف على الأنشطة المصرفية، وعلى هذا الأساس تشكلت لجنة بازل من مجموعة الدول الصناعية العشرة G10 وذلك بقرار من محافظي بنوكها المركزية وتحت إشراف محافظ بنك التسويات الدولية في نهاية 1974. (عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، 2003، صفحة 80) ويقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من: بلجيكا، فرنسا، كندا، ألمانيا، إيطاليا، سويسرا، هولندا، اليابان، السويد، إسبانيا، لوكسمبورغ، والولايات المتحدة الأمريكية، الذين يعقدون اجتماعاتهم في مدينة بازل أو بال في سويسرا بمقر بنك التسويات الدولية. (Basel Committee on Banking Supervision, April 2010, p. 1)

أطلق على هذه اللجنة لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، أو لجنة بازل نسبة إلى مكان انعقادها بمدينة بازل، حيث تعمل هذه اللجنة على ضمان التعاون الدولي في مجال الرقابة الاحترازية المصرفية من خلال صياغة معايير دولية تعمل بها البنوك المركزية في مراقبة أعمال البنوك، هذه المعايير اصطلح على تسميتها باتفاقيات لجنة بازل وهي ثلاث اتفاقيات مرتبطة ببعضها البعض مع

وجود تعديل واحد لاتفاقية بازل 1، وركزت هذه الاتفاقيات على تحديد رأس المال الرقابي لمواجهة مخاطر النشاط المصرفي على المستوى الدولي. (أوصغير، 2018، صفحة 60)

تعتبر لجنة بازل لجنة استشارية فنية لا تقوم على أية اتفاقية أو معاهدة دولية فهي تنظيم غير رسمي يستند على تفاهم وتنسيق في المواقف بين مجموعة محافظي بنوك الدول الصناعية، حيث ساهمت هذه اللجنة بشكل كبير في توفير إطار دولي للرقابة المصرفية، بالإضافة إلى تكوين فكر مشترك بين البنوك المركزية والعثور على آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية. (بلسم، صفحة 405)

تجتمع لجنة بازل بشكل منتظم بمعدل كل ثلاث أو أربع مرات في السنة، وهذا بداية من اجتماعها الأول في فيفري 1975، إقتصر أعضاؤها على مجموعة الدول الصناعية العشرة G10 سنة 2009 و2014، والآن تضم 28 عضوا، إذ يتم تمثيل الدول في اللجنة من قبل البنك المركزي أو السلطات المسؤولة على الرقابة الاحترازية في العمل البنكي. (Basel Committee on Banking Supervision, October 2014, p. 1)

يتمحور الغرض الرئيسي للجنة في تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك من خلال ثلاثة جوانب: (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003، صفحة 12)

- فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية لتسهيل التعامل مع مختلف مشاكل الرقابة المصرفية؛
- العمل على التنسيق بين السلطات النقدية الرقابية المختلفة ومشاركة هذه السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يساهم في تحقيق كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية؛
- دعم وتحفيز نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين المستثمرين والجهاز المصرفي كاملا كما يحقق الإستقرار في الأسواق المالية العالمية.

ثانيا: أهداف لجنة بازل

عملت لجنة بازل على تحقيق مجموعة من الأهداف تمثلت في: (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2003، صفحة 13)

1. العمل على تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي، وذلك بعد تفاقم المديونية لدول العالم الثالث، ونظرا لتدني قدرة الدول المقترضة على السداد، بالإضافة إلى تفجر أزمة الديون العالمية والتي طالت معظم الدول النامية وخاصة في أمريكا اللاتينية مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير، لذلك اضطرت المصارف الدائنة إلى اتخاذ إجراءات مثل شطب الديون، تسنيدها بخصومات عالية، اعتبارها عديمة الأداء، بالإضافة إلى استبدال جزء منها بمساهمات؛
2. إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن كفاية رأس المال المصرفي، حيث لوحظ أن المصارف اليابانية استطاعت أن تنفذ بقوة كبيرة إلى داخل الأسواق التقليدية للمصارف الغربية وتنافسها، حيث يمكن أن يكون ذلك هو السبب الرئيسي

وراء الاندفاع الأوروبي لتحديد حد أدنى لكفاية رأس المال المصرفي، حيث أن هذه المصارف اليابانية كانت تقدم خدماتها بهوامش ربح متدنية جدا، بالإضافة إلى أنها استطاعت تحقيق نسبة الربح الصافي نفسها للمساهمين بسبب انخفاض رؤوس أموالها؛

3. العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية، حيث عرف النظام المصرفي العالمي مجموعة من التطورات المتسارعة بداية بتزايد الاتجاه نحو تحرير الأسواق النقدية والمالية من القيود، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط البنكي عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية؛

4. العمل على تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية في الدول المختلفة.

المطلب الثاني: مفهوم كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 1

تعتبر اتفاقية لجنة بازل 1 محصلة العملية الاستشارية ما بين مجموعة الدول الصناعية العشرة حول إيجاد أفضل وأنجع الوسائل التي تحمي البنوك من المخاطر التي تواجهها، وانتهت العملية بالتوقيع على اتفاقية ذات طابع دولي سنة 1988، حيث قامت هذه الاتفاقية على تحديد مجموعة من المبادئ الرقابية البنكية، إذ تم تحديد كيفية قياس معيار كفاية رأس المال ونوعية المخاطر التي تؤخذ بعين الاعتبار في عملية القياس وعليه سيتم الإلمام في هذا المطلب بمضمون اتفاقية بازل 1 ومكونات رأس المال وفقا للاتفاقية.

أولا: تطور حساب كفاية رأس المال

هناك عدد من المعايير التقليدية لقياس كفاية رأس المال، عكست التطور الحاصل في إدارة البنوك بشكل عام وفي إدارة المخاطر بشكل خاص، تتمثل فيما يلي:

1. نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع:

يقيس هذا المعدل قدرة البنوك على رد الودائع من رأس مالها، ويعتبر من أشهر المقاييس وأقدمها انتشارا في النشاط البنكي، وقد كانت القاعدة المتبعة في الولايات المتحدة بهذا الخصوص منذ سنة 1942 تنص على عدم زيادة الودائع على عشرة أمثال رأس المال الممتلك، أي عدم النزول عن نسبة 10% كحد أدنى، تساهم هذه النسبة في تبيان مدى اعتماد البنك على ودائعه كمصدر من مصادر التمويل التي يحصل عليها، في حين أنه من أهم ما يعاب على هذه النسبة إهمالها مجموع ونوعية الأصول التي توظف فيها الودائع، ويتم حسابها بالشكل التالي: (طباخ، 2018، صفحة 60)

معدل كفاية رأس المال = (رأس المال / الودائع) × 100%

2. نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الأصول:

تم اللجوء إلى هذا المقياس كبديل مفترض بسبب قصور المعيار السابق في الحكم على كفاية رأس المال في حجم ونوعية الأصول المستثمرة في البنك وذلك من خلال قسمة رأس مال البنك على

إجمالي موجوداته والتي تشمل كافة أوجه الاستثمار والتوظيفات المختلفة للأموال، والتي تتضمن عادة بعض الأصول المحفوفة بالمخاطر مما يجعل منها مقياسا أفضل للوقوف على أية طوارئ غير متوقعة قد تواجه البنك، غير أن ما يعاب على هذا المقياس هو اعتماده على مجموع الأصول دون التمييز بين أنواعها المختلفة، ويتم حسابه بالشكل التالي: (طباخ، 2018، صفحة 60)

معدل كفاية رأس المال = (رأس المال / إجمالي الأصول) × 100%

3.نسبة رأس المال الممتلك إلى الأصول الخطرة:

يقوم هذا المعيار على ربط الأصول الخطرة برأس المال البنك باستثناء الأصول غير الخطرة، وظهر هذا المعيار في الولايات المتحدة الامريكية سنة 1942 نتيجة لاعتراض كثير من البنوك التجارية فيها على السياسة الإقراضية وأنه ليس من العدل معاملة البنوك بنفس المعيار على الرغم من اختلاف استثمارات البنوك عن بعضها البعض، أما فيما يتعلق بالأصول الخطرة فتشمل كافة الأصول في البنك بحيث يطرح منها النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي وصافي الودائع بين البنوك والسندات التي تصدرها الدولة، بالإضافة إلى استثناء القروض المضمونة من قبل الحكومة، كما تجدر الإشارة إلى أن علاقة رأس المال بالأصول الخطرة تبرز في مقدار ما يمكن أن يقابله رأس المال من مخاطر عدم الوفاء بصفة عامة، وبدون التعرض لالتزامات البنك اتجاه الغير، والناشئة عن الودائع وهي تقاس على النحو التالي:

معدل كفاية رأس المال = (حقوق الملكية – الأصول الثابتة) / الأصول الخطرة

ويعاب على هذا المعيار أنه لا يأخذ بعين الاعتبار تباين درجة مخاطر الأصول في البنك، والتي تختلف تبعا لطبيعة الأصول التي توظف فيها الأموال. (سعيدي، 2017، صفحة 62)

4.نسبة رأس المال الممتلك إلى الأصول ذات المخاطر مع تحديد درجة المخاطرة:

تم ابتكار هذا المعيار من طرف البنك الاتحادي لمنطقة نيويورك منذ سنة 1952، حيث يعتمد على التمييز بين الأصول من حيث أنه يحدد كل منها حسب درجة مخاطرته بمقدار من رأس المال الممتلك ثم يجمع مقادير رأس المال ويقارنها برأس المال الفعلي، ومن هنا يمكن الوصول إلى ما إذا كان هذا الأخير كافيا لإسناد تلك الأنواع المختلفة من الأصول أم هو أقل من المبلغ المطلوب لسلامة البنك وبالتالي ضرورة زيادته.

بالرغم من وجود كل هذه المعايير السابقة إلا أنها فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية، وهذا ما دفع بجمعيات البنوك في ولاية نيويورك بصفة خاصة إلى البحث عن أسلوب مناسب لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال. (طرشي، 2013، صفحة 132)

ثانيا: مضمون اتفاقية بازل 1

يعرض تقرير اتفاقية بازل 1 نتائج عمل لجنة بازل على مدى عدة سنوات لضمان التقارب الدولي للأنظمة الرقابية التي تحكم كفاية رأس مال البنوك الدولية، حيث أنه عقب نشر مقترحات اللجنة في ديسمبر سنة 1987، تم الشروع في عملية استشارية في مجموعة الدول الصناعية العشرة G10، وتم توزيع المقترحات على السلطات الرقابية في جميع أنحاء العالم، ونتيجة لتلك المشاورات والدراسات تم إجراء بعض التغييرات على المقترحات الأصلية، وتعد هذه الاتفاقية هي الآن بيان للجنة وافق عليه جميع أعضائها وتم إقرارها في جويلية 1988، ويحدد تفاصيل الإطار المتفق عليه لقياس كفاية رأس المال والمعيار الأدنى المطلوب تحقيقه والذي تعتزم السلطات الرقابية الممثلة في اللجنة تنفيذه في بلدانها، وتمت المصادقة على إطار العمل وهذا المعيار من قبل مجموعة محافظي البنوك المركزية العشرة. (Basel Committee on Banking Supervision, July 1988)

قدمت اتفاقية بازل 1 تعريفا لرأس المال الرقابي، ومقاييس التعرض للمخاطر، والقواعد التي تحدد مستوى رأس المال الذي يجب الاحتفاظ به لتغطية هذه المخاطر، وقد قامت بإدخال معيار فعلي لكفاية رأس المال بوضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال وبين الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة بالأوزان تقدر بنسبة 8% على الأقل، بشرط أن تلتزم البنوك بالوصول إلى هذا الحد مع نهاية سنة 1992، كما قامت اللجنة بوضع ترتيبات انتقالية حتى تتمكن البنوك ذات المستويات المنخفضة من رفع رأس مالها تدريجيا لبلوغ النسبة المحددة لكفاية رأس المال من خلال وضع معيار انتقالي يقدر بنسبة 7.25% مع نهاية سنة 1990.

بالرغم من أن هذه الاتفاقية كانت موجهة للتطبيق بهدف تحقيق التوافق في مستويات رأس المال بين البنوك الدولية، وبالأخص مجموعة الدول الصناعية العشرة، إلا أن اتفاقية بازل 1 لعبت أيضا دورا رئيسيا في تحسين سلامة الأنظمة المصرفية في البلدان الأقل نموا وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث تم اعتمادها وتنفيذها في أكثر من 100 دولة وتشكل الآن جزءا لا يتجزأ من أي نهج إشرافي لأي بنك قائم على المخاطر. (HENNIE & SONJA, 2009, pp. 123-124)

ولكن هذه اللجنة لم تقتصر على وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في البنوك، ولكنها قدرت بأن ضرورة مواجهة المخاطر يتطلب مجموعة من القواعد والمبادئ التي يجب إتباعها في تنفيذ الرقابة على البنوك، حيث أصدرت اللجنة عام 1977 المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (Core Principles for Effective Banking Supervision)، وتلاها في عام 1999 وضع منهجية للتأكد من تطبيق هذه المبادئ (Core Principles Methodology). (محى الدين كلاب، 2007، صفحة 27)

أصدرت لجنة بازل في تقريرها في جويلية 1988 وثيقة تسمى بالتقارب الدولي في قياس رأس المال ومعيار كفاية رأس المال، حيث تم تقسيمه إلى أربعة أقسام متضمنا أربعة ملاحق كالتالي: (Basel Committee on Banking Supervision, July 1988)

1. أقسام التقرير

تمثلت في: مكونات رأس المال، نظام أوزان المخاطر، النسب المستهدفة، الترتيبات الانتقالية والتنفيذية.

2. ملاحق التقرير

فتمثلت في:

- **الملحق الأول:** تعريف رأس المال المتضمن في قاعدة رأس المال؛
- **الملحق الثاني: أوزان المخاطر حسب فئات الأصول في الميزانية العمومية؛**
- **الملحق الثالث:** عوامل تحويل الائتمان للبنود خارج الميزانية العمومية؛
- **الملحق الرابع:** الترتيبات الانتقالية.

ثالثا: مكونات رأس المال وفقا لمقررات اتفاقية لجنة بازل 1

تم تعريف رأس المال مع توكيد خاص على رأس المال المتأتي من المدفوع والأرباح المحتجزة، حيث سمي برأس المال الأساسي، وسمح للدول أن تضم ضمن قاعدة رأس المال مجموعة من المكونات الأخرى لرأس المال سميت برأس المال المساند أو التكميلي وفق ما هو معترف به في الأنظمة الرقابية والمحاسبية، (بحري، 2006، صفحة 21) وبذلك تم تقسيم رأس المال إلى مجموعتين على النحو الآتي:

1.رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) Tier 1:

ويشمل رأس المال الأساسي (Core Capital): (Basel Committee on Banking Supervision, July 1988, pp. 17-18)

1.1. رأس المال المدفوع (الأسهم العادية):

حقوق المساهمين الدائمة (Equity Capital) وتضم الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل (Issued and fully paid ordinary Shares/Common stock) والأسهم الممتازة الدائمة غير متراكمة الأرباح (Perpetual non-cumulative preference shares).

2.1. الاحتياطات المعلنة Disclosed reserves:

وهي الاحتياطات التي تنشأ من الأرباح بعد خصم الضريبة أو الأرباح المحتجزة كعلاوات إصدار الأسهم (Share premiums) والأرباح المحتجزة (Retain profit) والاحتياطات العامة (General Reserves) والاحتياطات القانونية والاختيارية (Legal Reserves).

ويستثنى من رأس المال الأساسي كل من احتياطات إعادة التقييم والأسهم الممتازة غير الدائمة أو التراكمية cumulative preference shares، أو ما يطلق عليها القابلة للاستعادة Redeemable أو القابلة للتحويل إلى مديونية Convertible.

3.1. حصة الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة Minority interests:

تظهر في الميزانية العمومية الموحدة، وذلك في حالة عدم الملكية للشركات التابعة المذكورة.

ويتضح مما سبق أن رأس المال الأساسي هو العنصر الوحيد المتفق عليه بين الأنظمة المصرفية المختلفة، ويتم نشره في الحسابات الختامية، وتحسب على أساسه عادة هوامش الربح وملاءة البنك وقدرته على المنافسة، وتتصف مكونات الشريحة الأولى بما يلي: (الزعابي، 2008، الصفحات 59-60)، (زنكري، 2017، صفحة 172)

- أنها ليس لها موعد للاستحقاق وغير قابلة للتحويل أو الإلغاء إلا بموافقة المصدر، ولها درجة متأخرة من الأولوية في توزيع الأرباح وفي حالات التصفية، بالإضافة إلى أنها لا تفرض إلزاما إجباريا لتسديد عائد أو فائدة؛
- يعتبر هذا الجزء من رأس المال هو الجزء الوحيد التي يعد موجودا في النظم المصرفية لجميع الأقطار، كما أنه يظهر في الحسابات المنشورة، والذي على أساسه تبنى كل تقديرات السوق لكفاية رأس المال، بالإضافة إلى أثره البالغ في هوامش الربح المصرفي وعلى قدرة المصرف على المنافسة في السوق؛
- التوكيد على حق الملكية والاحتياطات المعلنة يعكس الأهمية التي توليها لجنة بازل لضمان التحسين المتواصل في نوعية وحجم مجموعة مصادر رأس المال التي تحتفظ بها البنوك الكبرى.

2.رأس المال المساند (الشريحة الثانية) Tier 2:

حيث يتكون رأس المال المساند (Supplementary Capital) من: (Basel Committee on Banking Supervision, July 1988)

1.2. الاحتياطات غير المعلنة (Undisclosed reserves):

تكون هذه الاحتياطات مؤهلة للإدراج ضمن العناصر التكميلية بشرط قبولها من طرف مراقب البنك، حيث تتكون هذه الاحتياطيات من ذلك الجزء من الفائض المتراكم بعد خصم الضرائب من الأرباح المحتجزة والتي قد يسمح للبنوك في بعض البلدان بالاحتفاظ بها كاحتياطي لم يتم الإفصاح عنه، بغض النظر عن حقيقة أن هذا الاحتياطي غير محدد في الميزانية العمومية المنشورة، إلا أنه يجب أن يتمتع بنفس الجودة العالية والطابع الذي يتمتع به احتياطي رأس المال المفصح عنه، وعلى هذا النحو لا ينبغي أن يكون مرهونا بأي حكم أو استقطاع منه لأية مخصصات ولكن يجب أن تكون متاحة بحرية وعلى الفور لمواجهة الخسائر المستقبلية غير المتوقعة، هذا التعريف للاحتياطيات غير المفصح عنها يستثني القيم المخفية الناشئة عن حيازات الأوراق المالية في الميزانية العمومية بأقل من أسعار السوق الحالية.

2.2. احتياطات إعادة التقييم (Revaluation reserves):

ينشأ هذا النوع من الاحتياطات بطريقتين:

أ- **الطريقة الأولى:** في بعض البلدان، يسمح للبنوك (والشركات التجارية الأخرى) بإعادة تقييم الأصول الثابتة تتمثل عادة في مبانيها الخاصة من وقت لآخر بما يتماشى مع التغير في القيم السائدة في السوق. إذ أنه في بعض هذه البلدان يتم تحديد مقدار عمليات إعادة التقييم هذه بموجب القانون.

ب- **الطريقة الثانية:** قد تكون القيم المخفية لاحتياطيات إعادة التقييم "الكامنة" موجودة كنتيجة لاحتفاظ البنك ولمدة طويلة الأجل بأوراق مالية في شكل حقوق ملكية في شركات أخرى، المقيمة في الميزانية العمومية بالتكلفة التاريخية لحيازتها.

يمكن تضمين كلا النوعين من احتياطي إعادة التقييم في الشريحة الثانية لرأس المال بشرط أن يتم تقييم الأصول بشكل معقول، وبما يعكس تماما إمكانية تقلب الأسعار والبيع الاضطراري، في حالة احتياطيات إعادة التقييم "الكامنة"، وتخضع الفروقات بين القيمة الجارية والتكلفة الدفترية إلى خصم قدره 55% للتحوط من مخاطر تذبذب الأسعار وخضوعها للضريبة عند الإعلان عنها.

3.2. المخصصات العامة/ احتياطات العامة لخسائر القروض (General provisions/General loan-loss reserves)

يتم الإحتفاظ بهذه الاحتياطات لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل وغير المحددة حاليا، ويمكن التصرف فيها بحرية تامة لمواجهة الخسائر التي تتحقق لاحقا وبالتالي فهي مؤهلة للإدراج ضمن مكونات رأس المال المساند، إلا أنه يجب ألا تكون مخصصة لمواجهة ديون محددة، مثل أن تكون مخصصة لمواجهة الانخفاض في قيم الموجودات على وجه الخصوص أو لمقابلة المطلوبات بشكل معين، بالإضافة إلى ذلك فإنه يشترط أن تكون بحد أقصى 1.25% من الموجودات الخطرة، أو بشكل استثنائي ومؤقت لتصل إلى 2%.

4.2. أدوات رأس المال ذات الصفات المشتركة بين حق الملكية والدين (Hybrid (debt/equity) capital instruments):

يندرج تحت هذا البند مجموعة الأدوات التي تجمع بين صفات رأس المال والدين كالأسهم الممتازة التراكمية، وتتميز هذه الأدوات بأنها غير مضمونة ومن الدرجة الثانية ومدفوعة بالكامل، كما أنه لا يمكن استردادها بمبادرة من المالك أو بدون موافقة مسبقة من السلطة الرقابية، بالإضافة إلى أنه من أجل إدراجها في رأس المال المساند يجب أن تكون متاحة للمشاركة في الخسائر دون أن يضطر البنك إلى التوقف عن العمل.

5.2. الدين المساند (Subordinated Term Debt):

يشمل هذا البند أدوات الدين التقليدية غير المضمونة من الدرجة الثانية مع حد أدنى أصلي ثابت للاستحقاق يزيد عن خمس سنوات، كما يشمل أسهم ممتازة قابلة للاسترداد محدودة العمر، حيث أنه

خلال السنوات الخمس الأخيرة حتى تاريخ الاستحقاق يتم تطبيق عامل خصم تراكمي بنسبة 20% سنويا، على عكس الأدوات المدرجة في بند أدوات رأس المال ذات الصفات المشتركة بين حق الملكية والدين، فإن هذه الأدوات ليست متاحة عادة لمواجهة خسائر البنك وإنما تستخدم عند التصفية لهذا السبب، لا تزيد قيمة هذه الأدوات عن 50% كحد أقصى من قيمة رأس المال الأساسي.

رابعا: العناصر المستبعدة من مكونات رأس المال

بغية حساب نسبة كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل، يتم استبعاد مجموعة من العناصر من مكونات رأس المال تتمثل في: (الخطيب، 2008، الصفحات 42-43)

1. الشهرة (Good Will):

في حال ما تضمنت الأصول قيمة للشهرة.

2. الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة:

في الأصل يتم حساب معدل كفاية رأس المال على أساس ميزانية المجموعة، (دمج بيانات الوحدات التابعة للبنك الأم مع إجراء مقاصة بين الاستثمارات في هذه الوحدات ورؤوس أموال المجموعة)، حيث أنه إذا لم يتم ذلك فإنه يجب استبعاد قيمة مساهمة البنك الأم في رؤوس أموال المجموعة، مقابل استبعاد قيمة هذه المساهمات من أصول المجموعة وذلك لتلافي ازدواج حساب نفس رأس المال من قبل مختلف وحدات المجموعة، وليتسنى معرفة ملائتها المالية كما لو أنها كانت بنكا واحدا.

3. الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك:

ويكون ذلك في حالة المساهمة المتبادلة في رؤوس أموال البنوك، حيث لا بد من إجراء الاستبعاد منعا من ازدواج حساب رأس المال من قبل البنكين.

خامسا: الحدود والقيود المفروضة على مكونات رأس المال

نظرا لأن عناصر رأس المال المساند أقل قوة من رأس المال الأساسي قامت لجنة بازل بوضع مجموعة من القيود على إستخدام رأس المال المساند بما يكفل استخدامها بحرص وعدم إسراف البنوك في استخدامها على حساب عناصر رأس المال الأساسي وتتمثل هذه القيود فيما يلي: (زايدي، 2017، الصفحات 146-147)

- تحديد مجموع عناصر رأس المال المساند بنسبة 50% كحد أقصى من مجموع مكونات رأس المال، بهدف العمل على تدعيم عناصر رأس المال الأساسي بصفة مستمرة باعتبارها الممثلة لحقوق المساهمين التي تعد دعامة لمواجهة أي خسائر تفوق قدر المخصصات القائمة وقبل المساس بحقوق المودعين؛
- تخضع احتياطات إعادة التقييم للأصول لاعتبارات معينة مثل خصم بنسبة 55% لاحتمال خضوع هذا الفرق للضريبة عند بيع الأصول، وكذلك الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم، إذ يتم سدادها بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين؛

- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة (المخاطر العامة) 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة أي من مقام النسبة بهدف الحد من الاعتماد عليها كرأس مال نظرا لكونها لا ترقى إلى درجة حقوق المساهمين؛
- أن يحدد الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي من أجل عدم تركيز الاعتماد عليها؛
- يشترط لقبول أية احتياطات سرية ضمن قاعدة رأس المال المساند أن يتم الموافقة عليها وتكون معتمدة من قبل السلطات الرقابية، وأن تكون من خلال حساب الأرباح والخسائر، وألا يكون لها صفة المخصص غير أن بعض الدول لا تسمح بها.

المطلب الثالث: قياس كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل 1

بعدما تم التطرق إلى مضمون اتفاقية بازل 1 ومكونات رأس المال وفقا لها، سيتم تخصيص هذا المطلب لشرح كيفية قياس معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 1، وتوضيح الترتيبات الانتقالية التي اعتمدتها اللجنة بهدف تطبيق معيارها، وفي الأخير ذكر أهم التعديلات على مقررات لجنة بازل 1.

أولا: وضع الأوزان الترجيحية لدرجة مخاطر الأصول

قامت طريقة قياس معدل كفاية رأس المال على أساس إيجاد نظام من الأوزان للمخاطرة يتم تطبيقه على الفقرات أو المكونات داخل وخارج ميزانية البنك العمومية، حيث يتم التركيز أساسا في طريقة القياس على المخاطر الائتمانية للطرف الآخر الملتزم أو المقرض وقد تحددت الأوزان الأساسية للمخاطرة بالأوزان، 0%، 10%، 20%، 50%، 100%، وذلك حسب الأنواع المختلفة من الأصول، وتجدر الإشارة إلى أن الأوزان تختلف بإختلاف الأصل من ناحية وباختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من ناحية أخرى.

ومن جهة أخرى يحدث تمييز بين مخاطر التحويل للدول من خلال التمييز بين المطلوبات من القطاع العام المحلي الذي تطبق عليه أوزان منخفضة، والمطلوبات التي تعبر حدود الدول إلى القطاع العام الأجنبي إذ تطبق عليه نسبة موحدة وهي 100%، كما أن المطلوبات طويلة الأجل من البنوك الأجنبية تخضع لنسبة 100% كوزن ترجيحي، ورغم تعدد المخاطر إلا أن اتفاقية بازل 1 هدفت إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا بعين الاعتبار المخاطر الائتمانية بشكل أساسي، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما، في حين أنه لم يشمل معيار كفاية رأس المال وفقا للاتفاقية الأولى للجنة بازل عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، وتظهر أوزان المخاطر حسب أنواع الأصول أو الموجودات داخل الميزانية العمومية للبنك على النحو التالي: (عبد المطلب، 2005، صفحة 73، 79)

الجدول 1: أوزان المخاطرة للموجودات داخل الميزانية العمومية وفقا لمقررات لجنة بازل 1

درجة المخاطرة	الموجودات
0% **مخاطر معدومة**	أ- النقدية؛ ب- المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية، مقومة بالعملة الوطنية وممولة بها؛ ت- المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول (OECD) وبنوكها المركزية؛ ث- المطلوبات المعززة بضمانات نقدية، أو بالأوراق المالية للحكومات المركزية في دول (OECD)، أو المضمونة من قبل الحكومات المركزية في (OECD).
0%، 10%، 20% أو 50% **حسبما يتقرر وطنيا**	أ- المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية، باستثناء الحكومات المركزية والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات.
20% **مخاطر معتدلة**	أ- المطلوبات من بنوك التنمية العابرة للقارات (مثل: البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الأسيوي، وبنوك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الدولي لبنوك التنمية) (Ibrd, Eib, Iadb, Asbd, Afdb)، بالإضافة إلى المطلوبات المضمونة أو المعززة بضمانات الأوراق المالية الصادرة عن تلك البنوك؛ ب- المطلوبات من البنوك المسجلة في (OECD) والقروض المضمونة من قبل البنوك المسجلة في (OECD)؛ ت- المطلوبات من البنوك المسجلة في أقطار خارج (OECD)، والتي تبقى من استحقاقها أقل من سنة واحدة، والقروض المضمونة من قبل البنوك المسجلة خارج (OECD) والتي تبقى من أجلها أقل من سنة واحدة؛ ث- المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في (OECD) باستثناء الحكومة المركزية، والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات؛ ج- الفقرات النقدية برسم التحصيل.
50% **مخاطر متوسطة**	أ- القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية المشغولة أو التي سوف تشغل من قبل المقترض، أو تلك التي تؤجر.
100% **مخاطر مرتفعة**	أ- المطلوبات من القطاع الخاص؛ ب- المطلوبات من البنوك المسجلة خارج (OECD) باستحقاقات متبقية تزيد على السنة الواحدة؛ ت- المطلوبات على الحكومات المركزية خارج (OECD) ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية، وممولة بها؛ ث- المباني والآلات والمعدات، وغيرها من الموجودات الثابتة؛ ج- العقارات والاستثمارات الأخرى (بما لم تكن مطروحة من رأس المال)؛ ح- جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وإنعكاساتها على أعمال البنوك، سلسلة البنوك التجارية، قضايا معاصرة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص: 138، 139.

ثانيا: تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية

قامت لجنة بازل بتصنيف دول العالم من حيث أوزان المخاطر إلى مجموعتين، وذلك كأساس لقياس المخاطر الائتمانية فقط، تاركة الحرية للسلطات الرقابية لكل دولة في طريقة قياس المخاطر الأخرى، وذلك على النحو التالي: (عبد المطلب، 2005، الصفحات 84-85)

1. المجموعة الأولى:

وهي المجموعة التي رأت لجنة بازل أنه إذا زادت الإيداعات لديون هذه المجموعة لأكثر من سنة، فإن وزن المخاطر يقل عن الوزن المخصص لباقي الدول، وبالتالي ينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أقل من باقي دول العالم، وتضم دول هذه المجموعة الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والدول التي يربطها بصندوق النقد الدولي IMF ترتيبات إقراضية خاصة بشرط استبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة الدين العام الخارجي لها، ومعنى ذلك أن هذا الشرط يسمح بزيادة أو انخفاض عدد هذه الدول التي تتكون حاليا من: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، إيرلندا، إسبانيا، أستراليا، البرتغال، اليونان.

2. المجموعة الثانية:

تضم هذه المجموعة باقي دول العالم، حيث ينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى وبالتالي لا تتمتع هذه الدول والبنوك العاملة فيها بتخفيضات في أوزان المخاطر المقررة لمجموعة OECD والدول ذات الترتيبات الإقراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي.

ثالثا: معاملات تحويل الالتزامات العرضية (خارج الميزانية)

قامت لجنة بازل بوضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية، حيث يلاحظ أنه بعد تحويل الأصول التي تمثل ائتمان مباشر ممنوح أساسا للغير إلى أصول خطرة مرجحة بأوزان المخاطر، فإنه من الضروري أن ينظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال الأموال من البنك إلى الغير بطريقة مباشرة، وبالتالي فهي تنطوي على مخاطر أقل من الائتمان المباشر، لذلك يتم تحويل الالتزام العرضي إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الالتزام ذاته، ثم يتم تحويل الائتمان المباشر إلى أصل خطر مرجحا بالوزن الترجيحي للمدين، أي أن قيمة الالتزامات العرضية تحسب من خلال الوزن الترجيحي الخاص بالأصول المقابلة داخل الميزانية، (سعيدي، 2017، صفحة 40) والجدول التالي يبين معاملات التحويل لتلك التعاملات:

الجدول 2: معاملات التحويل للالتزامات من خارج الميزانية إلى داخل الميزانية وفقا لمقررات لجنة بازل 1

الأدوات	معامل تحويل الائتمان
%100	بدائل ائتمانية مباشرة (ضمانات عامة للمديونية والأدوات المالية من نوع الضمانات بما في ذلك خطابات الضمان الجاهزة والتي تعمل عمل الضمانات المالية أو المؤيدة للقروض والأوراق المالية).
%50	الفقرات المحتملة المرتبطة بمعاملات معينة (مثل سندات حسن الأداء وسندات الطلب، حقوق شراء الأسهم والاعتمادات المستندية المرتبطة بمعاملات معينة).
%20	الاعتمادات قصيرة الأجل، ذات التصفية الذاتية (مثل الاعتمادات المستندية المضمونة مشحونة البضاعة).
%100	اتفاقية البيع وإعادة الشراء، المبيعات مع حق العودة التي يتحمل البنك فيها المخاطرة.
%100	المشتريات المستقبلية للموجودات، والودائع الأمامية والأسهم المدفوعة جزئيا، التي تمثل التزامات سحب معين.
%50	تسهيلات إصدار الأوراق المالية.
%50	الالتزامات الأخرى (مثل التسهيلات الرسمية القائمة، وخطوط الائتمان) ذات الاستحقاقات التي تتجاوز السنة الواحدة.
%0	الالتزامات غير المستخدمة التي تكون مدة استحقاقها سنة واحدة أو أقل، أو تكون قابلة للإلغاء بدون شروط في أي وقت.

المصدر: طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وإنعكاساتها على أعمال البنوك، سلسلة البنوك التجارية، قضايا معاصرة، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص: 67، 68.

تحتاج معالجة البنود ذات الصلة بالعملات الأجنبية وأسعار الفائدة فيما يخص الالتزامات خارج الميزانية إلى اهتمام خاص لأن البنوك لا تتعرض لمخاطر الائتمان للقيمة الإسمية الكاملة لعقودها، ولكن فقط للتكلفة المحتملة لاستبدال التدفق النقدي (بالنسبة للعقود التي تظهر قيمة موجبة) في حالة تخلف الطرف المقابل على الوفاء ببنود العقد، وبالتالي ترى غالبية السلطات الإشرافية في مجموعة العشرة أن أفضل طريقة لتقييم مخاطر الائتمان على هذه البنود من خلال إتباع الطريقتين التاليتين: (Basel Committee on Banking Supervision, July 1988, pp. 25-26)

1.طريقة التعرض الجاري (Current Exposure Method)

يتم حساب المبلغ المعادل للائتمان للبنود خارج الميزانية العمومية بالاعتماد على طريقة التعرض الجاري بالمعادلة التالية:

معادل خطر الائتمان = تكلفة الاستبدال الكلي (بسعر السوق) لكل العقود التي تمثل ربح + مبلغ خطر القرض إلى غاية مدة الاستحقاق (القيمة الاسمية × معامل التحويل)

وفيما يلي معاملات التحويل المستعملة:

الجدول 3: معامل تحويل الالتزامات خارج الميزانية ذات الصلة بعقود أسعار الفائدة وأسعار الصرف وفقا لطريقة التعرض الجاري

المدة المتبقية للاستحقاق	عقود أسعار الفائدة	عقود سعر الصرف
أقل من سنة	0	%1
سنة واحدة فأكثر	%0.5	%5

Source: Basel Committee On Banking Supervision, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Basel, July 1988, P: 25

2.طريقة التعرض الأصلي (Original Exposure Method)

يتم حساب المبلغ المعادل للائتمان للبنود خارج الميزانية العمومية وفقا لطريقة التعرض الأصلي بالمعادلة التالية:

معادل خطر الائتمان = المبلغ الاسمي للعقد × معامل التحويل

من أجل الوصول إلى المبلغ المعادل للائتمان باستخدام طريقة التعرض الأصلي، يقوم البنك ببساطة بتطبيق إحدى المجموعتين التاليتين من عوامل التحويل على المبالغ الأساسية لكل أداة وفقا لطبيعة الأداة وتاريخ استحقاقها:

الجدول 4: معامل تحويل الالتزامات خارج الميزانية ذات الصلة بعقود أسعار الفائدة وأسعار الصرف وفقا لطريقة التعرض الأصلي

المدة المتبقية للاستحقاق	عقود أسعار الفائدة	عقود سعر الصرف
أقل من سنة	%0.5	%2
سنة واحدة إلى أقل من سنتين	%1	%5
لكل سنة إضافية	%1	%3

Source: Basel Committee On Banking Supervision, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Basel, July 1988, P: 25

رابعا: حساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقررات اتفاقية بازل 1

قامت لجنة بازل بوضع توصياتها الأولى حول كفاية رأس المال والذي عرف باتفاقية بازل 1، وذلك في جويلية 1988 ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا، يتوجب على كافة البنوك الالتزام به وأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدنى مع نهاية 1992، وقد أطلق على هذه النسبة إسم معيار كوك نسبة إلى كوك الذي اقترح هذه النسبة، وأصبح فيما بعد رئيسا للجنة بازل، ويعتبر الهدف الرئيسي لهذا المعيار هو الحد من المخاطر المتعلقة بإفلاس العميل أو الأطراف المقابلة، وتبين المعادلة التالية كيفية حسابه: (سعيدي، 2017، صفحة 37)

معدل كفاية رأس المال = (الأموال الخاصة / الاصول المرجحة بأوزان مخاطرها) ≥ 8%

بحيث أن:

الأموال الخاصة = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند

الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها = تبويب الأصول إلى مجموعات × أوزان المخاطر المخصصة

خامسا: الترتيبات الانتقالية والتنفيذية

أقرت لجنة بازل مجموعة من الترتيبات الانتقالية لضمان تكريس الجهود المتواصلة لبناء رأس المال في البنوك بهدف بلوغ النسبة المعيارية المتوخاة في النهاية، وتسهيل عملية التكييف والتعديل، وتجزئة الترتيبات الجديدة إلى مراحل تستوعب الاختلافات المتنوعة القائمة حاليا في أنظمة الرقابة القطرية، وبالتالي فقد تم تقسيم الفترة الانتقالية إلى مرحلتين، بحيث تبدأ المرحلة الأولى من تاريخ نشر تقرير اللجنة بشكله النهائي في جويلية 1988 حتى نهاية سنة 1990، في حين تبدأ المرحلة الثانية من سنة 1990 إلى غاية نهاية سنة 1992 وهو التاريخ الذي حدد لالتزام كل البنوك بالمعيار المستهدف، وتم التوقع من كافة البنوك خلال تلك المدة أن تسعى جاهدة لبلوغ الأهداف الموضوعة، وفي نفس الوقت تحول دون تآكل أو تناقص رؤوس الأموال حتى ولو لأسباب إنتقالية.

أما فيما يخص الطرق التي يجب أن تنتهجها الدول لإدخال وتطبيق توصيات اللجنة، فلقد تركت اللجنة حرية اختيار تلك الطرق للسلطات الرقابية على المستوى المحلي، إذ أنه من الممكن في بعض الدول إدخال تعديلات في رأس المال بسهولة وبسرعة وبدون تشريعات جديدة، في حين قد تضطر دولة أخرى الخوض في إجراءات طويلة أو تعديل لبعض القوانين من أجل الوصول إلى الهدف نفسه (حبار، 2005، صفحة 51)، ويبين الجدول الموالي مراحل الترتيبات الانتقالية والتنفيذية:

الجدول 5: الترتيبات الانتقالية والتنفيذية لتطبيق معايير بازل لكفاية رأس المال

البيان	1988	نهاية 1990	نهاية 1992
الحد الأدنى للمعيار	المستوى السائد في نهاية سنة 1987	7.25%	8%
معادلة القياس	مكونات رأس المال الأساسي مضافا لها 100%	مكونات رأس المال مضافا لها 3.625% + 3.625%	مكونات رأس المال مضافا لها 4% + 4%
المكونات المساندة المشمولة	حد أقصى 25% من مجموع رأس المال الأساسي	حد أقصى 10% من مجموع رأس المال الأساسي أي 0.36%	لا توجد
الحدود الخاصة بالاحتياطات العامة لخسائر القروض ضمن المكونات المساندة	لا توجد	1.5% وفي الحالات الاستثنائية والمؤقتة 2%	1.25% وفي الحالات الاستثنائية والمؤقتة 2%

الحدود على الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية ضمن رأس المال المساند	لا توجد حدود (حسب التصرف)	لا توجد (حسب التصرف)	حد أقصى 50% من الشريحة 1
استبعاد الشهرة	تطرح من الشريحة 1 (حسب التصرف)	تطرح من الشريحة 1 (حسب التصرف)	تطرح من الشريحة 1

Source: Basel Committee On Banking Supervision, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, Basel, July 1988, P: 28.

سادسا: تعديلات سنة 1996 على مقررات لجنة بازل 1

ساعد معيار كفاية رأس المال الذي وضعته اتفاقية بازل الأولى سنة 1988 على تقوية واستمرار النظام المصرفي الدولي، لكن مع التطور الذي شهده النظام المالي أصبح مؤشر كوك غير كافي لقياس الصحة المالية للبنوك، خاصة وأنه ارتكز على مخاطر الائتمان دون المخاطر الأخرى، مما أدى ذلك إلى تشكل عوائق أمام تماسك البنوك في وجه المخاطر الأخرى كمخاطر السوق، كون أن البنوك الحديثة تحتاج إلى مصادر متعددة إضافة إلى القروض التي تتميز بمخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة بالأخص ما يتعلق بالتعامل بالمشتقات المالية، وهذا ما يعني ارتباط المخاطرة بعدة متغيرات غير متوقعة مثل: أسعار الصرف، أسعار الفائدة وأسعار حقوق الملكية، (زايدي، 2017، صفحة 149) ومما سبق قامت لجنة بازل بإجراء مجموعة من التعديلات على أول اتفاقية من 1995 حتى 1998، يمكن الإشارة إلى أهمها في النقاط التالية:

1.تغطية مخاطر السوق وإدخالها في قياس معدل كفاية رأس المال:

تعتبر تغطية مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف وإدخالها في حساب معدل كفاية رأس المال من التعديلات التي أدخلتها لجنة بازل عام 1996، حيث أصبح رأس المال يغطي مخاطر السوق التالية: (زنكري، 2014، صفحة 148)

- مخاطر تقلبات أسعار العائد المرتبطة بأصول والتزامات البنك والعمليات خارج الميزانية من التزامات عرضية وارتباطات يدخل فيها البنك بغرض الاتجار، ولا يشمل تلك المتعلقة بغرض الاستثمار طويل الأجل، حيث أرجئ حساب رأس المال لها؛
- مخاطر تقلبات أسعار الصرف لكافة مراكز العملات المفتوحة (حاضرة أو آجلة) ومراكز المعادن النفيسة من ذهب وبلاتين؛
- مخاطر تقلبات أسعار عقود السلع والأسهم؛

وقد قامت لجنة بازل بتحديد طريقتين لحساب مخاطر السوق:

1.1. طريقة النماذج الداخلية:

حيث اشترطت لجنة بازل على البنوك التي تعتمد هذه الطريقة الحصول على موافقة الهيئات الرقابية والإشرافية المحلية التي بدورها تحرص على كفاءة وشمولية نظام قياس المخاطر، وحيازة البنك

على تركيبة بشرية مؤهلة وذات كفاءة تمكنه من استخدام هذا النوع من النماذج، بالإضافة للتأكد من أن النماذج المستخدمة قد أثبتت فعاليتها لفترة طويلة سابقا.

2.1. طريقة المعايير المحددة:

تقوم هذه الطريقة على تحديد الاشتراطات الرأسمالية لمخاطر السوق للبنوك التي لا تعتمد منهج النماذج الداخلية، حيث وضعت نسبة معينة لتحويل الالتزامات المرتبطة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة ثم إدراج مبالغ هذه العمليات داخل الميزانية، وبالتالي ربطها باحتياجات الأموال الخاصة حسب أوزان المخاطر المحددة.

2.تعريف رأس المال وفقا لتعديلات 1996:

أكدت لجنة بازل على اقتراح أفريل 1995، الذي يسمح للبنوك بإصدار دين متأخر الرتبة قصير الأجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال Tier 3، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية، وعلى هذا الأساس يتكون رأس المال من حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المحتجزة) ما يعبر عن الشريحة الأولى Tier 1 ورأس المال المساند أو التكميلي (رأس المال من الطبقة الثانية) Tier 2 وذلك كما هو محدد في اتفاقية 1988، وأخيرا الدين متأخر الرتبة قصير الأجل (رأس المال من الطبقة الثالثة) Tier 3 ويخضع رأس المال من الطبقة الثالثة للشروط التالية: (حماد، 1999، الصفحات 165-166)

- ضرورة أن يكون له فترة استحقاق أصلية لا تقل عن عامين، وأن تكون في حدود 250% من رأس مال البنك من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطرة السوقية؛
- أن يكون صالحا لتغطية المخاطر السوقية فقط بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر السلع؛
- إمكانية إستبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة حتى نفس الحد وهو 250%؛
- الخضوع لنص التجميد الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان ذلك الدفع يعني أن رأس مال البنك الإجمالي سوف يقل عن الحد الأدنى من متطلباته الرأسمالية.

3.قياس معدل كفاية رأس المال وفقا لتعديلات 1996:

بعد أن اتضح للجنة بازل ميدانيا أن استقرار الأنظمة البنكية في مختلف دول العالم لا يتوقف على مواجهة مخاطر القروض فقط، فقد تم في سنة 1995 إعادة النظر في معيار كفاية رأس المال وتعديل صيغة حسابه بطريقة مستحدثة، وذلك من خلال إضافة المخاطر السوقية مرجحة بنسبة 12.5% (مخاطر سعر الصرف ومخاطر تقلبات أسعار الأدوات المالية) إلى جانب مخاطر القروض، وبذلك اخذ معيار كفاية رأس المال الصيغة الآتية: (عباي و بويهي، 2018، صفحة 23)

معدل كفاية رأس المال = (إجمالي رأس مال البنك / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر + (موجودات مرجحة بمخاطر سوقية × 12.5%)) ≥ 8%

بحيث أن:

إجمالي رأس مال البنك = الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي) + الشريحة الثانية (رأس المال المساند) + الشريحة الثالثة.

الأصول المرجحة بأوزان المخاطر = تبويب الأصول إلى مجموعات × أوزان المخاطر المخصصة.

المطلب الرابع: تقييم مقررات اتفاقية بازل 1 حول معيار كفاية رأس المال

من خلال هذا المطلب سيتم تقييم معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 1، بتحديد إيجابيات وسلبيات هذا المعيار التي من شأنها أن تؤثر على نشاط البنوك التي اعتمدت هذا المعيار.

أولا: الإيجابيات

يمكن حصرها فيما يلي:

1. دعم واستقرار النظام البنكي الدولي وإزالة التفاوت فيما بين قدرات البنوك على المنافسة وتحقيق نوع من العدالة في هذا المجال وتنظيم عمليات الرقابة على معيار كفاية رأس المال، وجعلها أكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها أصول البنوك؛
2. سهولة التطبيق والاستيعاب من طرف البنوك بما يوفر عليها الوقت والجهد، نظرا لاهتمامها فقط بالمخاطر الائتمانية وببساطة المنهجية المعتمدة في احتساب معيار كفاية رأس المال حيث يعتبر جوهر الاتفاقية الأولى لمعيار كوك؛
3. توجيه اهتمام وتركيز البنوك إلى أهمية الأموال الخاصة ودورها في التخفيف من حجم المخاطر البنكية التي تواجهها، وربط تكلفة هذه الأموال بالسياسة التجارية والمالية والاستراتيجية للبنك؛
4. حث البنوك على أن تكون أكثر حرصا في توظيفاتها، من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات أوزان أقل من حيث المخاطرة، والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها، بل ربما تضطر البنوك أيضا إلى تصفية أصولها الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا واجهت صعوبة في زيادة عناصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال؛
5. لم يعد المساهمون في البنوك مجرد حملة أسهم ينتظرون العائد منها على غرار المؤسسات الأخرى، بل أقحم ذلك المعيار مساهمي البنوك في صميم أعمالها، حيث أن وجوب زياد رأس المال بزيادة الأصول الخطرة مع تصاعد الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك، قد ضاعف من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس إدارات البنوك واتخاذ القرارات المالية المناسبة، حتى لو اقتضى الأمر زيادة رأس مال البنك بمساهمات جديدة من أموال المساهمين الخاصة عند تعرض البنك لمخاطر وفق تقدير الجهات الرقابية، وهو ما من شأنه الوصول إلى دور أكثر فاعلية للمساهمين بما يساند الجهات الرقابية في عملها بل ويساند البنوك في حد ذاتها؛

6. أصبح من المتاح للمساهم العادي أو المتعاملين القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دوليا وبذات الصورة بين دول وأخرى أو بين بنك وآخر.

ثانيا: السلبيات

وتتمثل فيما يلي: (آيت عكاش، 2013، الصفحات 59-60)، (زنكري، 2017، صفحة 185)

1. قد يكون الثمن الذي يختاره البنك للتقيد بمعيار كفاية رأس المال هو عدم تكوين المخصصات الكافية، ذلك إن لم تكن الدولة تتبع سياسات موحدة وملزمة في تصنيف الأصول واحتساب المخصصات وتهميش الفوائد، فإذا قام بنك ما بإتباع الأسلوب المشار إليه، فإن ذلك يعني تضخم الأرباح لزيادة الاحتياطات وهو ما من شأنه أن يسرع باستنزاف البنك، لذا يجب متابعة كفاية المخصصات المكونة من جانب الجهات الرقابية؛

2. إضافة تكلفة أخرى على المنشآت البنكية تجعلها في موقف أضعف تنافسيا مع المنشآت غير البنكية، التي تؤدي خدمات مشابهة، إذ يتعين عليها زيادة عناصر رأسمالها بما يتطلبه من تكلفة عند زيادة الأصول الخطرة؛

3. تعتمد نسبة كفاية رأس المال على خطر القرض فقط دون الاهتمام بالمخاطر الأخرى، فخطر السوق لم يأخذ بعين الاعتبار إلا في سنة 1996 عند تعديل اتفاقية بازل 1؛

4. قد يحاول أحد البنوك التهرب من الالتزام بالاتجاه إلى بدائل الائتمان التي تدرج خارج الميزانية مع إغفال تضمينها لمقام النسبة، الأمر الذي ينبغي متابعته من جانب السلطات الرقابية؛

5. ضعف في الحساسية اتجاه الخطر، أي عدد محدود لفئات المخاطر والترجيحات، وكذا عدم الأخذ بالحسبان تطور نوعية الإمضاء؛

6. بعد مختلف التطورات الكبيرة التي عرفتها الأسواق المالية العالمية وظهور أدوات مالية مبتكرة والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات لم تعد نسبة كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل 1 معيارا جيدا للوضعية المالية للبنوك؛

7. إن المخاطر التي تواجه البنوك لا تتعلق بالموجودات فقط، بل لها علاقة مع التنويع في محفظة القروض فمن شأن هذا التنوع أن يقلل من حجم المخاطر، وهذا ما لم تأخذه اتفاقية بازل 1 بعين الاعتبار؛

8. تمتع حكومات وبنوك دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بالإضافة إلى السعودية بمعاملة خاصة حيث تعتبر خالية من المخاطر، أي دون أي مقابل لرأس المال، في حين أن الإقراض للدول الأخرى ومؤسساتها ينبغي التحوط له بواقع 8% لكفاية رأس المال؛

9. التركيز على مخاطر الائتمان وإغفال المخاطر الأخرى التي من شأنها التأثير على نشاط البنوك، من أهمها المخاطر التشغيلية.

المبحث الثالث: معيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 2

بعدما تم التطبيق الفعلي لاتفاقية بازل 1 نتج عن ذلك مجموعة من الانتقادات تتعلق بتركيز الاتفاقية على مخاطر الائتمان فقط دون إدراج المخاطر الأخرى، مما أدى ذلك إلى قيام اللجنة بإعادة النظر فيها في شكل مراحل انطلاقا من سنة 1999 إلى غاية إصدار الوثيقة النهائية لاتفاقية بازل 2 سنة 2004، متضمنة نظرة أشمل لمخاطر البنك، ومعيار جديد لقياس كفاية رأس المال، وعليه سيتم الإلمام في هذا المبحث بما جاء في مضمون اتفاقية بازل 2.

المطلب الأول: الإطار العام لاتفاقية بازل 2

من خلال هذا المطلب سيتم التعريف باتفاقية بازل 2 والتطرق إلى أهم أهدافها، بالإضافة إلى خصائصها.

أولا: التعريف باتفاقية بازل 2

مع التوسع في تطبيق معيار كفاية رأس المال من دول خارج الدول الصناعية، بدأت لجنة بازل في منح مزيد من الاهتمام لوضع قواعد ومعايير الرقابة على البنوك بصفة عامة، ومع التقدم التكنولوجي في الاتصالات من ناحية وتقدم الفن المصرفي وتحليل المخاطر من ناحية أخرى، أدى ذلك إلى اتباع العديد من البنوك أساليب أكثر تقدما وفاعلية في إدارة المخاطر المالية، وأصبح من الضروري أن يلاحق معيار كفاية رأس المال هذا التطور في التكنولوجيات وفي الإدارة المالية للبنوك، وجاءت الأزمات المالية الآسيوية مؤكدة أنه لا يمكن الاقتصار على السلامة المالية لكل بنك على حدى وإنما ينبغي أيضا الاهتمام باستقرار القطاع المالي وخاصة القطاع البنكي في مجموعه.

وعندما بدأ التفكير في تعديل اتفاق بازل 1 في نهاية التسعينات استقر الرأي، وخاصة تحت تأثير رئيس لجنة بازل آنذاك ماكدونا McDonough، بألا يقتصر الأمر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، بل أن تنتهز اللجنة فرصة التعديل للنظر في الموضوع باعتباره معالجة للقضية الرئيسية للبنوك وهي إدارة المخاطر، بحيث يتضمن التعديل تقديم الحوافز للبنوك نفسها للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر، وأن تتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعه وليس فقط مجرد ضمان استمرار البنك وكفاءة إدارته. (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2004، صفحة 16)

وعلى هذا الأساس قامت لجنة بازل تبعا لقراراتها سنة 1996 بإصدار وثيقة إضافة مخاطر السوق إلى معدل كفاية رأس المال والذي طبق اعتبارا من سنة 1997، (خميس و العزاوي، 2014، صفحة 198)

بدأت لجنة بازل منذ جوان 1999 في تقديم مقترحاتها لتعديل أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال، الذي أطلقت عليه اسم اتفاقية بازل الثانية Basel 2، وعرضتها على المعنيين والمختصين والهيئات، ومنها صندوق النقد الدولي، وطالبت موافاتها بالتعقيب على مقترحاتها في أواخر مارس

2000، وذلك تمهيدا لإصدار التوصيات النهائية الخاصة بذلك قبل نهاية تلك السنة، إلا أنه وعلى خلفية كثرة الانتقادات المسجلة عليها من قبل البنوك دولية النشاط ومختلف السلطات الرقابية في ذلك، تم إصدار مقترحات معدلة (Second Consultative Paper) في جانفي 2001، ومددت اللجنة من جديد مطالبة موافاتها بالتعقيبات على التعديلات بحلول نهاية ماي 2001، إلا أنه وبسبب تكرر بعض الانتقادات وعدم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تلك المقترحات، فقد عملت اللجنة على إصدار مقترحات شبه نهائية (Third Consultative Paper) في أفريل 2003، على أن تتلقى التعقيبات النهائية بخصوصها في موعد أقصاه جويلية 2003، تمهيدا لإصدارها في صيغتها النهائية في الربع الأخير من سنة 2003، على أن يبدأ تطبيقها الفعلي بنهاية سنة 2006، إلا أنه ولكثرة التعقيبات التي تلقتها اللجنة لم يتسنى لها إصدار تقريرها النهائي في ذلك إلا في جوان 2004. (نوي ك.، 2013، صفحة 87) ليبدأ العمل بها مع بداية سنة 2007، وقد ركز الاتفاق الجديد على تقوية إطار رأس المال القانوني أو الرقابي من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها البنك، وفي نفس الوقت تعطي حوافز للبنوك التي تدير المخاطر التي تتعرض لها بصورة جيدة. (تومي، 2017، صفحة 173)

ثانيا: أهداف اتفاقية بازل 2

أدت التحسينات في ممارسة إدارة المخاطر وأساليب الإدارة المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن تعدد الأزمات المالية إلى إعادة النظر في اتفاق بازل 1 سنة 1988، وصياغة إطار قادر على تدعيم السلامة والاستقرار في النظام البنكي الدولي، حيث ترى لجنة بازل أن أهداف الإطار المعدل المتمثل في بازل 2 هي كالتالي: (نشاشدة، 2020، صفحة 179)، (أحمد ميلي، 2020، صفحة 31)

1. تشجيع البنوك على انتهاج ممارسات أفضل وأشمل لإدارة المخاطر وخاصة إدارة مخاطر الائتمان، وكذا إدخال أساليب متقدمة لقياس المخاطر، وخاصة تطبيق أنظمة التصنيف الداخلي للمخاطر، إذ أنه يعد من أهم منافع الإطار المعدل؛
2. إدراج العديد من المخاطر التي لم تكن مدرجة في الاتفاقية الأولى، مع إيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة للتطبيق في البنوك على كافة المستويات؛
3. تطبيق الإطار الجديد يساهم في المحافظة على مستويات كفاية رأس المال تتلاءم مع المخاطر المحتملة وتغير الأعمال البنكية؛
4. تدعيم صلابة النظام البنكي الدولي من خلال ضمان أن قياس متطلبات رأس المال لا تمثل مصدرا لعدم التوازن في المنافسة بين البنوك العالمية الكبيرة، كما أنها تشجع على إدارة المخاطر من خلال متطلبات رأس المال الحساسة للمخاطر التي تواجهها؛
5. تحسين الشفافية والإفصاح عن المخاطر؛

6. تعزيز الأمان والسلام للنظام المالي بوجود نظام بنكي قائم على بنوك ذات رؤوس أموال متينة وقادرة على إدارة المخاطر البنكية وفقا لمبادئ سليمة؛

7. تحسين المنافسة في الصناعة المصرفية.

ثالثا: خصائص اتفاقية بازل 2

يمكن أن نلخص خصائص اتفاقية بازل 2 كما يلي:

1. نظرة متكاملة للمخاطر:

جاء التعديل الجديد لمعيار كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل الثانية، مبنيا على فكرة أوسع للمخاطر، إدراكا بأن التعامل مع المخاطر لا يقتصر على مجرد توفير حد أدنى من رأس المال، وإنما يتطلب مراعاة منظومة متكاملة من مبادئ الإدارة السليمة للبنك والوفاء بها، فانطلق التعديل من فكرة أوسع للمخاطر، بضرورة تغطية مخاطر جديدة وبالأخص مخاطر التشغيل. (نوي ك.، 2013، صفحة 89)

2. إلغاء التمييز بين الدول مع زيادة المرونة في التطبيق:

ألغت اتفاقية بازل 2 التقدير الجزافي للمخاطر القائمة على التمييز بين مجموعتين من الدول، حيث جاء هذا الاتفاق الجديد متجها إلى الاستناد بدرجة أكبر إلى تقدير السوق للمخاطر، حيث أن المخاطر هي نفسها والسوق وحده هو القادر على تقديرها، واستمرارا مع منطق التقدير الجزافي فقد كان اتفاق بازل 1 يضع معيارا كميا ثابتا يطبق بشكل عام على كل العمليات، وإذا كانت لبساطة هذا المعيار ميزة خاصة منذ بداية العمل به، فإن هذه البساطة حالت دون مراعاة التباين في حجم وطبيعة المخاطر، وبالتالي فإن اتفاقية بازل 2 وفرت مزيدا من المرونة في التطبيق. (عياش، 2012، صفحة 115)

3. حساسية أكبر للسوق في تقدير المخاطر:

غلب على تقدير المخاطر في اتفاق بازل 1 التقدير التحكمي الأقرب إلى التقدير الإداري والتنظيمي، فالقروض لدول وبنوك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD خالية من المخاطر في حين أن غيرها يخضع لحد أدنى يقدر بنسبة 8%، وجاءت اتفاقية بازل 2 لإضفاء المزيد من الاحتكام لتقدير السوق لهذه المخاطر، فالبنوك من خلال تعاملها المستمر في الأسواق تكون أكثر قدرة على تحديد المخاطر مقارنة بالتقدير الجزافي لاتفاقية بازل 1، وبالتالي فإن الاتجاه العام في بازل 2 ما زال يحتفظ بالأسلوب التنظيمي في تقدير المخاطر، وذلك من أجل مساعدة البنوك الصغيرة والمتوسطة وخاصة الدول النامية على الاستمرار في الخضوع لمعايير الحد الأدنى لرأس المال، ويظل الاتجاه الأساسي لاتفاقية بازل 2 هو الاعتماد المتزايد على تقدير الأسواق للمخاطر، وفي نفس الوقت فإن الاتفاقية توجه البنوك الصغيرة التي تكون غير قادرة على تبني وتطوير برامج داخلية لقياس المخاطر بها، حيث يمكنها الاعتماد في تقديرات المخاطر لدى مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية، أي الاعتماد على تقدير السوق للمخاطر من خلال مؤسسات أخرى. (نجار، 2014، صفحة 109)

المطلب الثاني: الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل 2

تقوم اتفاقية بازل 2 على ثلاث دعائم أساسية، تتمثل في الحدود الدنيا لمتطلبات كفاية رأس المال، المتابعة الرقابية لكفاية رأس المال، وانضباط السوق، وهذا ما سيتم التفصيل فيه في هذا المطلب.

أولا: الدعامة الأولى: الحد الأدنى لكفاية رأس المال (The First Pillar: Minimum Capital Requirements)

يتضمن الحد الأدنى في حساب معيار كفاية رأس المال قسمة الموجودات الموزونة أو المرجحة حسب درجة المخاطر (المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية).

تجدر الإشارة إلى أن نسبة كفاية رأس المال المقترح في اتفاقية بازل 2، تختلف عما كانت عليه في اتفاق بازل 1 في عدة أبعاد وتشابهت في أبعاد أخرى، حيث أن الحد الأدنى لكفاية رأس المال يحدد لغرض مواجهة المخاطر الائتمانية، السوقية والتشغيلية، مع الاحتفاظ بنفس النسبة المقترحة في بازل 1 والمقدرة بنسبة 8%.

كما أنه وبالرغم من عدم تغير النسبة فإن منهجيات وأساليب حساب أوزان مخاطر الائتمان تغيرت بالإضافة إلى التزام البنوك بالاحتفاظ بجزء من رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، حيث لم تكن مطالبة بذلك في الاتفاقية الأولى، وبالتالي فإن المخاطر التشغيلية أصبحت عنصرا أساسيا في تحديد رأس المال، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت لجنة بازل بوضع عدة طرق لقياس رأس المال لأنواع المخاطر، هذا ما يوفر للبنوك والجهات الرقابية مرونة لاتباع طريقة القياس المناسبة. (بن مصطفى، 2018، صفحة 101)

وبالتالي أصبحت نسبة كفاية رأس المال تحسب كما يلي: (بن الشيخ و بهدي، 2014، صفحة 3)

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{Total Capital (Tier 1+ Tier 2+ Tier 3)}}{\text{RWA} + 12.5 \times C_{mr} + 12.5 \times C_{or}} \times$$

بحيث:

RWA: الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

Cmr: رأس المال اللازم لتغطية مخاطر السوق

Cor: رأس المال اللازم لتغطية المخاطر التشغيلية

1.مخاطر الائتمان

الجدول 6: الحد الأدنى لرأس المال وفق مقررات اتفاقية بازل 2

الدعامة الأولى			
أنواع المخاطر	**مخاطر الائتمان**	**مخاطر السوق**	**مخاطر التشغيل**
أساليب القياس	الأسلوب المعياري	الأسلوب المعياري	أسلوب المؤشر الأساسي
	أسلوب التصنيف الداخلي	أسلوب النماذج الداخلية	الأسلوب المعياري

			أسلوب القياس المتقدم

المصدر: فائزة لعراف، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة مع إشارة الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص: 107.

كما أشرنا في الجدول السابق رقم (6) أنه توجد طريقتين لحساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر الائتمانية وفقا لمقررات بازل 2 تتمثل في:

1.1. الأسلوب النمطي أو المعياري (Standardized Approach)

هو عبارة عن طريقة مقترحة لكل البنوك تقوم على أساس إعطاء أوزان مخاطرة لأصول البنوك اعتمادا على التصنيف الذي تعطيه تضعه مؤسسات التقييم الدولية، ويتميز هذا الأسلوب بالسهولة والبساطة في الحساب لذلك تستعمله البنوك ذات المخاطر والعمليات الأقل تعقيدا والأكثر دقة، وذلك عن طريق ضبط الاتفاق الثاني لبازل في إعطائه أوزانا للمخاطر في شكل تصنيفات مستقلة، حيث تقوم بهذا التصنيف مؤسسات الجدارة بكل موضوعية، ولقد تم تعديل هذه الركيزة من خلال النقاط التالية: (نوي و أقاسم، 2019، صفحة 121)

- تحديد تصنيف المخاطر من خلال تقييم المؤسسات الخارجية وأشهر هذه المؤسسات (Standard & Poor's)؛
- إلغاء التمييز بين الدول؛
- الاعتراف ببعض الضمانات كأحد أساليب التخفيف من المخاطر؛
- تعديل الأوزان الترجيحية بتصنيف يعتمد على مراكز التعرض للمخاطر.

ويمكن توضيح معاملات الترجيح للأصول وفق هذا الأسلوب من خلال الجدول التالي:

الجدول 7: أوزان ترجيح الأصول بالمخاطر وفقا للأسلوب المعياري

المطالبات على Claims on	AAA to AA-	A to A-	BBB to BBB-	BB+ to B-	أقل من B-	غير مصنف Unrated
الحكومات Sovereigns	%0	%20	%50	%100	%150	%100
منشآت القطاع العام بخلاف الحكومة المركزية Public sector entities (PSE)	تقدر أوزان المخاطر للمطالبات على منشآت القطاع العام طبقا للخيار الأول أو الخيار الثاني للمطالبات على البنوك، وإذا ما أختير الخيار الثاني يجري تطبيقه دون استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل.					
بنوك التنمية الدولية Multilateral Development Bank (MDB)	تعالج وفقا للمطالبات على البنوك ولكن بدون استخدام المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل.					
البنوك (الخيار الأول)	%20	%50	%100	%100	%150	%100
البنوك (الخيار الثاني)	%20	%50	%50	%100	%150	%50

المطالبات > 3 أشهر						
البنوك (الخيار الثالث) المطالبات ≥ 3 أشهر	%20	%20	%20	%50	%150	%20
المنشآت المالية Securities Firms	تعامل مثل معاملة المطالبات على البنوك وبشرط أن تخضع لرقابة متطلبات كفاية رأس المال القائمة على أساس المخاطر، وبدون ذلك تخضع هذه المطالبات لذات القواعد التي تخضع لها المطالبات على الشركات.					
المطالبات على Claims on	**AAA to AA-**	**A to A-**	**BBB to BBB-**	**BB+ to B-**	**أقل من B-**	**غير مصنف Unrated**
الشركات Corporate	%20	%50	%100	%100	%150	%100
مطالبات واردة ضمن مخاطر التجزئة القانونية Claims included in the regulary retail portfolio	حددت اللجنة وزن المخاطر للمطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة بنسبة 75%					
مطالبات مضمونة بعقارات سكنية Claims secured by the Residential property	يكون وزن المخاطر 35% للقروض بالكامل برهن عقاري سكني، سواء كان المقترض هو الذي يشغله أو كان مؤجرا. قد يطلب المراقبون من البنوك أن يزيدوا من تلك الأوزان التفضيلية للمخاطر وفقا لما تقتضيه الأحوال.					
القروض المضمونة بعقارات تجارية Claims secured by commercial real estate	يكون وزن المخاطر 100% باستثناء الأسواق المتقدمة وبعد موافقة البنك المركزي يسمح بترجيح الأصول بوزن 50% للتمويل العقاري والمضمون برهن القيمة.					
القروض التي مضى موعد استحقاقها Past due loans	وزن المخاطر 150% إذا ما كانت المخصصات المحددة أقل من 20% من رصيد الدين القائم. وزن المخاطر 100% عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 20% من رصيد الدين القائم. وزن المخاطر 100% ويمكن خفضها بعد موافقة المراقب عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 50% من رصيد الدين القائم.					
الأصول الأخرى	الوزن النمطي للمخاطر 100%					
لا يتم إعطاء كافة البنوك المقيمة في دولة معينة وزنا للمخاطر يقل درجة واحدة عن الوزن الممنوح للحكومات في تلك الدولة. يقوم وزن المخاطر على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للبنك ذاته. مطالبات على البنوك وآجالها قصيرة أقل من 3.						

Source: Basel Committee On Banking Supervision, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A revised framework comprehensive version, Basel, June 2006, P: 19-20

2.1. أسلوب التصنيف الداخلي The Internal Ratings Based Approach

يعتمد الأسلوب الثاني على تقييم سيادي للدولة التي يقع بها البنك باستعمال نظم تنقيط داخلية مع إلزامية موافقة الجهات الرقابية والالتزام بمعايير كمية ونوعية لمراقبة هذه النظم، حيث أنه يجب على البنوك في حال ما اعتمدت على التقييم الداخلي كمنهج وأسلوب لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال أن تقسم محافظها إلى خمسة أصناف كبيرة تتمثل في: مؤسسة، مقترض سيادي، بنك، صغار الزبائن، أسهم، وتضم مجموعة المؤسسة بدورها خمسة أصناف جزئية، أما الزبائن الصغار فتضم بدورها ثلاثة عناصر أساسية هي:

- مكونات الخطر، التي تعد من أجلها البنوك تقديراتها الداخلية؛
- معادلة لترجيح المخاطر، التي على أساسها تقوم البنوك باحتساب الأصول المرجحة؛
- مجموعة من الضوابط الدنيا، التي يجب على البنوك احترامها لاعتماد التقييم الداخلي.

وتحرص لجنة بازل على خضوع أسلوب التقييم الداخلي لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال من طرف البنوك لسلطات الرقابة المحلية التي عليها التأكد من توفر البنوك على كافة العناصر الثلاثة السابقة، كما يفضل تطبيق هذا الأسلوب من قبل البنوك ذان النشاط الدولي. (Basel Committee on Banking Supervision, April 2003, pp. 39-45)

2.مخاطر السوق

أبقت لجنة بازل للرقابة البنكية في الاتفاقية الثانية على أساليب حساب مخاطر السوق دون تعديلها عن الاتفاقية الأولى حيث قسمت المخاطر السوقية التي يتعرض لها البنك إلى أربعة أقسام: مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر أسعار السلع، كما نصت على ضرورة إضافة شريحة ثالثة لرأس المال لمقابلة مخاطر السوق والمتمثلة في القروض المساندة، ومن أجل قياس هذه المخاطر وبالتالي تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الواجب لتغطية هذه المخاطر، اقترحت اللجنة أسلوبين لقياس مخاطر السوق: (مونه، 2015، صفحة 40)

1.2. الأسلوب المعياري:

اعتمادا على هذا الأسلوب تم تقسيم مخاطر السوق إلى أربعة أجزاء أساسية كما تم ذكرها في السابق، حيث يتم تقسيم الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة كل نوع من هذه المخاطر على حدى خلال فترة زمنية معينة.

2.2. أسلوب النماذج الداخلية:

يستند هذا الأسلوب في قياسه لمخاطر السوق على الأنظمة الداخلية، بشرط أن تكون ذات نظام متكامل لإدارة المخاطر، ووجود وظيفة مستقلة لإدارة المخاطر بالبنك، وكذا توفر الكفاءات المدربة على استخدام نماذج القياس المطورة.

3.مخاطر التشغيل

أولت لجنة بازل المخاطر التشغيلية أهمية كبيرة في احتساب الحد الدنى لمتطلبات كفاية رأس المال، وعرفتها على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأشخاص والأنظمة أو نتيجة الأحداث الخارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية، في حين يستبعد المخاطر الاستراتيجية والمتعلقة بالسمعة. (Basel Committee on Banking Supervision, June 2006, p. 144)

ووفقا لمقررات اتفاقية بازل 2 فتوجد ثلاث أساليب تعتمد عليها البنوك لقياس حجم رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية تتمثل في:

1.3. أسلوب المؤشر الأساسي (The basic Indicator Approach)

يعتبر هذا الأسلوب البسيط من بين الأساليب المعتمدة لحساب رأس المال المقابل لمواجهة المخاطر التشغيلية، حيث يتيح للبنوك الاحتفاظ برأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل مساوي لحاصل ضرب نسبة α بالمتوسط السنوي الإجمالي للدخل الموجب لآخر ثلاث سنوات، ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالمعادلة التالية: (مونه، 2015، صفحة 40)

$$KBIA = [\sum_{i=1}^{n}(gi \times \alpha)]/n$$

بحيث:

KBIA: رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر العمليات حسب طريقة المؤشر الأساسي؛

gi: إجمالي الدخل السنوي الموجب لآخر ثلاث سنوات؛

n: عدد السنوات الثلاثة السابقة؛

α: 15% المحددة من قبل لجنة بازل والخاصة بطريقة المؤشر الأساسي.

ويعرف إجمالي الدخل بأنه صافي الدخل من الفوائد مضافا إليه صافي الدخل من غير الفوائد مستبعد منه أرباح أو خسائر محققة من بيع الأوراق المالية وكذلك أية أرباح غير عادية.

2.3. الأسلوب المعياري (Standardized Approach)

يقوم هذا الأسلوب على تقسيم أنشطة البنك إلى ثمانية خطوط عمل رئيسية Business lines هي: تمويل الشركات، التجارة والمبيعات، أعمال التجزئة البنكية، الأعمال التجارية البنكية، السداد والتسويات، خدمات الوكالة، إدارة الأصول، وأعمال السمسرة بالتجزئة، وأعطت اللجنة لكل خط من الخطوط ترجيح(βi= (i=1,…,8 يمثل تعرضه لمخاطر التشغيل، ويتم حساب متطلبات رأس المال وفقا لهذا الأسلوب عن طريق حساب متوسط إجمالي الدخل عن الثلاث سنوات السابقة لكل خط عمل على حدة وضربه في معامل βi كما هو موضح في المعادلة التالية: (لعراف، 2017، صفحة 132)

$$K_{TSA} = \sum_{years1-3} \max[\sum (GI_{1-8} \times \beta_{1-8})]/3$$

حيث:

KTSA: متطلبات رأس المال المقابلة لمخاطر التشغيل وفقا للأسلوب المعياري؛

Gi1-8: متوسط إجمالي الدخل للثلاث سنوات السابقة لخطوط الأعمال الثمانية؛

Bi-8: نسبة مئوية ثابتة حددتها اللجنة تنسب إلى متوسط إجمالي دخل كل خط من خطوط الأعمال الثمانية.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد يكون إجمالي الدخل في سنة معينة لبعض وحدات العمل سالبا (خسارة)، وهذا سيؤدي إلى أن تكون متطلبات رأس المال لهذه الوحدة بالسالب أيضا، ولكن بما أنه سيتم إضافتها لمتطلبات رأس المال لوحدات العمل الأخرى والتي قد تكون موجبة وبالتالي سيكون إجمالي متطلبات رأس المال لإجمالي وحدات العمل موجبا، أما إذا كانت محصلة دمج الدخل لكافة الوحدات سالبة فإنه يتم استبعاد هذه السنة من الاحتساب، وقد حددت اللجنة معامل β لكل خط عمل وفقا للجدول الموالي: (لعراف، 2012، صفحة 191)

الجدول 8: نسب معاملات β

خطوط العمل (Business Lines)	معامل β
تمويل الشركات β_1	%18
التجارة والمبيعات β_2	%18
أعمال التجزئة البنكية β_3	%12
الأعمال التجارية البنكية β_4	%15
السداد والتسويات β_5	%18
خدمات الوكالة β_6	%15
إدارة الأصول β_7	%12
أعمال السمسرة بالتجزئة β_8	%12

Source: Basel Committee On Banking Supervision, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A revised framework comprehensive version, Basel, June 2006, P: 147

كما حددت لجنة بازل بعض المعايير الواجب استيفاؤها من البنوك التي تطبق هذا الأسلوب، كأن يكون لدى البنك نظام لإدارة مخاطر التشغيل يبين بوضوح المسؤوليات المحددة لوظيفة إدارة مخاطر التشغيل.

3.3. أسلوب القياس المتقدم Advanced Measurement Approach

بموجب هذا الأسلوب تقوم البنوك الكبيرة والتي يكون لها عدة شركات تابعة (مجموعة مصرفية) وتعمل على المستوى الدولي وتتصف عملياتها بالتطور والتعقيد باستخدام أسلوب داخلي لتحديد وتقييم حجم تعرض البنك للمخاطر التشغيلية واحتساب رأس المال التنظيمي اللازم لمواجهتها، وتتميز هذه الطريقة بأنها أكثر تقدما من الطرق السابقة كما تعتبر أكثر ملاءمة لتحديد وتعريف المخاطر التشغيلية في البنوك.

ويعتمد تحديد المتطلبات الرأسمالية وفقا لهذا الأسلوب على قياس حجم التعرض للمخاطر التشغيلية عبر نظام القياس الداخلي المستخدم من قبل البنك، كما يحتاج استخدام هذا المنهج موافقة واعتماد السلطة الرقابية.

وفقا لهذا الأسلوب تعتمد البنوك على بياناتها الإحصائية المبنية على خسائرها السابقة، بحيث تستخدم هذه البيانات ضمن برامج متقدمة لتقدير المخاطر وبعد موافقة السلطة الرقابية على الآلية وتقييمها لقدرة البنك على قياس مخاطره وإدارتها. (نصر، 2007، صفحة 18)

ثانيا: الدعامة الثانية: المراجعة والرقابة

لا تهدف عملية المراجعة والمتابعة الرقابية إلى ضمان أن البنوك لديها رأس مال كاف لتغطية جميع المخاطر في أعمالها فقط، ولكن أيضا تهدف إلى تشجيع البنوك على تطوير واستخدام تقنيات أفضل لمراقبة وإدارة المخاطر. (Basel Committee on Banking Supervision, June 2006, p. 204)

تعتمد الدعامة الثانية لاتفاقية بازل 2 على مجموعة من المبادئ التي تؤكد حاجة البنوك لتقييم كفاية رأس المال وفقا لحجم المخاطر التي يواجهها البنك، ويتطلب هذا النظام إلمام كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك بدرجة المخاطر، وتقييم متين لكفاية رأس المال، وتقييم شامل للمخاطر، ومراجعة لأنظمة الرقابة الداخلية، وتتمثل مسؤولية السلطات الرقابية في تقييم الكيفية والإجراءات الداخلية التي يقيم بها البنك احتياجاته من رأس المال بناءا على تقييم مفصل للمخاطر لديه، وبالتالي فإن الرقابة الداخلية بالبنوك العاملة ستكون خاضعة لرقابة وتدخل السلطات الرقابية حينما تقتضي الحاجة. (أحمد ش.، 2007، صفحة 253)

كما تقر اللجنة بالعلاقة القائمة بين قيمة رأس المال الذي يحتفظ به البنك مقابل المخاطر، وقوة وفعالية إدارة المخاطر وعمليات الرقابة الداخلية للبنك، ومع ذلك فإنه لا ينبغي زيادة رأس المال باعتبارها السبيل أو الخيار الوحيد لمعالجة المخاطر المتزايدة التي تواجه البنك، بل هناك وسائل أخرى لمعالجة المخاطر مثل تعزيز إدارة المخاطر، وتطبيق الحدود الداخلية، وتعزيز مستوى المخصصات والاحتياطيات، وتحسين الضوابط الداخلية، كما أنه لا ينبغي اعتبار رأس المال بديلا عن عدم الكفاية

الأساسية في عمليات الرقابة وإدارة المخاطر. (Basel Committee on Banking Supervision, June 2006, p. 204)

1. المبادئ الأساسية للمراجعة الرقابية

توجد أربعة مبادئ رئيسية للمراجعة الرقابية وهي: (شقيري، محمود، الحداد، و ذيب، 2016، صفحة 278)، (Basel Committee on Banking Supervision, June 2006, pp. 205, 209)

ينبغي أن يكون لدى البنك إجراءات لتقييم مدى كفاية رأس المال مقارنة بحجم المخاطر وكذلك وجود استراتيجية للإبقاء على مستويات كافية من رأس المال، وتتمثل السمات الرئيسية الخمس لضمان نظام صارم هي كما يلي:

- إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا؛
- تقييم سليم لرأس المال؛
- تقييم شامل للمخاطر؛
- المراقبة والتقارير؛
- المراجعة والرقابة الداخلية.

يجب على السلطات الرقابية أن تقوم بتقييم ومراجعة الأسس الداخلية لدى البنك فيما يتعلق بتقييم رأس المال لديها، وكذلك مقدرة البنوك على مراقبة وضمان التقيد بالنسب المفروضة من طرف السلطات الرقابية، وينبغي على السلطات الرقابية القيام بما يستلزم في حال عدم الرضى عما تقوم به البنوك من إجراءات بهذا الخصوص، ويمكن أن تتضمن المراجعة الدورية العناصر التالية:

- فحوصات أو عمليات التفتيش تكون في الموقع؛
- مراجعة خارج الموقع؛
- المناقشات مع إدارة البنك؛
- مراجعة العمل الذي قام به المدققون الخارجيون (بشرط أن يركز بشكل كافٍ على قضايا رأس المال اللازمة)؛
- إعداد التقارير الدورية؛
- على البنوك أن تحتفظ بنسب رأس مال تزيد عن الحد الأدنى المقرر وأن يكون لدى السلطات الرقابية الحق في الطلب من البنوك الاحتفاظ برأس مال يزيد عن الحدود الدنيا المقررة؛
- على السلطات الرقابية التدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المقرر لمواجهة مخاطر البنك وأن تطلب من البنك إجراءات تصحيحية فورية إذا لم يتم الاحتفاظ برأس مال كاف.

ثالثا: الدعامة الثالثة: انضباط السوق

يتمثل الغرض من وضع الدعامة الثالثة حول انضباط السوق في تكملة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال (الدعامة الأولى) وعملية المراجعة الرقابية (الدعامة الثانية)، كما تهدف اللجنة إلى تشجيع الانضباط في السوق من خلال تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح بذلك للمشاركين في السوق بتقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول نطاق التطبيق، ورأس المال، التعرض للمخاطر، وعمليات تقييم المخاطر، ثم مدى كفاية رأس المال. (Basel Committee on Banking Supervision, June 2004, p. 187)

وتجدر الإشارة أن لهذا الإفصاح أهمية خاصة عند تطبيق متطلبات الاتفاق الجديد، وبوجه خاص في حال تطبيق المنهجيات المتقدمة التي تمنح البنوك حرية أكبر في تقدير الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وبالإضافة إلى المتطلبات السابقة تسعى الدعامة الثالثة إلى تلبية الحاجات الرئيسية التالية: (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2006، صفحة 3)

- دفع البنوك بشكل قوي إلى ممارسة أنشطتها بصورة سليمة وفعالة؛
- تحفيز البنوك للمحافظة على قاعدة رأس مالية متينة؛
- توفير معلومات موثوقة ومناسبة تسمح للمتعاملين بتقييم فعال للمخاطر.

1.الأسس العامة للإفصاح

في إطار مبادئ الإدارة السليمة للبنوك فإنه يجب أن يكون لدى البنوك سياسة إفصاح رسمية معتمدة من قبل مجالس الإدارة، كما ينبغي أن تعتمد نظام الضبط الداخلي المتعلق بعملية الإفصاح، بالإضافة إلى ذلك يجب على البنوك تنفيذ عملية لتقييم مدى ملاءمة وصحة دورية الإفصاح، وعلى هذا الأساس وضعت لجنة بازل جداول مفصلة بمتطلبات الإفصاح الواجبة على البنوك التقيد بها والتي تتعلق بالأمور التالية: (Basel Committee on Banking Supervision, June 2004, pp. 190, 202)

- نطاق تطبيق متطلبات الإفصاح؛
- هيكل رأس المال؛
- كفاية رأس المال؛
- مخاطر الائتمان: الإفصاح لجميع البنوك؛
- مخاطر الائتمان: الإفصاح فيما يتعلق بالمحافظ الخاضعة للمنهج المعياري، وتلك المتعلقة بالترجيح الرقابي للمخاطر؛
- مخاطر الائتمان: الإفصاح فيما يتعلق بالمحافظ الخاضعة لمنهجيات التقييم الداخلي؛
- تقليص مخاطر الائتمان: الإفصاح فيما يتعلق بالمنهجيات المعيارية وتلك المستندة إلى التقييم الداخلي؛

- التسنيد (التوريق): الإفصاح في المنهجيات المعيارية وتلك المستندة إلى التقييم الداخلي؛
- مخاطر السوق: الإفصاح للبنوك المستخدمة للمنهجيات المعيارية؛
- مخاطر السوق: الإفصاح للبنوك المستخدمة لمنهج النماذج الداخلية لمحافظ المتاجرة؛
- مخاطر التشغيل؛
- حقوق الملكية: الإفصاح عن المراكز المالية للمحافظ البنكية؛
- مخاطر سعر الفائدة في المحافظ البنكية.

2.توجيهات لجنة بازل لتطبيق الدعامة الثالثة

تتدرج توجيهات لجنة بازل لتطبيق الدعامة الثالثة في أربعة محاور رئيسية كالآتي: (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2006، صفحة 5، 6)

1.2. إجراء الإفصاح المناسب بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية (معايير التقارير المالية الدولية):

يتعين عند تطبيق متطلبات الإفصاح وفقا للدعامة الثالثة مراعاة عدم تعارضها مع تلك المطلوبة على الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية. وينبغي على إدارة البنك أن تحدد وسيلة الإفصاح المناسبة، كما يجب الإفصاح عن أي متطلبات إضافية تطلبها السلطات الرقابية المحلية بأي وسيلة أخرى تتناسب مع طبيعة هذه المتطلبات. كما أنه من المهم أن تتخذ إدارة البنك الإجراءات الملائمة للتحقق من جميع المعلومات التي تم الإفصاح عنها، وذلك دون الحاجة إلى متابعة من المدقق الخارجي للإفصاح الإضافي الذي أجري بناء لمتطلبات الدعامة الثالثة.

2.2. الأهمية النسبية:

بناء على التعريف الذي وضعته لجنة بازل لمفهوم الأهمية النسبية، فإن أي معلومة تعتبر ذات أهمية نسبية إذا كان إغفالها أو إدراجها بشكل خاطئ يؤثر على التقدير أو على القرار الذي يمكن أن يتخذه مستخدمو البيانات المالية، ويتعين على البنوك في سبيل تحديد الأهمية النسبية لأي معلومة، واتخاذ قرار بضرورة الإفصاح عنها أو عدمه، أن تجري تقديرا نوعيا عما يمكن أن يستند إليه المستثمرون والمودعون، في ظروف معينة لتقرير خياراتهم، ويمثل المعيار الذي يرجع إليه البنك لتحديد ما يقتضي الإفصاح عنه.

3.2. دورية الإفصاح:

يتعين على البنوك ذات النشاط الدولي الواسع، أن تفصح عن مكونات رأس المال وفقا لمعيار كفاية رأس المال وعن نسبة كفاية رأس المال لديها (الملاءة)، وكذلك عن المعلومات ذات التقلبات السريعة وذلك على أساس فصلي، وفي جميع الأحوال فإنه على البنوك أن تفصح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية المعدة للنشر وذلك في أقرب وقت ممكن.

4.2. المعلومات عن المزايا التي ينفرد بها البنك والمعلومات السرية:

تعتبر لجنة بازل أن المعلومات المتعلقة بالمزايا التي ينفرد بها البنك والمعلومات السرية الأخرى مسألة بالغة الأهمية والدقة، لذلك فإن الإفصاح عن مثل هذه المعلومات من شأنه أن يضعف الوضع التنافسي للبنك إزاء المنافسين، وفي هذا الصدد فإنه يقتضي بصورة عامة اعتبار المعلومات عن عملاء البنك بمثابة معلومات سرية كما هو الأمر أيضا بالنسبة للأدوات والنظم المبتكرة في البنك.

كما راعت لجنة بازل من خلال الإفصاحات المطلوبة بموجب الدعامة الثالثة، التوازن فيما بين الحاجة إلى إفصاحات مجدية وبين حماية المعلومات المتعلقة بمزايا البنك التي ينفرد بها والمعلومات السرية الأخرى عنه.

المطلب الثالث: تقييم مقررات اتفاقية بازل 2

من خلال هذا المطلب سيتم تقييم مقررات اتفاقية بازل 2، وذلك عن طريق عرض وتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الاتفاقية الأولى والثانية، بالإضافة إلى الإيجابيات والسلبيات التي صاحبت هذه الاتفاقية الثانية.

أولا: أوجه الاختلاف والتشابه بين بازل 1 وبازل 2

1.أوجه التشابه

تنحصر في: (بعزيز، 2019، صفحة 138)

- لا يوجد تغير في معدل كفاية رأس المال، حيث بقيت كما هي بدون تغيير في اتفاقية بازل 2 حيث أن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال حدد بنسبة 8% كما كان عليه في اتفاقية بازل 1؛
- لا يوجد تغير في مكونات رأس المال الرقابي في اتفاقية بازل 2 بالمقارنة مع مكوناته في اتفاقية بازل وفقا لتعديلات سنة 1996، والذي يتكون من رأس المال الأساسي ورأس المال المساند ورأس المال من الطبقة الثالثة؛
- لا يوجد تغير جوهري بين اتفاقية بازل 1 واتفاقية بازل 2 في أساليب قياس مخاطر السوق حيث بقيت بدون أية تغييرات كما سبق ذكره.

2.أوجه الاختلاف

يمكن حصر الاختلافات بين اتفاقية بازل 1 واتفاقية بازل 2 في النقاط التالية: (العسالي، 2013، صفحة 61)

- إضافة نوع جديد من المخاطر، تتمثل في المخاطر التشغيلية ومطالبة البنوك بالاحتفاظ برأس المال لمواجهتها؛
- إضافة طرق جديدة لقياس المخاطر الائتمانية وتحديد متطلبات رأس المال وتتمثل هذه الطرق في: الأسلوب المعياري، الأسلوب الأساسي والمتقدم المستند على التصنيف الداخلي للمخاطر؛

- تدعم اتفاقية بازل 2 تحقيق رأس المال الاقتصادي والذي يأخذ في الاعتبار تحقيق الأرباح والعوائد على رأس المال المعدلة بالمخاطر؛
- إضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرقابة على البنوك في مراقبة كفاية رأس المال وأساليب إدارة المخاطر، بحيث أصبح من مهام هذه الهيئات رفع نسب كفاية رأس المال عند ظهور ظروف جديدة (اقتصادية خاصة بالقطاع البنكي أو ببنك واحد)، ومراجعة أساليب إدارة وقياس المخاطر لدى البنوك؛
- إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق تتمثل في متطلبات تتعلق بإتاحة مزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال، وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك وأساليب إدارتها وقياسها.

ثانيا: إيجابيات وسلبيات اتفاقية بازل 2

1.إيجابيات اتفاقية بازل 2:

يمكن حصرها فيما يلي: (حمدي مصبح، 2018، صفحة 44)

- ضمان سلامة البنوك ومنه الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي؛
- ضمان المنافسة العادلة ما بين البنوك عن طريق توفير تشريعات وأنظمة متكافئة ما بين البلدان التي تنشط فيها؛
- إلغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على المخاطر التي تحملها؛
- إمكانية الاستفادة من تخفيض رأس المال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي؛
- توسيع قاعدة المخاطر والأخذ بعين الاعتبار بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها.

2.سلبيات اتفاقية بازل 2:

بالرغم مما حملته اتفاقية بازل 2 من إيجابيات إلا أنها كانت لها سلبيات عديدة تتمثل في: (عياش، 2013، صفحة 450)

- تتوجه البنوك من أجل تحقيق معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات اتفاقية بازل 2 إلى احتجاز نسب مرتفعة من الأرباح لزيادة قاعدة رأس المال، مما يعني عدم القيام بتوزيعات للأرباح على المساهمين بشكل كاف؛
- إن مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية قد لا تتمكن من تقدير مخاطر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الاقتصاديات الناشئة على نحو دقيق؛
- ارتفاع التكلفة الناتجة عن زيادة رأس المال في البنوك، سيؤدي إلى ضعف موقفها التنافسي أمام المؤسسات المالية الأخرى التي تقدم خدمات بنكية لكنها لا تخضع لقواعد هذا المعيار؛
- ارتفاع تكلفة الوحدة الواحدة من الخدمات البنكية نتيجة لارتفاع تكلفة التمويل وزيادة حجم المخصصات نتيجة للوزن العالي للمخاطر في أصول البنك، وهذا بالإضافة إلى احتمال تحقيق

خسائر كنتيجة للتصفية الجبرية لبعض الأصول قبل موعد استحقاقها من أجل تخفيض مخاطر الموجودات؛

- احتمال توقف البنوك الكبرى عن إقراض الدول الأكثر فقرا، نتيجة ارتفاع مخاطر الإقراض وبالتالي الاحتفاظ برأس المال لمواجهة هذه المخاطر؛
- يتطلب الإطار المقترح بأن يتوافر لدى البنوك نظام لتقدير مدى كفاية رأس مالها بالنسبة لكل سوق أو نشاط، ويتطلب ذلك توفر تقنيات حديثة غير متوفرة لدى معظم البنوك في الدول النامية؛
- على الرغم من أن إطار اتفاقية بازل 2 يهدف إلى توحيد وتنميط طرق حساب متطلبات رأس المال وجعلها أكثر عدالة إلا أنه يربط مصير القطاع البنكي بمجموعة من وكالات التصنيف التي هي في أغلب الأحيان لا تخضع لأي جهة رقابية ولا يمكن الجزم بحياديتها كونها تحصل على أجورها من البنوك التي تقوم بتقييمها.

المبحث الرابع: المعيار الجديد لكفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 3

نظرا لعدم قدرة البنوك على الصمود في وجه الأزمة المالية العالمية والخسائر المالية الكبيرة الناتجة عنها، بالإضافة إلى العيوب التي تضمنتها اتفاقية بازل 2 وعدم قدرتها على ضمان استقرار النظام المالي والبنكي، سارعت لجنة بازل إلى التفكير في إصدار اتفاقية جديدة، وعملت على إدخال مجموعة من التعديلات على الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل 2، مع إتاحة فترة زمنية للبنوك من أجل العمل بالمعايير الجديدة تمتد من سنة 2010 إلى غاية سنة 2019، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مضمون اتفاقية بازل 3 وأهم التعديلات التي جاءت في الاتفاقية فيما يخص الدعائم الثلاثة.

المطلب الأول: اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال

من خلال هذا المطلب سيتم الإلمام بظروف إصدار اتفاقية بازل 3 ومضمونها، أهم الأهداف التي نصت عليها، والإطار الجديد لمعيار كفاية رأس المال.

أولا: ظروف إصدار اتفاقية بازل 3

بعد ما نتج عن الأزمة المالية العالمية سنة 2008 من خسائر مالية ضخمة وانهيارات اقتصادية مست عددا كبيرا من المؤسسات المالية العالمية، وامتد أثرها ليشمل عددا كبيرا من الاقتصاديات المتقدمة في أوروبا، أمريكا، وآسيا، وبالتوازي مع جهود إدارة الأزمة ومعالجة آثارها بدأت مراكز صنع القرار والسياسات في المؤسسات الدولية والمنظمات المرتبطة بها في البحث عن مواطن الضعف في أنظمة التحكم والرقابة والإشراف والتي بسببها لم يتم احتواء الأزمة في بداياتها، وبالتالي لم يكن بالإمكان تفادي حدوث الأزمة وقد كان من الطبيعي أن تتجه الأنظار نحو المؤسسة المسؤولة عن صياغة معايير الضبط والرقابة والإشراف ألا وهي لجنة بازل للرقابة والإشراف على البنوك، والتي نالت النصيب الأوفر من الانتقادات بسبب عجز المعايير التي وضعتها وفرضت كنظام شامل وحاكم للنظام المالي العالمي عن توفير الحماية اللازمة للبنوك من تداعيات الانهيار والتعرض للخسائر والإفلاس وقد ظهر واضحا الآن مدى عجز هذه المعايير والقواعد عن توفير الحماية اللازمة للبنوك وكذلك حماية الاقتصاديات العالمية من التأثر بما حدث في أسواق المال بعد أن امتدت الأزمة المالية البنكية العالمية إلى أن أصبحت أزمة مالية عالمية بل وأزمة اقتصادية عالمية في النهاية. (زايدي، 2017، صفحة 166)

دفع هذا الوضع إلى مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والبنكية على المستوى المحلي في كل دولة، وكذلك على المستوى الدولي بالنسبة للمعايير والقواعد البنكية الدولية، وقد قامت العديد من الهيئات الرسمية والخاصة المحلية والعالمية بإجراء دراسات وتحليلات شاملة لمعرفة أسباب الأزمة ومكامن الخلل واقتراح الإصلاحات المطلوبة لتعزيز صمود الأنظمة المالية والبنكية وجعلها أقل عرضة للأزمات.

أظهرت تلك الدراسات مجموعة واسعة من نقاط الضعف تم تصنيفها كأسباب لنشوء الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية أولا، ومن ثم تسربها وانتشارها بشكل غير مسبوق عبر كافة النظم المالية

والبنكية، الناشئة منها والمتطورة، وبشكل عام أظهرت الدراسات والتحليلات أن نقاط الضعف شملت مروحة واسعة من بنية النشاطات والممارسات البنكية، منها على سبيل المثال ما يتعلق بالاستثمارات عالية المخاطر، وفي ممارسات التسنيد وإعادة التسنيد المعقدة، وفي ممارسات إدارة المخاطر بما في ذلك حوكمة المخاطر، وفي تحديد التركزات في الاستثمارات، وفي اختبارات الضغط، وفي ممارسات تقييم الأصول، وفي الإفصاح والشفافية، وفي إدارة السيولة، وأخيرا وليس آخرا في دورية متطلبات رأس المال.

ومن الأمور الأساسية التي بينتها الأزمة أيضا، أن العديد من البنوك لم يكن لديها رأس المال الكافي لدعم وضعية المخاطر التي اتخذتها والتي تبين لاحقا أنها فاقت بكثير ما كانت تتوقعه قبل الأزمة ولعل أحد أنواع الأصول الأكثر تأثرا خلال الأزمة كانت عمليات التسنيد المعقدة، حيث عمد العديد من البنوك إلى تخفيف متطلبات رأس المال عبر تسنيد أو إعادة تسنيد للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس مال أعلى من الواقع، وكان هذا أحد الأسباب التي أدت إلى انتقال الأزمة بسرعة قياسية إلى عدد كبير من النظم والمؤسسات المالية عبر العالم.

بالإضافة إلى ذلك فمن بين الأسباب الأساسية الأخرى لتفاقم الأزمة، كان قيام عدد كبير من البنوك ذات الانتشار العالمي ببناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال، وفي نفس الوقت كان العديد من تلك البنوك يمتلك مخزونا غير كاف من السيولة، ترافق ذلك مع خسارات ائتمانية ضخمة نتيجة التركز في الاستثمارات وضعف إدارة هذه التركزات، ومخاطر الأطراف المقابلة خاصة تلك الناتجة عن الاستثمار في المشتقات، ثم تضخمت الأزمة بشكل أوسع جراء عملية تخفيض الاستدانة لترابط المؤسسات النظامية فيما بينها عبر مجموعة معقدة من المعاملات، ومنه انتقل العجز في القطاع البنكي إلى بقية النظم المالية والاقتصاد الحقيقي، مما أدى إلى انكماش هائل في السيولة وتوافر الائتمان، هذا ما أدى بإسراع الهيئات الرقابية الوطنية والدولية لتطوير قواعد ومعايير العمل البنكي الحالية، ووضع معايير دولية حديثة تساهم في جعل البنوك أكثر قدرة على تحمل الصدمات، عبر تحديد وضعية مخاطر البنوك بطريقة أكثر شمولية.

ولقد كان للجنة بازل دور قيادي في هذا المجال، حيث قامت بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لاتفاقية بازل 2، تمثلت في إصدار قواعد ومعايير جديدة، شكلت معا ما بدأ تسميته باتفاقية بازل 3، حيث تناولت تلك الإصدارت أمورا أساسية، مثل قواعد رأس المال واحتياطي السيولة، اختبارات الضغط، الحوكمة في البنوك، ونظام المكافآت والتعويضات في البنوك وغيرها. (طربية، 2010)

ثانيا: التعريف باتفاقية بازل 3

عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء (27) للجنة بازل بعد توسيعها في مقر اللجنة ببنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية في سبتمبر سنة 2010،

أعلنت اللجنة موافقتهم على سن قواعد أكثر صرامة بشأن إدارة البنوك، سميت بمقررات بازل 3 (دعائم الصد).

وفي نوفمبر 2010 نوقش هذا المشروع بشكل جدي، وصودق عليه من قبل زعماء مجموعة العشرين G20 في اجتماعاتهم بمدينة سيول عاصمة كوريا الجنوبية، ليتم بعد ذلك في 16 ديسمبر 2010 إصدار النصوص النهائية المحددة للقواعد التنظيمية الرقابية لمقررات بازل 3، والتي كان من المتوقع تطبيقها على البنوك بشكل إلزامي اعتبارا من نهاية سنة 2012، ودخلت اتفاقية بازل 3 حيز التطبيق وفقا لبرنامج مرحلي يمتد من 1 جانفي 2013 إلى 1 جانفي 2019. (حميدي، 2019، صفحة 391)

ثالثا: أهداف اتفاقية بازل 3

تعتبر اتفاقية بازل 3 بمثابة استكمال للجهود التي تبذلها لجنة بازل لتحسين أطر القواعد التنظيمية للبنوك وهي مبنية على الاتفاقية الأولى والثانية، وتعرف هذه المقررات الجديدة بأنها مجموعة من المقاييس الإصلاحية التي وضعت لتعزيز التنظيم، الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة والشفافية في القطاع البنكي، حيث تستند هذه التدابير إلى الأهداف التالية: (SAIDANE, september, 2012, p. 7)

1. تحسين المرونة (Resilience) في القطاع البنكي من خلال تحسين قدرته على مواجهة الصدمات الناشئة عن الضغط الاقتصادي والمالي مهما كان مصدره، مما يقلل من خطر تسربها من القطاع المالي إلى الاقتصادي؛

2. تحسين الحوكمة المؤسسية وأساليب إدارة المخاطر؛

3. تعزيز الشفافية والإفصاح بشكل أكثر فاعلية.

كما ترتكز التدابير الإصلاحية لاتفاقية بازل 3 على مقاربتين أساسيتين: (SAIDANE, september, 2012, p. 9)

- مقاربة الاحتراز الجزئي Micro Prudentielle: تتمثل في مختلف المعايير أو القواعد الاحترازية على مستوى البنك الواحد، مما يساهم في صمود البنوك الفردية في فترات الضغط ومواجهة الصدمة، وتمثل هذه المعايير إجابة احترازية للمخاطر الجزئية المتعلقة بالبنوك.
- مقاربة الاحتراز الكلي Macro Prudentielle: وتتمثل في مختلف المعايير الاحترازية على مستوى القطاع أو النظام البنكي ككل، حيث تمثل هذه المعايير إجابة احترازية للمخاطر النظامية على صعيد كلي.

تكمل هاتين المقاربتين بعضهما البعض، بما أن صمود البنوك على المستوى الجزئي يخفض من مخاطر الصدمات ووقوع الأزمات على مستوى النظام المالي ككل.

رابعا: تقوية الإطار العالمي لرأس المال

نصت اتفاقية بازل 3 على تحسين نوعية وبنية وشفافية رأس المال في البنوك، وجعل مفهوم رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، أما بالنسبة لرأس المال المساند (الشريحة الثانية) فيقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة على الأقل بخمس سنوات والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير، وأسقطت اتفاقية بازل 3 ما عدا ذلك مكونات رأس المال التي كانت مقبولة في الاتفاقية السابقة. (قويدر، 2021، صفحة 67) وتشمل الإصلاحات ذات العلاقة برأس المال بهدف تقوية الإطار العالمي لرأس المال على مجموعة من النقاط الأساسية، تتمثل في:

1.تعزيز متطلبات رأس المال من حيث جودة المكونات ورفع الحد الأدنى

قامت لجنة بازل فيما يخص متطلبات رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 3 بإقرار التعديلات التالية: (قلي و سماعيلي، 2019، صفحة 22)

- رفع الحد الأدنى من رأس المال العالي الجودة (Common Equity)، الذي يتكون من الأسهم العادية (Commom Shares) بالإضافة إلى الاحتياطات والأرباح المدورة، من 2% من الموجودات المرجحة بالمخاطر إلى 3.5% في سنة 2013، ثم إلى 4% سنة 2014، لتصل إلى 4.5% في سنة 2015؛
- رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسي (Tier 1) إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر من 4% إلى 4.5% في بداية سنة 2013 ثم إلى 5.5% في بداية سنة 2014 ليصل إلى 6% في سنة 2015، علما أن رأس المال الأساسي يتكون من مجموع رأس المال العالي الجودة والأسهم الممتازة؛
- طرح الاستثناءات من رأس المال التنظيمي من رأس المال العالي الجودة (Common Equity)، بدلا من طرح 50% منها من رأس المال الأساسي (Tier 1)، و50% منها من رأس المال الإضافي (Tier 2)، علما بأن هذا التعديل سيطبق تدريجيا على فترة خمس سنوات اعتبار من بداية سنة 2014 حتى بداية سنة 2018 وبنسبة 20% من هذه الاستثمارات لكل سنة؛
- إضافة هامش حماية تحوطي (Conservation Buffer) بنسبة 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر على أن يتكون من رأس المال العالي الجودة، وسيتم إضافة هذا الهامش بشكل تدريجي اعتبارا من سنة 2016 إلى سنة 2019، مما سيرفع الحد الأدنى من رأس المال العالي الجودة (Common Equity) إلى 7% بحلول سنة 2019؛
- إلغاء رأس المال المساند (Tier 3)، وهو عبارة عن قرض مساند قصير الأجل (لأجل سنتين) يحصل عليه البنك لدعم رأسماله وهو يحمل صفات مشتركة بين رأس المال والدين، كون الجهة التي تقدم هذا القرض تتنازل عن حق الأولوية في السداد؛

- إضافة هامش إضافي يتعلق بمراحل دورة الأعمال (Countercyclical Buffer)، يتراوح بين (0 – 2.5%) من الموجودات المرجحة بالمخاطر، حيث سيضاف بشكل تدريجي اعتبارا من سنة 2016 وحتى سنة 2019 وذلك وفقا للظروف المحلية للدولة، علما أن هذا الهامش سيضاف فقط عندما يحصل في الدولة نمو مرتفع للائتمان قد ينتج عنه مخاطر مرتفعة على النظام البنكي والمالي، وفي حال تم إضافة هذا الهامش سيرتفع الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال ليصل إلى 13% في سنة 2019.

وفيما يلي أهم معايير رأس المال الجديدة وفقا لمقررات بازل 3:

الجدول 9: متطلبات الحد الأدنى من رأس المال 3

المعيار	حقوق المساهمين	نسبة رأس المال الشريحة الأولى (Tier 1)	نسبة إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	%4.5	%6	%8
رأس مال التحوط	%2.5		
الحد الأدنى لاحتياطي الصدمات	%7	%8.5	%10.5
احتياطي الصدمات لمواجهة التقلبات الدورية	0 –%2.5		

Source: Basel Committee On Banking Supervision, basel 3: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, bank for International Settlements, Basel, Switzerland, june 2011, p: 64.

وعلى هذا لأساس، فقد ارتفعت نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10% وفقا لاتفاقية بازل 3، بالإضافة إلى التركيز على جودة رأس المال بتوفير قدر أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك، ويتم حساب نسبة كفاية رأس المال بالشكل التالي:

معدل كفاية رأس المال = (رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي / مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل) ≤ 10.5%

ويمثل الجدول الموالي خلاصة لعملية تحسين نوعية رأس المال من بازل 2 إلى بازل 3:

الجدول 10: تحسين نوعية رأس المال من بازل 2 إلى بازل 3

المعيار	بازل 2		بازل 3
الشريحة الأساسية الأولى	الأسهم العادية، الاحتياطات، حقوق الأقلية	**الشريحة الأساسية الأولى**	الأسهم العادية (خصم لبعض المساهمات)، الاحتياطات، حقوق الأقلية

الشريحة الأولى (Tier 1)	الأسهم الممتازة، سندات ثانوية غير محددة بأجل	**الشريحة الأولى** (Tier 1)	الأسهم الممتازة، سندات ثانوية غير محددة بأجل
الشريحة الثانية (Tier 2)	سندات ثانوية ذات أجل غير محدد، سندات ثانوية ذات أجل محدد	**الشريحة الثانية** (Tier 2)	بعض السندات الثانوية ذات استحقاق أقل من 5 سنوات
الشريحة الثالثة (Tier 3)	سندات تهدف إلى تغطية مخاطر السوق	**الشريحة الثالثة** (Tier 3)	إلغاء الشريحة الثالثة

المصدر: بركات أسماء، دور الإجراءات الإحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، 2015، ص: 101.

2.تغطية المخاطر:

شددت لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة على أهمية تعزيز متطلبات رأس المال لمحفظة المتاجرة وانكشافات التوريق المعقدة والتي كانت من أهم مصادر الخسائر للعديد من البنوك خلال الأزمة المالية الأخيرة، من خلال رفع متطلبات رأس المال لعمليات إعادة التوريق في المحفظة البنكية، ومحفظة المتاجرة وكذا تعزيز عملية المراجعة الرقابية ورفع متطلبات الإفصاح المالي، كما قامت الاتفاقية بتخصيص جزء من رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية للأطراف المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وعمليات إعادة الشراء وتمويل سندات الدين وكذا المخاطر الناشئة عن تعديلات التقييم الائتماني للأصول المالية أو انخفاض الملاءة الائتمانية للطرف المقابل. (طلحي، 2021، صفحة 377)

3.نسبة الرفع المالي:

تهدف هذه النسبة إلى كبح التوسع في العمليات الائتمانية والتقليل من حجم القروض المتعثرة الناجمة عن أزمة الرهن العقاري سنة 2007 والتخفيف من حدة المخاطر التي تؤدي إلى زعزعة استقرار النظام البنكي والاقتصادي، فقد أوصت اتفاقية بازل 3 باحترام نسبة تعرف بنسبة الرافعة المالية، وبذلك فقد نص هذا المحور من الإصلاحات على إدخال نسبة الرافعة المالية كوسيلة مكملة لمتطلبات كفاية رأس المال على أساس المخاطر، حيث تهدف هذه النسبة للتحكم في عملية منح القروض، وقد أقرت ب 3% من رأس المال الأساسي (الذي يتكون في معظمه من الأسهم)، ويتم حساب هذه النسبة من الأصول داخل الميزانية والأصول خارج الميزانية دون استخدام أوزان ترجيحية، وذلك وفقا للصيغة الآتية: (عباي و بويهي، 2018، صفحة 205)

نسبة الرافعة المالية = (رأس المال الأساسي / إجمالي التعرضات داخل الميزانية وخارج الميزانية) ≥ 3%

4. التدابير الانتقالية (Transition Arrangements)

منحت اتفاقية بازل 3 للبنوك مهلة للتطبيق من خلال مراحل زمنية مختلفة، حيث يبدأ تطبيق متطلبات الحد الأدنى للأسهم العادية والشريحة الأولى لرأس المال في 1 جانفي 2013 تدريجيا حتى 1 جانفي 2019، وذلك كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول 11: تدابير وترتيبات تنفيذ معايير رأس المال وفقا لاتفاقية بازل 3

(جميع التواريخ الواردة هي ابتداء من 1 جانفي)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الحد الأدنى لحقوق الملكية العادية	%3.5	%4	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
نسبة رأس المال التحوطي	0	0	0	%0.625	%1.25	%1.875	%2.5
الحد الأدنى لحقوق الملكية للأسهم العادية + نسبة رأس المال التحوطي	%3.5	%4	%4.5	%5.125	%5.75	%6.375	%7
تطبيق الاقتطاعات من الشريحة الأولى		%20	%40	%60	%80	%100	%100
الحد الأدنى للشريحة الأولى لرأس المال	%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6	%6
الحد الأدنى الإجمالي لرأس المال	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8
الخد الأدنى لرأس المال + رأس المال التحوطي	%8	%8	%8	%8.625	%9.25	%9.875	%10.5
أدوات رأس المال التي لم تعد مصنفة كشريحة أولى أو ثانية	تلغى خلال أفق 10 سنوات بداية من سنة 2013						

Source: Basel Committee on Banking Supervision, basel 3 Monitoring Report, bank for International Settlements, Basel, Switzerland, march 2014, p: 39.

من خلال الجدول فإن هذه التدابير تتضمن ما يلي:

سيبدأ التنفيذ على الصعيد الوطني من طرف الدول الأعضاء في الأول من جانفي 2013، إذ ينبغي على الدول ترجمة هذه القواعد إلى قوانين وتنظيمات وطنية قبل حلول هذا التاريخ، حيث سيطلب من البنوك تلبية متطلبات الحد الأدنى الجديدة المتعلقة بالأصول المرجحة بالمخاطر، كالتالي: (زنكري، 2017، صفحة 221)، (إليفي، 2014، صفحة 146)

- 3.5% من حقوق الملكية / الأصول المرجحة بالمخاطر؛
- 4.5% من الشريحة الأولى لرأس المال / الأصول المرجحة بالمخاطر؛
- 8% من رأس المال الإجمالي / الأصول المرجحة بالمخاطر؛

- بعد ذلك سيتوجب على البنوك تلبية الحد الأدنى من متطلبات حقوق الملكية بنسبة 4% ومتطلبات الشريحة الأولى بنسبة 5.5%، في 1 جانفي 2015، وفي السنة الموالية سيتوجب كذلك على البنوك تلبية متطلبات حقوق الملكية بنسبة 4.5%، ومتطلبات الشريحة الأولى بنسبة 6%، في حين تبقى متطلبات رأس المال الإجمالي عند مستوى 8%، وبالتالي لا تحتاج أن تتدرج في أي مرحلة؛
- ستبدأ التعديلات التنظيمية عند 20% من الاقتطاعات المطلوبة من الشريحة الأولى في 1 جانفي 2014، ثم تتوالى من سنة لأخرى حسب النسب التالية: 40%، 60% 80%، حتى تصل إلى 100% في 1 جانفي 2018؛
- سينطلق تطبيق الاحتياطي للحفاظ على رأس المال (رأس المال التحوطي)، في الفترة ما بين 1 جانفي 2016 ونهاية سنة 2018، ليتم العمل به بشكل كامل في 1 جانفي 2019، حيث تبدأ بنسبة 0.625% من الأصول المرجحة بالمخاطر، وستزيد تلك النسبة سنويا بمعدل 0.625% حتى تبلغ 2.5% في 1 جافي 2019، حيث ينبغي على الدول التي تعاني من نمو ائتمان مفرط أن تأخذ بعين الاعتبار تسريع بناء احتياطي للحفاظ على رأس المال والاحتياطي المعاكس للدورة؛
- سيتم إلغاء أدوات رأس المال التي لا تلبي معايير الإدراج من الشريحة الأولى، والتي لم تعد مؤهلة للشريحة الثانية وذلك خلال مدة عشر سنوات بدءا من 1 جانفي 2013؛
- ستقوم اللجنة بوضع عمليات رفع تقارير دقيقة بهدف مراقبة النسب خلال الفترة الانتقالية وتستمر بمراجعة تأثيرات هذه المعايير على الأسواق المالية، وكذا امتداد الائتمان والنمو الاقتصادي ومعالجة النتائج غير المنشودة عند الحاجة.

المطلب الثاني: تعديلات اتفاقية بازل 3 على دعائم اتفاقية بازل 2

جاءت اتفاقية بازل 3 على شكل تعديل لمضمون اتفاقية بازل 2 بمعنى أنها لم تلغي اتفاقية بازل 2، ولكنها قامت بتطبيق بمجموعة من التعديلات على الدعائم الثلاثة التي تم التطرق لها في الاتفاقية الثانية، ومن خلال هذا المطلب سيتم توضيح أهم التعديلات التي تم اعتمادها على الدعائم الثلاثة.

في 13 جويلية 2009 قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية بازل (2.5) كرد فعل منها على التطورات الحاصلة نتيجة للأزمة المالية العالمية، حيث جاءت هذه التوصيات في شكل وثيقتين: الأولى تتعلق بالتعديلات التي تمت على إطار قياس مخاطر السوق بعنوان: (Revision to the Basel II market risk framework)، أما الثانية فتتعلق بإرشادات حساب رأس المال للخطر التصاعدي (الإضافي) في دفتر الأوراق المالية لغرض المتاجرة تحت عنوان: (Guidelines for computting capital for incremental risk in the trading book)، كما أصدرت وثيقة ثالثة في نفس التاريخ بعنوان: (Enhancements to the Basel II framework)، تضمنت تعزيزات على الدعامة الأولى فيما يخص إعادة التسنيد وتعزيزات على كل من الدعامتين الثانية والثالثة لاتفاقية بازل 2. (شيلي، 2020، صفحة 118)

أولا: الدعامة الأولى

شملت التعديلات في الدعامة الأولى إطار التسنيد ومخاطر السوق.

1.التعديلات على إطار التسنيد (التوريق):

إن التعديلات التي سنتها اتفاقية بازل 3 هي عبارة عن إطار عمل يهدف إلى تعزيز ما جاءت به اتفاقية بازل 2 في مجال التسنيد، وهذا كإستجابة للدروس المستفادة من الأزمة العالمية المالية، وفيما يلي سيتم التطرق إلى أهم التعديلات التي أقرتها اللجنة في هذا الإطار: (أوصغير، 2018، صفحة 114)

1.1. أوزان مخاطر إعادة التسنيد:

حيث يطلب من البنوك التي تستعمل مقاربة التقييم الداخلي في التسنيد أن تعتمد على أوزان أعلى من مخاطر إعادة التسنيد.

2.1. توحيد أوزان المخاطر:

من أجل الوصول إلى المخاطرة المنقحة لإعادة التسنيد في مقاربة التقييم الداخلي، بين التحليل أن نسبة المخاطرة في المقاربة المعيارية يجب تغييرها كذلك لحالات التعرض المماثلة.

3.1. إستخدام التقييمات للضمان الذاتي:

يمنع على البنوك استخدام التصنيفات لحالات التعرض الخاضعة لموضوع الضمانات الذاتية، حيث تم إضافة تعديلات على اتفاقية بازل 3، تنص على أنه لا يستطيع أي بنك من إدراك تقييمات– إما في المقاربة المعيارية أو في مقاربة التصنيف الداخلي–التي تستند إلى ضمانات أو مساعدات مشابهة يقدمها البنك نفسه.

4.1. الاحتياجات التشغيلية لتحليل الائتمان:

ينبغي على البنوك تلبية معايير تنفيذية محددة من أجل استخدام أوزان المخاطر المحددة في إطار بازل 2 للتسنيد، حيث تهدف هذه المعايير إلى ضمان أداء البنك الخاصة بالعناية الواجبة وليس مجرد الاعتماد على وكالات التصنيف الائتماني، وعدم تلبية هذه المعايير لفئة معينة من التعرض من شأنه أن يؤدي إلى خصم هذه الفئة.

5.1. تسهيلات السيولة في المقاربة المعيارية:

سيتم توحيد معامل التحويل الائتماني لجميع تسهيلات السيولة المؤهلة في إطار المقاربة المعيارية للتسنيد بنسبة 50%، بغض النظر عن تاريخ الاستحقاق، وحاليا تسهيلات السيولة تحصل على نسبة 20% في المقاربة المعيارية.

6.1. تسهيلات السيولة في مقاربة التصنيف الداخلي:

تشير النسخة المنقحة إلى أنه يمكن اعتبار تسهيلات السيولة على أنها تعرض عال للتسنيد.

7.1. تعطيل السوق لتسهيلات السيولة في المقاربتين المعيارية والتصنيف الداخلي:

معاملة رأس المال تفضيلية ممنوحة لتسهيلات السيولة المتعلقة بتعطيل السوق في مقاربة المعادلة الإشرافية في مقاربة التصنيف الداخلي قد ألغيت.

2.التعديلات على إطار مخاطر السوق:

شملت هذه التعديلات ما يلي: (شيلي، 2020، صفحة 119)

1.2. مخاطر السوق العامة: إن البنوك التي ستتبنى النموذج الداخلي لحساب أعباء رأس المال المقابلة لمخاطر السوق العامة ستحتاج لأن تضيف القيمة المعرضة للمخاطر Stressed (sVar) Var على فترة احتفاظ تقدر ب 10 أيام ودرجة ثقة 99% للمحفظة المالية للبنك في حالة مرور عوامل السوق بمرحلة ضغط، وذلك إلى عملية الحساب التي تعتمد على القيمة المعرضة للمخاطر (Var)، ومنه سترتفع أعباء رأس المال لمخاطر السوق العامة لتصل إلى ضعف المستويات الحالية.

2.2. أعباء المخاطر التصاعدية Incremental Risk Capital (IRC) ضمن الخطر المحدد:

هي عبارة عن قيمة تقديرية لمخاطر الإفلاس وانخفاض التصنيف للمنتجات الائتمانية، يتم قياسها عن طريق القيمة المعرضة للمخاطرة (Var) على مدى سنة واحدة بدرجة ثقة 99.9%، وتضاف هذه الأعباء إلى دفاتر الأوراق المالية بغرض المتاجرة لرصد مخاطر الإفلاس وانخفاض تصنيف المنتجات الائتمانية بالنسبة للبنوك التي تستعمل النموذج الداخلي (Var) في قياس الخطر المحدد، وكرد فعل على زيادة تعرض دفاتر الأوراق المالية لغرض المتاجرة في البنوك للمنتجات المرتبطة بمخاطر الائتمان، والتي غالبا ما تكون غير سائلة ولا ينعكس خطرها في قيمة (Var).

3.2. أعباء رأس المال لتعرضات التسنيد ضمن الخطر المحدد: إن غالبية التعرضات المسندة في دفاتر المتاجرة تستوجب أعباء رأسمالية للخطر المحدد، إذ ترتكز على الأعباء الرأسمالية نفسها التي تطبق على التعرضات المسندة في الدفاتر المصرفية، ولا يندرج في هذه المعالجة تبادلات الترابط التي تستوجب أعباء رأسمالية مختلفة، حيث يسمح المراقبون للبنوك بحساب رأس المال الشامل على أن تخضع العمليات لمتطلبات دنيا، أما في حالة البنوك التي تعتمد على استخدام النماذج الداخلية لقياس الخطر المحدد سيسمح لها أن تدمج تبادلات الترابط في أعباء الخطر التصاعدي، وتهدف هذه التعديلات إلى إزالة أي تهرب رقابي للتسنيد أو إعادة التسنيد وفق الدفاتر التي تحتفظ بها البنوك بحسب ما هو وارد في اتفاقية بازل الثانية، حيث كانت شرائح التسنيد تحفظ في الدفاتر التجارية لتكوين أعباء رأسمالية أقل من تلك إذا تم الاحتفاظ بها في الدفاتر البنكية.

4.2. أعباء رأس المال للخطر المحدد لمحافظ الأسهم: بالنسبة للبنوك التي تعتمد على المقاربة المعيارية لقياس الخطر المحدد فتم مضاعفة أعباء رأس المال لمحافظ الأسهم المنوعة والسائلة من 4% إلى 8%، وعلى هذا الأساس لن يكون هناك أي تمييز بينها وبين المحافظ التي لا تمتلك هذه

الخصائص، وبإمكان البنوك أن تعدل في تشكيلة أسهمها إلى محفظة أقل سيولة وتحقق عوائد محتملة أكبر في حال قيامها بإزالة الدافع لامتلاك محفظة أسهم متنوعة وسائلة، خاصة وأن البنوك التي تستخدم المقاربة المعيارية لمخاطر السوق العامة والتي تفرض الوزن نفسه على بقية الأسهم.

ثانيا: التوجيه التكميلي للدعامة الثانية: المتابعة الرقابية لكفاية رأس المال

تتمثل أهم التعديلات فيما يخص التوجيه التكميلي للدعامة الثانية في: (Basel Committee on Banking Supervision, July 2009, pp. 9-18)

1. يعالج هذا التعديل في الدعامة الثانية العديد من نقاط الضعف الملحوظة التي تم الكشف عنها في عمليات إدارة مخاطر البنوك خلال الاضطرابات المالية التي بدأت في عام 2007، حيث وضعت لجنة بازل دليلا تكميليا للدعامة الثانية بهدف التوجيه إلى مساعدة البنوك والمشرفين في تحديد وإدارة المخاطر بشكل أفضل في المستقبل، بالإضافة إلى تحديد المخاطر وإدارتها بشكل مناسب وتحسين تقييماتهم الداخلية لمدى كفاية رأس المال، وقد شمل هذا الدليل مجالات أساسية تتمثل في: مراقبة المخاطر على مستوى البنوك، مواضيع محددة لإدارة المخاطر تتعلق بمخاطر التركيز، التعرضات خارج الميزانية العمومية مع التركيز على التسنيد، مخاطر السمعة والدعم الضمني، مخاطر التقييم والسيولة، ممارسات سليمة لاختبار الضغط وممارسات التعويض السليمة.

2. تمثل متطلبات رأس المال في الدعامة الأولى الحد الأدنى من متطلبات رأس المال، حيث يجب أن يتجاوز المستوى المناسب لرأس المال بموجب الدعامة الثانية الحد الأدنى لمتطلبات الدعامة الأولى، بحيث يتم تغطية جميع مخاطر البنك –سواء داخل الميزانية العمومية أو خارجها –بشكل كاف، لا سيما تلك المتعلقة بأنشطة سوق رأس المال المعقدة، إذ سيساعد ذلك على ضمان احتفاظ البنك برأس مال كاف لمخاطر لم يتم التعامل معها بشكل مناسب في الدعامة الأولى.

3. يجب أن تتناسب تفاصيل وتعقيدات برامج إدارة المخاطر في البنوك مع حجم وتعقيدات أعمالها والمستوى العام للمخاطر التي تقبلها البنوك، لذلك يجب تطبيق هذه التوجيهات مع أوضاع البنوك على أسس متناسبة.

4. الحاجة إلى تحسين إدارة المخاطر، لقد أكدت أزمة الأسواق المالية أيضا على الأهمية الحاسمة للإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان بالنسبة للنجاح طويل الأجل لأي بنك وكمكون رئيسي للاستقرار المالي، ولقد قدمت اللجنة تذكيرا بضرورة قيام البنوك بتحديد مخاطر الائتمان وقياسها ومراقبتها بشكل فعال، فضلا عن فهم كيفية تفاعل مخاطر الائتمان مع أنواع أخرى من المخاطر (بما في ذلك مخاطر السوق والسيولة والسمعة).

5. كما أكدت الأزمة على أهمية التخطيط الفعال لرأس المال والحفاظ على صيانة رأس المال على المدى الطويل، إذ يتم تعزيز قدرة البنك على تحمل ظروف السوق غير المؤكدة من خلال الحفاظ على

مركز رأسمالي قوي يراعي التغيرات المحتملة في استراتيجية البنك وتقلبه في ظروف السوق مع مرور الوقت.

6. التأكيد على ضرورة تطوير التحسينات في إدارة المخاطر من أجل مواكبة مختلف الابتكارات المالية السريعة.

7. ينبغي على المشرفين تحديد ما إذا كان لدى البنك إطار سليم لإدارة المخاطر يمكنه من تحديد ميله إلى المخاطرة والتعرف على جميع المخاطر المالية، بما في ذلك المخاطر التي تشكلها التركزات والتسنيد والانكشافات خارج الميزانية العمومية وممارسات التقييم والتعرضات الأخرى للمخاطر، ويمكن للبنك تحقيق ذلك من خلال:

- تحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها والتخفيف من حدتها بشكل مناسب؛
- الإبلاغ بوضوح عن مدى وعمق هذه المخاطر بطريقة سهلة ومفهومة ولكنها دقيقة؛
- إجراء اختبار الضغط المستمر لتحديد الخسائر المحتملة واحتياجات السيولة في ظل الظروف المعاكسة؛
- وضع معايير داخلية دنيا مناسبة للمخصصات أو الالتزامات عن الخسائر ورأس المال وتمويل الطوارئ.
- يجب دمج هذه العناصر بشكل مناسب في نظام إدارة المخاطر بالبنك لأنه لم يتم إدراجها في الدعامة الأولى في إطار عمل بازل 2.

تؤكد أحداث السوق الأخيرة على أهمية أن تتخذ الإدارة العليا منظورا متكاملا وشاملا لتعرض البنوك للمخاطر، وذلك من أجل دعم قدرته على تحديد المخاطر الناشئة والمتنامية والاستجابة لها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، ويجب أن يحتوي نظام إدارة المخاطر السليم على المميزات الرئيسية التالية:

- رقابة نشطة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا؛
- سن السياسات والإجراءات الرقابية والحدود المناسبة؛
- تحديد شامل وفي الوقت المناسب وقياس وتخفيف ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها؛
- ضرورة توفر نظم معلوماتية إدارية مناسبة؛
- ضرورة توفر ضوابط داخلية شاملة.
- اهتمت التعديلات بشكل كبير بمخاطر السمعة الناشئة عن التصور السلبي من جانب العملاء، والأطراف المقابلة، والمساهمين، والمستثمرين، والدائنين، ومحللي السوق، والأطراف الأخرى ذات الصلة أو المنظمين التي يمكن أن تؤثر سلبا على قدرة البنك على الحفاظ علاقات تجارية قائمة أو إنشاء علاقات تجارية جديدة والوصول المستمر إلى مصادر التمويل، حيث يمكن أن تؤدي مخاطر السمعة إلى توفير الدعم الضمني، والذي قد ينتج عنه مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والمخاطر

القانونية –وكلها يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على أرباح البنك والسيولة ووضع رأس المال، حيث يجب على البنك تحديد المصادر المحتملة لمخاطر السمعة التي يتعرض لها، وتشمل هذه الخطوط التجارية للبنك ووضع السياسات اللازمة للتعامل معها.

ثالثا: مراجعة الدعامة الثالثة: انضباط السوق أو الإفصاح العام

تتمثل أهم التعديلات وفقا لاتفاقية بازل 3 فيما يخص مراجعة الدعامة الثالثة حول انضباط السوق في: (شيلي، 2020، صفحة 122)

1. في ظل ما لاحظته لجنة بازل من ضعف في ممارسات الإفصاح للعامة وبعد إجراء تقييم دقيق لهذه الممارسات، قررت اللجنة مراجعة متطلبات الدعامة الثالثة وهذا فيما يخص المجالات التالية: مخاطر التسنيد في دفاتر المتاجرة، وآليات الضمان خارج الميزانية، ومنهجيات التقييم الداخلي وتسهيلات السيولة، وتعرضات إعادة التسنيد، على أن تبدأ البنوك بالعمل بهذه التعديلات في مهلة أقصاها 31 ديسمبر 2010، كما أكدت لجنة بازل عن مسؤولية البنوك في إعلام المشاركين في السوق حول مخاطرهم الفعلية، ويجب أن تكون المعلومات التي تم التصريح بها مناسبة لتحقيق هذا الهدف.

2. كذلك، نشرت لجنة بازل وثيقة أخرى تضمنت تعزيزات في متطلبات الإفصاح على مخاطر السوق، وقد شمل ذلك الإفصاح عن أعباء رأس المال للخطر التصاعدي، وأعباء رأس المال للخطر الشامل، وقياس المخاطر باستخدام النماذج الداخلية، وإفصاحات كمية تتعلق بمحافظ المتاجرة في مقاربة النماذج الداخلية، والإفصاح عن قيم (Var) و(sVar).

3. إن الغرض من الدعامة الثالثة (انضباط السوق) هو استكمال الحد الأدنى من متطلبات رأس المال (الدعامة الأولى) وعملية المراجعة الرقابية (الدعامة الثانية)، حيث تهدف اللجنة إلى تشجيع انضباط السوق من خلال تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي ستسمح للمشاركين في السوق بتقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول نطاق التطبيق لرأس المال والتعرض للمخاطر، وتقييم المخاطر، وبالتالي كفاية رأس المال للمؤسسة، وتعتقد اللجنة أن مثل هذه الإفصاحات لها صلة خاصة بإطار لجنة بازل، حيث يمنح الاعتماد على المنهجيات الداخلية للبنوك مزيدا من حرية التصرف في تقييم متطلبات رأس المال، وتؤكد اللجنة أنه بخلاف متطلبات الإفصاح على النحو المنصوص عليه القسم الثاني من هذا الإطار، فإن البنوك تعد مسؤولة عن نقل بيانات المخاطر الفعلية الخاصة بها إلى المشاركين في السوق، ويجب أن تكون المعلومات التي تفصح عنها البنوك كافية لتحقيق هذا الهدف. (Basel Committee on Banking Supervision, July 2009, p. 29)

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل، وفي ظل تنوع وارتفاع المخاطر التي تواجه النشاط البنكي وكثرة الأزمات وتعددها، نتج عن ذلك ضرورة توفر نظام رقابي على النشاط البنكي، باعتبار أن الرقابة البنكية تمثل مجموعة من القواعد والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك بغية الوصول إلى تكوين نظام بنكي سليم قادر على المساهمة في التنمية الاقتصادية، ووجود رأس مال بنكي كاف باعتباره مؤشر عن ملاءة البنك وقدرته على مواجهة الخسائر المحتملة.

وفي هذا الإطار عملت العديد من المؤسسات المالية الدولية منها بنك التسويات الدولية جاهدة على إصلاح الأنظمة المالية الدولية حتى تتوافق مع التطورات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي بشكل عام والبنكي بشكل خاص.

وعلى هذا الأساس تأسست لجنة بازل سنة 1974، حيث لعبت دورا رئيسيا فيما يتعلق بضمان التعاون الدولي في مجال الرقابة الاحترازية البنكية من خلال عملها على صياغة معايير دولية تعمل بها البنوك المركزية في مراقبة أعمال البنوك، وذلك بهدف تقوية وضمان استقرار النظام البنكي الدولي،

وكنتيجة لعمل لجنة بازل على مدى عدة سنوات منذ تاريخ تأسيسها، نشرت أول اتفاقية لها سنة 1988 تحت عنوان اتفاقية بازل 1، حيث تضمن تقريرها المنشور وثيقة تسمى بالتقارب الدولي في قياس رأس المال ومعيار كفاية رأس المال وتم تقسيمها إلى أربعة أقسام، تضمنت مكونات رأس المال، نظام أوزان المخاطر، النسب المستهدفة، والترتيبات الانتقالية والتنفيذية.

حيث أقرت الاتفاقية الأولى معيار عالمي موحد لقياس كفاية رأس المال، يستلزم على جميع البنوك الالتزام به، أطلق عليه معيار كفاية رأس المال أو معيار كوك، حيث قامت عملية قياس معدل كفاية رأس المال على أساس نظام معين من أوزان المخاطر حسب الأنواع المختلفة للأصول من جهة والملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، إذ بلغ الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال 8%، ورغم تعدد المخاطر إلا أن اتفاقية بازل 1 ركزت في حساب الحدود الدنيا لرأس المال على المخاطر الائتمانية دو الأخذ بعين الاعتبار باقي أنواع المخاطر، بالرغم من الدور الإيجابي الذي لعبه معيار كفاية رأس المال على تقوية واستمرار النظام البنكي الدولي، إلا أنه مع التطور الذي شهده النظام المالي أصبح هذا المعيار غير كافي، خاصة وأنه ارتكز على نوع محدد من المخاطر دون الأنواع الأخرى، مما نتج عن ذلك ظهور عائق أمام البنوك تمثل في مخاطر السوق، وذلك كون البنوك الحديثة تحتاج مصادر متعددة بالإضافة إلى القروض، وعلى هذا الأساس قامت لجنة بازل بإجراء تعديل على اتفاقية بازل 1 سنة 1996، حيث قامت بإدراج مخاطر السوق في عملية حساب معدل كفاية رأس المال.

نظرا لإزدياد الاهتمام بوضع قواعد ومعايير رقابة على البنوك ومع التقدم التكنولوجي، أصبح من الضروري أن يواكب معيار كفاية رأس المال هذا التطور، حيث أنه في سنة 1999 تم تقديم مقترحات

لتعديل حساب معدل كفاية رأس المال، ليتم بعد ذلك إصدار اتفاقية بازل 2 سنة 2006 ويبدأ العمل بها بشكل نهائي سنة 2007، حيث تميزت هذا الاتفاقية الجديدة بأنها أكثر شمولية وملاءمة، إذ تركزت هذه الاتفاقية على تقوية إطار رأس المال الرقابي من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي تواجه البنوك، حيث يستند هذا الإطار على ثلاث دعائم أساسية: تعنى الدعامة الأولى بالحد الأدنى لكفاية رأس المال والتي أدرجت فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، أما الدعامة الثانية المتعلقة بالمراجعة والرقابة، فهي تهدف إلى ضمان أن البنوك تمتلك رأس مال كاف لتغطية جميع المخاطر في أعمال البنوك، بالإضافة إلى تشجيع البنوك على تطوير واستخدام تقنيات أفضل لمراقبة وإدارة المخاطر، في حين أن الدعامة الثالثة التي تتمثل في انضباط السوق، فتهدف إلى تشجيع الانضباط في السوق من خلال تطوير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق بتقييم مدى كفاية رأس المال.

بعد ما أسفرت عنه الأزمة المالية العالمية سنة 2008 من خسائر مالية ضخمة وانهيارات اقتصادية، اتجهت الأنظار إلى لجنة بازل كونها المؤسسة المسؤولة عن صياغة معايير الرقابة والإشراف، حيث طالت الانتقادات اتفاقية بازل 2، مما أدى بإسراع الهيئات الرقابية الوطنية والدولية من أجل تطوير قواعد ومعايير من شأنها جعل البنوك أكثر قدرة على تحمل الصدمات، شكلت معا ما بدأ تسميته باتفاقية بازل 3، حيث تضم هذه الاتفاقية حزمة من الإصلاحات تضمنت تقوية الإطار العالمي لرأس المال، من خلال تحسين نوعية وبنية وشفافية رأس المال ورفع مستواه في البنوك، كما تم إعطاء مفهوم ومكونات جديدة له، بالإضافة إلى إضافة هامش حماية تحوطي، كما قامت لجنة بازل في اتفاقيتها الجديدة بإجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية على الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل 2، تمثلت في إصدار قواعد ومعايير جديدة، تضمنت تعزيزات على الدعامة الأولى فيما يخص إعادة التسنيد ومخاطر السوق، أما التعديل على الدعامة الثانية تمثل في توجيه تكميلي للدعامة فيما يخص المتابعة الرقابية لكفاية رأس المال، حيث وضعت اللجنة دليلا تكميليا بهدف التوجيه ومساعدة البنوك والمشرفين في تحديد وإدارة المخاطر بشكل أفضل، أما فيما يخص أهم التعديلات التي جاءت في اتفاقية بازل 3 حول مراجعة الدعامة الثالثة حول انضباط السوق، فقد تضمنت تعزيزات في متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق من تقييم كفاية رأس مال البنك.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثركفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية

تمهيد:

يتمحور هذا الفصل في الدراسة التطبيقية التي سنحاول من خلالها قياس أثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل على ربحية مجموعة من البنوك عينة الدراسة النشطة في دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا خلال الفترة (2014–2020)، وبهدف الإجابة على إشكالية الدراسة، سيتم في هذا الفصل عرض نشأة وتطور البنوك التجارية عينة الدراسة التي تنشط في كل من: المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت، البحرين، الجزائر وذلك في المبحث الأول، بالإضافة إلى ذلك سيتم تحليل تطور معدلات الربحية ومعدل كفاية رأس المال على طول الفترة (2014–2020) في المبحث الثاني، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل وقياس كل من معيار كفاية رأس المال وربحية البنوك عينة الدراسة، إذ أن كل من نسبة كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل وربحية البنوك التي تم قياسها بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، تم الحصول على هذه النسب الثلاث من الحسابات الختامية والتقارير المالية السنوية لكل بنك، وبعد الدراسة الوصفية التحليلية للمتغيرات سيتم تخصيص المبحث الثالث لاختبار فرضيات الدراسة وذلك من خلال تطبيق نموذج قياسي من نماذج البيانات المقطعية الزمنية على البنوك محل الدراسة.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية على النحو الآتي:

المبحث الأول: تقديم البنوك عينة الدراسة

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الربحية ومعيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2012–2020).

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل على ربحية بنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2014–2020).

المبحث الأول: تقديم البنوك عينة الدراسة

تم تخصيص هذا المبحث الأول بهدف التعرف على البنوك التي تم اختيارها كعينة للدراسة، وتحديد أهم الاحصائيات الخاصة بها وذلك من أجل الإلمام بميزات وخصائص البيئة الداخلية والمحيط الخارجي الذي يعمل به كل بنك، بغية الوقوف على أهم النقاط ذات الصلة بربحية هذه البنوك ومعرفة أثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل عليها وهذا ما يتوافق وإشكالية الدراسة، حيث تجدر الإشارة إلى أن عملية اختيار البنوك عينة الدراسة كان وفقا لطول السلسلة الزمنية للبيانات المتاحة لكل بنك من مجموع البيانات التي تم تجميعها، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية وضرورة تنويع الدول وذلك من أجل الحصول على نتائج من الممكن تعميمها على باقي البنوك.

وعلى هذا الأساس سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، مطلب خاص بالبنوك المتواجدة في دول الشرق الأوسط، في حين يخصص المطلب الثاني للبنوك المتواجدة في دول شمال إفريقيا.

المطلب الأول: البنوك التجارية عينة الدراسة في دول الشرق الأوسط

من خلال هذا المطلب سنقوم بتوصيف للبنوك عينة الدراسة المتواجدة في دول الشرق الأوسط، وذلك من خلال عرض نشأتها وفروعها، وأهم منتجاتها وحجم أصولها.

أولا: السعودية

1. بنك الأهلي السعودي SNB

يعتبر البنك الأهلي السعودي امتداد لبنكين عريقين (البنك الأهلي التجاري ومجموعة سامبا المالية)، والبنك الأهلي التجاري من أعرق البنوك السعودية، وهو أول بنك سعودي النشأة، حيث بدأ نشاطه بموجب الأمر الملكي السامي في 26 ديسمبر 1953، كشراكة عامة نتاجا لدمج أكبر مصارف العملات بالمملكة.

وتحول في عام 1997 إلى شركة مساهمة، وفي عام 1999 دخلت الحكومة السعودية ممثلة في صندوق الاستثمارات العامة مساهمة بأغلبية ملكية البنك وتم تقسيم بقية الأسهم بين المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وعدد من المستثمرين السعوديين.

وكان عام 2014 واحدا من أهم المحطات في مسيرة البنك الأهلي، إذ شهد حدث مهم في تاريخ البنك بطرح 25% من أسهمه للاكتتاب العام.

ويعكس نموه وتطوره على مدار ثمانية وستين عاما مواكبته لمسيرة المملكة صوب الحداثة والتقدم، واليوم يحتل البنك الأهلي السعودي موقعا ريياديا بين المؤسسات المالية مع تجاوز قاعدة عملائه 7.4 مليون عميل، يلبي احتياجاتهم من خلال منتجات وخدمات متميزة وحلول مبتكرة تسخر التقنية الحديثة لتصل بتجربة العملاء إلى آفاقٍ جديد.

وفي تاريخ 1 أفريل 2021 تم الإعلان عن إتمام عملية الاندماج التاريخية بين البنك الأهلي التجاري ومجموعة سامبا المالية، والإطلاق الرسمي للبنك الرائد الجديد تحت اسم "البنك الأهلي السعودي" الذي بدأ تقديم خدماته بحلته الجديدة، واتخذ من مدينة الرياض مقرا رئيسيا له في عام 2020.

يعد البنك الأهلي التجاري مرة أخرى البنك الأكثر ربحية في المملكة العربية السعودية، حيث حقق أعلى إجمالي صافي إيرادات تشغيلية بقيمة 21.46 مليار ريال سعودي وأعلى صافي دخل للمساهمين بقيمة 11.44 مليار ريال سعودي في هذا القطاع، وبلغت ربحية السهم 3.68 ريال سعودي، وحافظ البنك على تصنيفات ائتمانية قوية.(Saudi National bank)

2. بنك الرياض السعودي: Riyad Bank

بنك الرياض هو أحد أكبر المؤسسات المالية العريقة في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، بدأ نشاطه في العام 1957، ويبلغ رأس المال 30 مليار ريال سعودي، ويبلغ عدد الموظفين أكثر من 5,900.

يقدم بنك الرياض لعملائه منتجات وخدمات مصرفية وتمويلية متميزة ومبتكرة من خلال شبكة فروع تضم (246) فرعا وأكثر من 2,542 جهاز صراف آلي وأكثر من 53,580 من أجهزة نقاط البيع، بالإضافة الى قاعدة عملاء كبيرة بين المصارف السعودية.

يتواجد بنك الرياض خارج المملكة تلبية لاحتياجات عملائه من خلال فرع لندن بالمملكة المتحدة ووكالة هيوستن بالولايات المتحدة ومكتب تمثيلي في سنغافورة حيث يتم تقديم خدمات مصرفية ومالية متكاملة مصممة خصيصا لخدمة مصالح عملائنا وتلبية احتياجاتهم في أماكن تواجدهم.

حقق البنك صافي دخل بلغ 4,715 مليون ريال للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مقارنة بصافي دخل 5,602 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق، وذلك بانخفاض قدره 15.8%، وبلغ إجمالي دخل العمليات 11,205 مليون ريال للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مقابل 10,717 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق، بنسبة ارتفاع 4.6%، في حين بلغ إجمالي موجودات البنك 310,088 مليون ريال بنهاية الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مقابل 265,789 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق، بنسبة ارتفاع 16.7%. أما ودائع العملاء فقد ارتفعت بنسبة 4.4% لتصل إلى 203,039 مليون ريال في 31 ديسمبر 2020 مقابل 194,518 مليون ريال في 31 ديسمبر 2019. وارتفع صافي محفظة القروض والسلف بنسبة 10.0% حيث بلغت 191,347 مليون ريال في 31 ديسمبر 2020، مقابل 173,982 مليون ريال في 31 ديسمبر 2019.(Riyad Bank)

3. البنك العربي الوطني السعودي: Arab National bank of Saudi

البنك العربي الوطني شركة مساهمة سعودية مدرجة تأسس عام 1979م بموجب المرسوم الملكي رقم م/38 وذلك عن طريق الاستحواذ على فروع البنك العربي المحدود آنذاك في المملكة العربية السعودية، يتبوأ البنك العربي الوطني اليوم مكانة مرموقة كأحد أكبر البنوك في الشرق الأوسط، يقع المركز الرئيسي للبنك في مدينة الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، ويوجد له إدارتين إقليميتين في مدينتي جدة والخبر بالإضافة إلى فرع في مدينة لندن.

يلبي البنك العربي الوطني كافة احتياجات عملائه من أفراد وشركات، ويحرص على خدمة قاعدة عملائه الكبيرة والمتنوعة والتي تضم أكثر من مليوني عميل، عن طريق شبكة مترامية تغطي كافة أرجاء المملكة قوامها 255 منفذ، منها 131 فرع لخدمة الرجال و12 قسم للسيدات، و11 مركز للبيع و86 مركز للحوالات الفورية

و10 مراكز لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و5 فروع متخصصة بخدمة الشركات، ولتعزيز حلول الخدمة الذاتية، يقدم البنك باقة واسعة من الحلول المالية والخدمات المصرفية الذاتية المبتكرة والآنية من خلال 5 فروع رقمية متكاملة، كما يمتلك البنك العربي الوطني 1200 جهاز صراف آلي ونحو 28,500 جهاز نقاط بيع، فضلا عن خدمة مصرفية متقدمة عبر الانترنت وتطبيق مصرفي حديث وسهل الاستخدام، كما أن لديه مركز هاتف مصرفي متطور حائز على عدة جوائز تقديرية يعمل على تزويد العملاء بالدعم والمساعدة على مدار الساعة.

حقق البنك صافي ربح بلغ 2072 مليون ريال بنهاية سنة 2020، وبلغ إجمالي الموجودات التي يمتلكها البنك إجمالي 180.4 مليار ريال، كما قدر إجمالي ودائع العملاء 129.4 مليار ريال بنهاية سنة 2020. (Arab National bank of Saudi)

4. البنك السعودي الفرنسي: Banque Saudi Fransi (BSF)

تأسس البنك السعودي الفرنسي، كشركة مساهمة سعودية، بموجب المرسوم الملكي رقم م/23 الصادر بتاريخ 4 جانفي 1977، تتمثل أهداف البنك السعودي الفرنسي في تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية التجارية للعملاء المحليين والدوليين، ونسعى إلى تكوين علاقات عمل وثيقة وطويلة المدى مع كافة العملاء واكتساب ولائهم من خلال تقديم الخبرات المصرفية المتميزة والحلول المالية المبتكرة.

ويقع مركزه الرئيسي في مدينة الرياض، وهناك ثلاث إدارات إقليمية في كل من جدة والرياض والخبر بالإضافة الى 84 فرعا 4 فروع نسائية 563 جهاز صراف آلي بما في ذلك أجهزة إيداع نقدي، بلغت أجهزة نقاط البيع 45031 في كافة مدن المملكة و3081 موظف في البنك السعودي الفرنسي.

حقق البنك نموا متواصلا على مر السنوات، مما أسهم في دعم قوته المالية وموقعه الريادي في السوق السعودي، وجعله يتبوأ مركزا متقدما كأحد المؤسسات الوطنية الحديثة والفاعلة، والمؤهلة تماما لمواجهة تحديات المستقبل.

على خلفية الاضطرابات الاقتصادية المرتبطة بفيروس كورونا، أعلن البنك السعودي الفرنسي عن انخفاض صافي الدخل بنسبة 50% على أساس سنوي إلى 1.546 مليون ريال سعودي، حيث تم تسجيل مخصصات أعلى لتعزيز نسبة تغطية البنك، وعلى الرغم من الاضطراب الناجم عن الوباء، فقد ارتفع الدخل التشغيلي بنسبة 2.5% على أساس سنوي ليصل إلى 7،045 مليون ريال سعودي بنمو بنسبة 8% في الدخل من غير الفوائد.

بلغ إجمالي الأصول 194.1 مليار ريال سعودي في 31 ديسمبر 2020، بزيادة قدرها 9%عن نهاية العام السابق، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع الاستثمارات ونمو الإقراض، في حين انخفض إجمالي ودائع العملاء بنسبة 4% من السحب المتعمد للودائع التي تحمل فوائد، قابله جزئيا نمو قوي بنسبة 18% في الودائع التي لا تحمل فوائد.((Banque Saudi Fransi (BSF)

ثانيا: قطر

1. بنك قطر الوطني: Qatar National Bank

يعد بنك قطر الوطني شركة مساهمة عامة قطرية تأسس في عام 1964 كأول بنك تجاري قطري، يتقاسم ملكيته جهاز قطر للاستثمار بنسبة 50% والقطاع الخاص بنسبة الـ 50% الباقية.

منذ تأسيسها في 1964، تواصل مجموعة بنك قطر الوطنيQNB تحقيق معدلات نمو قوية، حيث أصبحت أكبر المؤسسات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، ويعتبر أحد البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، جنوب شرق آسيا وشريك مالي موثوق به لعدد متزايد من العملاء في أكثر من 31 بلدا عبر ثلاث قارات، حيث يقدم البنك أحدث الخدمات المصرفية لعملائه، ويعمل في مجموعة بنك قطر الوطني أكثر من 28,000 موظف عبر 1,000 فرعا ومكتبا تمثيليا، بالإضافة إلى شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي تزيد عن 4,600 جهازا، بلغ صافي الربح 10,3 مليار ريال قطري (2,8 مليار دولار أمريكي) للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2021 بارتفاع 8% مقارنة بالعام الماضي، كما ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 10% منذ 30 سبتمبر 2020 ليصل إلى 1,084 مليار ريال قطري (298 مليار دولار أمريكي). (Qatar National Bank)

2. بنك الدوحة: Doha Bank

بنك الدوحة هو أحد أكبر البنوك التجارية في دولة قطر، وقد واصل تحقيق نمو قوي خلال السنوات العشر الأخيرة بفضل الفلسفة والرؤية القيادية الفاعلة التي يتبناها، ويقدم بنك الدوحة الذي تأسس في عام 1979، خدمات مصرفية للأفراد والشركات والمؤسسات على الصعيدين المحلي والدولي من خلال أربعة من مجموعات الأعمال هي مجموعة الخدمات المصرفية التجارية، ومجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، ومجموعة الخدمات المصرفية الدولية، ومجموعة الخزينة والاستثمار.

ويمتلك بنك الدوحة فروعا خارجية في كل من الكويت، الإمارات، الهند، بالإضافة إلى مكاتب تمثيلية في كل من اليابان والصين وسنغافورة وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية وأستراليا وتركيا والمملكة المتحدة وكندا وألمانيا وبنغلاديش وجنوب إفريقيا وسري لانكا، ونيبال، وأظهرت البيانات المالية المدققة لعام 2020 بأن إجمالي الموجودات بلغ 103.5 مليار ريال قطري وأن صافي القروض والسلف قد بلغ 65.5 مليار ريال قطري، كما تظهر بأن محفظة الاستثمارات في الأدوات المالية قد بلغت 24.7 مليار ريال قطري، وأن إجمالي ودائع العملاء في نهاية العام وصل إلى مبلغ 55.1 مليار ريال قطري كما في ديسمبر 2020 وأن إجمالي حقوق المساهمين في نهاية العام قد وصل إلى مبلغ 13.8 مليار ريال قطري.

كما ويظهر بيان الدخل بأن صافي الربح في نهاية العام قد بلغ 703 مليون ريال قطري بالمقارنة مع 754 مليون ريال قطري عام 2019 وذلك بسبب قيام البنك بالتحوط وأخذ مخصصات مادية لتغطية القروض غير العاملة في كل من قطر والفروع الخارجية، بالإضافة إلى تلبية متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية الجديد IRS9 ومتطلبات مصرف قطر المركزي من أجل تعزيز وتقوية المركز المالي للبنك، كما بلغ العائد

على السهم من الأرباح 0.16 ريال قطري، وبلغت نسبة العائد على متوسط حقوق المساهمين 5.3% ونسبة العائد على متوسط الموجودات 0.66%.(Doha Bank)

3. بنك الخليجي: Al Khaliji

تأسس الخليجي في 2007 وانطلاقا من مقره الرئيسي في الدوحة، يعد الخليجي من البنوك الرائدة في قطر، حيث يقدم الخليجي "بنك الجيل القادم" مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية التقليدية للعملاء الاستثنائيين والشركات والمؤسسات في قطر والإمارات العربية المتحدة وفرنسا، وهو مدرج في بورصة قطر منذ سنة 2007، تبلغ قيمة الموجودات 58 مليار ريال وودائع العملاء تقدر ب 30 مليار ريال في نهاية الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

وفي سنة 2020 حقق البنك نتائج إيجابية، حيث حقق صافي ربح قدره 683 مليون ريال قطري، بزيادة قدرها 5.7% مقارنة بـ 646 مليون ريال قطري في نهاية عام 2019، ووصل صافي الدخل التشغيلي لعام 2020 إلى 1،43 مليون ريال قطري، ارتفع إجمالي الأصول إلى 56.5 مليار ريال قطري بنسبة 5.1%، مدفوعاً بنمو بنسبة 10% في القروض والسلفيات التي وصلت عند 33.9 مليار ريال قطري. بلغت ودائع العملاء 30.8 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2020، بزيادة قدرها 5.4% خلال عام 2020.

قام البنك بزيادة صافي مخصص انخفاض القيمة على الموجودات المالية بنسبة 107%، مسجلا إجمالي صافي المخصصات انخفاض القيمة 365 مليون ريال قطري للسنة، حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.71% في نهاية عام 2020 مقارنة بـ 1.86% في 31 ديسمبر 2019، وظلت نسبة القروض المتعثرة لدى البنك أقل من متوسط السوق القطري، نمت ربحية السهم بنسبة 6.2% لتصل إلى 0.17 ريال قطري في عام 2020، مقارنة بـ 0.16 ريال قطري في عام 2019، كما كانت نسبة كفاية رأس المال للبنك أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية، حيث بلغت 19.4%.(Al Khaliji)

4. بنك قطر التجاري: Qatar Commercial Bank

البنك التجاري القطري المعروف باسم البنك التجاري، هو بنك من القطاع الخاص يعمل في قطر منذ عام 1975، يقدم البنك مجموعة من المنتجات والخدمات في قطاعات التجزئة والخدمات المصرفية للشركات، أنشأ حسين الفردان البنك في عام 1975 ليكون أول البنوك الوطنية في القطاع الخاص في دولة قطر، وهو اليوم إحدى المؤسسات المالية الرائدة في الدولة، وبات يتميز بسجل حافل بالإنجازات والنجاحات منذ تأسيسه، ولا يزال البنك يؤدي دورا مهما في دفع عجلة الابتكار والارتقاء بمعايير الخدمات ضمن القطاع المصرفي في المنطقة، وذلك من خلال الاستثمار في التقنيات الحديثة والتركيز على خدمة العملاء وإدارة البنك الحكيمة.

وتشمل شبكة فروعة 68 فرعا للخدمات الشاملة و176 صرافا آليا، وفضلا عن كونه مدرجا في بورصة قطر، يتمتع البنك بمركز مالي قوي إذ سجل حتى تاريخ 31 ديسمبر 2020 إجمالي أصول بقيمة 153.6 مليار ريال قطري بزيادة نسبتها 4.1%، ونسبة كفاية رأس المال 17.8% مقابل 16.4% في عام 2019، إضافة إلى أنه يحظى بتصنيفات ائتمانية قوية.

بلغ الربح التشغيلي 3.140.8 مليون ريال قطري، بزيادة نسبتها 0.7%، في حين بلغ إجمالي مخصصات القروض 1.236.4 مليون ريال قطري، بارتفاع 51.6%، ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادات في الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة بجائحة COVID-19، وقد تم تعويض ذلك من خلال المبالغ المستردة مما أدى إلى صافي مخصصات القروض والسلف للعملاء بمبلغ 836.4 مليون ريال قطري، بزيادة قدرها 40.7٪، بلغ إجمالي القروض والسلف للعملاء 96.7 مليار ريال قطري، بزيادة قدرها 9.9%.(Qatar Commercial Bank)

5. بنك الأهلي قطر: Qatar Ahli Bank

تم تأسيس البنك الأهلي في عام 1983، البنك الأهلي يقدم لعملائه أوسع نطاق من المنتجات والخدمات المصرفية ضمن قطاعات: الخدمات المصرفية للشركات، الخدمات المصرفية للأفراد والخاصة، الخدمات المصرفية الدولية، خدمات الخزينة والاستثمار، وخدمات الوساطة المالية من خلال شبكة فروع تتكون من 14 فرع.

حقق البنك نتائج إيجابية سنة 2020 حيث بلغ صافي الربح 680.06 مليون قطري مقارنة ب 675.3 مليون ريال قطري في عام 2019، كما نمت القروض والسلف بنسبة 6% مقارنة بشهر ديسمبر 2019 حيث بلغت 33،513 مليون ريال قطري، وقد انخفضت الاستثمارات بنسبة 5.94% مقارنة بشهر ديسمبر 2019، حيث بلغت 7،074 مليون ريال قطري، بينما بلغ معدل كفاية رأس المال الإجمالي في ديسمبر 2020 نسبة جيدة بلغت 17.69%، مما يعكس المركز المالي القوي للبنك.(Qatar Ahli Bank)

ثالثا: الكويت

1. بنك البرقان: Burgan Bank

تم تأسيس بنك البرقان في عام 1977، والذي يعد من أحدث وأنشط البنوك التجارية في دولة الكويت وثاني أكبر بنك من حيث الأصول، واستطاع أن يحتل موقعا رياديا في مجال التركيز على الخدمات المصرفية الخاصة وخدمات الشركات، بالإضافة إلى تمتعه بقاعدة واسعة من عملاء خدمات التجزئة المصرفية والخدمات المصرفية الخاصة، ويمتلك بنك برقان حصة أكثرية في مصارف تابعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، مدعومة بأكبر شبكة فروع إقليمية من أكثر من 125 فرعاً و285 جهاز صراف آلي.

بالنسبة للسنة المالية المنتهية في 2020، مثلت الكويت 75% من إجمالي أصول المجموعة و55% من إجمالي إيرادات المجموعة.

أظهرت أعمال بنك برقان الكويت مرونة قوية في ظل الصدمات المزدوجة للوباء وتراجع أسعار النفط، في السنة المالية 2020، نما دفتر قروض بنك برقان الكويت بنسبة 5.0% على أساس سنوي لتصل إلى 3.2 مليار دينار كويتي، مدفوعة بشكل أساسي بأعمال الخدمات المصرفية للشركات والخاصة، ونمت ودائع العملاء بنسبة 4.5% على أساس سنوي لتصل إلى 3.0 مليار دينار كويتي.

انخفضت الإيرادات إلى 106.5 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2020 من 155.3 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2019 نتيجة لانخفاض أسعار الوثائق وبعض الانخفاض في أحجام المعاملات بسبب

تباطؤ النشاط الاقتصادي، ينعكس التحسن في الكفاءة التشغيلية في الانخفاض في المصاريف التشغيلية من 4.6 مليون دينار كويتي إلى 48.1 مليون دينار كويتي في عام 2020، ونظرا لبيئة التشغيل الحالية، ظلت جودة أصول الدفاتر في الكويت مستقرة حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة 2.6% (1.6% في 2019) ونسبة تغطية 222.9%.(Burgan Bank)

2. بنك الكويت التجاري: Kuwait Commercial Bank

تأسس البنك التجاري الكويتي في 19 يونيو عام 1960 ويعتبر البنك التجاري ثاني أقدم البنوك الكويتية، ويحرص دائما على توظيف قاعدته الرأسمالية القوية وخبرته العريقة للقيام بدور متميز في كافة مجالات التمويل والائتمان بدءاً من تمويل الأفراد وحتى تمويل المشاريع العملاقة لمختلف قطاعات النشاط مثل المشاريع الإنشائية ومشاريع الطاقة والبنية التحتية.

مما لا شك فيه أن تداعيات (كوفيد –19) قد أثرت سلبا على أداء البنك، حيث بلغ الدخل التشغيلي 131.6 مليون دينار كويتي وأرباح التشغيل 91.5 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، بانخفاض 17.1% و15.7% مقارنة بالسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على التوالي.

ومع ذلك، تم الحفاظ على نسبة التكلفة إلى الدخل بكفاءة عند 30.5% مقارنة بـ 31.6% في ديسمبر 2019، في حين ارتفعت قروض وسلف العملاء لتصل إلى 2.279.1 مليون دينار كويتي بنسبة 0.5%، ومع ذلك، انخفض إجمالي الأصول البالغ 4.388.8 مليون دينار كويتي بنسبة 9.9% على أساس سنوي.

فيما يخص النسب التنظيمية فقد تجاوزت بشكل مريح المتطلبات القانونية للبنك المركزي، ونسبة كفاية رأس المال 18.4%، ونسبة تغطية السيولة 162.6%، ونسبة صافي التمويل المستقر 107.3% ونسبة الرافعة المالية 11.7%.(Kuwait Commercial Bank)

3. بنك الكويت الوطني: National Bank of Kuwait

في 19 ماي 1952، صدر المرسوم الأميري الخاص الذي سمح بإنشاء بنك الكويت الوطني، وفي 15 نوفمبر 1952، افتتح بنك الكويت الوطني للعمل رسميا باعتباره شركة مساهمة كويتية للقيام بالأعمال المصرفية.

استطاع بنك الكويت الوطني على المحافظة على موقعه الرائد في السوق المحلي وتعزيز مكانته على الصعيد الإقليمي من خلال سياسة التوسع خارجيا من أجل تنويع مصادر الدخل وتحقيق النمو، كما نجح بنك الكويت الوطني بتوحيد عملياته التشغيلية في المنطقة والاستفادة من خبرات وطاقات إدارته الأساسية والخزانة حتى بات كيان مصرفي إقليمي رائد يقدم خدمات مصرفية مبتكرة لعملائه حول العالم، وينفرد بنك الكويت الوطني بشبكة فروع محلية ودولية تصل إلى 150 فرعا وشركة تابعة تتواجد في 15 بلدا موزعة في أربع قارات من ضمنها 8 بلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما بإمكان عملاء بنك الكويت الوطني – الكويت الاستفادة من باقة الخدمات المصرفية أثناء تواجدهم في الخارج من خلال فروع بنك الكويت الوطني الخارجية المنتشرة في لندن، فرنسا، دولة الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، مصر، الأردن، لبنان ونيويورك.

في النصف الثاني من العام شهد البنك انتعاشا تدريجيا في السوق، بينما لا تزال آفاق عام 2021 مليئة بالتحديات، حيث بلغ إجمالي الأصول 29.7 مليار دينار كويتي مقارنة بـ 29.3 مليار دينار كويتي في عام 2019، بزيادة 1.5%، مع زيادة ودائع العملاء بنسبة 7.4% لتصل إلى 17.1 مليار دينار كويتي، ونمو قروض وسلف العملاء بنسبة 5.7% إلى 17.5 مليار دينار كويتي، كما سجل صافي ربح قدره 246.3 مليون دينار كويتي، بانخفاض قدره 38.6% على أساس سنوي.(National Bank of Kuwait)

4. بنك الأهلي الكويت: Al Ahli Kuwait Bank

منذ تأسيسه في عام 1967 واصل البنك الأهلي الكويتي تطوره وارتقى ليصبح واحدا من أهم المصارف الكويتية الرائدة التي تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية.

ويقدم البنك الأهلي الكويتي حاليا خدمات مصرفية متكاملة ومتنوعة لقطاع الأفراد والشركات عبر كافة الأسواق التي يعمل بها في دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، وقد اعتمد البنك على تسهيل خدماته المصرفية من خلال تبسيط المعاملات والإجراءات المصرفية وتطوير علاقاته الوطيدة مع عملائه.

ولدى البنك الأهلي شبكة واسعة من الفروع في دولة الكويت تصل إلى 29 فرعا موزعة في كافة المناطق المهمة، ولديه فرعان في دبي وأبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى فرع في مركز دبي المالي العالمي (DIFC) لتقديم خدمات مصرفية للشركات.

أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائجه المالية للسنة المنتهية في 2020، حيث بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية 141.5 مليون دينار كويتي، مسجلا انخفاضا بنسبة 18% مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2019، ونتيجة لقرار مجلس الإدارة باتخاذ التدابير الحصيفة والاستباقية للتخفيف من خسائر الائتمان المحتملة والناتجة عن تأثر بعض العملاء بسبب الأزمة الاقتصادية التي تسببت فيها جائحة فيروس كورونا، تم أخذ مخصصات بمبلغ 136.5 مليون دينار كويتي، مما نتج عنه صافي خسارة بمبلغ 69.7 مليون دينار كويتي عن السنة المنتهية في 2020، كما بلغ معدل كفاية رأس المال 17.26%، في حين بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.57%، كما انخفضت القروض والسلفيات بنسبة 3% مقارنة بعام 2019 لتصل إلى 3.1 مليار دينار كويتي، في حين زادت ودائع العملاء بنسبة 5% لتصل إلى 3.5 مليار دك بالمقارنة مع 3.3 مليار دك في عام 2019.(Al Ahli Kuwait Bank)

5. بنك الأهلي المتحد الكويتي: Ahli United Kuwait Bank

الرحلة انطلقت في عام 1941، وبموافقة من أمير دولة الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح، الذي جاء ثمرة تحالف المصرف مع البنك البريطاني وحصوله على حقوق الامتياز والترخيص بمرسوم أميري.

الإنجاز التاريخي تحقق في عام 1971، إذ أصبح المصرف مملوكا بالكامل من قبل الحكومة الكويتية والشعب الكويتي، فبعد انتهاء فترة حقوق الامتياز الممنوحة إلى "البنك البريطاني للشرق الأوسط آنذاك قام البنك بتغيير اسمه إلى بنك الكويت والشرق الأوسط" وبعد حصوله على شهادة التأسيس التي أثبتت أنه بنك كويتي 100% تابع رحلته بحزم أكبر وأداء على أعلى المستويات محققا مروحة واسعة من الإنجازات ومعززا

موقعه الريادي المتميز على مر الزمن بمجموع 32 فرع، أعلن البنك الأهلي المتحد الكويتي عن صافي ربح قدره 29.7 مليون دينار كويتي في عام 2020 مقارنة بـ 55 مليون دينار كويتي في عام 2019، بانخفاض قدره 46%.

ومع ذلك، واصل البنك توسيع أنشطة التمويل وتقديم الدعم الكامل لقطاعات الأعمال والعملاء المتضررين من الوباء من خلال تأجيل أقساط التمويل، حيث بلغ إجمالي أصول البنك الأهلي المتحد 4.4 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2020، وارتفعت أرصدة التمويل لتصل إلى 3.1 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2020، مقارنة بـ 3 مليارات دينار كويتي في عام 2019، ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 11.5٪ لتصل إلى 3 مليارات دينار كويتي مقارنة بـ 2.7 مليار دينار كويتي في عام 2019، وبلغت حقوق المساهمين 443 مليون دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2020، وبلغت ربحية السهم 13.5 فلسا في عام 2020 مقارنة بـ 26.5 فلسا في عام 2019.

تتكون قاعدة أصول البنك بشكل رئيسي من صافي التمويل الذي يشكل 71% من إجمالي قاعدة الأصول، تمثل الأرصدة النقدية بما في ذلك الودائع بين البنوك، 18% من إجمالي الأصول، مما يعكس ارتفاع مستويات السيولة داخل البنك.

تتكون مطلوبات البنك بشكل رئيسي من ودائع العملاء والودائع من البنوك والمؤسسات المالية بنسبة 78% و20% على التوالي من إجمالي المطلوبات، وسجل البنك إجمالي دخل تشغيلي قدره 90.7 مليون دينار كويتي مقارنة بـ 107.2 مليون دينار كويتي للعام السابق، وسجل صافي الربح التشغيلي 57.5 مليون دينار كويتي، بالإضافة إلى ذلك يتمتع البنك بنسبة كفاية رأس مال قوية تبلغ 15.7% بموجب اتفاقية بازل 3 وهي أعلى من المتطلبات التنظيمية البالغة 11% اعتبارا من 31 ديسمبر 2020. (Ahli United Kuwait Bank)

رابعا: سلطنة عمان

1. بنك ظفار: Dhofar bank

تأسس البنك في شهر جانفي 1990 وكان يعرف باسم بنك ظفار العماني الفرنسي، وقد بدأ عملياته من خلال فرعين، أحدهما في مسقط والآخر في صلالة، أصبح لبنك ظفار الآن شبكة فروع واسعة تصل إلى 66 فرعا إضافة إلى مركز للأعمال التجارية، إضافة إلى 120 جهاز صراف آلي و57 جهاز إيداع و15 أجهزة للإيداع والصراف الآلي منتشرة في مختلف أرجاء السلطنة

على الرغم من التحديات الاقتصادية والمالية الناجمة عن تأثير فيروسً كورونا وأسعار النفط المتقلبة سنة 2020، حقق البنك ربحا صافيا بلغ 30.59 مليون ريال عماني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مقارنة بمبلغ 30.24 مليون ريال عماني لنفس الفترة من العام الماضي، وذلك بنسبة نمو بلغت 1.16% كما بلغ إجمالي أصول البنك في نهاية ديسمبر 2020 مبلغ 4.26 مليار ريال عماني مقارنة بمبلغ 4.33 مليار ريال عماني في نهاية ديسمبر 2019، وذلك بنسبة انخفاض بلغت 1.62%، وقد بلغ صافي القروض والتمويل للزبائن 3.27 مليار ريال عماني في نهاية ديسمبر 2020، مقارنة بمبلغ 3.06 مليار ريال عماني

في نهاية ديسمبر 2019، وذلك بنسبة نمو وقدرها 6.6%، حيث واصل البنك المنهج الحريص والحذر في زيادة دفاتر القروض والتمويل والتركيز على جودة الائتمان .

انخفضت نسبة ودائع الزبائن بمعدل 2.78% من مبلغ 2.94 مليار ريال عماني في نهاية عام 2019 إلى مبلغ 2.86 مليار ريال عماني في نهاية عام 2020، في حين انخفض إجمالي مصروفات التشغيل إلى 65.08 مليون ريال عماني في عام 2020، مقارنة بمبلغ 71.47 مليون ريال عماني في عام 2019، بنسبة انخفاض بلغت 8.94%، يتمتع البنك بمركز رأس مال قوي، حيث تبلغ نسبة رأس المال الأساسي 12.45% في 31 ديسمبر 2020 مقارنة ب 12.59% في 31 ديسمبر 2019، ونسبة رأس المال من المستوى الأول 16.27% (16.40% في العام الماضي)، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.70% (17.86% العام الماضي) مقارنة بالحد الأدنى الرقابي من رأس المال التنظيمي البالغ 8.25% و11.25% و12.25%%على التوالي(Dhofar bank) .

2. بنك المسقط: Muscat Bank

تأسس البنك سنة 1982، يقع مقره الرئيسي في مسقط عمان، بنك مسقط هي المؤسسة المالية الرائدة في سلطنة عمان ذات النشاط الهائل ووجود قوي في الأعمال المصرفية للشركات وللأفراد والأعمال المصرفية الاستثمارية والخزانة بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الخاصة وإدارة الأصول، ولدى البنك أكبر شبكة من الفروع والقنوات الإلكترونية في السلطنة، بالإضافة إلى أفرع دولية في المملكة العربية السعودية والكويت ومكاتب تمثيلية في دبي وإيران وسنغافورة.

حقق البنك ربحا صافيا قدره 163.33 مليون ريال عماني في العام 2020 مقارنة بالربح الصافي البالغ 185.55 مليون ريال عماني للعام 2019 بانخفاض نسبته 12%، وبلغ صافي إيرادات الفوائد من الأعمال المصرفية التقليدية 322.13 مليون ريال عماني للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مقارنة بمبلغ 316.97 مليون ريال عماني للفترة ذاتها من العام 2019 أي بزيادة نسبتها 1.6%، في حين بلغت الإيرادات الأخرى 134.41 مليون ريال عماني في 31 ديسمبر 2020 مقارنة بمبلغ 155.20 مليون ريال عماني لذات الفترة من العام 2019، أي بانخفاض نسبته 13.4%، ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن جائحة فيروس كوفيد-19 وما صاحبها من إعاقة للأعمال التجارية في الربع الثاني والثالث والرابع من العام 2020، بالإضافة إلى الإعفاءات عن بعض الرسوم امتثال للقرارات الرقابية بهذا الخصوص، بلغت مصروفات التشغيل في 31 ديسمبر 2020 179.85 مليون ريال عماني مقارنة بمبلغ 195.93 مليون ريال عماني لذات الفترة من العام 2019، أي بانخفاض نسبته 8.2%، وسجل صافي محفظة القروض ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.7% لتصل إلى 8.937 مليون ريال عماني مقارنة بمبلغ 8.878 مليون ريال عماني في 31 ديسمبر 2019، وارتفعت إيداعات الزبائن بنسبة 4.2% لتصل إلى 8.377 مليون ريال عماني مقارنة بمبلغ 8.043 مليون ريال عماني في 31 ديسمبر 2019.(Muscat Bank)

3. البنك الوطني العماني: Oman National Bank

تأسس البنك الوطني العماني في العام 1973 ليصبح أول بنك محلي بسلطنة عمان، ويحفل سجل البنك بتاريخ ثري من الخدمات التي قدمها للشركات العمانية المحلية وتعزيزه للاقتصاد العماني بشكلٍ عام، واليوم أصبح البنك الوطني العماني أحد أكبر البنوك في سلطنة عمان برأس مال مدفوع يقدر بـ 110.8 مليون ريال (288 مليون دولار أمريكي) ورأس مال نظامي يبلغ 377.8 مليون ريال (981 مليون دولار أمريكي).

حقق البنك صافي أرباح لعام 2020 عند 18.1 مليون ريال عماني مقارنة بـ 51.4 مليون ريال عماني خلال نفس المدة من العام الماضي بانخفاض 64.7% يعزى بدرجة أولى إلى انخفاض الدخل وارتفاع مصاريف خسارة الائتمان المترتبة عن جائحة كوفيد-19 بصورة رئيسية، أما صافي الفوائد خلال العام 2020 فبلغ 90.9 مليون ريال عماني إذ انخفض بنسبة 3.3% مقارنة بنفس المدة من العام الماضي ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى ضغط هامش الربح.

وسجل هامش الدخل من الفوائد خلال عام 2020 نسبة 2.9% مقارنة بنسبة 3.1% خلال نفس المدة من العام الماضي بسبب الجائحة، وبالرغم من ذلك استمر البنك في دعم احتياجات الاقتراض لعملائه في أوقات الشدة، كما حقق البنك نموا في محفظة القروض خلال العام عبر اتباع أسلوب انتقائي محدد. (Oman National Bank)

4. بنك عمان العربي: Oman Arab Bank

تأسس بنك عمان العربي في عام 1984 بعد استحواذه على فروع البنك العربي في سلطنة عمان، وفي العام 1992 توسعت عمليات البنك من خلال الاستحواذ على فروع البنك العماني الأوروبي الذي تم دمجه مع البنك في العام 1994، يشغل البنك اليوم شبكة واسعة تضم 51 فرعا ومكتبا تمثيليا، إلى جانب شبكة واسعة من أجهزة الصرف الآلي والتي تضم 150 جهازا في كافة أنحاء السلطنة، كما يوفر بنك عمان العربي مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية عبر تطبيقه المتطور للهاتف النقال، حيث يمكن للعملاء فتح حسابات جديدة إلى جانب الحصول على العديد من الخدمات الأخرى مباشرة من هواتفهم المحمولة.

اعتبارا من ديسمبر 2020، بلغ إجمالي أصول المجموعة 3.3 مليار ريال عماني (8.57 مليار دولار أمريكي) وصافي الثروة 431 مليون ريال عماني (1.12 مليار دولار أمريكي).

ظلت نسبة كفاية رأس المال المحسوبة وفقا للإرشادات الصادرة عن بنك التسويات الدولية (BIS) عند 15.42% (2019: 15.20%)، وحافظ البنك خلال عام 2020 على قاعدة رأس المال أعلى من المتطلبات التنظيمية بما في ذلك النسبة الاحترازية للحفاظ على رأس المال (CCB).(Oman Arab Bank)

5. بنك صحار الدولي: Sohar International Bank

وهو بنك عماني تأسس في 04 شهر مارس سنة 2007، ويقدم للعملاء عددا متنوعا من الخدمات المصرفية وغير المصرفية وذلك في العديد من القطاعات الواعدة بالنمو أهمها كلا من قطاع العقارات وقطاع السياحة والصناعة وقطاع التعليم، ويحاول البنك منذ تأسيسه إلى الارتقاء بالخدمات التي يقدمها ليصبح بنكا دوليا متميزا.

انخفض صافي الربح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بنسبة 41.8% إلى 20.01 مليون ريال عماني مقارنة بـ 34.41 مليون ريال عماني خلال نفس الفترة من عام 2019، وارتفع إجمالي الأصول في 31 ديسمبر 2020 بنسبة 3.0% ليصل إلى 3.611 مليون ريال عماني (31 ديسمبر 2019: 3.505 مليون ريال عماني)، في حين ارتفع صافي القروض والسلفيات بنسبة 2.0% إلى 2.504 مليون ريال عماني (31 ديسمبر 2019: 2.454 مليون ريال عماني).

ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 6.44% لتصل إلى 2.232 مليون ريال عماني (31 ديسمبر 2019: 2.097 مليون ريال عماني) مما يدل على قدرة البنك على تعزيز قاعدته التمويلية، كما ارتفع صافي دخل الفوائد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بنسبة 2.5% إلى 71.97 مليون ريال عماني (31 ديسمبر 2019: 70.19 مليون ريال عماني)، وانخفض الدخل التشغيلي بنسبة 12.1% ليصل إلى 91.99 مليون ريال عماني (31 ديسمبر 2019: 104.66 مليون ريال عماني) مدفوعا بانخفاض دخل الرسوم وصافي دخل الصرف الأجنبي، في حين تحسنت المصاريف التشغيلية بنسبة 0.3% لتصل إلى 45.16 مليون ريال عماني (31 ديسمبر 2019: 45.29 مليون ريال عماني)، وبلغ صافي مخصصات انخفاض القيمة ومخصصات مخاطر الائتمان الأخرى للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مبلغ 23.13 مليون ريال عماني مقارنة بـ 18.85 مليون ريال عماني لنفس الفترة من العام الماضي.(Sohar International Bank)

خامسا: البحرين

1. البنك الوطني البحريني: National Bank of Bahrain

تأسس بنك البحرين الوطني في عام 1957 كأول بنك وطني مملوك لمساهمين محليين وكعلامة بحرينية يمتد حضورها على نطاق إقليمي، يندرج سهم بنك البحرين الوطني للتداول العام ببورصة البحرين بحصة محلية كبيرة، حيث يمتلك المساهمون من الأفراد والمؤسسات من القطاع الخاص ما نسبته 44.94%، وتمتلك شركة ممتلكات البحرين القابضة والمملوكة بالكامل لحكومة مملكة البحرين ما نسبته 44.18%، في حين تملك الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي نسبة 10.88% من أسهم البنك.

يمتلك بنك البحرين الوطني أكبر شبكة من الفروع وأجهزة الصراف الآلي على مستوى المملكة، بعدد يبلغ 27 فرعا وأكثر من 100 جهاز صراف آلي داخل وخارج مملكة البحرين.

أظهر الأداء المالي للمجموعة مرونة على الرغم من ظروف الوباء، حيث ارتفع إجمالي أصول المجموعة بنسبة 36.5% ليصل إلى 4.361.4 مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ 3.194.5 مليون دينار بحريني في 31 ديسمبر 2019، كما وارتفع الدخل التشغيلي للسنة بنسبة 22.4% لتصل إلى 148.9 مليون دينار بحريني (395.0 مليون دولار أمريكي) مقارنة مع 121.7 مليون دينار بحريني (322.8 مليون دولار أمريكي) في العام السابق 2019، وارتفعت الأرباح التشغيلية البالغة 77.7 مليون دينار بحريني (206.1 مليون دولار أمريكي) بنسبة مقدارها 1.6% عن عام 2019، والتي كانت 76.5 مليون دينار بحريني (202.9 مليون دولار أمريكي) مما يسلط الضوء على مرونة الأنشطة الأساسية لبنك البحرين الوطني خلال جائحة كوفيد – 19، وأعلن بنك البحرين الوطني عن انخفاض في صافي الربح المنسوب للمساهمين بنسبة 28.2% أي ما

قيمته 53.3 مليون دينار بحريني (141.4 مليون دولار أمريكي) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، مقارنة بـ 74.2 مليون دينار بحريني (196.8 مليون دولار أمريكي) في عام 2019. ومن العوامل التي ساهمت بالتأثير على صافي الربح في عام 2020 تدني مستوى أنشطة الأعمال، وانخفاض هوامش الربح علاوة عن تأثير تخصيصات الدعم، هذا واتبع بنك البحرين الوطني سياسة شديدة الحذر في مخصصاته الاحتياطية، وذلك بوضعه مخصصات احترازية للتبعات السلبية المرتقبة في 2021. (National Bank of Bahrain)

2. بنك البحرين للتنمية: Bahrain Development Bank

بدأ بنك البحرين للتنمية عملياته في العام 1992 كبنك تنموي متخصص في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين، كما يضطلع البنك بتعزيز وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وذلك من خلال تنفيذ استراتيجية شاملة تتماشى مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030 وتحقق رسالة البنك تجاه المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية للمملكة لا سيما في ظل الدور المتنامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال.

على الرغم من الصعوبات الكبيرة في ظروف التشغيل الناتجة عن تداعيات جائحة كوفيد 19، والامتيازات الجوهرية التي قدمها البنك لعملائه، إلا أن البنك تمكن من الاستمرار في تحقيق الأرباح بناءا على العام السابق، حيث حقق البنك صافي ربح بقيمة 0,563 مليون دينار بحريني (مقارنة بصافي ربح بلغ 1.04 مليون دينار بحريني سنة 2019، وفي نهاية 2020 بلغ حجم قائمة المركز المالي 226.48 مليون دينار بحريني مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 49.73% (151.26 مليون دينار بحريني في العام 2019) ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة في حجم التمويلات الممنوحة.

سجل صافي الإيرادات ارتفاعا بنسبة 10.08% (6.65 مليون دينار بحريني سنة 2019) نتيجة للإيرادات على الفوائد، في حين انخفض إجمالي الإيرادات الأخرى المحصلة خلال العام ليصل إلى 1.37 مليون دينار بحريني مقارنة بإيرادات بلغت 1.97 مليون دينار في عام 2019، ويرجع السبب في هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض عائدات الإيجارات المحصلة للشركات التابعة بسبب الإعفاءات المقدمة للمستأجرين ضمن الإجراءات المتخذة للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن تداعيات جائحة كوفيد 19.

ارتفعت مصاريف التشغيل إلى 8.07 مليون دينار بحريني وذلك بنسبة 5.63% عن السنة المالية السابقة (7.64 مليون دينار في سنة 2019) ويعود ذلك إلى ارتفاع تكلفة الموظفين الناتجة عن التعيينات الجديدة التي شملت بشكل أساسي شغل الوظائف الشاغرة في الإدارة العليا إضافة إلى الترقيات أو الزيادات.

ونظرا للتدابير المتخذة لمواجهة التأثيرات المستقبلية المحتملة للوباء فقد قام البنك بزيادة المبالغ المخصصة للخسائر الائتمانية المتوقعة إلى 12 ألف دينار بحريني (في 2019 كانت ألف دينار). (Bahrain Development Bank)

3. بنك البحرين والكويت: Bank of Bahrain and Kuwait

تأسس بنك البحرين والكويت في 16 مارس 1971 بموجب مرسوم أميري وبدأت عملياته في العام التالي لذلك، بدأ البنك عملياته في عام 1972، برأسمال قدره 1 مليون دينار بحريني (2.5 مليون دولار أمريكي)، واليوم، نمى ليصبح واحدا من أكبر البنوك التجارية في مملكة البحرين، مع امتلاكه لقاعدة رأسمالية تبلغ 303.9 مليون دينار بحريني (806 مليون دولار أمريكي).

في عام 2020 وصل مجموع موجودات البنك إلى 3.76 مليون دينار بحريني، وحقق بنك البحرين والكويت ربحا صافيا قدره 52.0 مليون دينار بحريني، أي أقل بنسبة 31.0 في المائة من عام 2019 ويعادل ربح السهم الأساسي البالغ 39 فلسا (2019: 56 فلسا)، بلغ صافي دخل الفوائد 80.8 مليون دينار بحريني، في حين بلغت حقوق المساهمين العائدة لمالكي البنك 511.8 مليون دينار بحريني، مقارنة بـ 543.9 مليون دينار بحريني في نهاية عام 2019، يعزى الانخفاض العام في الأداء بشكل أساسي إلى التخفيضات الكبيرة في أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم (مما أثر على صافي دخل الفائدة)، وانخفاض صافي الرسوم وإيرادات العمولات بسبب COVID-19، كما تراجعت حصة بنك البحرين والكويت في أرباح الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، من 6.8 مليون دينار بحريني في عام 2019 إلى خسارة قدرها 0.1 مليون دينار بحريني في عام 2020، بسبب فيروس كورونا المستجد وظروف السوق غير المواتية. (Bank of Bahrain and Kuwait)

4. المؤسسة العربية المصرفية البحرين: ABC Bahrain Bank

بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية) هو مصرف عربي عالمي رائد يقع مقره الرئيسي في مملكة البحرين، ويتواجد في خمس قارات حول العالم، وذلك عبر شبكته الواسعة من الشركات التابعة والفروع والمكاتب التمثيلية المنتشرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا وآسيا والأمريكيتين، تأسس بنك ABC عام 1980، وهو مدرج حاليا في بورصة البحرين، المساهمون الرئيسيون في البنك هم مصرف ليبيا المركزي والهيئة العامة للاستثمار بدولة الكويت، يعد بنك ABC من المصارف الرائدة إقليميا في التمويل المسند لعمليات التصدير وتمويل التجارة والشركات، كما يقدم خدمات الإدارة الحرة للأصول المالية وأرصدة العملات. بنك ABC مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي كبنك جملة تقليدي.

أعلنت مجموعه بنك ABC(المؤسسة العربية المصرفية) المتداولة أسهمها في بورصة البحرين تحت الرمز ABC عن نتائجها المالية للنصف الأول من عام 2020، حيث بلغ مجموع الموجودات 29.6 مليار دولار في نهاية النصف الأول، أدنى بنسبة 1% مقارنة مع 30.1 مليار دولار نهاية عام 2019.

بلغ صافي الدخل من الفوائد 252 مليون دولار أمريكي، بتراجع مقداره 10% مقارنة مع 279 مليون دولار أمريكي لنفس الفترة من العام الماضي وذلك بعد امتصاص أثر انخفاض معدلات الفائدة وتراجع قيمة العملات الأجنبية.

بلغت مصروفات التشغيل 247 مليون دولار أمريكي، متراجعة بمقدار 4% مقارنة مع 257 مليون دولار أمريكي لنفس الفترة من العام الماضي، وقد تم اتخاذ إجراءات لخفض المصاريف مع إعطاء الأولوية لمواصلة الاستثمار في التحوّل الرقمي والمبادرات الاستراتيجية للمجموعة.

حققت المجموعة على أساس الأعمال الرئيسية (بعد التعديل لعوامل سعر صرف العملة والضريبة وغيرها) نتيجة صافية بلغت 114 مليون دولار أمريكي، مقابل 133 مليون دولار أمريكي في عام 2019.

بلغت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض 4.7% مقارنة مع 3.7% في نهاية العام 2019، وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى عمليات الاحتيال المذكورة، وبعد استثناء القروض المتعثرة القديمة التي تم وضع مخصصات كاملة لها تصبح النسبة المعدلة 3.8%.

حافظت مستويات السيولة على قوتها حيث بلغت تغطية السيولة 215% ونسبة السيولة المستقرة الصافية 121%، وتحسنت نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع لتبلغ 54%، مقابل 51% في نهاية العام 2019، كما حافظت مستويات كفاية رأس المال على قوتها: حقوق الملكية الرئيسية بنسبة 16.0%، نسبة الفئة الأولى من رأس المال 16.3%، والنسبة الكلية لكفاية رأس المال 17.3%.(ABC Bahrain Bank)

5. بنك الأهلي المتحد البحريني: Ahli United Bahrain Bank

تأسس البنك الأهلي المتحد في البحرين بتاريخ 31 مايو 2000 بعد عملية الإندماج بين بنك الكويت المتحد والبنك الأهلي التجاري التي بموجبها أصبح كل من بنك الكويت المتحد والبنك الأهلي المتحد شركتين تابعتين ومملوكتين بالكامل للبنك الأهلي المتحد، يعمل البنك بموجب ترخيص لتقديم الخدمات المصرفية بالتجزئة صادر عن مصرف البحرين المركزي.

وبالإضافة إلى العمليات المملوكة بالكامل للبنك الأهلي المتحد (البحرين)، والبنك الأهلي المتحد (المملكة المتحدة) والمكتب التمثيلي للبنك الأهلي المتحد بمركز دبي المالي العالمي، الإمارات العربية المتحدة، يمتلك البنك الأهلي المتحد حصة بنسبة 95.7% في البنك الأهلي المتحد (مصر)، وبنسبة 74.9% في البنك الأهلي المتحد (الكويت)، وبنسبة 80.3% في البنك التجاري العراقي، وبنسبة 40% في البنك المتحد للتجارة والاستثمار (ليبيا)، وبنسبة 35% في البنك الأهلي (عُمان). كما يمتلك البنك الأهلي المتحد 100% في شركة الهلال لايف التي توفر منتجات التأمين على الحياة والصحة، يمتلك البنك 151 فرعا مع عمالة تصل إلى 3227 موظفا.

أعلن البنك الأهلي المتحد عن نتائجه المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، فقد سجل الربع المنصرم الرابع من عام 2020 صافي ربح عائد لمساهمي المجموعة الأم بلغ 42.9 مليون دولار أمريكي (مقابل 172.1 مليون دولار أمريكي للربع المقارن نفسه من عام 2019)، يعكس بشكل أساسي انخفاض الدخل من صافي الفوائد وارتفاع المخصصات المرصودة احترازيا لتأثيرات أوضاع الجائحة الفيروسية وتبعاتها، بلغ صافي دخل الفوائد 199.4 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من العام (مقابل 228.8 مليون دولار أمريكي للربع نفسه من العام السابق، −12.8%) فقد بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للبنك 289.0 مليون دولار

أمريكي في الربع الرابع من العام (مقابل 316.2 مليون دولار أمريكي للربع المقارن من عام 2019 أي بتراجع 8.6%).

وتظهر نتائج البنك لمجمل عام 2020 تحقيق أرباح صافية بلغت بعد إستثناء حقوق الأقلية 452.2 مليون دولار أمريكي مقابل 730.5 مليون دولار أمريكي لعام 2019 أي بتراجع 38.1%، وقد بلغ صافي دخل البنك من الفوائد 799.4 مليون دولار أمريكي في عام 2020 مقابل 951.5 مليون دولار أمريكي للعام السابق (16.0%-)، ليبلغ تبعا لذلك إجمالي الدخل التشغيلي 1,111.9 مليون دولار أمريكي في عام 2020 مقابل 1,235.5 مليون دولار أمريكي للعام السابق (10.0%-)، ويعكس الإنخفاض في دخل الفوائد تأثير التدني التاريخي لمعدلات الفائدة الأساسية السارية على الدولار الأمريكي وغيره من العملات الدولية والخليجية الرئيسية إلى مستويات غير مسبوقة بفعل تدابير التيسير النقدي التي لجأ إليها الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي والخطوات المماثلة التي تبنتها البنوك المركزية في أسواق عمل المجموعة الرئيسية، في حين أدى تباطؤ الدورة الاقتصادية وضعف مناخ الأعمال بشكل عام إلى تراجع إيرادات البنك الأخرى من الرسوم والعمولات المصرفية، كما إنخفضت الموجودات الإجمالية للمجموعة بنسبة طفيفة (0.5%-) لتبلغ 40.1 مليار دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2020 مقابل 40.3 مليار دولار أمريكي في 31 ديسمبر 2019 كحصيلة لإدارة تحفظية للسيولة في ظل أوضاع الأسواق شديدة التقلب التي شهدتها السنة بحيث بلغ العائد على متوسط الأصول 1,2% لعام 2020 مقابل 2,1% لعام 2019.(Ahli United Bahrain Bank)

المطلب الثاني: البنوك التجارية عينة الدراسة في دولة الجزائر

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض البنوك قيد الدراسة المتواجدة في الجزائر، وذلك من خلال عرض نشأتها وفروعها، وأهم منتجاتها وحجم أصولها.

1. المؤسسة العربية المصرفية: ABC Algeria

تأسس بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية) في البحرين في سنة 1980 وهو متواجد في أكثر من سبعة عشر (17) دولة منها دول الخليج وشمال إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا والأمريكيتين وآسيا.

إن أسهم بنك ABC مسجلة في البورصة مع مساهمين من المؤسسات الاستثمارية مثل البنك المركزي الليبي وهيئة الاستثمار الكويتية.

تستجيب رغبة المجمع للاحتياجات المختلفة للسوق الجزائري وتجسد ذلك من خلال إنشاء مكتب تمثيلي في عام 1995، ما مكن بنك ABC (المؤسسة المصرفية العربية) من تطوير وتعزيز روابط التعاون مع المؤسسات المالية الجزائرية، ونظرا لتنامي اهتمام مجمع بنك ABC بالسوق الجزائري، فقد تحول المكتب التمثيلي إلى بنك كامل في ديسمبر 1998، بقرار من مجلس النقد والقرض في 24 سبتمبر 1998، وهكذا نشأت المؤسسة العربية المصرفية –الجزائر، التي تم تسميتها تحت الاسم التجاري لبنك ABC الجزائر، والتي أصبحت بالفعل أول بنك خاص دولي يستقر في الجزائر.

بدأ نشاطه في 02 ديسمبر 1998 مع افتتاح وكالته الرئيسية في بئر مراد رايس، المؤسسة العربية المصرفية الجزائر (بنك ABC الجزائر) هي شركة تابعة لشركة ABC ارتفع رأس مال البنك في عام 2019 من 10 مليار دينار جزائري إلى 15 مليار دينار جزائري.

بالإضافة إلى ذلك، وبفضل إدارة المخاطر انخفض مستوى صافي المخصصات للديون المعدومة بشكل ملحوظ بنسبة 23% مقارنة بالعام السابق، في الواقع، أعلن بنك ABC عن صافي ربح بلغ حوالي 1.464.524 ألف دينار جزائري لميزانية عمومية إجمالية قدرها 79.785.697 ألف دينار جزائري، وشهدت ودائع العملاء نموا مزدوجا حيث ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 10٪ مقارنة بعام 2018، وتم الإبقاء على مصاريف التشغيل العامة أقل من عتبة الميزانية.(ABC Algeria)

2. البنك الوطني الجزائري: BNA

هو أول بنك تجاري وطني، أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص الى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

في سنة 1982 تم اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي، على غرار البنوك الأخرى يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

البنك الوطني الجزائري هو أول بنك حاز على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995، في شهر جوان 2009 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 600 14 مليار دينار جزائري الى 600 41 مليار دينار جزائري.

في شهر جوان 2018، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 41600 مليار دينار جزائري الى 150000مليار دينار جزائري.

وسع البنك الوطني الجزائري شبكته ووضع تحت تصرف زبائنه 218 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني تشرف علها 20 مديرية جهوية للاستغلال، وقصد تطوير النقد، يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه بطاقات بنكية تسهل عليهم القيام بعملياتهم البنكية اليومية المتنوعة عن طريق وضع 97 شباك بنكي آلي، 150 موزع آلي للأوراق النقدية على مستوى مختلف الوكالات، مع أزيد من 5000 موظف، يدعم البنك الوطني الجزائري كافة الناشطين المحليين في تحقيق مشاريعهم، و هذا من خلال عروض تمويلية ملائمة و متابعة ذات نوعية و جودة مما يساهم في تنمية و ازدهار الاقتصاد الوطني.

حقق البنك نتيجة بنكية صافي بلغت 782 87 مليون دج سنة 2020، وبلغ إجمالي جاري القروض العقارية 39379 دج، في حين وصل جاري قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة 831159 مليون دج.(Banque Nationale d'algérie)

3. بنك التراست: Trust Bank

ترست بنك الجزائر (TBS) هو مصرف بموجب القانون الجزائري برأس مال خاص، الذي بدأ نشاطه في أفريل 2003 برأس مال أولي 750 مليون دينار، تم ترحيله من السنة التاسعة للتشغيل أي في عام 2012 إلى 13 مليار دينار.

سجل البنك صافي ربح قدره 2053 مليون دج ويؤكد أداء بنمو بنسبة 17% في سنة 2019 مقارنة بالعام المالي الماضي، وبالتالي تعزز السنة المالية 2019 استراتيجية البنك، لا سيما في تنويع محفظة شريحة العملاء المكونة من الشركات والمهنيين والأسر، مما أدى إلى تنويع مصادر الدخل.

تمت زيادة رأس مال ترست بنك الجزائر إلى 13.000.000.000 دينار جزائري (أي 97 مليون دولار أمريكي) في عام 2012، ثم إلى 17194.000.000 دينار جزائري (أي 128 مليون دولار أمريكي) في 31 ديسمبر 2019 وذلك وفقا للوائح التي تحدد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر. (Trust Bank Algeria)

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الربحية ومعيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2012-2020)

في هذا المبحث سيتم تقييم وتحليل مستوى مؤشرات ربحية البنوك قيد الدراسة خلال الفترة (2012-2020)، بالإضافة إلى تحليل وتوصيف المتانة المالية للبنوك عينة الدراسة ومدى التزامها بمعيار كفاية رأس المال المقرر من طرف لجنة بازل للرقابة البنكية، الأمر الذي سيساعد على معرفة نقاط قوة وضعف البنوك عينة الدراسة للاعتماد عليها في تحليل نتائج الدراسة القياسية لأثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمثررات بازل في ربحية البنوك عينة الدراسة.

المطلب الأول: تحليل ربحية بنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2012-2020)

يعد تحقيق أعلى مستوى من الربحية لدى البنوك من الأهداف الأولية لعملها، وعليه يتضمن المطلب الأول قراءة تحليلية لتطور معدلات الربحية التي تشمل كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية في البنوك عينة الدراسة

أولا: تحليل ربحية بنوك عينة الدراسة المتواجدة في دول الشرق الأوسط خلال الفترة (2012-2020)

1. المملكة العربية السعودية

1.1. معدل العائد على الأصول:

الشكل 1: تطور معدل العائد على الأصول في مجموعة من البنوك النشطة في السعودية خلال الفترة (2012-2020)

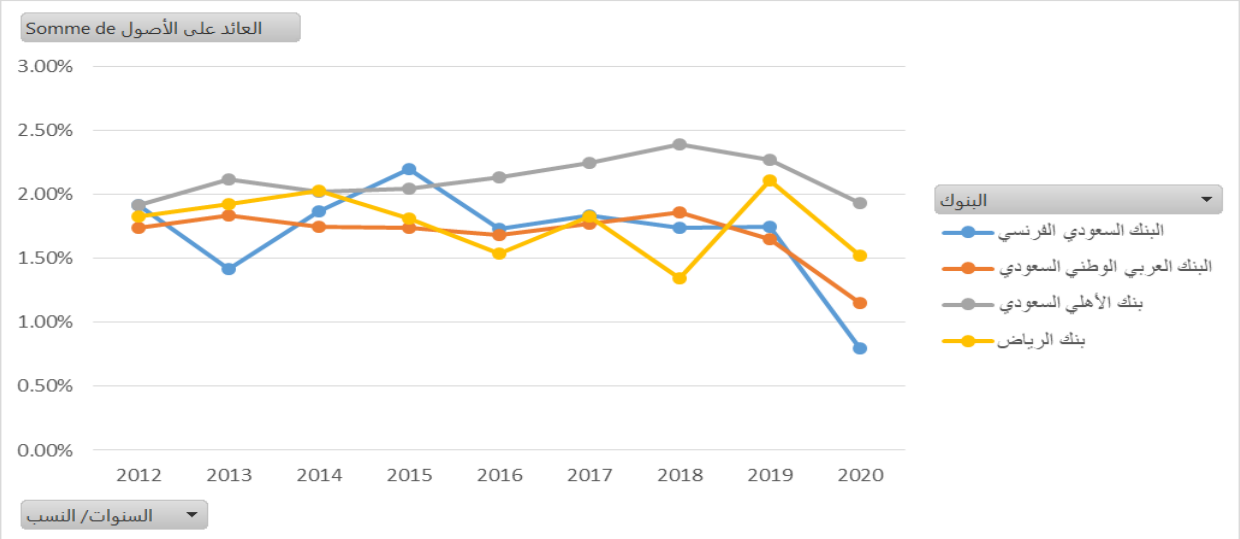

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة لدولة السعودية.

من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ أن، البنوك التجارية النشطة في القطاع المصرفي السعودي شهدت تذبذبا في معدل العائد على الأصول، حيث نلاحظ أن معدل العائد على الأصول سجل نموا متباطئا في الفترة (2012-2015) لينخفض بعد ذلك سنة 2016، واستمر بعد ذلك بنفس وتيرة النمو والانخفاض سنة بعد سنة حتى سنة 2020، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن البنك الأهلي السعودي هو البنك الوحيد الذي سجل أكبر

معدل للعائد على الأصول خلال فترة الدراسة بمقدار 2.39% وشهد استقرار في الفترة الممتدة (2012-2019).

2.1. معدل العائد على حقوق الملكية:

الشكل 2: تطور معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك النشطة في السعودية خلال الفترة (2012-2020)

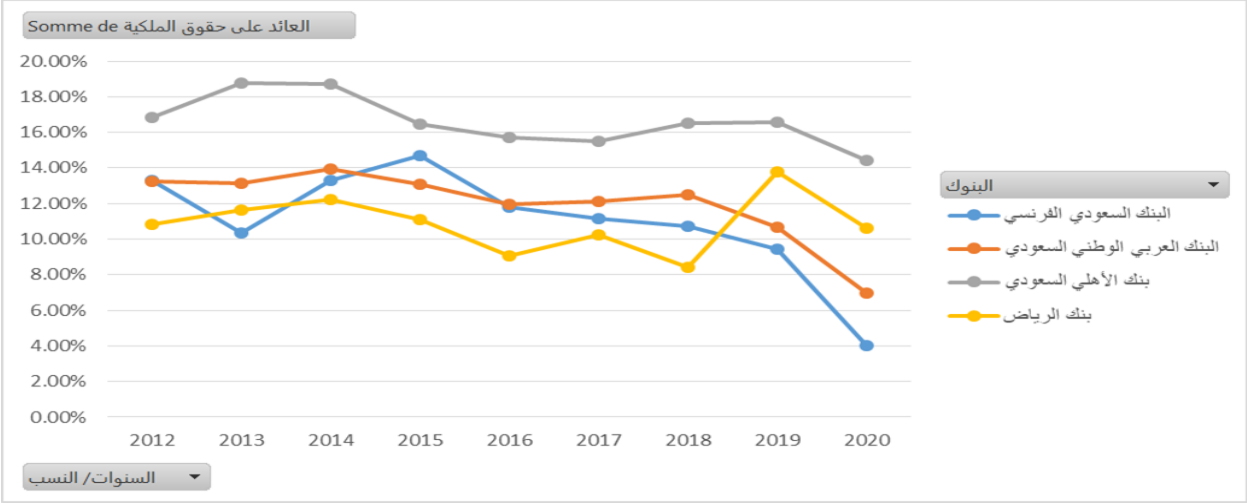

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة لدولة السعودية.

يمثل الشكل رقم (2) معدل العائد على حقوق الملكية لمجموعة من البنوك النشطة في القطاع المصرفي السعودي خلال الفترة (2012-2020)، حيث نلاحظ أن، معدل العائد على حقوق الملكية سجل نموا طفيفا ما بين سنة 2012 وسنة 2015 ثم بدأ في الانخفاض باستمرار حتى سنة 2020 ليسجل أدنى معدل عائد على حقوق الملكية بنسبة 4% في بنك السعودي الفرنسي في تاريخ القطاع المصرفي السعودي بعد الأزمة المالية العالمية.

ومن خلال ما تم ملاحظته في الشكلين رقم (1) و(2)، يمكن تفسير التذبذب في معدلات ربحية البنوك النشطة في القطاع المصرفي في السعودية، كما يلي:

بالنسبة للفترة الممتدة ما بين (2012-2015)، حافظت البنوك النشطة في القطاع المصرفي السعودي على وتيرة نمو متباطئة، وهذا راجع إلى ارتفاع أرباح البنوك بحوالي 12% لسنة 2014 و6.3% سنة 2015، بالإضافة إلى ذلك حققت البنوك استقرار وارتفاع في صافي هامش الفوائد مع انخفاض في تكلفة التمويل، حيث اعتبر صافي دخل الفوائد للقطاع الخاص هو المحرك الرئيسي الذي ساهم في ارتفاع معدلات الربحية في البنوك النشطة في السعودية بالإضافة إلى العمولات الخاصة ورسوم منتجات سوق رأس المال مثل خدمات الوساطة وإدارة الأصول.

في حين أن ارتفاع المخصصات سنة 2016 التي تؤدي بدورها إلى انخفاض جودة الأصول، والضغوطات الناتجة عن السيولة التي ينتج عنها ارتفاع في إجمالي المصاريف بنسبة كبيرة، أدت إلى انخفاض وتراجع معدلات ربحية البنوك النشطة في القطاع المصرفي السعودي عما تم تسجيله في السنة السابقة.

ومع عودة ارتفاع صافي الدخل للبنوك وانخفاض المصاريف، وكذا نمو إجمالي الإيرادات حيث بلغت نسبته 6.5% سنة 2019 شهدت معدلات الربحية نموا بطيئا بداية من سنة 2017، بالإضافة إلى انخفاض نسبة تكلفة التمويل إلى العائد على التمويل سنة 2019 وذلك بسبب الزيادة في الائتمان.

بالرغم من التحسن الذي شهدته ربحية البنوك إلا أنها تعرضت لضغوطات سنة 2020 نتيجة التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا، وانخفاض أسعار الفائدة عالميا، وكذا انخفاض أسعار النفط، حيث تأثرت مصادر الإيرادات للقطاع المصرفي السعودي وانخفضت بنسبة 0.4% نتيجة انخفاض أسعار الفائدة، مما أدى بدوره إلى ضغط هامش الفائدة، كما عرف إجمالي المصاريف نموا أكبر سنة 2020، وتعزى كل هذه الآثار السلبية إلى إجراءات الحجر لجائحة كورونا مما أدى ذلك إلى ارتفاع مخصصات الخسائر على القروض الذي نتج عنه انخفاض في العائد على حقوق الملكية بشكل أساسي.

2. دولة قطر:

1.2. معدل العائد على الأصول:

الشكل 3: تطور معدل العائد على الأصول في مجموعة من البنوك النشطة في قطر خلال الفترة (2012-2020)

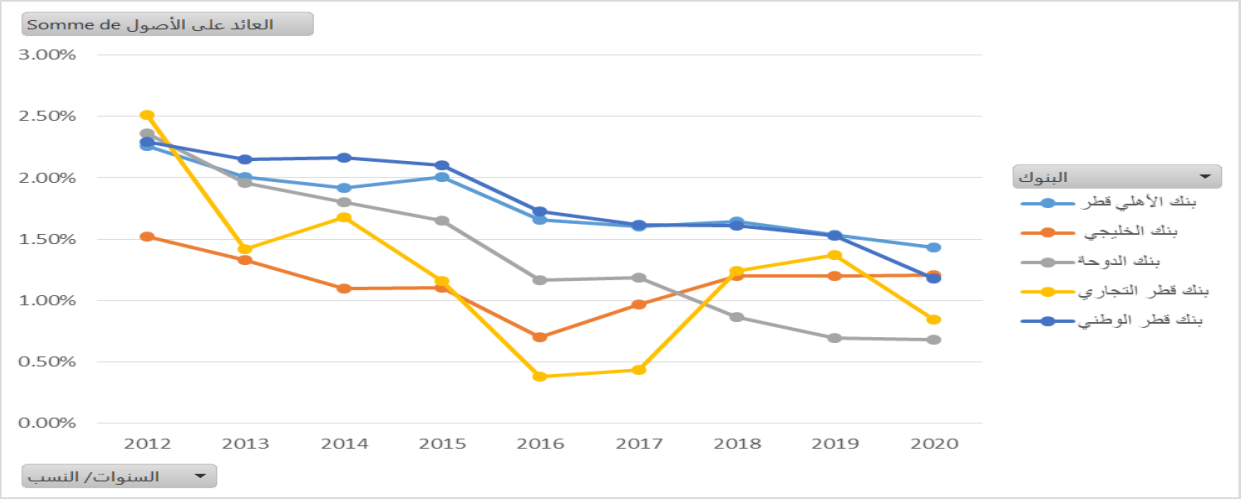

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة لدولة قطر.

من خلال الشكل رقم (3) نلاحظ أن:

خلال الفترة (2012-2016) شهد معدل العائد على الأصول انخفاضا مستمرا حيث سجل بنك قطر التجاري أدنى معدل للعائد على الأصول بنسبة 0.38% سنة 2016، إلا أنه شهد ارتفاعا هامشي بداية من سنة 2017 حتى سنة 2019، لكن ذلك لم يدم فسرعان ما انخفض معدل العائد على الأصول سنة 2020، ليصل إلى 0.68% في بنك الدوحة.

2.2. معدل العائد على حقوق الملكية:

الشكل 4: تطور معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك النشطة في قطر خلال الفترة (2012-2020)

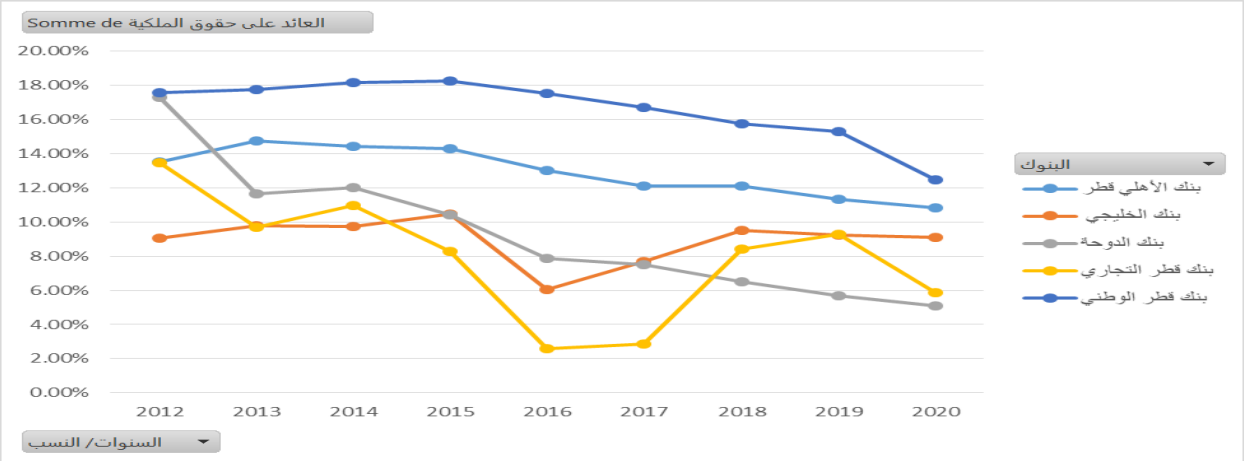

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة لدولة قطر.

من خلال الشكل رقم (4) نلاحظ نفس الأمر بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية الذي شهد تذبذبا بنفس الوتيرة التي مر بها معدل العائد الأصول، حيث سجلت البنوك النشطة في القطاع المصرفي القطري عدم أو يمكن القول انخفاض متباطئ في معدلات العائد على حقوق الملكية ما بين 10% و18% كأكبر نسبة إلى غاية سنة 2015، إلا أنه سرعان ما بدأ معدل العائد على حقوق الملكية في الانخفاض بداية من سنة 2016 إلى غاية سنة 2020 حيث وصلت أدنى نسبة للعائد على حقوق الملكية 2.60% سجلها بنك قطر التجاري سنة 2016.

من خلال الشكلين رقم (3) و(4)، انخفضت مؤشرات الربحية المعبر عنها بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2012-2016)، ويمكن تفسير انخفاض ربحية هذه البنوك النشطة في القطاع المصرفي القطري بسبب التباطؤ الحاد في نمو صافي الدخل والدخل التشغيلي بالإضافة إلى ارتفاع مصاريفها ومخصصات الخسائر المحتملة، بالإضافة إلى ذلك ساهمت التطورات العالمية السلبية والتراجع الحاد الذي شهدته أسعار النفط سنة 2014 إلى زيادة بعض المخاطر في البنوك بالمقارنة مع الفترات السابقة، مما وضع ربحية البنوك تحت ضغط كبير.

في حين أنه في الفترة (2017-2018) بدأت ربحية البنوك في التحسن بالتوازي مع تحسن الأوضاع في البنوك حيث شهدت نموا في صافي الدخل ونمو القروض والسلفيات وارتفاع في هامش الفوائد، ومع ارتفاع في أسعار النفط ساهم ذلك في استقرار السيولة ومع توفر السيولة الكافية يمكن أن تؤدي البنوك التزاماتها حتى في الظروف الصعبة، حيث تقلل من مخاطر الإفلاس، والتي يمكن أن تقلل من تكاليف التمويل مما يؤدي ذلك بدوره إلى زيادة الربحية ومن ناحية أخرى، إذا كان العائد من الأصول السائلة منخفضا جدا، فسيؤدي ذلك إلى تقليل الربحية في المقابل، غير أن هذا التحسن الهامشي في ربحية البنوك النشطة في قطر شهدت بعض الانخفاض سنة 2020 جراء الظروف الصعبة الناتجة عن وباء كوفيد-19، التي دفعت البنوك إلى الرفع من

مخصصاتها وبالتالي سجلت البنوك صافي دخل وربحية أقل ولكن بشكل طفيف مقارنة بما سجلته معدلات الربحية في السنة التي سبقتها.

3. دولة الكويت:

1.3. معدل العائد على الأصول:

الشكل 5: تطور معدل العائد على الأصول في مجموعة من البنوك النشطة في الكويت خلال الفترة (2012-2020)

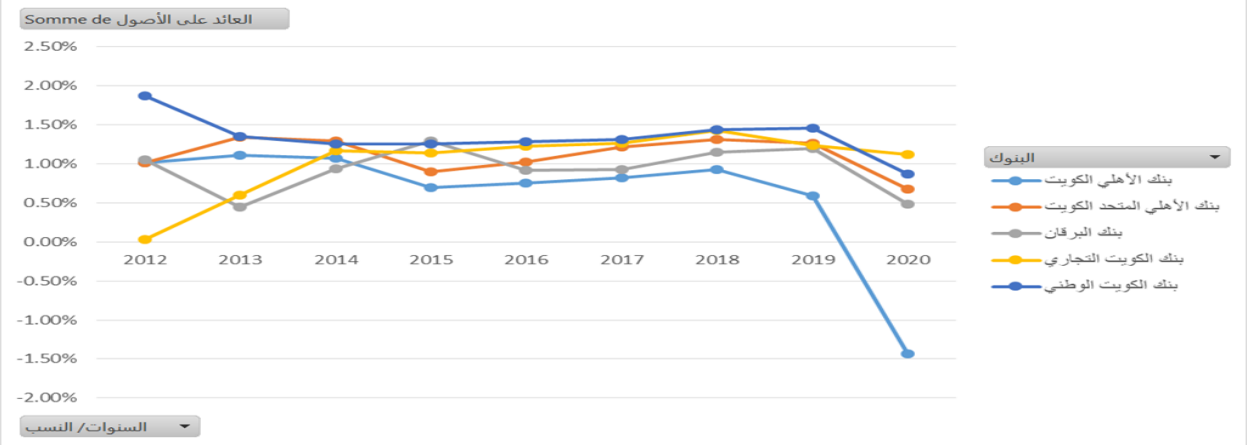

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة لدولة الكويت.

يبين الشكل رقم (5) تطور نسبة العائد على الأصول، حيث نلاحظ أن:

البنوك التجارية النشطة في القطاع المصرفي في دولة الكويت شهدت انخفاضا ملحوظا في كل من سنتي 2012 وسنة 2013 حيث سجلت أدنى نسبة عائد على الأصول في بنك الكويت التجاري بمقدار 0.03% سنة 2012، و0.45% في بنك البرقان سنة 2013، وبعد ذلك بدأ معد العائد على الأصول في التحسن بداية من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019 ثم انخفضت بشكل كبير سنة 2020، حيث سجل بنك الأهلي الكويت أدنى معدل للعائد على الأصول مقداره (-1.45%).

2.3. العائد على حقوق الملكية:

الشكل 6: تطور معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك النشطة في الكويت خلال الفترة (2012-2020)

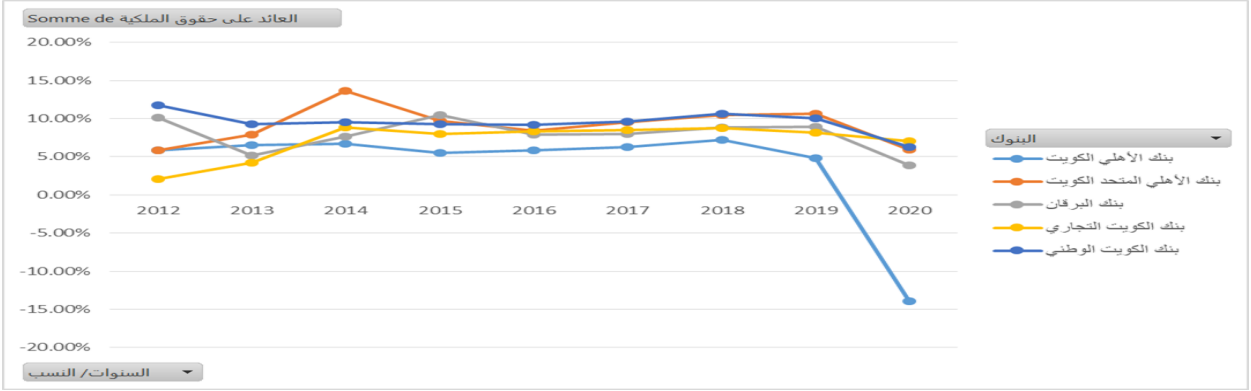

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة لدولة الكويت.

يوضح الشكل رقم (6) تطور معدلات العائد على حقوق الملكية في البنوك النشطة في القطاع المصرفي الكويتي، حيث نلاحظ أن معدلات العائد على حقوق الملكية شهدت تذبذبا في فترة الدراسة، إذ سجلت انخفاضا في كل من سنتي 2012 و2013 بشكل متتالي لتعود إلى التحسن سنة 2014، وحافظت البنوك على مستوى مستقر من معدلات العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2015-2019) بمتوسط يصل إلى 8%، لتعود إلى الانخفاض سنة 2020 حيث سجل بنك الأهلي الكويت أدنى نسبة بمقدار (-13.97%).

من خلال ما تم ملاحظته في الشكلين رقم (5) و(6)، يعود انخفاض ربحية البنوك النشطة في القطاع المصرفي الكويتي في الفترة (2012-2013) إلى تراجع صافي أرباح البنوك الكويتية، الذي نتج بشكل كبير من ارتفاع مستوى المخصصات لمواجهة الخسائر المتوقعة، في حين تحسنت معدلات الربحية سنة 2014 وشهدت تعافيا بعد التراجع الذي سجلته خلال السنتين السابقتين، وذلك راجع على ارتفاع صافي الأرباح المجمعة بعد خصم الضرائب، بالإضافة إلى تحسن جودة الأصول، وتراجع الحاجة إلى بشكل عام إلى المخصصات الإضافية، مما نتج عن ذلك ارتفاع في متوسط العائد على الأصول في البنوك النشطة في الكويت بنسبة 1% سنة 2014، وارتفع متوسط العائد على حقوق الملكية من 6.9% إلى 8.2% سنة 2014.

واستمر هذا التحسن في معدلات الربحية حتى سنة 2019، وذلك يرجع بشكل رئيسي إلى النمو المستمر في صافي الأرباح على أساس مجمع بنسبة 18% في سنة 2018 الذي حققته البنوك النشطة في القطاع المصرفي الكويتي، في حين أن الانخفاض الكبير الذي شهدته معدلات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية سنة 2020 فيعزى ذلك إلى الآثار الاقتصادية الناجمة على جائحة الكوفيد_19 التي أدت إلى انخفاض في صافي الأرباح، وانخفاض في القروض والسلفيات، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التمويل.

4. سلطنة عمان

1.4. معدل العائد على الأصول:

الشكل 7: تطور معدل العائد على الأصول في مجموعة من البنوك النشطة في عمان خلال الفترة (2012-2020)

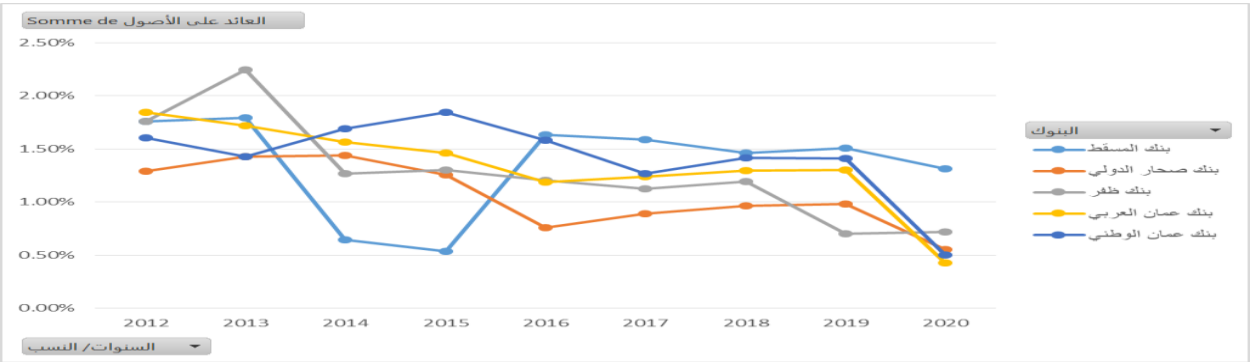

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة لدولة عمان.

بالاعتماد على الشكل رقم (7) الذي يمثل تطور نسبة العائد على الأصول في البنوك النشطة في القطاع المصرفي العماني، نلاحظ وجود عدم استقرار في نسبة العائد على الأصول خلال الفترة (2012-2020)، حيث انخفضت نسبة العائد على الأصول بشكل هامشي ما بين (2012-2013) في حين بالنسبة لبنك عمان

العربي وبنك عمان الوطني في حين أن كل من بنك المسقط، بنك صحار الدولي، بنك ظفر شهدت نمو طفيف جدا.

فيما يخص الفترة (2014-2016) سجلت كافة البنوك بشكل عام انخفاض ملحوظ في نسبة العائد على الأصول، لكن بداية من سنة 2017 شهدت استقرارا في معدل العائد على الأصول، لتعود إلى الانخفاض في سنة 2020، حيث قدر أدنى معدل للعائد على الأصول ب (0.43%).

2.4. معدل العائد على حقوق الملكية:

الشكل 8: تطور معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك النشطة في عمان خلال الفترة (2012-2020)

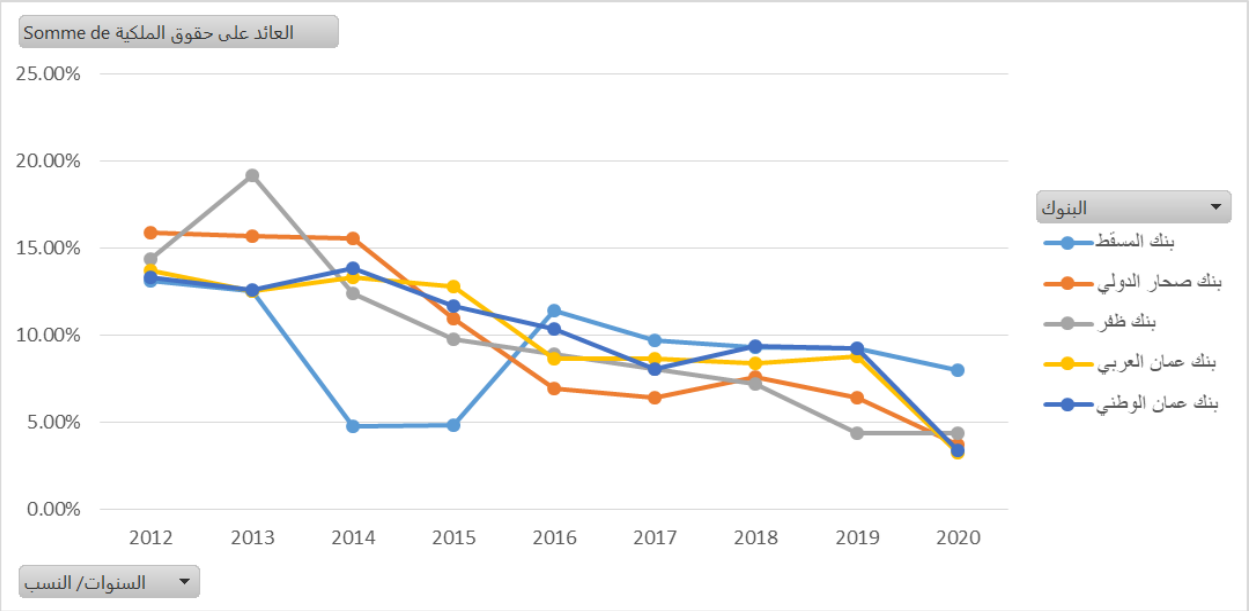

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة لدولة عمان.

يمثل الشكل رقم (8) تطور معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك العمانية، خلال الفترة (2012-2020)، حيث نلاحظ أن تطور المعدل تميز بتذبذب على طول مدة الدراسة، حيث كان مستقرا ما بين سنة 2012 وسنة 2013، لينخفض بعدها إلى غاية سنة 2016، ثم بدأ في التحسن وشهدا استقرارا ملحوظا إلى غاية سنة 2019، لكن سرعان ما انخفض في سنة 2020.

بالاعتماد على ما تم ملاحظته في الشكلين رقم (7) و(8)، يمكن تفسير ثبات أو استقرار ربحية البنوك النشطة في القطاع المصرفي العماني خلال الفترة (2012-2013) يعود إلى مساهمة نمو الإيرادات التشغيلية بنسبة 3%، وإلى انخفاض المخصصات من إجمالي الأصول.

إلا أنه بداية من سنة 2014، ساهمت التطورات العالمية السلبية والتراجع الحاد الذي شهدته أسعار النفط في تلك السنة إلى زيادة بعض المخاطر في البنوك بالمقارنة مع الفترات السابقة، مما أثر بشكل كبير على مستويات الربحية في البنوك العمانية.

لكن بالرغم من التحديات التي واجهت البنوك النشطة في القطاع العماني بسبب الأزمة النفطية، فقد تمكنت من الحفاظ على استقرار في معدلات الربحية، وذلك بسبب انخفاض تكلفة المخاطر بمعنى انخفاض إجمالي المخصصات مما يعكس تحسن توقعات الائتمان على خلفية تحسن الوضع الاقتصادي خلال الفترة (2017-2019) حيث ظلت ربحية البنوك مستقرة.

في حين أن ربحية البنوك شهدت انخفاضا في سنة 2020، وذلك يرجع بسبب تأثر الأوضاع الاقتصادية بسبب جائحة كورونا، التي أثرت على كافة القطاعات المصرفية العالمية.

5. دولة البحرين:

1.5. معدل العائد على الأصول:

الشكل 9: تطور معدل العائد على الأصول في مجموعة من البنوك النشطة في البحرين خلال الفترة (2012-2020)

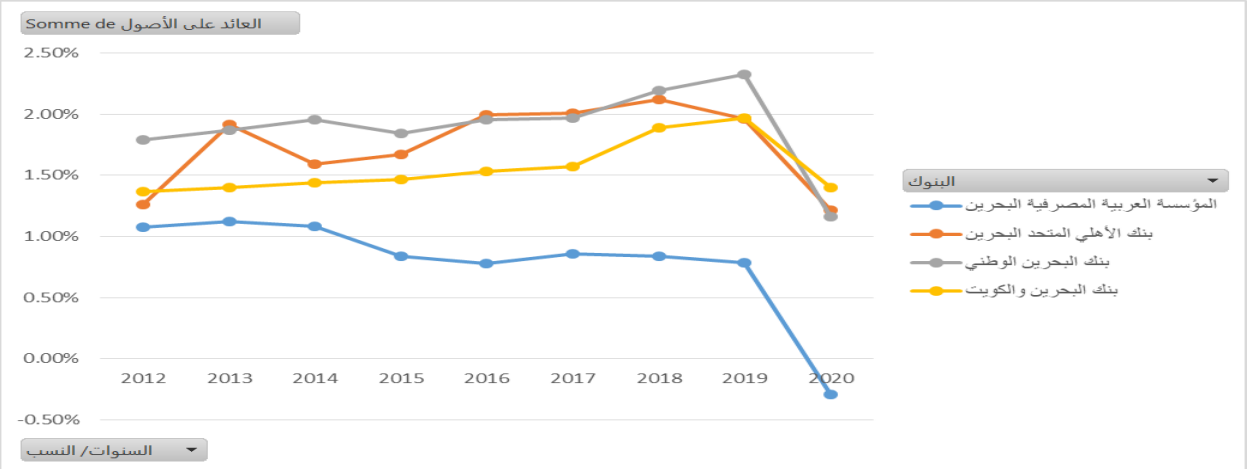

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة لدولة البحرين.

يمثل الشكل رقم (9) تطور معدل العائد على الأصول في مجموعة من البنوك النشطة القطاع المصرفي البحريني، حيث نلاحظ أن البنوك شهدت استقرار مع تسجيل بعض الانخفاضات الهامشية في الفترة (2012-2019)، إذ سجل بنك البحرين الوطني أعلى معدل عائد على الأصول سنة 2019 مقداره (2.32%)، في حين سجلت انخفاض كبير وملحوظ في سنة 2020، حيث سجلت المؤسسة العربية المصرفية البحرين أدنى معدل عائد على الأصول بنسبة (-0.29%) مقابل (0.78%) سنة 2019.

2.5. معدل العائد على حقوق الملكية:

الشكل 10: تطور معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك النشطة في البحرين خلال الفترة (2012-2020)

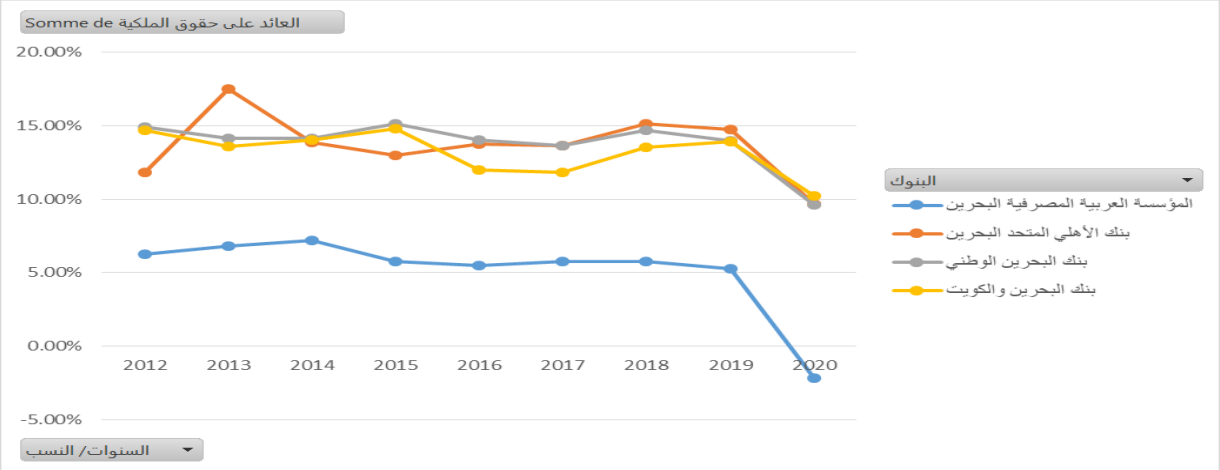

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة لدولة البحرين.

يوضح الشكل رقم (10) تطور معدل العائد على حقوق الملكية طول الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2020 لمجموعة من البنوك النشطة في القطاع المصرفي البحريني، حيث شهد معدل العائد على حقوق الملكية استقرار مع تسجيل نمو في كل من بنك الأهلي المتحد البحرين والمؤسسة العربية المصرفية البحرين، في حين نلاحظ أن البنوك سجلت عدم استقرار في معدل العائد على حقوق الملكية بداية من سنة 2016 حتى سنة 2019 حيث شهدت انخفاضا هامشيا ثم نموا متباطئا، لتعود إلى تسجيل انخفاض كبير سنة 2020 حيث قدر أدنى معدل عائد على حقوق الملكية في المؤسسة العربية البحرين بنسبة (-2.25%).

من خلال مت تم ملاحظته في الشكلين رقم (9) و(10) من الممكن تفسير تطور ربحية البنوك النشطة في القطاع المصرفي البحريني على النحو الآتي:

بالنسبة للفترة الممتدة من (2012-2019) لاحظنا أن البنوك البحرينية شهدت تذبذبا في ربحيتها ما بين الاستقرار النمو المتباطئ مع تسجيل بعض الانخفاضات الهامشية أحيانا، وهذا يرجع إلى وجود تذبذب في نسبة القروض المتعثرة التي تؤدي بدورها إلى رفع المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة خاصة وأن البنوك في البحرين تعتمد وتركز على القروض الموجهة إلى تمويل العقارات التجارية والتصنيع وبالتالي غياب التنويع في القروض، مما يؤثر بشكل سلبي على ربحية البنوك والعكس صحيح، كما أن إجمالي الدخل شهد عدم استقرار، بالإضافة إلى ذلك ظلت الأصول السائلة كنسبة من إجمالي الأصول دون تغيير خلال (2012-2019) مما يؤدي في حال ارتفاعها إلى زيادة ربحية البنوك والعكس صحيح.

أما فيما يخص سنة 2020 فقد سجلت كل البنوك انخفاضا ملحوظا في ربحيتها والتي يعود سببه الرئيسي إلى انخفاض أرباح البنوك بسبب ارتفاع رسوم المخصصات ضد حالات عدم اليقين بسبب جائحة كورونا.

ثانيا: تحليل ربحية بنوك عينة الدراسة المتواجدة في دولة الجزائر خلال الفترة (2012-2020)

1. معدل العائد على الأصول

الشكل 11: تطور معدل العائد على الأصول في مجموعة من البنوك النشطة في الجزائر خلال الفترة (2012-2020)

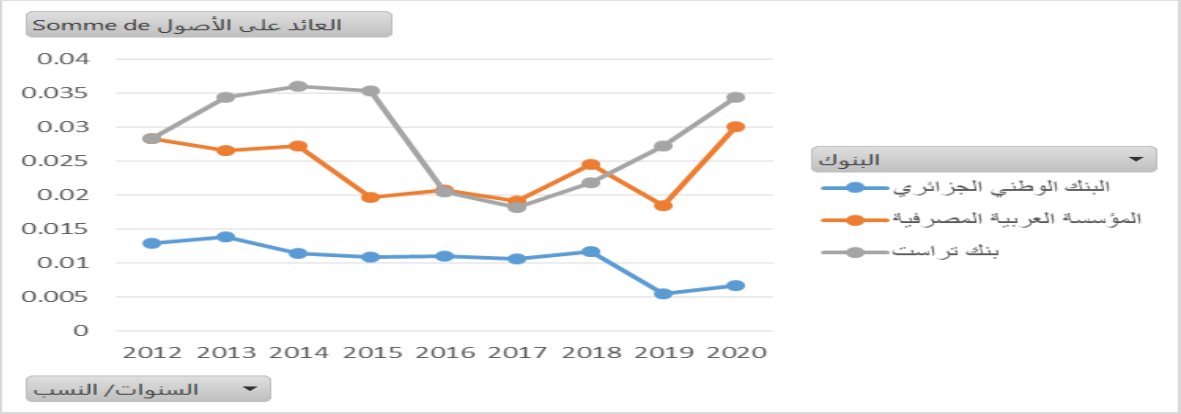

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة لدولة الجزائر.

يمثل الشكل أعلاه رقم (11) تطور معدل العائد على الأصول في مجموعة من البنوك النشطة في القطاع المصرفي الجزائري، حيث نلاحظ أن معدل العائد على الأصول كان مستقر في سنتي 2012 و2013، إذ أن البنك الوطني الجزائري حافظ على استقرار معدل عائده على الأصول مع تسجيل انخفاض هامشي في سنة 2014 واستمر استقراره حتى سنة 2018 ليعود في سنة 2019 إلى الانخفاض، نفس الأمر بالنسبة للمؤسسة العربية المصرفية التي سجلت استقرار على طول الفترة بالرغم من تسجيل انخفاض طفيف سنة 2014 وسنة 2019، في حين أن بنك تراست استمر معدل العائد على الأصول في النمو بشكل متباطئ إلى غاية سنة 2016 ليسجل انخفاضا ملحوظا لكن سرعان ما تحسن في الفترة (2017-2020).

2. معدل العائد على حقوق الملكية

الشكل 12: تطور معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك النشطة في الجزائر خلال الفترة (2012-2019)

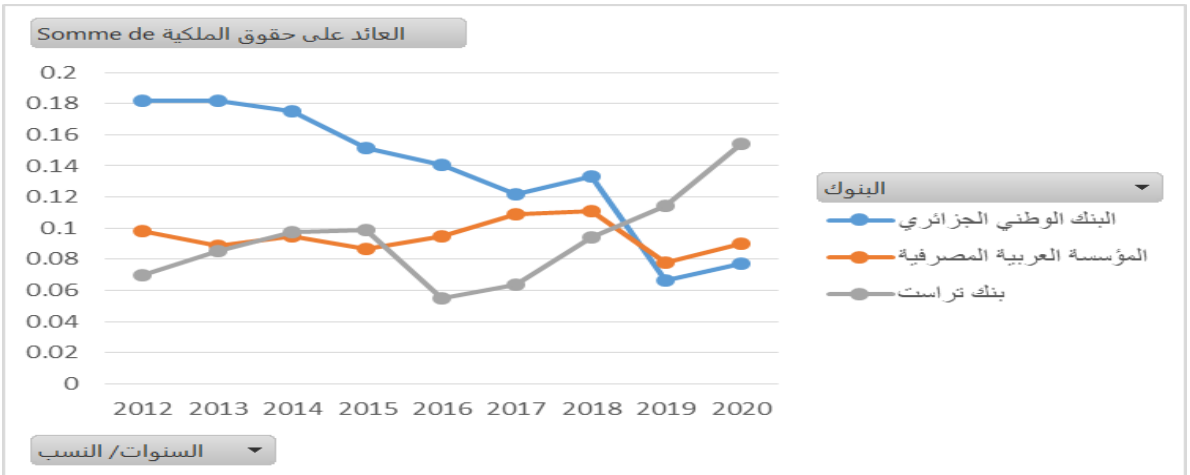

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة لدولة الجزائر.

من خلال الشكل رقم (16) الذي يمثل تطور معدل العائد على حقوق الملكية في مجموعة من البنوك النشطة في القطاع المصرفي الجزائري، نلاحظ أن المعدل كان في الفترة (2012-2015) محافظا على مستوى معين ليس مستقرا بشكل كامل وإنما كان ينخفض بشكل متباطئ خاصة بالنسبة لكل من البنك الوطني الجزائري والمؤسسة العربية المصرفية الجزائرية، في حين أن بنك تراست شهد نموا بداية من سنة 2016 إلى غاية سنة 2019.

اعتمادا على ما تم ملاحظته في الشكلين (11) و(12) اللذان يمثلان تطور معدلات الربحية، يمكننا تفسير الاستقرار والنمو المتباطئ بداية من سنة 2012 إلى غاية 2016 بشكل عام إلى تحقيق البنوك إيرادات تشغيلية مريحة، بالإضافة إلى أن القروض المتعثرة انخفضت بشكل تدريجي بداية من سنة 2012 بنسبة 11.7% و10.5% في سنة 2013 وبالتالي يمكن القول أن البنوك هنا حققت تقدم فيما يتعلق بإدارة مخاطر الائتمان، ويرجع الانخفاض الهامشي في ربحية البنوك ما بين سنة 2014 وسنة 2015 فبالنسبة للعائد على حقوق الملكية يرجع إلى الزيادة الأكبر في متوسط الأموال الخاصة للبنوك مقارنة بنتائجها، في حين أن الاستقرار النسبي الذي سجلته البنوك في العائد على الأصول بداية من سنة 2015 يرجع إلى ارتفاع أصولها، كما تجدر الإشارة إلى تأثر القطاع المصرفي بآثار أزمة أسعار النفط مما أدى ذلك إلى حدوث الانخفاض الهامشي ما بين سنة 2014 وسنة 2015.

نفس الأمر بالنسبة للانخفاض في الربحية الذي شهدته البنوك في سنة 2019 وذلك راجع إلى انخفاض في دخلها التشغيلي، وزيادة تكلفة التمويل وتكلفة المخاطر، إلا أنها سجلت ارتفاعا ملحوظا في الربحية سنة 2020

المطلب الثاني: تحليل كفاية رأس المال في البنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2012-2020)

يعد معيار كفاية رأس المال مؤشرا مهما، حيث أن تمتع البنوك بملاءة رأسمالية عالية تعكس مقدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها وكذا مواجهة المخاطر المحتملة، وحماية المودعين، وعلى هذا الأساس يتضمن هذا المطلب قراءة تحليلية لمستويات معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل (3) في البنوك قيد الدراسة، على طول الفترة (2012-2020)

أولا: تحليل كفاية رأس المال بنوك عينة الدراسة النشطة في دول الشرق الأوسط خلال الفترة (2012-2020)

1. المملكة العربية السعودية

الشكل 13: تطور معيار كفاية رأس المال في مجموعة من البنوك النشطة في السعودية خلال الفترة (2012-2020)

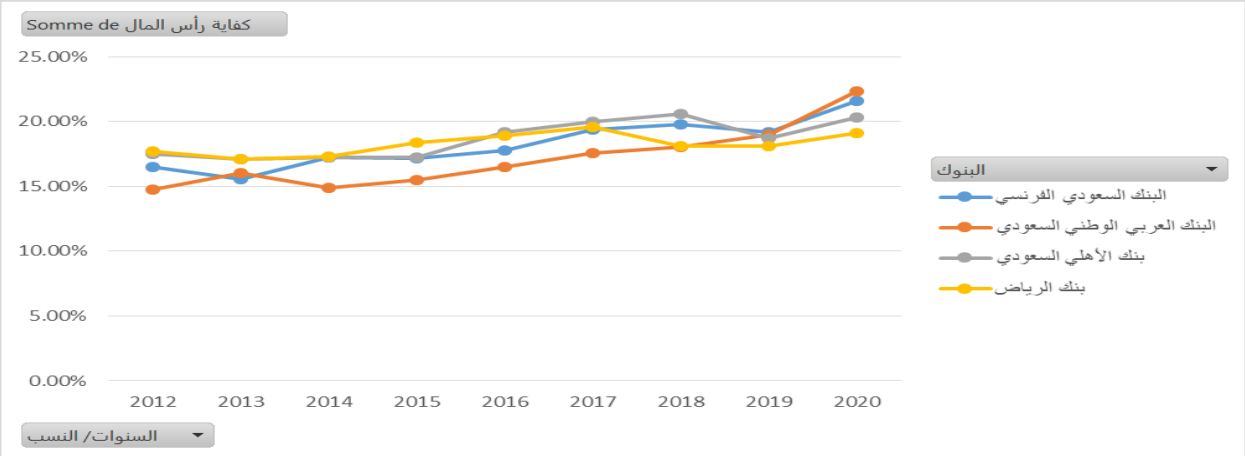

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة لدولة السعودية.

باعتبار معدل كفاية رأس المال مؤشرا رئيسيا يعكس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها وكذا توفير مخصصات حماية من المخاطر المحتملة وحماية المودعين، نلاحظ من خلال الشكل رقم (13) أن البنوك النشطة في القطاع المصرفي السعودي خلال الفترة (2012-2020) تتمتع بملاءة رأسمالية عالية للغاية مقارنة مع باقي الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة الأخرى.

حيث حافظت الرسملة القوية للبنوك السعودية في متانة القطاع المصرفي، حيث تراوح متوسط نسبة كفاية رأس المال عند 17% في الفترة (2012-2013)، إلا أنها شهدت انخفاضا طفيفا نتيجة لتأثير الأزمة النفطية، وواصلت البنوك الحفاظ على مستوى معين من كفاية رأس المال خلال الفترة المتبقية بعد بداية التطبيق المرحلي لمعيار كفاية رأس المال الجديد حيث تحسن رأس المال في البنوك سنة 2018 وبلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال 20% مع نهاية السنة، حيث تشير المستويات المرتفعة لرأس المال قدرة البنوك هنا على مواجهة وتحمل الصدمات المحتملة، ويرجع هذا الارتفاع في معدل كفاية رأس المال إلى نمو رأس المال بنسبة تفوق نمو الأصول المرجحة بالمخاطر.

في حين نلاحظ أن معدل كفاية رأس المال سنة 2019 سجل انخفاضا طفيفا وذلك بسبب انخفاض اجمالي رأس المال وكذا ارتفاع نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر بشكل متسارع مقابل تسجيل رأس المال التنظيمي مستويات نمو متواضعة، بينما في سنة 2020 ارتفع معدل كفاية رأس المال بشكل طفيف حيث بلغ متوسط هذا المعدل 20% مع نهاية السنة مقابل 19% في السنة السابقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الإطار التنظيمي الاحترازي لمؤسسة النقد تفرض على البنوك الحفاظ على مستويات رأس مال بما يفوق الحد الأدنى لمتطلبات لجنة بازل، إذ قامت مؤسسة النقد بتطبيق معايير بازل 2 فيما يخص كفاية رأس المال بداية من سنة 2008، كما أنها لم تواجه أي عوائق في تطبيق معايير بازل 3، حيث تعتبر من بين الدول التي سارعت إلى اعتماد نسبة كفاية رأس المال المحسنة بالكامل وفقا لمعايير لجنة بازل 3، حيث توجهت كافة البنوك النشطة في القطاع المصرفي السعودي إلى تضمين نسبة كفاية رأس المال لبازل 3 بداية من مارس 2013، واستوفت كافة القرارات التي جاءت بالاتفاقية بحلول سنة 2015.

2. دولة قطر:

الشكل 14: تطور معيار كفاية رأس المال في مجموعة من البنوك النشطة في قطر خلال الفترة (2012-2020)

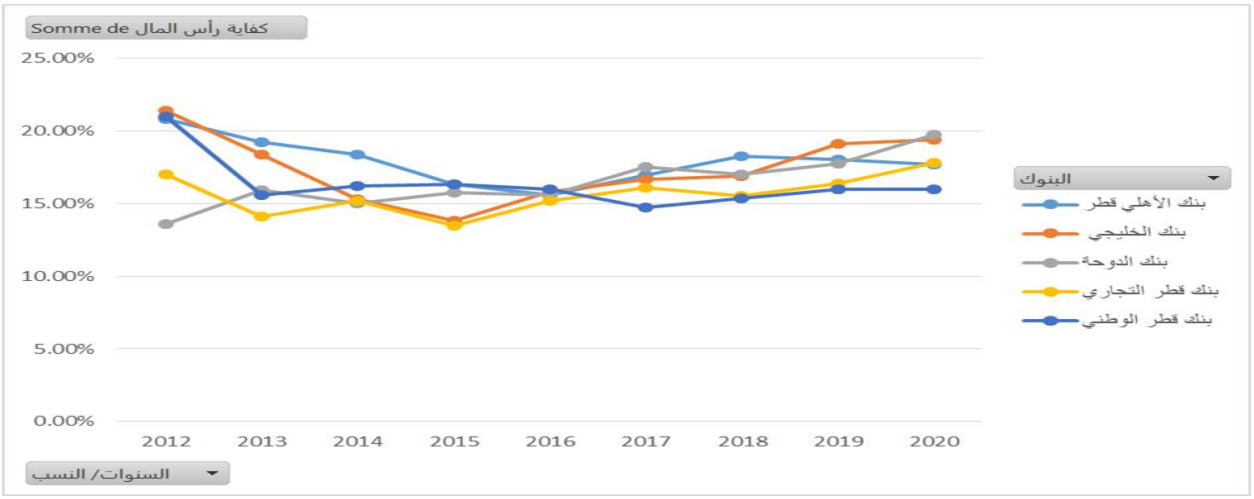

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة لدولة قطر.

باعتبار كفاية رأس المال كخط دفاع لمواجهة حالات الخسائر غير المتوقعة، بحيث يجب على البنوك المحافظة على رأس المال والموازنة بين توزيع الأموال بهدف توليد الأرباح، إذ أن انخفاض معدل كفاية رأس المال بالنسبة للموجودات المرجحة بالمخاطر أمر غير مرغوب فيه لأنه يعد مصدر قلق للبنوك، في حين أن ارتفاع معدل كفاية رأس المال يشير إلى توزيع الأموال دون المستوى الأمثل وبالتالي انخفاض في مستوى الربحية، ومن خلال الشكل رقم (14) نلاحظ ان البنوك النشطة في القطاع المصرفي القطري حافظت على نسب أعلى بكثير من الحد التنظيمي لمقررات بازل خلال الفترة (2012-2020)، حيث تجدر الإشارة إلى أن البنوك النشطة في القطاع المصرفي القطري بدأت بتنفيذ متطلبات الركيزة الأولى لاتفاقية بازل 3 المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال بداية من سنة 2014.

شهدت البنوك انخفاضا طفيفا في معدل كفاية رأس المال في سنة 2015 وسنة 2016 وذلك بسبب النمو في الائتمان الموجه للقطاع الخاص الذي ينتج عنه أوزان مخاطرة أعلى، لكن بالرغم من ذلك حافظت البنوك على رأس مال أعلى من المقرر في الحد الأدنى، ليعود بعد ذلك في سنة 2017 إلى التحسن ليصل إلى متوسط قدره 18.45% سنة 2020.

3. دولة الكويت:

الشكل 15: تطور معيار كفاية رأس المال في مجموعة من البنوك النشطة في الكويت خلال الفترة (2012-2020)

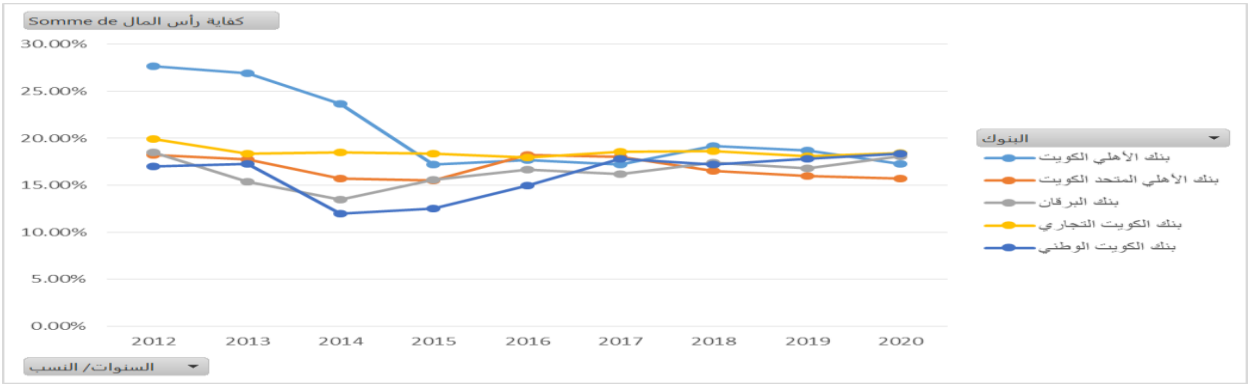

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة لدولة الكويت.

يبين الشكل رقم (15) تطور معدل كفاية رأس المال خلال الفترة (2012-2020) في البنوك النشطة في القطاع المصرفي الكويتي، نلاحظ أن البنوك الكويتية محافظة على مستوى ملاءة رأسمالية جيدة، إلا أنها شهدت انخفاضا سنة 2014 حيث وصل متوسط المعدل إلى 16% وفقا لتعليمات بازل 3 مقابل 18% سنة 2013 وفقا لمقررات بازل (2)، ويرجع هذا الانخفاض بشكل جزئي إلى الانتقال إلى تطبيق معايير لجنة بازل (3) حول كفاية رأس المال والتي كانت أكثر تشددا من مقررات بازل (2)، بالإضافة على النمو في الكبير في إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر مقارنة بالنمو الإجمالي في رأس مالها، ولكن رغم الانخفاض في معدل كفاية رأس المال إلا أن هذا المعدل لدى البنوك يعتبر أعلى من الحد الأدنى الذي يفرضه البنك المركزي الكويتي 12% وأعلى مما تفرضه تعليمات بازل (3) 13.5%.

استمرت البنوك الكويتية في المحافظة على قدرتها العالية في مواجهة الخسائر، حيث بلغ متوسط معدل كفاية رأس المال 18% خلال الفترة (2015-2020) وذلك بفضل حقوق ملكية المساهمين من الشريحة الأولى من رأس المال عالية الجودة.

4. سلطنة عمان:

الشكل 16: تطور معيار كفاية رأس المال في مجموعة من البنوك النشطة في عمان خلال الفترة(2012-2020)

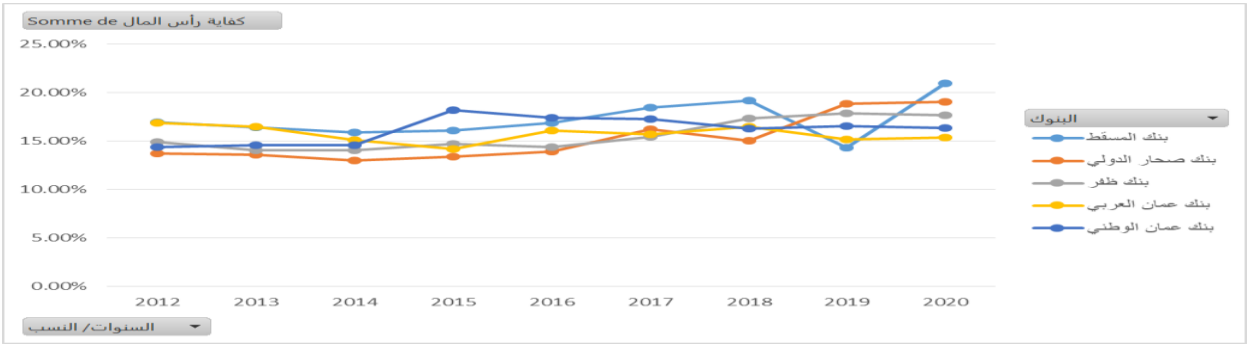

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة لدولة عمان.

من خلال الشكل رقم (16) الذي يمثل تطور معدل كفاية رأس المال في مجموعة من البنوك النشطة في القطاع المصرفي العماني، نلاحظ أن البنوك حافظت على مستويات مرتفعة من رأس المال خلال الفترة (2012-2020) حيث أن البنوك العمانية تحتفظ بنوعية ممتازة من رأس المال، وقد ساهم المستوى الجيد من الأرباح في تعزيز رأس المال نظرا لأن كل من الأرباح المحتجزة والأدوات الأخرى الإضافية التي تعد من مكونات رأس المال الأساسي قد تم استعمالها لبناء قاعدة رأس المال، وبالتالي تتمتع البنوك العمانية بالملاءة اللازمة في ظل توافر المستوى المناسب من رأس المال، مما يمكنه من أن يظل مرنا تحت مختلف الظروف، كما يؤكد متانة ووضع البنوك العمانية نظرا لامتلاكها معدل كفاية رأس مال عالي وبما يفوق المتطلبات التنظيمية من طرف البنك المركزي العماني ولجنة بازل، حيث بدأ القطاع البنكي العماني بالتوجه البطيء نحو الرفع من معيار كفاية رأس المال وفقا لما جاء في الاتفاقية الجديدة لمقررات بازل (3) بداية من سنة 2014.

5. دولة البحرين:

الشكل 17: تطور معيار كفاية رأس المال في مجموعة من البنوك النشطة في البحرين خلال الفترة (2012-2020)

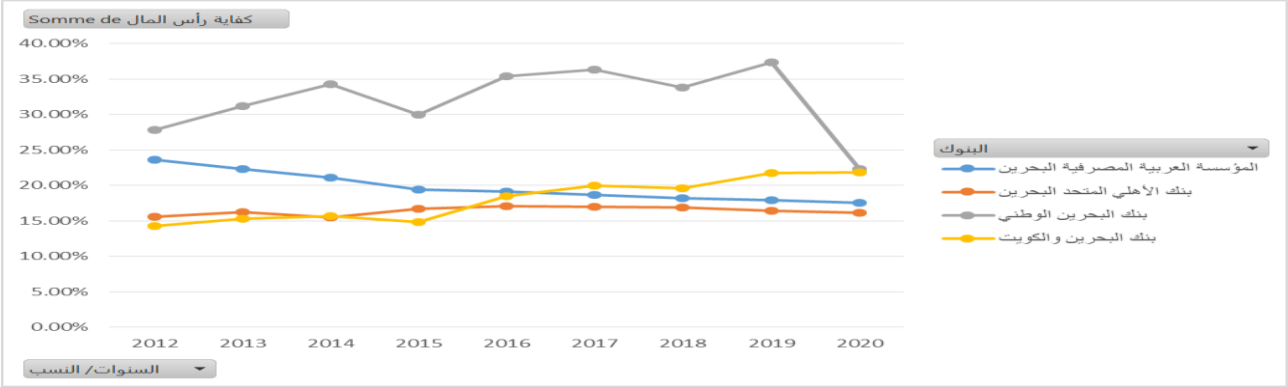

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة لدولة البحرين.

يوضح الشكل رقم (17) تطور معدل كفاية رأس المال خلال الفترة (2012-2020) في البنوك النشطة في القطاع المصرفي البحريني، حيث نلاحظ أن البنوك البحرينية محافظة على مستوى ملاءة رأسمالية جيدة، إذ انها رغم الانخفاض في معدل كفاية رأس المال في بعض السنوات إلا أنها سجلت معدلات تفوق الحد الأدنى لكفاية رأس المال سواء المطلوب من البنك المركزي البحريني أو لجنة بازل، حيث تراوح معدل كفاية رأس المال ما بين 15% و37% في البنوك البحرينية مما يدل على أن البنوك البحرينية قادرة على استيعاب ومواجهة الخسائر المحتملة.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك البحرين المركزي طبق معايير جديدة لمتطلبات رأس المال التي اقترحتها بازل لجنة الإشراف المصرفي بازل (3) في البحرين اعتبارا من بداية سنة 2014، وهي تنطبق على كل البنوك النشطة في القطاع المصرفي البحريني، حيث أن البنوك مطالبة بالمحافظة على حد أدنى من معدل كفاية رأس المال يبلغ 12.5% والذي يتجاوز الحد الأدنى لمتطلبات النسبة المحددة لكفاية رأس المال من طرف لجنة بازل، حيث قام البنك المركزي بإصدار توجيهات عالية المستوى في شهر جوان 2013 تتضمن الإطار الزماني لتنفيذ اتفاقية بازل 3، إذ أن التوجيهات كانت في شكل مراحل حيث تم اعتماد نسبة كفاية رأس المال وذلك اعتبارا من شهر مارس 2013.

ثانيا: تحليل كفاية رأس المال بنوك عينة الدراسة المتواجدة في دولة الجزائر خلال الفترة (2012-2020)

الشكل 18: تطور معيار كفاية رأس المال في مجموعة من البنوك النشطة في الجزائر خلال الفترة (2012-2020)

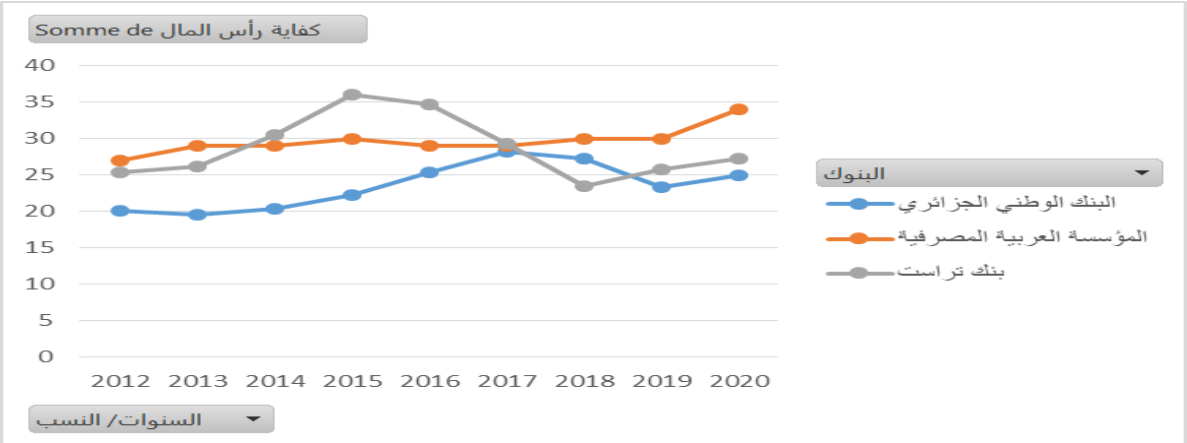

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك عينة الدراسة لدولة الجزائر.

يمثل الشكل رقم (18) تطور معدل كفاية رأس المال في مجموعة من البنوك النشطة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2012-2020)، حيث تم الانتقال إلى تطبيق نظام بازل 3/2 اعتبارا من 1 أكتوبر 2014، وذلك وفقا للتنظيم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتضمن لنسبة كفاية رأس المال المطبقة من طرف المؤسسات المالية، حيث نص على رفع النسبة من 8% إلى 905% ابتداءا من أكتوبر 2014، على أن يغطي رأس المال الأساسي كل من مخاطر الائتمان، السوق والتشغيل بنسبة 7% على الأقل، بالإضافة إلى فرض تكوين هامش بنسبة 2.5% من الأموال الخاصة للبنك، حيث نلاحظ أن مستوى الملاءة

المالية للقطاع المصرفي الجزائري ظل مستقرا وبنسب مرتفعة وأعلى من الهامش الذي أوصت به لجنة بازل (3)، مما يدل على تمتع البنوك النشطة في القطاع البنكي الجزائري برسملة جيدة.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل على ربحية بنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2014-2020)

يهدف هذا المبحث الثالث إلى عرض أهم المحاور ذات الصلة بالمنهجية المتبعة في الدراسة وتقديم عينة ومتغيرات الدراسة، إذ سنتطرق في هذا المبحث إلى المنهج القياسي المعتمد عليه لغرض معرفة أثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل في ربحية البنوك قيد الدراسة والمتمثل في بيانات بانل (Panel data)، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، إذ يتمحور المطلب الأول حول المفاهيم الرئيسية لبيانات بانل وأهميتها، بالإضافة إلى النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل وأهم الاختبارات الإحصائية التي يتم الاعتماد عليها من أجل تحديد النموذج الملائم، كما سيتم التطرق إلى نماذج بانل الديناميكية، وكذا عرض اختبارات الاستقرارية ومنهجية التكامل المشترك لنماذج بانل، في حين تم تخصيص المطلب الثاني والثالث لغرض تحديد نموذج الدراسة الملائم لمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية بشكل متتالي وذلك من خلال تقدير وتحليل نتائج الدراسة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Stata 15.0).

المطلب الأول: تقديم المنهج القياسي المتبع في الدراسة القياسية

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى الجانب النظري للمنهج القياسي المتبع في الدراسة المتمثل في نموذج بيانات بانل (Panel Data)، وذلك بداية من مفهومه وأهميته وأهم النماذج الأساسية (الساكنة والديناميكية) المتعلقة بهذا النوع من البيانات، بالإضافة إلى اختبارات دراسة الاستقرارية لها ومنهجية التكامل المشترك بينها.

أولا: عرض المنهج القياسي

1. مفهوم وأهمية بيانات بانل

تتمتع دراسة نماذج البانل بإهتمام واسع وكبير من طرف مجموعة كبيرة من الدارسين في العلوم البيولوجية والاجتماعية وخاصة في المجال الاقتصادي، وذلك بعد الأعمال التي قام بها كل من نيرلوف (Nerlove 1996) ومادالا (Madala 1971) في المقال المنشور في مجلة Econometrica حول النمذجة الديناميكية للطلب على الغاز في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1996، وذلك نظرا لأن هذا النوع من البيانات يتميز بطبيعة البعد الثنائي، فهي تأخذ بعين الاعتبار أثر الزمن (السلاسل الزمنية) وأثر الوحدات المقطعية (بيانات مقطعية) على حد سواء، ويطلق على هذه البيانات مجموعة من المصطلحات كالبيانات التجميعية، المعطيات الطولية وغيرها من المصطلحات. (حطاب، 2020، صفحة 215)

وفي هذا السياق يجب التمييز بين نوعين من نماذج بانل:

- **نماذج بانل المتوازنة:** حيث تكون نماذج بانل المتوازنة في حالة ما إذا كانت الفترة الزمنية (T) نفسها بين مختلف الأفراد.
- **نماذج بانل غير المتوازنة:** وتكون في حالة ما إذا كانت الفترة الزمنية (T) مختلفة من فرد إلى آخر.

كما تعتبر بيانات السلاسل الزمنية المقطعية مجموعة من البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، حيث أن البيانات المقطعية تعبر عن وتصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، في حين أن بيانات السلسلة الزمنية تصف سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية محددة، وعلى هذا الأساس يمكن القول ان بيانات بانل يقصد بها المشاهدات المقطعية، مثل (الدول، الولايات، البنوك، الشركات، الأسر وغيرها) المرصودة خلال فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد. (FREES, 2003, p. 1)

2. أهمية بيانات بانل

يتميز التقدير بالاعتماد على بيانات بانل بمزايا مهمة إذ أنه يعطي نتائج أكثر دقة، وذلك لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلاسل الزمنية، وكذا البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، ومنه يمكن القول أن معطيات البانل تتمتع ببعدين: بعد زمني وبعد فردي، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي، وعلى هذا الأساس فإنها تكتسب أهمية بالغة يمكن إيجازها في النقاط التالية: (عبد الله معطي و بلحويصل، 2019، صفحة 263)، (BALTAGI, 2005, pp. 4-6)

- القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية كالتقدم التقني واقتصاديات الحجم، وبالتالي علاج مشكلة عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم والتقدم التقني في تحليل دوال الإنتاج؛
- يسمح هذا النوع من المعطيات بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد، إذ أن البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات بانل يمكن ترجمته في شكل بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية، بمعنى أنه يتيح التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يؤدي إلى ظهور نتائج متحيزة، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة بين السلاسل الزمنية؛
- تأخذ بيانات البانل بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم، كتأثير الخصائص الاجتماعية، السياسية أو الدينية للدول على الأداء الاقتصادي، بمعنى أن بيانات بانل نتيجة لبعدها المضاعف تأخذ بعين الاعتبار تصرفات وسلوكيات الأفراد عبر الزمن؛
- تتمتع بيانات بانل بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر إيجابيا على دقة المقدرات، بمعنى أنها تتضمن محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية؛
- تتيح بيانات بانل إمكانية التحكم في عدم التجانس الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي قد ينتج عنه الحصول على نتائج متحيزة؛
- توفر بيانات بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تحققها البيانات المقطعية، كما تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، كالبطالة، الفقر والنمو، بالإضافة إلى ذلك تربط بيانات بانل

بين خبرات الفرد وشلوكه في وقد واحد بالنسبة لتجارب وسلوكيات أخرى في وقت آخر، بمعنى أنها تربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى؛

- تقوم بيانات بانل بالمساهمة في الحد من من ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (Omitted Variables) الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي قد ينتج عنها تقديرات متحيزة في الانحدار الفردي (Biased estimates).

3. النموذج العام لبيانات بانل

تقوم بيانات بانل على أساس دمج مجموعة المشاهدات المقطعية (N) متمثلة في الدول أو القطاعات، أو الشركات، ... إلخ، مرصودة عبر فترات زمنية معينة (T)، وتتمثل عينة الدراسة في هذه البيانات في (N×T) مشاهدة، وبالتالي يمكن كتابة نموذج بانل في صيغته العامة على الشكل التالي: (العقون، 2020، صفحة 206)

$$y_{it} = \alpha_{it} + \sum_{k=1}^{k} \beta_{kit}\, \mathcal{X}_{kit} + \mathcal{U}_{it} \dots (01)$$

حيث أن:

i: تشير إلى الوحدة المقطعية بحيث: i=1, …., N

t: تشير على الوحدة الزمنية بحيث: t= 1,…., T

Y_{it}: يمثل المتغير التابع

X_{kit}: يمثل المتغير المستقل أو المفسر ذو الرتبة K

β_{kit}، α_{it}: معلمات النموذج

U_{it}: يمثل الخطأ العشوائي، والذي يضم ثلاثة أنواع من الأخطار العشوائية ($u_{it} = v_i + n_t + \varepsilon_{it}$)

- الخطأ العشوائي الأول: v_i وهو عنصر الخطأ بالنسبة للبيانات المقطعية والذي يقيس الأخطاء بين الأفراد.
- الخطأ العشوائي الثاني: n_t يمثل مركبة الخطأ المتعلقة بالزمن
- الخطأ العشوائي الثالث: ε_{it} يتعلق بالمشاهدة في حد ذاتها.

والذي يكون مقيد بأربعة فرضيات تتمثل في:

فرضية التجانس: $\forall_t = 1, \dots . T\ ,\ \forall_i = 1, \dots . N : E[\varepsilon_{it}] = 0\ ;\ E[\varepsilon_{it}^2] = \delta_\varepsilon^2$

- فرضية عدم وجود الارتباط المتزامن بين أفراد العينة: $\forall_i \neq j: E(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{jt}) = 0$
- فرضية عدم الارتباط الذاتي: $\forall_t \neq s: E(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{is}) = 0$
- فرضية التعامد: $\forall_t = 1, \dots . T\ ,\ \forall_i = 1, \dots . N : E[\varepsilon_{it}] = 0\ ;\ E(\varepsilon_{it}, \mathcal{X}_{it}) = 0$

يوجد عدة تقنيات لتقدير النموذج (01) وذلك حسب القيود المفروضة على β_{kit}، حيث يمكن تصنيفها إلى خمسة مجموعات: (ميغاري، 2014، صفحة 74)

- كل معالم النموذج ثابتة؛

معالم المتغيرات المفسرة ثابتة (في الزمن ومن فرد إلى آخر) بينما الحد الثابت يتغير من فرد إلى آخر، إلا أنه يبقى ثابتا بالنسبة للزمن أي:

- الحد الثابت يتغير في الزمن ومن فرد إلى آخر؛
- كل المعالم تتغير من فرد إلى آخر، لكنها تبقى ثابتة بالنسبة إلى الزمن؛
- كل المتغيرات تتغير في الزمن وبالنسبة للأفراد.

4. النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل

يهتم تحليل بيانات البانل بدراسة نوعين من النماذج تتمثل في كل من نماذج بانل الساكنة ونماذج بانل الديناميكية، حيث يمكن توضيح نماذج بانل الساكنة التي تنقسم إلى إلى ثلاثة نماذج أساسية تتمثل في:

1.4. نماذج بانل الساكنة

إذا كان الأثر الفردي ai هو نفسه من اجل جميع الوحدات المقطعية فإن النموذج هو نموذج الانحدار التجميعي.

1.1.4. نموذج الانحدار التجميعي (Pooled OLS regression)

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات $\beta_{0(i)}$ و β_j ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن)، بإعادة كتابة النموذج في المعادلة (01) نتحصل على نموذج الانحدار التجميعي بالصيغة التالية: (الجمال، 2012، الصفحات 270-271)

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j \mathcal{X}_{j(it)} + \varepsilon_{it} \ldots . (02)$$

حيث:

$$I = 1, 2, \ldots, N$$
$$t = 1, 2, \ldots, T$$

حيث أن: $E[\varepsilon_{it}] = 0$ ، و $Var[\varepsilon_{it}] = \delta_\varepsilon^2$

تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة (02) بعد أن ترتب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بدءا من أول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدات مقداره (N×T).

أما إذا كان هناك اختلاف في الأثر الفردي ai عبر الوحدات المقطعية فإن النموذج يتجزأ إلى نموذجين أساسيين، هما نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية بالشكل التالي:

2.1.4. نموذج التأثيرات الثابتة

يكون الأثر الفردي ai في نموذج التأثيرات الثابتة عبارة عن مجموعة ثابتة من الحدود الخاصة بكل وحدة مقطعية، والهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدى من خلال جعل معلمة القطع β_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معلمات الميل β_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يتخذ الصيغة التالية: (عبد الله معطي و بلحويصل، 2019، صفحة 267)

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} \beta_j \, \mathcal{X}_{j(it)} + \varepsilon_{it} \ldots . (03)$$

حيث:

i = 1, 2, …., n
t = 1, 2, …., T

حيث أن: $E[\varepsilon_{it}] = 0$ ، و $Var[\varepsilon_{it}] = \delta_{\varepsilon}^2$

X_{it} و Y_{it}: المشاهدات الخاصة بكل وحدة مقطعية ai خلال الفترة الزمنية t.

ε_{it}: تمثل بقية المتغيرات المهملة في النموذج التي تتغير بين الوحدات المقطعية وثابتة عبر الزمن.

ويقصد بمصطل التأثيرات الثابتة بأن المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن (Time Invariant) وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية كالدول أو المنشآت، بهدف تقدير معلمات النموذج في المعادلة (04) والسماح لمعلمة القطع β_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية. (GREENE, 2002, p. 287)

وتوجد عدة طرق لتقدير هذا النموذج إلا أنه عادة ما تستخدم متغيرات وهمية من أجل تجنب حالة التعددية الخطية التامة، بحيث تستخدم متغيرات وهمية بعدد (n-1) لتمثيل الدول وعدد (t-1) وهذه المتغيرات تأخذ القيمتين (0 و1) لتمثيل السنوات، ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة في هذه الحالة اسم نموذج المربعات الصغرى ذات المتغيرات الوهمية (LSDV Model) ويتم إعادة صياغة المعادلة (03) بالشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^{n} \alpha_d \, \mathcal{D}_d + \sum_{i=1}^{k} \beta_j \, \mathcal{X}_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t} \ldots . (04)$$

حيث:

i = 1, 2, …., n
t = 1, 2, …., T

حيث يمثل:

$\alpha_1 + \sum_{d=2}^{n} \alpha_d \, \mathcal{D}_d$، التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع β_0 ليصبح النموذج كالتالي:

$$y_{it} = \sum_{d=2}^{n} \alpha_d \, \mathcal{D}_d + \sum_{i=1}^{k} \beta_j \, \mathcal{X}_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t} \ldots . (04)$$

حيث:

i = 1, 2, …., n
t = 1, 2, …., T

3.1.4. نموذج التأثيرات العشوائية

في نموذج التأثيرات الثابتة يتم افتراض أن حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر، وتباين مساوي إلى δ_{ε}^2، لكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين

الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية ولا يوجد أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة، ويعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد هذه الفروض لكون نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع β_0 كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي: (رتيعة، 2014، صفحة 156)

$$\beta_{0(i)} = \mu + \mathcal{V}_i \ldots . (05)$$

حيث: I = 1, 2, ……, n

بتعويض المعادلة (05) في المعادلة (03) نتحصل على صيغة نموذج التأثيرات العشوائية بالشكل التالي:

$$y_{it} = \mu + \mathcal{V}_i + \sum_{i=1}^{k} \beta_j \mathcal{X}_{j(it)} + \varepsilon_{it} \ldots . (06)$$

حيث:

i = 1, 2, …., n
t = 1, 2, …., T

حيث أن:

V_i: يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i

ε_{it}: حد الخطأ العشوائي

إذ أن الخطأ العشوائي يضم ثلاث مركبات، تتمثل في الأثر الفردي α_i وخصائص البعد الزمني U_t والمركبة الثالثة U_{it} تمثل بقية المتغيرات المهملة في النموذج التي تتغير بين الوحدات المقطعية وعبر الزمن، أي أن: $\varepsilon_{it} = \alpha_i + U_t + U_{it}$، وكما هو ملاحظ يعد الأثر الفردي ai ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب.

يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) بسبب أن النموذج في المعادلة (06) يضم مركبين للخطأ ε_{it} و Vi.

يمتلك هذا النموذج مجموعة من الخواص الرياضية تتمثل في:

$$Var\ (V_i) = \sigma_v^2$$
$$E\ (V_i) = 0\ var\ (\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$$
$$E\ (\varepsilon_{it}) = 0$$

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي:

$$W_{i,t} = V_i + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$$E(W_{i,t}) = 0$$
$$Var(W_{i,t}) = \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$$

تفشل طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة، مما يؤثر في اختبار المعلمات كون التباين المشترك بين w_{it} و w_{is} لا يساوي الصفر بمعنى:

$$COV(W_{it}, W_{is} = \sigma_v^2 \neq 0, t \neq s \ldots\ldots (07)$$

لغرض تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية بشكل صحيح عادة ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares (GLS))

5. الاختبارات الإحصائية لتحديد النموذج المناسب

من أجل تحديد النموذج الملائم للبيانات الطولية، سوف نقوم بعرض اختبارين إحصائيين، حيث يساهم الاختبار الأول في الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، في حين يساهم الاختبار الثاني في الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

1.5. اختبار إحصائية فيشر (Fisher) المقيدة:

تعطى الصيغة العامة لهذا الاختبار كما يلي: (بن زاوي و سلطاني، 2015، صفحة 85)

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2)/(N-1)}{(1 - R_{FEM}^2)/(NT-N-K)}$$

حيث أن:

K: تمثل عدد المعلمات المقدرة؛

R_{FEM}: تمثل معامل التحديد لنموذج التأثيرات الثابتة؛

R_{PM}: تمثل معامل التحديد لنموذج الانحدار التجميعي.

مع العلم أن الفرضيتان الإحصائيتان تكون بالصياغة التالية:

H0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم؛

H1: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

وعلى هذا الأساس سيتم مقارنة قيمة F المحسوبة مع قيمة F الجدولية: (لزهر، 2021، صفحة 459)

فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، أي أنه إذا كانت قيمة P-Value معنوية، بمعنى أقل من مستوى المعنوية 5%، فإنه وفقا لذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

في حين أنه إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، أي أنه إذا كانت قيمة P-Value ليست معنوية بمعنى أكبر من مستوى المعنوية 5%، فإنه سيتم قبول الفرضية الصفرية مع رفض الفرضية البديلة، وبالتالي يعتبر نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم.

ومما سبق، يقوم اختبار فيشر على تحديد النموذج الأمثل بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، حيث أنه في حال ما بينت إحصائية فيشر أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب للبيانات الطولية، يتم التوقف في هذه النقطة ويعتبر نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب، أما في حالة ما أشارت إحصائية فيشر إلى أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة فيتم بعد ذلك الانتقال إلى إجراء اختبار Hausman من أجل التفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

2.5. اختبار Hausman:

يتم استخدام اختبار هوسمان Hausman بهدف الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية في حالة وجود اختلاف جوهري بينهما، حيث تستند فرضية العدم H0 لهذا الاختبار على عدم وجود ارتباط للأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، وبالتالي تكون مقدرات التأثيرات الثابتة ومقدرات التأثيرات العشوائية متناسقة، لكن مقدرات التأثيرات العشوائية هي الأكثر كفاءة، في حين أن الفرضية البديلة H1 تستند على وجود ارتباط للأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، وبالتالي تكون مقدرات التأثيرات الثابتة ومقدرات التأثيرات العشوائية متناسقة، لكن مقدرات التأثيرات الثابتة هي الأكثر كفاءة، وبالتالي:

H0: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم؛

H1: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

وتعطى الصيغة العامة لاختبار هوسمان (H) بالشكل التالي: (لزهر، 2021، صفحة 460)

$$H = \left(\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}\right)\left[var\left(\hat{\beta}_{FEM}\right) - var\left(\hat{\beta}_{REM}\right)\right]^{-1}\left(\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM}\right) \sim \mathcal{X}^2\,(K)$$

$\hat{\beta}_{FEM}$: مقدرات نموذج التأثيرات الثابتة؛

$\hat{\beta}_{REM}$: مقدرات نموذج التأثيرات العشوائية؛

$Var(\hat{\beta}_{FEM})$: متجه التباين لمعلمات نموذج التأثيرات الثابتة؛

$Var(\hat{\beta}_{REM})$: متجه التباين لمعلمات نموذج التأثيرات العشوائية.

ووفقا لما سبق، تتبع إحصائية اختبار هوسمان (H) توزيع كاي مربع (X2) بدرجة حرية (k)، ففي حال ما إذا كانت قيمة إحصائية هوسمان أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية كاي مربع، بمعنى أن قيمة P-Value غير معنوية أي أكبر من مستوى المعنوية 5%، فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي فإن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم.

وفي الحالة المعاكسة إذا كانت قيمة إحصائية هوسمان أقل من القيمة الجدولية لإحصائية كاي مربع، بمعنى أن قيمة P-Value معنوية أي أقل من مستوى المعنوية 5%، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

6. اختبارات تشخيص المشاكل القياسية (تشخيص البواقي):

يوجد اختبارين ذو أهمية في تشخيص احتمال وجود المشاكل القياسية نذكرها بالشكل التالي: (بن التومي، 2021، الصفحات 153-155)

1.6. اختبار عدم ثبات التباين:

من الممكن أن تكون عملية الخطأ متجانسة داخل وحدات المقطع العرضي، إلا أنه قد يختلف تباينها عبر الوحدات: وهذه الحالة تعرف باسم التغايرية الجماعية إحصائية والد المعدلة للتغاير الجماعي في بقايا نموذج الانحدار ذو التأثير الثابت، وتنص الفرضية الصفرية على:

$$\delta^2 = \delta_i^2 \; for \; i = 1, \dots, n. Let \; \delta_i^{2=} T_i^{-1} \sum_{t=1}^{Ti} \varepsilon_{it}^2$$

يكون مقدرا لتباين الخطأ لوحدة المقطع العرضي، بناء على Ti البواقي ε_{it} متاح لتلك الوحدة، ثم حدد:

$$V_i = T_i^{-1} (Ti - 1)^{-1} \sum_{t=1}^{Ti} (\varepsilon_{it}^2 - \delta_i^2)^2$$

باعتباره التباين المقدر ل δ_i^2 إحصائيات اختبار Wald المعدلة، المعروفة على أنها:

$$W = \sum_{i-1}^{n} (\varepsilon_{it}^2 - \delta_i^2)^2 / V_i$$

تبين مناقشة Green لمضاعف لاغرنج ونسبة الاحتمالية وإحصاءات اختبار Wald القياسية إلى ان هذه الإحصائيات حساسة لافتراض الحالة الطبيعية للأخطاء، وتعمل إحصائية والد المعدلة المحسوبة هنا حينما يتم انتهاك افتراض الحالة الطبيعية على الأقل من حيث التقارب، وإذا كان الاختبار مهما ($p < 0.05$)، ففي هذه الحالة يتم قبول أن بقايا نموذج التأثير الثابت غير متجانسة عبر الوحدات.

2.6. اختبار الارتباط التسلسلي:

يحدث هذا الارتباط عندما ترتبط مصطلحات الخطأ من فترة زمنية مختلفة (أو ملاحظات المقطع العرضي)، ونقول في هذه الحالة إن مصطلح الخطأ مرتبط تسلسليا، يحدث هذا النوع من المشاكل القياسية في حالة دراسة السلاسل الزمنية عندما تنتقل الأخطاء المرتبطة بفترة زمنية معينة إلى فترة زمنية مستقبلية، وتوجد عدة أنواع لهذا الارتباط منها الارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى، وذلك حين ترتبط الأخطاء في فترة زمنية واحدة ارتباطا مباشرا بالأخطاء في الفترة الزمنية المباشرة، ونظرا لأن الارتباط التسلسلي في نماذج البانل الخطية ينحاز إلى الأخطاء القياسية ويؤدي إلى أن تكون النتائج أقل كفاءة، ويعد اختبار (Wooldridge) 2002 أحد الاختبارات الجديدة التي يتم الاعتماد عليها في النماذج أحادية الاتجاه ذات التأثير العشوائي أو الثابت امرا جذابا وذلك لسهولة تنفيذه في ظل الظروف العامة.

يحسب Drukker (2003) إحصائية الاختبار بالاعتماد على الخطأ القياسي المصحح (PCSE) المحدد على أنه:

$$WD_n = (\theta + 0.5)^2 / \delta_\theta^2$$

H0: لا يوجد ارتباط تلقائي من الدرجة الأولى.

تشير θ إلى مقدر المربعات الصغرى في الانحدار:

$$\Delta\varepsilon_{it} = \theta \Delta\varepsilon_{i,t-1} + e_{it}$$

δθ^2 هو مقدر PCSE للخطأ المعياري.

وإذا كان الاختبار مهما ($p < 0.05$)، فإننا نقبل وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الأولى.

7. نماذج بانل الديناميكي

يعد نموذج تصحيح الخطأ لبيانات البانل من أحسن النماذج المستخدمة في إطار دراسة ديناميكية العلاقة بين المتغيرات وتحديد الآثار قصيرة وطويلة الأجل، وهنا تكون نماذج البانل الساكنة غير قادرة على تحقيق

ذلك، فالدراسات الاقتصادية تقتضي توفر نماذج بيانات البانل التي تسمح بمزيد من التفاوت في معلمات النموذج، وخاصة في نماذج البانل الديناميكية، من أجل الحصول على تقديرات أكثر اتساقا، وتعكس بالمقابل السلوكيات المتباينة لمفردات العينة. (لزهر، 2021، صفحة 460)

حيث قدم كل من (Pesaran, Shin and Smith)، طريقتين تسمحان بالتعامل مع مشكلة التحيز الناتج عن عدم تجانس الميول في نماذج البانل الديناميكية، الأولى تسمى طريقة وسط المجموعة (MG: Mean Group)، والثانية تسمى طريقة وسط المجموعة التجمعية (PMG: Pooled Mean Group).

يتميز النموذج الديناميكي بتأخير المتغير التابع بفترة زمنية أو أكثر ويدخل هذا المتغير في النموذج كمتغيرة مستقلة، وذلك باعتبار أن هذا النوع من النماذج يستند بشكل أساسي إلى نماذج الانحدار الذاتي، وتتطلب نماذج بانل ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أهمية وقوة عدم التجانس الفردي غير الملاحظ، وتأخذ كذلك هذه النماذج بعين الاعتبار المدى القصير والطويل، حيث تسمح بقياس التأثيرات على المدى الطويل والقصير، وتكتب الصيغة العامة لهذا النموذج على النحو الآتي: (حطاب، 2020، صفحة 225)

$$Y_{it} = \alpha Y_{it-1} + \sum_{k=1}^{k} \beta_k \, X_{kit} + \mu_{it}$$

مع العلم أن:

μ_{it}: خطأ عشوائي مركب يقيس الآثار الثابتة وغير الملاحظة التي تتعلق بالبلد i

ويوجد نوعين من النماذج الديناميكية تتمثل في:

1.7. نموذج الانحدار الذاتي ذات مركبات الخطأ

تتميز نماذج الانحدار الذاتي ذات مركبات الخطأ بوجود بين المتغيرات التفسيرية الإنحدارية regresseurs المتغيرة الداخلية المبطأة وعند وجود تأخير واحد على المتغيرة الداخلية، يأخذ النموذج الصيغة التالية: (جبوري، 2013، صفحة 310)

$$Y_{it} = \phi Y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{k} b_j X_{j,i,t} + \varepsilon_{it}$$

مع:

i = 1, 2, …. N

t = 1, 2, …., T

بحيث:

$$\varepsilon_{i,t} = \alpha_{it} + \mu_{it}$$

$\alpha_i \sim i.i.D(0, \sigma_\alpha^2)$ ،$\mu_{i,t} \sim i.i.D(0, \sigma_\mu^2)$، التباينات المشتركة بين الأخطاء α_i و $\mu_{(i,t)}$ تكون معدومة.

يتضح من الصياغة السابقة أن المتغيرة المبطأة $Y_{i,t-1}$ تكون مرتبطة مع حد الخطأ $\varepsilon_{(i,t)}$. بحيث إذا تم كتابة النموذج في الفترة t-1، نحصل على المتغيرة $Y_{i,t-1}$ التي تتوقف على الأثر الخاص الفردي α_i. حسب خصائص الأبعاد الفردية والزمنية، هذا الارتباط يجعل من المقدرات المعتادة (MCQG, MCG, MCO,

(Between, within غير فعالة، من الناحية العملية في حالة البعد الزمني المحدود والذي يشكل أغلب الحالات، ويكون من الضروري استخدام طريقة التقدير المتقاربة المتمثلة في طريقة المتغيرات المساعدة أو طريقة العزوم المعممة GMM.

2.7. نموذج الانحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة

يأخذ نموذج الانحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة للنموذج الديناميكي الصيغة التالية: (حطاب، 2020، صفحة 228)

$$\mathcal{Y}_{it} = \alpha_i + \delta\mathcal{Y}_{i,t-1} + \sum_{k=1}^{k} \beta_k \mathcal{X}_{k,it} + \varepsilon_{it} \qquad \varepsilon_{it} \sim i,i,\mathcal{D}(0,\delta_\varepsilon^2)$$

مع:

i = 1, 2, …. N

t = 1, 2, …., T

يتم تقدير النموذج الديناميكي للتأثيرات الثابتة باستخدام المقدر within وذلك حسب طريقة Frisch-Waugh-Lovell، ففي هذه الحالة يتم التعبير عن متغيرات بالانحراف عن المتوسطات وبالتالي يكتب النموذج الديناميكي للآثار الثابتة بالصيغة الرياضية التالية:

$$\mathcal{Y}_{it} - \mathcal{Y}_{i,t-1} = \delta(\mathcal{Y}_{i,t-1} - \mathcal{Y}_{i,t-2}) + \sum_{k=1}^{k} (\mathcal{X}_{k,it} - \mathcal{X}_{k,it-1})\beta_k + \varepsilon_{it} - \varepsilon_{i,t-1}$$

إن وجود الارتباط بين حد الخطأ العشوائي والفروق الأولى لقيم المتغير التابع المؤخر لا يسمح بتقدير النموذج السابق بطريقة المربعات الصغرى العادية، لأن استخدام هذه الطريقة تؤدي إلى مقدرات غير متقاربة، ومن أجل القضاء على هذا المشكل طرح كل من استعمال التأخير الثاني أو التأخير الثالث للمتغير التابع كمتغيرات مساعدة تكون مرتبطة، لكن لا ترتبط مع $\varepsilon_{(i,t-1)} - \varepsilon_{(i,t)}$ ويكون هذا المقدر متقارب إلا أنه غير فعال لأنه لا يأخذ بنية الأخطار بعين الاعتبار، ولهذا الغرض فمن الضروري استعمال طريقة العزوم المعممة، حيث اقترح Arellano and Bond 1991 طريقة الفروض العامة للعزوم The Generalized Method of Moments (GMM) من أجل تقدير نموذج بانل الديناميكي ذو الأثر الثابت، حيث تهتم هذه الطريقة بالتخلص من الأثر الفردي غير المشاهد μ_i في عملية التقدير مباشرة من خلال أخذ الفروقات الأولى، وفي هذا السياق يتم الأخذ بعين الاعتبار مصفوفة التباين والتباين المشترك للأخطاء التي يتم الحصول عليها من الفروق الأولى.

ويتم كتابة الصيغة التالية من أجل التعرف على مصدر الأدوات الإضافية:

$$d\mathcal{Y}_{it} = \lambda d\mathcal{Y}_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{k} b_j d\mathcal{X}_{ji,t} + d\mu_{i,t}$$

ثانيا: توصيف حدود ومتغيرات الدراسة القياسية

1. الحدود المكانية للدراسة:

تقوم دراستنا على تحديد أثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل على ربحية مجموعة من البنوك التجارية في بنوك متواجدة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلى هذا الأساس قمنا باستخدام عينة تتكون من 27 بنكا تتوزع على 6 دول وذلك حسب توفر البيانات الإحصائية المتعلقة بمتغيرات الدراسة في هذه البنوك التي تتوزع على مجموعة من الدول تتمثل في:

- **دول شمال إفريقيا:** الجزائر.
- **دول الشرق الأوسط:** قطر، سلطنة عمان، البحرين، الكويت، المملكة العربية السعودية.

2. الحدود الزمانية للدراسة:

تغطي دراستنا القياسية الفترة الزمنية الممتدة من 2014 إلى غاية 2020، وهذا على أساس توفر البيانات لجميع المتغيرات في جميع البنوك التجارية محل الدراسة، بالإضافة إلى التركيز على طريقة احتساب معيار كفاية رأس المال في البنوك التجارية محل الدراسة، حيث تجدر الإشارة إلى أن كافة بنوك العينة باشرت في التطبيق المرحلي لمعيار كفاية رأس المال الجديد وفقا لمقررات اتفاقية بازل 3 بداية من سنة 2014.

3. متغيرات الدراسة:

تم الحصول على معطيات الدراسة من خلال الاعتماد على التقارير المالية السنوية المجمعة من المواقع الالكترونية لكل بنك من البنوك التجارية محل الدراسة وذلك خلال الفترة (2014-2020)، وبمكن عرض متغيرات الدراسة على النحو الآتي:

1.3. المتغيرات التابعة:

تتمثل المتغيرات التابعة في نسب الربحية التي تتمثل في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، بحيث أن:

- **معدل العائد على الأصول:** يقيس مدى ربحية البنك نسبة إلى إجمالي أصوله، إذ يعطي فكرة عن مدى كفاءة إدارة البنك في استخدام أصوله بهدف تحقيق الأرباح، ويتم حسابه على النحو الآتي:

معدل العائد على الأصول= صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي الأصول.

- **معدل العائد على حقوق الملكية:** وهو مؤشر يقيس مدى ربحية البنك نسبة إلى أمواله الخاصة، ويتم حسابه بالشكل الآتي:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي حقوق الملكية.

2.3. المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة في متغير مستقل واحد وهو معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل، حيث يعبر معدل كفاية رأس المال على متانة وملاءة المركز المالي للبنك ومدى قدرته على تحمل الخسائر المحتملة، حيث تم استخراجه مباشرة من التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة.

سيتم الاعتماد على الأسلوب القياسي عن طريق تقدير معالم النموذج وذلك باستخدام نماذج البانل، باعتبارها مجموعة من البيانات المقطعية التي تصف سلوك مجموعة من الأفراد في فترات زمنية مختلفة، وذلك من خلال معالجة بيانات الدراسة التي تحصلنا عليها بالاعتماد على البرنامج الإحصائي STATA من أجل تقدير معلمات نماذج الدراسة.

4. نماذج الدراسة حسب مؤشرات الربحية:

نظرا لشمولية الدراسة لأكثر من متغير تابع (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) سيتم تقدير نموذجين قياسيين بشكل منفصل، حيث يهدف كل نموذج إلى قياس أثر معيار كفاية رأس المال على كل مؤشر من مؤشرات ربحية البنوك التجارية وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 1: تقسيم نماذج الدراسة وفقا لمؤشرات الربحية

النموذج	الوصف	النموذج القياسي
الأول	أثر معيار كفاية رأس المال على العائد على الأصول	**PANEL**
الثاني	أثر معيار كفاية رأس المال على العائد على الحقوق الملكية	**PANEL**

المصدر: من إعداد الطالبة.

5. الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

قبل الشروع في تحديد النموذج القياسي الملائم لبيانات الدراسة، سنقوم باستعراض البيانات المرتبطة بالمتغيرات المعتمد عليها في دراستنا، وذلك من خلال عرضها وتحليلها بالاعتماد على العديد من الأساليب الإحصائية.

- **نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة**

من أجل إعطاء صورة مبدئية وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتمدة في الدراسة المتعلقة بالنماذج محل الدراسة تم حساب بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، والتي تتمثل في الجدول الموالي:

الجدول 2: توصيف متغيرات الدراسة

ROA	ROE	CAR	
2.27	9.48	30.14	**ABC Algeria**
2.76	9.67	29.57	**Trust bank Algeria**
0.96	12.37	24.54	**BNA Algeria**
1.81	13.39	16.52	**Ahli united bank of Bahrain**
1.57	12.89	18.86	**Bahrain and kuwait bank**
1.16	1.63	46.18	**Developement bank of bahrain**
1.94	13.60	32.76	**National bank of Bahrain**
0.55	4.72	18.84	**ABC Bahrain bank**
1.18	11.7	16.53	**Ahli United bank of Kuwait**
0.48	3.07	18.70	**Ahli Kuwait bank**
1.23	8.24	18.37	**Commercial bank of Kuwait**

1.23	10.47	15.81	**Kuwait national bank**
2.14	16.26	19.02	**Al Ahli saudi bank**
1.74	10.77	18.5	**Al Riyad bank**
1.65	11.59	17.66	**Arab National bank of Saudi**
1.70	10.73	18.87	**Saudi Fransi bank**
1.19	9.93	16.90	**Doha bank**
1.06	8.82	16.71	**Khaliji bank of Qatar**
1.81	13.22	17.31	**Qatar ahli bank**
1.04	7	15.67	**Qatar Commercial bank**
1.70	16.29	15.80	**Qatar National bank**
1.25	8.19	17.41	**Muscat bank**
0.98	7.94	16.32	**Burgan bank**
1.11	7.89	15.92	**Dhofar bank**
1.69	9.15	15.47	**Oman Arab bank**
1.27	9.44	16.68	**Oman National bank**
0.97	8.24	15.65	**Sohar international bank**
1.42	9.88	20.03	**Mean**
-1.57	−13.89	12	**Min**
3.6	18.74	63.84	**Max**
0.65	4.41	7.35	**SD**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15.0

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ مايلي:

- **معدل العائد على الأصول:**

يتضح أن قيم متوسط ROA كانت محصورة بين أقل متوسط المقدر بقيمة (0.55) ABC bahrain bank في حين سجل Trust bank النشط بالجزائر أعلى متوسط بقيمة 2.76، وبمتوسط عام يقدر بقيمة 1.42، وتشتت قيم السلسلة الخاصة بمعدل العائد على الأصول بانحراف معياري قدره 0.65.

- **معدل العائد على حقوق الملكية:**

نلاحظ أن قيمة متوسط ROE كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر ب 1.63 لبنك التنمية البحريني، وأعلى متوسط يقدر ب 16.29 للبنك الوطني القطري Qatar National bank، وبمتوسط عام يقدر ب 9.88 وانحراف معياري 4.43.

من خلال ما سبق نلاحظ أن معدل العائد على الأصول أقل مخاطرة أو تقلبا مقارنة بالنسبة لتقلبات معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة (2014−2020)، وذلك بالاعتماد على معدل الانحراف المعياري والذي بلغ 0.65 بالنسبة لمعدل العائد على الأصول وهو أقل من متوسط الانحراف المعياري للعائد على حقوق الملكية والذي بلغ 4.41، ويعود ذلك إلى أن التقلبات في معدل العائد على الأصول

كانت أقل من التقلبات في معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية محل الدراسة وذلك كون بسط النسبتين متجانس لكليهما.

- **معيار كفاية رأس المال:**

نلاحظ أن قيم متوسط CAR تنحصر بين أقل متوسط بقيمة 15.47 للبنك العماني العربي وأعلى متوسط يقدر ب 46.18 لبنك التنمية البحريني، وبمتوسط عام يقدر ب 20.03 وانحراف معياري قدره 7.35، وعلى هذا الأساس نستنتج أن البنوك التجارية محل الدراسة تتقيد بمعيار كفاية رأس المال المقرر من طرف لجنة بازل.

المطلب الثاني: تحديد نموذج الدراسة القياسي الملائم لمؤشر العائد على الأصول

بعد التطرق إلى مفهوم نماذج البانل، أهميتها وأهم النماذج الأساسية لنماذج البانل، سيتم من خلال هذا المطلب تحديد النموذج القياسي المناسب لدراسة أثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل في معدل العائد على الأصول للبنوك التجارية محل الدراسة.

أولا: الشكل التحليلي لنموذج أثر كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول:

من أجل معرفة تأثير معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل على ربحية البنوك التجارية محل الدراسة الممثلة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، حيث تم الاعتماد في الدراسة القياسية على نماذج بانل (Panel data Models)، إذ يأخذ نموذج الدراسة الصيغة الرياضية التالية:

$$ROA_{it} = \alpha_0 + \beta_{it} CAR_{it} + \sum \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

ROAit: معدل العائد على الموجودات ويمثل المتغير التابع في النموذج الأول للدراسة؛

α_0: تمثل الثابت؛

βit: يمثل المعامل الخاص بالخصائص المرتبط بالبنك i للفترة t؛

CARit: معدل كفاية رأس المال ويمثل المتغير المستقل للدراسة؛

εit: يمثل المتغير العشوائي، حيث يرمز i إلى البنك، وt للفترة الزمنية.

ثانيا: تقدير نماذج بانل الساكنة لنموذج العائد على الأصول ROA

1. تقديم بيانات البانل لنموذج العائد على الأصول ROA:

يوضح الجدول الموالي المعلومات العامة المتعلقة بنموذج العائد على الأصول ونوع بيانات البانل وفقا لبنية قاعدة بيانات الدراسة:

الجدول 3: التعريف بنموذج العائد على الأصول

```
. xtset bank years, yearly
       panel variable:  bank (strongly balanced)
        time variable:  years, 2014 to 2020
                delta:  1 year
```

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15.0

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن بيانات البانل متوازنة، مما يبين أن كل بنك من البنوك التجارية محل الدراسة تتوفر على بيانات جميع السنوات، حيث: $N = n \times T = 189,\ n = 27,\ T = 7$

يشير الجدول أيضا إلى متغيرات النموذج حيث أن:

- **Bank:** تشير إلى الوحدات المقطعية (cross section units) وهي في دراستنا تمثل البنوك التجارية محل الدراسة، حيث سيتم الإشارة إلى كل بنك برقم خاص بها في النموذج حيث ستظهر في النموذج بالصيغة الآتية: bank_1, bank_2, …., Bank_27
- **1_year:** تشير إلى فترة الدراسة بمعنى بيانات سنوية للفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2020.

2. تقدير النماذج الساكنة لنموذج العائد على الأصول ROA:

من أجل تقدير نموذج الدراسة بإمكاننا الاعتماد على منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية وذلك من خلال تطبيق نماذج بانل الساكنة المتمثلة في: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model)، نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model).

1.2. نموذج الانحدار التجميعي (PRM)

وفي النموذج التالي سوف نقوم بتجميع الملاحظات التي بلغت 189 ملاحظة معا وذلك من أجل استخدام انحدار OLS، مع إهمال المقاطع العرضية وكذا طبيعة السلاسل الزمنية للبيانات، وذلك من خلال دمج البنوك التجارية محل الدراسة التي تتمثل في 27 بنكا من خلال تجميع البيانات، وذلك مع افتراض أن كل البنوك متماثلة من حيث البيانات.

الجدول 4: نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي للمتغير التابع ROA

Model	**PRM**
Con	1.02 (0.000)
CAR	0.020 (0.002)
R2	0.0504

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01)

$$ROA = 1.02 + 0.020\ CAR$$

يبين الجدول أعلاه رقم (4)، نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي، حيث نلاحظ أن المتغير المستقل المتمثل في معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل ذو علاقة طردية مع مؤشر العائد على الأصول ودال

إحصائيا، كما نلاحظ أن معامل التحديد R2 يساوي 5.04% ولكن ذلك يعتبر معقولا من الناحية الاقتصادية وذلك دلالة على وجود متغيرات أخرى تؤثر على ربحية البنوك التجارية معبر عنها بمعدل العائد على الأصول.

وبما أن نموذج الانحدار التجميعي يستند على افتراض أن معامل الميل للمتغير الخارجي متماثلة بالنسبة لجميع الأفراد، مما يشير ذلك إلى محدودية نتائج هذا النموذج، وبالتالي فإن نموذج الإنحدار التجميعي من المحتمل أنه لا يوفر ولا يوضح الصور الحقيقية للعلاقة الموجودة بين معيار كفاية رأس المال ومعدل العائد على الأصول، وبناءا على ما سبق يجب إيجاد نموذج من شأنه مراعاة طبيعة بيانات البانل.

2.2.نموذج التأثيرات الثابتة (Least Squares Dummy Variables LSDV)

- **تقدير نموذج التأثيرات الثابتة:**

يقوم نموذج التأثيرات الثابتة على مراعاة خصوصية معيار كفاية رأس المال لكل بنك، بالإضافة إلى أنه يفترض أيضا أن كل معاملات الانحدار ثابتة.

تمثلت نتائج نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) فيما يلي:

الجدول 5: نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للمتغير التابع ROA

Model	**FEM**
Con	1.03 (0.000)
CAR	0.019 (0.124)
R2	0.014

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02)

تتمثل معادلة النموذج المقدر لمعدل العائد على الأصول وفقا لنموذج التأثيرات الثابتة كما يلي:

$$ROA = 1.03 + 0.019\ CAR$$

لا يبين هذا النوع من نموذج التأثيرات الثابتة الاختلاف الموجود بين البنوك التجارية محل الدراسة، وعلى هذا الأساس سنقوم باستخدام طريقة المتغيرات الوهمية (D)، وذلك بهدف الاعتماد على أسلوب جيد لفهم نموذج التأثيرات الثابتة، وتوضيح الخصائص الخاصة التي قد تميز كل بنك على حدى وبالتالي السماح للتأثير الثابت بالتفريق بين البنوك، واستنادا لذلك فإننا نقدر نموذج LSDV، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه رقم (6). حيث تجدر الإشارة على أننا استخدمنا 32 متغيرا وهميا (bank2 إلى bank27)، مع الأخذ بالفرد الأول كمرجع أو بنك مرجعي (bank1 = ABC Algeria) وذلك بهدف إظهار مدى اختلاف معامل التقاطع لكل بنك عن البنك المرجعي، كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن اختيار أي بنك كبنك مرجعي.

وتظهر نتائج هذا النموذج كما يلي:

$$\begin{aligned}\boldsymbol{ROA} = {} & 1.69 + 0.019\ CAR - 1.50\ bank2 - 0.19\ bank3 - 0.82\ bank4 - 1.57\ bank5 \\ & + 0.08\ bank6 - 0.31\ bank7 - 0.37\ bank8 - 0.48\ bank9 - 1.20\ bank10 \\ & - 1.02\ bank11 - 0.81\ bank12 - 1.42\ bank13 - 0.88\ bank14 - 0.82\ bank15 \\ & - 0.94\ bank16 - 0.76\ bank17 - 0.77\ bank18 - 0.38\ bank19 \\ & - 0.299\ bank20 - 0.74\ bank21 - 0.21\ bank22 - 0.95\ bank23 \\ & - 0.29\ bank24 - 0.35\ bank25 - 1.01\ bank26 + 0.492\ bank27\end{aligned}$$

من خلال مقارنة نتائج انحدار هذا النموذج الموضحة في الجدول رقم (6) مع نتائج نموذج التأثيرات الثابتة، نلاحظ أن معامل الانحدار للمتغير المفسر هي نفسها، أما بالنسبة معاملات الأثر الثابت لكل البنوك فنلاحظ أنها مختلفة إحصائيا، وهذا ما يشير إلى أن معيار كفاية رأس المال للبنوك غير متجانس وله تأثير على ربحية البنوك التجارية المتواجدة في دولة الجزائر ودول الشرق الأوسط، ولكن تجدر الإشارة إلى أن لكل بنك شكل وحجم تأثير مختلف، وتختلف جميعها على البنك المرجعي.

أما بالنسبة للقدرة التفسيرية للنموذج فقد قدرت ب: 60.51% بمعنى أن 60% من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الأصول يفسرها معيار كفاية رأس المال، حيث نتجت هذه الزيادة في معامل التحديد عن إدخال المتغيرات الوهمية.

بالإضافة إلى ذلك فإن عدم تجانس المقطع العرضي (bank) معنوي وواضح، وبالتالي يكون لكل بنك قيمة الثابت الخاص به، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (6)، يرجع هذا الاختلاف وعدم التجانس إلى أسباب وخصائص عديدة تميز كل بنك عن بنك، ويمكن أن نذكر منها:

- مدى حرص الإدارة البنكية لكل البنوك في العمل على المحافظة على معدلات مرتفعة من كفاية رأس المال؛
- مدى اهتمام البنوك بإدارة المخاطر البنكية ومواكبة أساليب تحديد هذه المخاطر؛
- الاختلاف في مدى تأثير الأزمات المالية على الأنظمة البنكية، أو بمعنى اختلاف طبيعة البيئة البنكية؛
- الاختلاف في قاعدة رؤوس الأموال بين الأنظمة البنكية؛
- الاختلاف على الصعيد التكنولوجي في عمليات الإفصاح والرقابة البنكية؛
- الاختلاف في سبل تفعيل الالتزام بمعيار كفاية رأس المال.

كما أن Rho = 0.554، وهذا يعني أن 55% من التباين يرجع إلى الاختلاف بين البنوك، بالإضافة إلى ذلك بلغ معامل التحديد 60%، وهذا يعني أن 65% من التغيرات في العائد على الأصول تفسره معادلة نموذج التأثيرات الثابتة، كما كان Adj R2 قريبا جدا من R2 وهذا يدل على ان معدل كفاية رأس المال مرتبط بشكل كبير بمعدل العائد على الأصول.

Dof =189 وهذا يدل على أنه لا توجد خسارة في درجة الحرية حيث انه لدينا 189 ملاحظة.

الجدول 6: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة المتغيرات الوهمية (LSDV)

```
. xi: regress roa car i.bank
i.bank            _Ibank_1-27         (naturally coded; _Ibank_1 omitted)

      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =       189
-------------+----------------------------------   F(27, 161)      =      9.14
       Model |  48.9481839         27  1.8128957   Prob > F        =    0.0000
    Residual |  31.9425303        161  .198400809  R-squared       =    0.6051
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.5389
       Total |  80.8907142        188  .430269757   Root MSE        =    .44542
```

roa	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
car	.0195262	.0126118	1.55	0.124	-.0053796	.0444321
_Ibank_2	-1.507925	.2774814	-5.43	0.000	-2.055898	-.9599527
_Ibank_3	-.1984502	.2935421	-0.68	0.500	-.7781395	.3812391
_Ibank_4	-.8242481	.2935105	-2.81	0.006	-1.403875	-.2446213
_Ibank_5	-1.573735	.2784017	-5.65	0.000	-2.123525	-1.023945
_Ibank_6	.0841629	.2762858	0.30	0.761	-.4614485	.6297742
_Ibank_7	-.3112305	.2797268	-1.11	0.268	-.8636372	.2411763
_Ibank_8	-.3791978	.2854005	-1.33	0.186	-.9428091	.1844134
_Ibank_9	-.482713	.277315	-1.74	0.084	-1.030357	.0649309
_Ibank_10	-1.200653	.2483424	-4.83	0.000	-1.691082	-.7102245
_Ibank_11	-1.023116	.2950246	-3.47	0.001	-1.605733	-.4404995
_Ibank_12	-.8130335	.2805719	-2.90	0.004	-1.367109	-.258958
_Ibank_13	-1.427542	.3124467	-4.57	0.000	-2.044564	-.8105198
_Ibank_14	-.885278	.2980423	-2.97	0.003	-1.473854	-.2967016
_Ibank_15	-.8258422	.2907752	-2.84	0.005	-1.400067	-.2516171
_Ibank_16	-.9477907	.2921783	-3.24	0.001	-1.524787	-.3707948
_Ibank_17	-.76736	.2989007	-2.57	0.011	-1.357631	-.1770886
_Ibank_18	-.7715428	.287121	-2.69	0.008	-1.338552	-.204534
_Ibank_19	-.389758	.2403726	-1.62	0.107	-.8644477	.0849317
_Ibank_20	-.2992925	.3015124	-0.99	0.322	-.8947217	.2961367
_Ibank_21	-.74009	.2923873	-2.53	0.012	-1.317499	-.1626813
_Ibank_22	-.215165	.2878784	-0.75	0.456	-.7836695	.3533396
_Ibank_23	-.953142	.2999933	-3.18	0.002	-1.545571	-.3607127
_Ibank_24	-.2957362	.2989769	-0.99	0.324	-.8861582	.2946858
_Ibank_25	-.3571102	.277278	-1.29	0.200	-.9046811	.1904607
_Ibank_26	-1.018494	.3001359	-3.39	0.001	-1.611204	-.4257828
_Ibank_27	.4925027	.2381955	2.07	0.040	.0221123	.9628932
_cons	1.689995	.4157653	4.06	0.000	.8689386	2.511052

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15.0

3.2. تقدير نموذج التأثيرات العشوائية:

تتمثل نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية في الجدول الموالي:

الجدول 7: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للمتغير التابع ROA

Model	REM
Con	1.03 (0.000)
CAR	0.019 (0.035)
R2	0.014

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (03)

$$ROA = 1.03 + 0.019\ CAR$$

من خلال الجدول رقم نلاحظ (7):

- أن القيمة المتوسطة لمكون الخطأ العشوائي والقيمة المتوسطة لتقاطع وحدات المقطع العرضي بالكامل (27 بنك)، ui هي قيمة التقاطع المشتركة (1.031999)؛
- بالنسبة القدرة التفسيرية وفقا لهذا النموذج فقد بلغت 1.47% فقط.

3. المفاضلة بين النماذج الساكنة لنموذج العائد على الأصول ROA

من أجل المفاضلة بين النماذج الثلاثة الموضحة سابقا، سوف نعتمد على مجموعة من الاختبارات وذلك كما يلي:

1.3. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

من أجل المفاضلة بين كل من نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة الموضحة في الجدول رقم (8) نقوم بإجراء اختبار فيشر، حيث يتم الإقرار بالنموذج الأنسب للدراسة عن طريق نتائج F-statistics، حيث تنص فرضيات هذا النموذج على:

H0: النموذج الملائم هو النموذج التجميعي؛

H1: النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة.

وعلى هذا الأساس نلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (8) بلغت قيمة إحصائية اختبار فيشر 8.70 بمستوى معنوية (0.000)، وعليه يمكننا رفض الفرضية المعدومة وقبول الفرضية البديلة، والإقرار بوجود اختلافات جوهرية بين بنوك عينة الدراسة، ونستنتج أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم مبدئيا.

الجدول 8: نتائج اختبار فيشر

Effects test	Statistic	d.f	Prob
Cross section F	8.70	(26, 161)	(0.000)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02)

2.3. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

بهدف المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية نقوم بإجراء اختبار Breusch-pagan، حيث تتمثل فرضيات هذا النموذج في:

H0: النموذج الملائم هو نموذج الانحدار التجميعي؛

H1: النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية.

تتضح نتائج هذا الاختبار في الجدول الموالي:

الجدول 9: نتائج اختبار Breusch-Pagan

Effects test	Chibar2(01)	Prob
Cross section	150.28	(0.000)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (04)

بعد إجراء هذا الاختبار ومن خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن الاحتمال أقل من 5% وعلى هذا الأساس نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية وليس نموذج الانحدار التجميعي.

3.3. اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية (Hausman test):

بعد إجراء اختبار فيشر واختبار Breusch-pagan تبين أن النموذج يحتوي على آثار فردية ثابتة وعشوائية، مما استدعى ذلك القيام باختبار هوسمان (Hausman test) وذلك من أجل المفاضلة بين كل من نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، إذ تتمثل فرضيات هذا الاختبار في:

H0: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم؛

H1: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

حيث يبين الجدول الموالي رقم (10)، أن احتمال الإحصائية المحسوبة لاختبار هوسمان أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي يمكننا قبول الفرضية الصفرية والقول بأن النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو نموذج من نوع الآثار الفردية العشوائية.

الجدول 10: نتائج اختبار هوسمان Hausman

Test : H0 : difference in coefficients not systematic	
Chi2(7)	0.00
Prob>Chi2	(0.9752)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (04)

وعلى هذا الأساس، بالإمكان صياغة معادلة النموذج الملائم بالشكل التالي:

$$ROA = 1.03 + 0.019\ CAR$$

ثالثا: دراسة المشاكل القياسية الخاصة بنموذج العائد على الأصول ROA

بعد اختيار نموذج التأثيرات العشوائية النموذج الأكثر ملائمة من بين كل من نموذج التأثيرات المجمعة والعشوائية، توجد العديد من الاختبارات التي يتم الاعتماد عليها في تشخيص مدى نجاح النموذج في شرح الظاهرة المدروسة، وذلك لما يترتب عنه من احتمال وجود بعض المشاكل القياسية أهمها مشكلة عدم ثبات التباين ومشكلة الارتباط الذاتي.

1. اختبار عدم ثبات التباين (اختبار والد المعدل):

يبين اختبار عدم ثبات التباين عدم تجانس في الأخطاء في البنوك التجارية محل الدراسة وعبر الوحدات الزمنية، حيث تنص فرضيات هذا الاختبار على ما يلي:

H0: $\delta^2 = \delta_i^2$، وجود تباين ثابت لكافة أفراد العينة، وجود تجانس؛

H1: $\delta^2 \neq \delta_i^2$، لا يوجد تباين ثابت لكافة أفراد العينة، عدم وجود تجانس.

وتمثلت نتائج هذا الاختبار فيما يلي:

الجدول 11: نتائج اختبار عدم ثبات التباين Modified wald

```
. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (27)  =    1484.03
Prob>chi2 =      0.0000
```

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

من خلال ما يوضحه الجدول رقم (11) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار والد المعدل صغير أقل من 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، وعليه فإن بواقي نموذج التأثيرات الثابتة غير متجانسة بين البنوك، وعليه نستنتج أن نموذج الدراسة يحتوي على مشكلة عدم ثبات التباين.

2. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

يعد الارتباط الذاتي أحد المشاكل التي تؤدي إلى غياب الدقة في قياس معاملات العلاقات الاقتصادية عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث أن هذا الارتباط يؤدي إلى ظهور نتائج أقل كفاءة، وعليه يجب التحقق من احتمال وجود ارتباط تسلسلي لنموذج ROA وذلك من خلال الاعتماد على اختبار Wooldridge 2002، وتتمثل فرضيات هذا الاختبار فيما يلي:

H0: $\rho = 0$، لا يوجد ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء؛

H1: يوجد ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء.

الجدول 12: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

```
. xtserial roa car


Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
   F(  1,      26) =      2.644
         Prob > F =      0.1160
```

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

من خلال ما يبينه الجدول رقم (12)، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر تماما من 5%، وهذا ما يعني أن النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء المقدرة، وعليه يمكن القول أن نموذج التأثيرات العشوائية لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

على هذا الأساس، وبهدف القضاء على مشكلة عدم ثبات التباين، سنقوم بإعادة تقدير النموذج وذلك باستخدام نموذج (Panel corrected standard errors)، وذلك من أجل الحصول على النموذج الملائم بعد التخلص من مشكلة عدم ثبات التباين، ويمكن تقدير النموذج المصحح بالشكل الموالي:

الجدول 13: نموذج بانل المصحح

```
. xtpcse roa car, rhotype(dw)

Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:   bank                        Number of obs     =       189
Time variable:    years                       Number of groups  =        27
Panels:           correlated (balanced)       Obs per group:
Autocorrelation:  no autocorrelation                        min =         7
                                                            avg =         7
                                                            max =         7
Estimated covariances      =       378        R-squared         =    0.0504
Estimated autocorrelations =         0        Wald chi2(1)      =      5.04
Estimated coefficients     =         2        Prob > chi2       =    0.0248
```

roa	Panel-corrected Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
car	.020035	.0089244	2.24	0.025	.0025435	.0375266
_cons	1.026827	.185301	5.54	0.000	.6636438	1.39001

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

بناءا على نتائج نموذج بانل المصحح في الجدول رقم (13)، فإنه يمكن إعادة صياغة معادلة النموذج المقدر بالشكل الآتي:

$$ROA = 1.02 + 0.02\ CAR$$

نلاحظ من خلال نتائج هذا الانحدار أن المتغير المستقل المتمثل في معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل له تأثير إيجابي ذو دلالة احصائية على ربحية البنوك ممثلة بمعدل العائد على الأصول خلال الفترة (2014-2020)، كما نلاحظ ارتفاع في القدرة التفسيرية للنموذج بعد التصحيح حيث قدرت ب: 5.04%.

المطلب الثالث: تحديد نموذج الدراسة القياسي الملائم للعائد على حقوق الملكية

سيتم من خلال هذا المطلب تحديد النموذج القياسي المناسب لدراسة أثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل في معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية محل الدراسة.

أولا: الشكل التحليلي لنموذج أثر كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية:

من أجل معرفة تأثير معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل على ربحية البنوك التجارية محل الدراسة الممثلة بالعائد على حقوق الملكية، حيث تم الاعتماد في الدراسة القياسية على نماذج بانل (Panel data Models)، إذ يأخذ نموذج الدراسة الصيغة الرياضية التالية:

$$ROE_{it} = \alpha_0 + \beta_{it} CAR_{it} + \sum \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

ROEit: معدل العائد على حقوق الملكية وبمثل المتغير التابع في النموذج الثاني للدراسة

α_0: تمثل الثابت؛

βit: يمثل المعامل الخاص بالخصائص المرتبط بالبنك i للفترة t؛

CARit: معدل كفاية رأس المال ويمثل المتغير المستقل للدراسة؛

εit: يمثل المتغير العشوائي، حيث يرمز i إلى البنك، وt للفترة الزمنية.

ثانيا: تقدير نماذج بانل الساكنة لنموذج العائد على حقوق الملكية ROE

1. تقديم بيانات البانل لنموذج العائد على الأصول ROE:

يوضح الجدول الموالي المعلومات العامة المتعلقة بنموذج العائد على الأصول ونوع بيانات البانل وفقا لبنية قاعدة بيانات الدراسة:

الجدول 14: التعريف بنموذج العائد على حقوق الملكية

```
. xtset bank years, yearly
      panel variable:  bank (strongly balanced)
       time variable:  years, 2014 to 2020
               delta:  1 year
```

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15.0

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن بيانات البانل متوازنة، مما يبين أن كل بنك من بنوك عينة الدراسة تتوفر على بيانات جميع السنوات، حيث: $N = n \times T = 189, n = 27, T = 7$

يشير الجدول أيضا إلى متغيرات النموذج حيث أن:

- **Bank:** تشير إلى الوحدات المقطعية (cross section units) وهي في دراستنا تمثل البنوك محل الدراسة، حيث سيتم الإشارة إلى كل بنك برقم خاص بها في النموذج حيث ستظهر في النموذج بالصيغة الآتية: bank_1, bank_2, …., Bank_27
- **1_year:** تشير إلى فترة الدراسة بمعنى بيانات سنوية للفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2020.

2. تقدير النماذج الساكنة لنموذج العائد على الأصول ROE:

من أجل تقدير نموذج الدراسة بإمكاننا الاعتماد على منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية وذلك من خلال تطبيق نماذج بانل الساكنة المتمثلة في: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect Model)، نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effect Model).

1.2. نموذج الانحدار التجميعي (PRM)

وفي النموذج التالي سوف نقوم بتجميع الملاحظات التي بلغت 189 ملاحظة معا وذلك من أجل استخدام انحدار OLS، مع إهمال المقاطع العرضية وكذا طبيعة السلاسل الزمنية للبيانات، وذلك من خلال دمج البنوك عينة الدراسة التي تتمثل في 27 بنكا من خلال تجميع البيانات، وذلك مع افتراض أن كل البنوك متماثلة من حيث البيانات.

الجدول 15: نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي للمتغير التابع ROE

Model	**PRM**
Con	12.70 (0.000)
CAR	-0.14 (0.001)
R2	0.055

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (05)

وتتمثل معادلة هذا النموذج كالآتي:

$$ROE = 12.70 - 0.14\ CAR$$

يبين الجدول أعلاه رقم (15)، نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي، حيث نلاحظ أن المتغير المستقل المتمثل في معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل ذو علاقة طردية مع مؤشر العائد على الأصول ودال إحصائيا، كما نلاحظ أن معامل التحديد R2 يساوي 5.5% ولكن ذلك يعتبر معقولا من الناحية الاقتصادية ويعتبر دلالة على وجود متغيرات أخرى تؤثر على ربحية البنوك التجارية معبر عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية.

وبما أن نموذج الانحدار التجميعي يستند على افتراض أن معامل الميل للمتغير الخارجي متماثلة بالنسبة لجميع الأفراد، مما يشير ذلك إلى محدودية نتائج هذا النموذج، وبالتالي فإن نموذج الانحدار التجميعي من المحتمل أنه لا يوفر ولا يوضح الصور الحقيقية للعلاقة الموجودة بين معيار كفاية رأس المال ومعدل العائد على الأصول، وبناءا على ما سبق يجب إيجاد نموذج من شأنه مراعاة طبيعة بيانات البانل.

2.2.نموذج التأثيرات الثابتة (Least Squares Dummy Variables LSDV)

- **تقدير نموذج التأثيرات الثابتة:**

يقوم نموذج التأثيرات الثابتة على مراعاة خصوصية معيار كفاية رأس المال لكل بنك، حيث أنه يفترض أيضا أن كل معاملات الانحدار ثابتة.

تمثلت نتائج نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) فيما يلي:

الجدول 16: نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للمتغير التابع ROE

Model	**FEM**
Con	13.63 (0.000)
CAR	-0.18 (0.029)
R2	0.029

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (06)

تتمثل معادلة النموذج المقدر لمعدل العائد على الأصول وفقا لنموذج التأثيرات الثابتة كما يلي:

$$ROE = 13.63 - 0.18\ CAR$$

لا يظهر هذا النوع من نموذج التأثيرات الثابتة الاختلاف الموجود بين البنوك التجارية محل الدراسة، وعلى هذا الأساس سنقوم باستخدام طريقة المتغيرات الوهمية (D)، وذلك بهدف الاعتماد على أسلوب جيد لفهم نموذج التأثيرات الثابتة، وتوضيح الخصائص الخاصة التي قد تميز كل بنك على حدى وبالتالي السماح للتأثير الثابت بالتفريد بين البنوك، واستنادا لذلك فإننا نقدر نموذج LSDV، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه رقم (17).

حيث تجد الإشارة على أننا استخدمنا 27 متغيرا وهميا (bank2 إلى bank27)، مع الأخذ بالفرد الأول كمرجع أو بنك مرجعي (bank1 = ABC Algeria) وذلك بهدف إظهار مدى اختلاف معامل التقاطع لكل بنك عن البنك المرجعي، كما تجدر الإشارة إلى أنه يمكن اختيار أي بنك كبنك مرجعي.

وتظهر نتائج هذا النموذج كما يلي:

$$\begin{aligned}\boldsymbol{ROE} = {} & 15.12 - 0.187\ CAR - 6.87\ bank2 + 1.363\ bank3 - 0.33\ bank4 - 8.551\ bank5 \\ & + 4.70\ bank6 - 0.88\ bank7 - 0.22\ bank8 + 1.298\ bank9 + 1.84\ bank10 \\ & - 4.12\ bank11 - 3.44\ bank12 - 4.84\ bank13 - 4.24\ bank14 - 2.02\ bank15 \\ & - 3.17\ bank16 - 1.69\ bank17 - 3.67\ bank18 + 4.61\ bank19 - 3.07\ bank20 \\ & - 2.55\ bank21 + 1.34\ bank22 - 5.19\ bank23 + 4.13\ bank24 - 0.85\ bank25 \\ & - 3.946\ bank26 + 0.089\ bank27\end{aligned}$$

من خلال مقارنة نتائج انحدار هذا النموذج الموضحة في الجدول رقم (17) مع نتائج نموذج التأثيرات الثابتة، نلاحظ أن معامل الانحدار للمتغير المفسر هي نفسها، أما بالنسبة معاملات الأثر الثابت لكل البنوك فنلاحظ أنها مختلفة إحصائيا وهذا ما يشير إلى أن معيار كفاية رأس المال للبنوك غير متجانس وله تأثير على ربحية البنوك التجارية المتواجدة في دول شمال إفريقيا ودول الشرق الأوسط، ولكن تجدر الإشارة إلى أن لكل بنك شكل وحجم تأثير مختلف، وتختلف جميعها على البنك المرجعي.

أما بالنسبة للقدرة التفسيرية للنموذج فقد قدرت ب: 60.52% بمعنى أن 60% من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الأصول يفسرها معيار كفاية رأس المال، حيث نتجت هذه الزيادة في معامل التحديد عن إدخال المتغيرات الوهمية.

بالإضافة إلى ذلك فإن عدم تجانس المقطع العرضي (bank) معنوي وواضح، وبالتالي يكون لكل بنك قيمة الثابت الخاص به، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (17)، يرجع هذا الاختلاف وعدم التجانس إلى أسباب وخصائص عديدة تميز كل بنك عن بنك.

كما أن Rho = 0.554، وهذا يعني أن 55% من التباين يرجع إلى الاختلاف بين البنوك، بالإضافة إلى ذلك بلغ معامل التحديد 60%، وهذا يعني أن 60% من التغيرات في العائد على الأصول تفسره معادلة نموذج التأثيرات الثابتة، كما كان Adj R2 قريبا جدا من R2 وهذا يدل على ان معدل كفاية رأس المال مرتبط بشكل كبير بمعدل العائد على الأصول.

Dof =189 وهذا يدل على أنه لا توجد خسارة في درجة الحرية حيث انه لدينا 189 ملاحظة.

الجدول 17: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة المتغيرات الوهمية (LSDV)

```
. xi: regress roe car i.bank
i.bank            _Ibank_1-27         (naturally coded; _Ibank_1 omitted)
```

Source	SS	df	MS		
				Number of obs	= 189
				F(27, 161)	= 9.14
Model	2213.68431	27	81.988308	Prob > F	= 0.0000
Residual	1443.87433	161	8.96816355	R-squared	= 0.6052
				Adj R-squared	= 0.5390
Total	3657.55865	188	19.4550992	Root MSE	= 2.9947

roe	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
car	-.1871539	.0847923	-2.21	0.029	-.3546024	-.0197054
_Ibank_2	-6.876267	1.86558	-3.69	0.000	-10.56043	-3.192104
_Ibank_3	1.363462	1.97356	0.69	0.491	-2.533941	5.260865
_Ibank_4	-.3300215	1.973348	-0.17	0.867	-4.227005	3.566962
_Ibank_5	-8.551308	1.871768	-4.57	0.000	-12.24769	-4.854926
_Ibank_6	4.705633	1.857542	2.53	0.012	1.037344	8.373921
_Ibank_7	-.88472	1.880677	-0.47	0.639	-4.598695	2.829255
_Ibank_8	-.2225558	1.918823	-0.12	0.908	-4.011862	3.56675
_Ibank_9	1.298545	1.864461	0.70	0.487	-2.383408	4.980499
_Ibank_10	1.847653	1.669671	1.11	0.270	-1.449628	5.144933
_Ibank_11	-4.128254	1.983527	-2.08	0.039	-8.04534	-.211168
_Ibank_12	-3.442801	1.886358	-1.83	0.070	-7.167996	.2823942
_Ibank_13	-4.84466	2.100661	-2.31	0.022	-8.993063	-.6962573
_Ibank_14	-4.24624	2.003816	-2.12	0.036	-8.203393	-.2890872
_Ibank_15	-2.021401	1.954958	-1.03	0.303	-5.882067	1.839265
_Ibank_16	-3.174638	1.964391	-1.62	0.108	-7.053933	.7046573
_Ibank_17	-1.693076	2.009587	-0.84	0.401	-5.661626	2.275473
_Ibank_18	-3.672828	1.930389	-1.90	0.059	-7.484977	.1393209
_Ibank_19	4.612039	1.616088	2.85	0.005	1.420576	7.803502
_Ibank_20	-3.072423	2.027147	-1.52	0.132	-7.075649	.9308037
_Ibank_21	-2.552842	1.965796	-1.30	0.196	-6.434912	1.329228
_Ibank_22	1.342834	1.935482	0.69	0.489	-2.479371	5.165039
_Ibank_23	-5.191241	2.016934	-2.57	0.011	-9.174298	-1.208184
_Ibank_24	4.130767	2.0101	2.06	0.041	.1612046	8.100329
_Ibank_25	-.858957	1.864213	-0.46	0.646	-4.54042	2.822506
_Ibank_26	-3.946145	2.017892	-1.96	0.052	-7.931095	.0388048
_Ibank_27	.0895713	1.601451	0.06	0.955	-3.072987	3.252129
_cons	15.12421	2.795299	5.41	0.000	9.60403	20.64439

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

3.2. تقدير نموذج التأثيرات العشوائية:

تتمثل نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية في الجدول الموالي:

الجدول 18: نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للمتغير التابع ROE

Model	**REM**
Con	13.16 (0.000)
CAR	-0.16 (0.009)
R2	0.029

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (07)

$$ROE = 13.16 - 0.16\ CAR$$

من خلال الجدول رقم نلاحظ (18):

- أن القيمة المتوسطة لمكون الخطأ العشوائي والقيمة المتوسطة لتقاطع وحدات المقطع العرضي بالكامل (33 بنك)، ui هي قيمة التقاطع المشتركة (13.1625).
- بالنسبة للقدرة التفسيرية وفقا لهذا النموذج فقد بلغت 0.029% فقط.

3. المفاضلة بين النماذج الساكنة لنموذج العائد على حقوق الملكية ROE:

من أجل المفاضلة بين النماذج الثلاثة الموضحة سابقا، سوف نعتمد على مجموعة من الاختبارات وذلك كما يلي:

1.3. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

من أجل المفاضلة بين كل من نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار الثابتة الموضحة سابقا نقوم بإجراء اختبار فيشر، حيث يتم الإقرار بالنموذج الأنسب للدراسة عن طريق نتائج F-statistics، حيث تنص فرضيات هذا النموذج على:

H0: النموذج الملائم هو النموذج التجميعي؛

H1: النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة.

من خلال نتائج التقدير نختبر في البداية إمكانية وجود أثر فردي بين بنوك عينة الدراسة، حيث نعتمد في ذلك على نتيجة اختبار فيشر (Fisher test)، إذ أنه من خلال نتائج الجدول رقم (19) بلغت قيمة إحصائية اختبار فيشر 8.63 بمستوى معنوية (0.00)، وعلى هذا الأساس يمكننا رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والإقرار بوجود اختلافات جوهرية بين بنوك عينة الدراسة، ونستنتج أن هناك أثر فردي بين البنوك، ونستنتج أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم مبدئيا.

الجدول 19: نتائج اختبار فيشر Fisher

Effects test	Statistic	d.f	Prob
Cross section F	8.63	(26, 161)	(0.000)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (06)

2.3. المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

من أجل المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية نقوم بإجراء إختبار Breusch-pagan، حيث تتمثل فرضيات هذا النموذج في:

H0: النموذج الملائم هو نموذج الانحدار التجميعي؛

H1: النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية.

تتضح نتائج هذا الاختبار في الجدول الموالي:

الجدول 20: نتائج اختبار Breusch-Pagan

Effects test	Chibar2(01)	Prob
Cross section	148.43	(0.000)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (08)

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ أن الاحتمال أقل من 5% وعلى هذا الأساس نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية.

3.3. اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العئوائية (Hausman test):

بغرض تحديد نوعية الأثر الفردي وذلك بعد إجراء كل من اختبار فيشر واختبار Breusch-Pagan، فإننا sنعتمد على اختبار هوسمان (Hausman test) وذلك من أجل المفاضلة بين كل من نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وتنص فرضيات هذا الاختبار على:

H0: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم؛

H1: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

حيث يبين الجدول الموالي رقم (21) أن احتمال الإحصائية المحسوبة لاختبار هوسمان أكبر من مستوى المعنوية 5%، وهو ما يعني قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة، بمعنى أن الترجيح كان لصالح نموذج التأثيرات العشوائية.

الجدول 21: نتائج اختبار هوسمان Hausman

Test : H0 : difference in coefficients not systematic	
Chi2(7)	0.17
Prob>Chi2	(0.6797)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (08)

وعلى هذا الأساس، بالإمكان صياغة معادلة النموذج الملائم بالشكل التالي:

$$ROE = 13.16 - 0.16\ CAR$$

ثالثا: دراسة المشاكل القياسية الخاصة بنموذج العائد على حقوق الملكية ROE

بعد اختيار نموذج التأثيرات الثابتة النموذج الأكثر ملائمة من بين كل من نموذج التأثيرات المجمعة والعشوائية، توجد العديد من الاختبارات التي يتم الاعتماد عليها في تشخيص مدى نجاح النموذج في شرح الظاهرة المدروسة، وذلك لما يترتب عنه من احتمال وجود بعض المشاكل القياسية أهمها مشكلة عدم ثبات التباين ومشكلة الارتباط الذاتي.

1. اختبار عدم ثبات التباين (اختبار والد المعدل):

يبين اختبار عدم ثبات التباين عدم تجانس في الأخطاء عبر بنوك العينة المدروسة وعبر الوحدات الزمنية، حيث تنص فرضيات هذا الاختبار على ما يلي:

H0: $\delta^2 = \delta_i^2$، وجود تباين ثابت لكافة أفراد العينة، وجود تجانس؛

H1: $\delta^2 \neq \delta_i^2$، لا يوجد تباين ثابت لكافة أفراد العينة، عدم وجود تجانس.

وتمثلت نتائج هذا الاختبار فيما يلي:

الجدول 22: نتائج اختبار عدم ثبات التباين Modified wald

```
. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (27)  =    2128.97
Prob>chi2 =      0.0000
```

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

من خلال ما يوضحه الجدول رقم (22) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار والد المعدل صغير أقل من 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، وعليه فإن بواقي نموذج التأثيرات الثابتة غير متجانسة بين البنوك، وعلى هذا الأساس توجد مشكل عدم ثبات التباين في هذا النموذج.

2. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

يعد الارتباط الذاتي أحد المشاكل التي تؤدي إلى غياب الدقة في قياس معاملات العلاقات الاقتصادية عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث أن هذا الارتباط يؤدي إلى ظهور نتائج أقل كفاءة، وعليه يجب التحقق من احتمال وجود ارتباط تسلسلي لنموذج ROA وذلك من خلال الاعتماد على اختبار Wooldridge 2002، وتتمثل فرضيات هذا الاختبار فيما يلي:

H0: $\rho = 0$، لا يوجد ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء؛

H1: يوجد ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء.

الجدول 23: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

```
. xtserial roe car


Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      26) =      2.233
           Prob > F =      0.1472
```

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

من خلال ما يبينه الجدول رقم (23)، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر تماما من 5%، وهذا ما يعني أن النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء المقدرة، وعليه يمكن القول أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

وعلى هذا الأساس، وبهدف القضاء على مشكلة عدم ثبات التباين، سنقوم بإعادة تقدير النموذج وذلك باستخدام نموذج (Panels corrected standard errors)، وعليه سيتم التخلص من مشكلة عدم ثبات التباين، ويمكن تقدير النموذج المصحح بالشكل الموالي:

الجدول 24: نموذج بانل المصحح

```
. xtpcse roe car, rhotype(dw) hetonly

Linear regression, heteroskedastic panels corrected standard errors

Group variable:   bank                          Number of obs     =       189
Time variable:    years                         Number of groups  =        27
Panels:           heteroskedastic (balanced)    Obs per group:
Autocorrelation:  no autocorrelation                          min =         7
                                                              avg =         7
                                                              max =         7
Estimated covariances      =        27          R-squared         =    0.0552
Estimated autocorrelations =         0          Wald chi2(1)      =      7.69
Estimated coefficients     =         2          Prob > chi2       =    0.0056

------------------------------------------------------------------------------
             |             Het-corrected
         roe |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         car |   -.140921   .0508181    -2.77   0.006    -.2405227   -.0413192
       _cons |   12.70479   1.023184    12.42   0.000     10.69939    14.7102
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: مخرجات برنامج Stata 15.0

بناءا على نتائج نموذج البانل المصحح في الجدول رقم (24)، فإنه يمكن إعادة صياغة معادلة النموذج المقدر بالشكل الآتي:

$$ROE = 12.70 - 0.14\ CAR$$

نلاحظ من خلال نتائج هذا الانحدار أن المتغير المستقل المتمثل في معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل له تأثير سلبي ذو دلالة احصائية على ربحية البنوك ممثلة بمعدل العائد على الأصول خلال الفترة (2014-2020)، كما نلاحظ ارتفاع في القدرة التفسيرية للنموذج بعد التصحيح حيث قدرت ب: 2.72%.

المطلب الرابع: مناقشة النتائج

من خلال هذا المطلب سيتم مناقشة نتائج الدراسة القياسية لأثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل في ربحية البنوك عينة الدراسة خلال الفترة (2014-2020).

أولا: نموذج العائد على الأصول

بعد اختيار نموذج التأثيرات العشوائية REM باعتباره النموذج المناسب من بين نموذج التأثيرات المجمعة ونموذج التأثيرات الثابتة، ونتيجة لوجود مشكلة عدم ثبات التباين بين أفراد الدراسة، تم القياس بتقدير نموذج بانل مصحح من أجل التخلص من مشكلة عدم ثبات التباين وذلك عند استخدام معدل العائد على الأصول كمتغير تابع للتعبير عن ربحية البنوك التجارية محل الدراسة، وذلك حسب المعادلة التالية:

$$ROA = 1.02 + 0.02\ CAR$$

ويمكننا تحليل ومناقشة نتائج هذا النموذج كما يلي:

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمعيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل على معدل العائد على الأصول، وبالتالي نستنتج وجود علاقة طردية بين كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل وربحية البنوك عينة الدراسة ممثلة في معدل العائد على الأصول، حيث أن زيادة معيار كفاية رأس المال بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الأصول بنسبة (2%)، وهذا ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة فيما يخص العلاقة الطردية بين معيار كفاية رأس المال ومعدل العائد على الأصول، إذ أن ارتفاع معيار كفاية رأس المال المفروض من قبل لجنة بازل يؤدي إلى الخفض من المخاطر وبالتالي انخفاض في العائد، غير أن هذا التخفيض في مستوى المخاطر قد يكون بنسبة أكبر من التخفيض في العائد مما يؤدي إلى التأثير الإيجابي في معدل العائد على الأصول.

وتوافق هذه النتيجة المتوصل إليها النظرية الاقتصادية، حيث أن قيام البنك بالاحتفاظ بنسبة جيدة من كفاية رأس المال تجعل البنك قادر على تحمل المخاطر أكثر ومواجهة الخسائر المحتملة وزيادة قدرته على الاستمرار، وبالتالي زيادة ثقة المودعين في البنك مما يؤدي ذلك إلى زيادة قدرة البنك التمويلية، ومما ينتج عنه زيادة في ربحية البنك وبالتالي ارتفاع معدل العائد على الأصول.

حيث أن أغلب بنوك عينة الدراسة عرفت على طول فترة الدراسة القياسية ارتفاعا ملحوظا في معدل العائد على الأصول، وهذا نتيجة لاستقرار النشاط الاقتصادي الذي عرفته الدول محل الدراسة خلال تلك الفترة الذي يساهم بدوره في تحسن التدفقات النقدية للبنوك مما يعزز قدرتهم على سداد مديونياتهم، بالإضافة إلى امتلاكها لمعدلات كفاية رأس المال فاقت الحد الأدنى الموصى به من قبل لجنة بازل وكذا الذي تفرضه كل سلطة نقدية على القطاع البنكي في كل دولة، مما أدى ذلك إلى تمتع البنوك التجارية محل الدراسة بانخفاض في القروض المتعثرة، وتحسن استخدام الأصول، وتخصيص رأس المال، وكذا جودة المحافظ الاستثمارية والائتمانية للبنوك التجارية محل الدراسة وانخفاض معدلات المخاطر المصاحبة لها، ما نتج عنه توازن في

تحكم بنوك عينة الدراسة في التكاليف التمويلية وذلك نتيجة لتمتعها برسملة مالية عالية ومستقرة، وبالتالي تسجيل نمو في الإيرادات بشكل مرضي ما أدى إلى نمو معدل العائد على الأصول.

ثانيا: نموذج العائد على حقوق الملكية

بعد التوصل إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو أنسب نموذج لبيانات الدراسة بالاعتماد على معدل العائد على حقوق الملكية كمؤشر على ربحية البنوك التجارية محل الدراسة، إلا أنه وبعد تشخيص وجود مشكلة عدم ثبات التباين، تم تقدير نموذج البانل المصحح من أجل التخلص من هذه المشكلة القياسية، حيث تمثلت نتائج هذا النموذج فيما يلي:

$$ROE = 12.07 - 0.14\ CAR$$

توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% لمعيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل على معدل العائد على حقوق الملكية حيث أن زيادة معيار كفاية رأس المال بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة (14%)، وبما أنه في حالة تسجيل انخفاض في معدل كفاية رأس المال يعطي مجالا أوسع للبنك للبحث عن فرص لاستغلال أمواله المتاحة له وتوظيفها في مجالات استثمارية مجدية في تحقيق الأرباح، إلا أنه على عكس ذلك وتبعا للنظرية الاقتصادية المتعلقة بالعائد والمخاطرة فإن زيادة رأس مال البنك يؤدي إلى انخفاض في المخاطر متبوعة بانخفاض في العوائد المتوقعة، وذلك راجع إلى أن البنوك التي تتمتع بملاءة مرتفعة تكون أكثر حذرا مما يدفعها إلى تجاهل الفرص الملائمة للاستثمار في المشاريع الخطرة رغم أنها مربحة، كما يمكن تفسير ذلك أيضا بأن الارتفاع في معيار كفاية رأس المال الملحوظ في البنوك التجارية محل الدراسة أدى إلى انخفاض في ربحية البنوك التجارية محل الدراسة ممثلة في معدل العائد على حقوق الملكية، وذلك نتيجة إلى الإجراءات المتخذة في الرفع في رأس المال والتي تتطلب هي الأخرى تمويلا إما داخليا أو خارجيا، مما يؤدي هذا الأخير بدوره إلى القيام بتوزيع الأرباح وضمها إلى رأس المال لفترة أطول وعليه تسجيل انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية.

خلاصة الفصل:

قمنا في دراستنا لهذا الفصل، بالتعريف بالبنوك عينة الدراسة التي تقع في كل من دولة الجزائر ودول الشرق الأوسط في المبحث الأول وذلك من خلال عرض نشأتها وأهم مؤشراتها المالية، مع عرض وتحليل مؤشرات الربحية المتمثلة في كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، بالإضافة إلى معيار كفاية رأس المال المقرر من طرف لجنة بازل الذي تعمل به البنوك قيد الدراسة في المبحث الثاني، في حين خصص المبحث الثالث للدراسة القياسية لأثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل على ربحية البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة (2014-2020).

تم التوصل في هذا الفصل إلى أن البنوك التجارية محل الدراسة تتمتع بمعدلات ربحية مرتفعة ومستقرة وذلك نظرا للاستقرار الذي يشهده النشاط الاقتصادي في بداية فترة الدراسة لكل الدول التي تضم البنوك التجارية محل الدراسة مع تسجيل انخفاض طفيف في مؤشرات الربحية ما بين سنة 2019 و2020 نظرا لجائحة كورونا التي مست دول العالم مما أثرت على استقرار النشاط الاقتصادي ككل، بالإضافة إلى تمتع كافة البنوك قيد الدراسة بمعدلات عالية من نسبة كفاية رأس المال تفوق الحد الأدنى الذي أقرته لجنة بازل 3 والسلطات النقدية التابعة لكل دولة من الدول المعتمدة في الدراسة.

هدفت الدراسة القياسية إلى التعرف على أثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل على كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كمؤشرين للربحية في البنوك التجارية محل الدراسة وذلك من خلال الاعتماد على نماذج البانل الثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي PRM، نموذج التأثيرات الثابتة FEM، نموذج التأثيرات العشوائية REM، حيث توصلنا من خلال الاعتماد على اختبارات المفاضلة بين النماذج إلى تحديد نموذج التأثيرات العشوائية كنموذج ملائم في حالة الاعتماد على ROA كمتغير تابع، وأيضا في حال الاعتماد على ROE كمتغير تابع، لكن ونتيجة لوجود مشكلة عدم التباين في نماذج الدراسة، تم القيام بتقدير نموذج مصحح لكل من نموذج العائد على الأصول ونموذج العائد على حقوق الملكية.

وتوصلت الدراسة القياسية إلى أن معيار كفاية رأس المال له أثر إيجابي ذو دلالة احصائية على معدل العائد على الأصول ROA، إذ أن تغير نسبة 1% في معيار كفاية رأس المال يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الأصول بنسبة (2%).

أما في يخص معدل العائد على حقوق الملكية، فقد تم الوصول إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية لمعيار كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن معدل العائد على حقوق الملكية ينخفض بنسبة (14%) في حالة تغير معيار كفاية رأس المال بنسبة 1%.

خاتمة

خاتمة:

تعد الربحية مؤشرا يعبر عن المركز التنافسي للبنوك التجارية في الأسواق المصرفية ومدى جودة إدارتها واستغلالها الأمثل للموارد المالية المتاحة، بالإضافة إلى مدى قدرتها على تحمل المخاطر التي تواجهها، إذ يعتبر القطاع البنكي المربح والكفؤ أكثر قدرة على تحمل مختلف الصدمات والمخاطر المحتملة، وفي سبيل تحقيق البنوك لهذا الهدف تواجه العديد من العوامل التي تؤثر عليها سواء كانت داخلية أو خارجية.

وفي إطار تنوع وتعدد العوامل والمخاطر التي تواجه النشاط البنكي، أسفر عن ذاك ضرورة توفر نظام رقابي على نشاط البنوك، وذلك بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك، وعلى هذا الأساس ظهرت لجنة بازل لتلعب دورا مهما في هذا المجال من خلال صياغتها لمعايير دولية تعمل بها البنوك المركزية من أجل مراقبة أعمال البنوك التجارية، وكنتيجة لعمل لجنة بازل تم صياغة معيار عالمي موحد لقياس كفاية رأس المال من شأنه تقوية النظام البنكي، حيث أن الهدف من هذا المعيار هو ضمان أن البنوك تمتلك رأس مال كاف لتغطية المخاطر التي تواجهها البنوك في إطار سعياها لتعظيم ربحيتها.

وعليه سعينا من خلال هذه الأطروحة إلى معالجة إشكالية الدراسة المتمثلة في معرفة وتحديد أثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل في ربحية البنوك التجارية النشطة في دولة الجزائر ودول الشرق الأوسط وذلك خلال الفترة (2014-2020)، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين خصصا للأطر والأسس النظرية، وفصل خصص للدراسة التطبيقية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج الوصفي التحليلي والقياسي في الجانب التطبيقي للدراسة، إذ تم الاعتماد على النمذجة القياسية التي تضم بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية (Panel Data Model)، وذلك بهدف اختبار الفرضيات.

كما تم الاعتماد على كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كمؤشرين يمثلان المتغير التابع والذي يعبر عن الربحية في البنوك التجارية محل الدراسة، في حين تم الاعتماد على معيار كفاية رأس المال المقرر من طرف لجنة بازل للتعبير عن المتغير المستقل.

وعلى هذا الأساس، وللإجابة على إشكالية الدراسة وكذا اختبار صحة الفرضيات تم تقسيم الفصل التطبيقي إلى نموذجين، حيث يتمثل النموذج الأول في أثر معيار كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول، بينما تناول النموذج الثاني أثر معيار كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية.

وبعد القيام بكل من الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى جملة من النتائج تتمثل في:

- تعد الربحية هدف أولي للبنوك، باعتبارها مؤشر عن قدرة البنوك على تحقيق الأرباح من خلال الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، وبالتالي فهي تعتبر مؤشر عن جودة إدارة البنك وكفاءته، ومدى قدرته التنافسية؛
- يعبر معيار كفاية رأس المال عن نسبة رأس مال البنك إلى أصوله المرجحة بالمخاطر، وبالتالي فهو مؤشر يبين العلاقة بين رأس مال البنك والمخاطر المتعلقة بأصوله، كما يعد معيار كفاية رأس المال أداة مهمة في قياس ملاءة البنك، وبالتالي فهو عبارة عن صمام الأمان الذي يحمي البنك من الوقوع في الأزمات المالية ومواجهة المخاطر المحتملة في سبيل تحقيقه لهدف الربحية؛
- شهدت البنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة (2012–2020) استقرارا ونمو في مؤشرات الربحية، وذلك يعزى إلى انخفاض القروض المتعثرة وحسن استخدام الأصول وتخصيص رأس المال، كما يشير ذلك إلى وجود توازن في تحكم البنوك في التكاليف ونمو الإيرادات بشكل مرضي، إلا أن الاقتصاد العالمي شهد اضطرابا بسبب تفشي وباء كورونا سنة 2020 وارتفاع في رسوم المخصصات ضد حالات عدم اليقين بسبب هذه الجائحة، ما أدى ذلك إلى التأثير على ربحية البنوك وتسجيل انخفاض في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية؛
- التزمت البنوك التجارية محل الدراسة بالتطبيق الفعلي لمعيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل، كما تجاوزتها بشكل ملحوظ وذلك قبل التنفيذ النهائي لمقررات لجنة بازل 3 في سنة 2019، خاصة منها البنوك النشطة في دول الشرق الأوسط، حيث أن ما ساعد هذه الدول في تحقيق هذا الإنجاز هو عدم تأثر أنظمتها البنكية بالأزمة المالية، بالإضافة إلى تمتعها بنمو في عائداتها النفطية بسبب زيادة صادراتها النفطية، التي لعبت دورا مهما في توفير السيولة اللازمة وبناء احتياطات ومخصصات رأس المال؛
- بلغ متوسط معدل كفاية رأس المال خلال فترة الدراسة للبنوك (20.03)، وهو معدل أعلى من المعدل المقرر من طرف لجنة بازل، وهذا ما يوضح حرص إدارة البنوك في العمل على الحفاظ على معدلات كافية لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها هذه البنوك؛
- أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن معيار كفاية رأس المال له تأثير واضح على ربحية بنوك العينة سواء كان هذا التأثير موجب أو سالب في بعض البنوك، حيث تكون العلاقة موجبة بسبب انخفاض في التكاليف التمويلية وذلك باعتبار رأس المال أحد مصادر التمويل الداخلية للبنوك، وعليه فإن أي ارتفاع سجلته البنوك التجارية محل الدراسة في رأس المال يؤدي إلى انخفاض في مصادر التمويل الخارجية مما يمنح البنوك مرونة في التعامل مع المشاكل التي قد تنتج عن الخسائر غير المحتملة، في حين أنه يكون التأثير بشكل سلبي على ربحية البنوك وذلك تبعا لنظرية العائد والمخاطرة حيث ظان الزيادة في رأس مال البنك يؤدي إلى انخفاض في كل من المخاطر والعوائد المتوقعة، وذلك بسبب أن البنوك الأكثر حذرا تقوم بتجاهل الفرص الملائمة للاستثمار في المشارع الخطرة رغم أنها

مربحة، وعليه نقبل الفرضية الرئيسية التي تنص على وجود تأثير لمعيار كفاية رأس المال على ربحية البنوك؛

- أسفرت نتائج الدراسة القياسية بالنسبة للنموذج الأول المتعلق بأثر معيار كفاية رأس المال في معدل العائد على الأصول للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى 2020، على وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمعدل كفاية رأس المال في ربحية البنوك معبر عنها بمعدل العائد على الأصول، إذ أن تغير نسبة 1% في معيار كفاية رأس المال يؤدي إلى زيادة معدل العائد على الأصول بنسبة (2%)، وذلك يعود إلى تمتع البنوك عينة الدراسة بمعدلات كفاية رأس المال مرتفعة بشكل ملحوظ مما ساهم في انخفاض كل من القروض المتعثرة، وتحسن توظيف الأصول، بمعنى انخفاض في المخاطر بشكل عام، ما نتج عنه قدرة البنك على تحقيق نمو في معدل العائد على الأصول، وعلى هذا الأساس نقبل الفرضية الأولى التي تنص على وجود أثر موجب لمعيار كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول؛
- أما بالنسبة للنموذج الثاني المتعلق بأثر معيار كفاية رأس المال في معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة (2014–2020)، فقد تم إيجاد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمعدل كفاية رأس المال في ربحية البنوك معبر عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن معدل العائد على حقوق الملكية ينخفض بنسبة (14%) في حالة ارتفاع معيار كفاية رأس المال بنسبة 1%، وذلك يرجع في الأساس إلى ما تنص عليه النظرية الاقتصادية التي مفادها أن الزيادة في رأس مال البنك ينتج عنه انخفاض في المخاطر وبالتالي انخفاض في العوائد، كما يعود ذلك التأثير السالب إلى الإجراءات المتخذة في الرفع في رأس المال وفقا لما نصت عليه اتفاقية لجنة بازل 3 والتي تتطلب هي الأخرى تمويلا إما داخليا أو خارجيا، مما يؤدي هذا الأخير بدوره إلى القيام بتوزيع الأرباح وضمها إلى رأس المال لفترة أطول وعليه تسجيل انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية، ومنه نقبل الفرضية الثانية والإقرار بأن معيار كفاية رأس المال يؤثر بشكل عكسي على معدل العائد على حقوق الملكية.

الاقتراحات:

- في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وملاحظات حول أثر معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات لجنة بازل في ربحية البنوك في دولة الجزائر ودول الشرق الأوسط، يمكن تقديم التوصيات الآتية:
- ضرورة تركيز المسؤولين في إدارة الأموال في البنوك على فكرة أن الربحية صارت من المؤشرات الأساسية التي تعبر عن مدى نجاح البنك، إذ تعد دليلا على جودة الائتمان، الرقابة الفعالة، القدرة على التحكم في التكاليف؛

- تحفيز البنوك التجارية على الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال وفقا لما هو مقرر من طرف لجنة بازل لما له من أهمية ودور مهم في مواجهة المخاطر، مع عدم المبالغة في هذا المعدل من أجل تحقيق استقرار وتوازن في ربحية البنوك؛
- أهمية وضرورة توفير أنظمة فعالة بهدف مراقبة المخاطر، من شأنها المساهمة في الانتقال السليم إلى تطبيق معايير اتفاقية لجنة بازل الجديدة؛
- ضرورة الالتزام بالإفصاح والشفافية فيما يتعلق بالبيانات المالية ونشر التقارير المالية السنوية خاصة البنوك الجزائرية.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لأثر معيار كفاية رأس المال تبعا لمقررات لجنة بازل في ربحية بعض البنوك من دولة الجزائر ودول الشرق الأوسط، ونظرا لأهمية هذا الموضوع يمكن إجراء دراسات مستقبلية تشكل استمرارا للدراسة الحالية مثل:

- دراسة أشمل للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية؛
- إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية وفقا لمقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف؛
- إجراء دراسة مقارنة بين أثر معيار كفاية رأس المال في ربحية البنوك التجارية التقليدية والإسلامية؛
- الرقابة الداخلية والخارجية على إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. إبراهيم الكراسنة. (2010). ***أطر أساسية في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر*** (الإصدار الطبعة الثانية). أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة: معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي.إبراهيم الكراسنة، ***الإطار المفاهيمي لإدارة الائتمان لدى البنوك***، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات، 2013.
2. أسعد حميد العلي. (2013). ***إدارة المصارف التجارية مدخل لإدارة المخاطر*** (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: الذاكرة للنشر والتوزيع.
3. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي. (2016). ***إدارة البنوك التجارية***. عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.
4. أكرم حداد، و مشهور هذلول. (2005). ***النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري*** (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
5. أمين عبد الله خالد. (2016). ***إدارة المخاطرة الائتمانية -الإطار، القياس، التحليل-*** (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
6. جابر طه عبد الرحيم عاطف. (2010). ***تنظيم وإدارة البنوك منهج وصفي تحليلي***. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
7. الجامعة الإفتراضية السورية. (2018). ***الخدمات المصرفية***.
8. حاكم محسن الربيعي، و حمد عبد الحسين راضي. (2012). ***حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة***. دار اليازوري.
9. حسن جميل البديري. (2013). ***البنوك مدخل محاسبي وإداري***. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
10. خالد أمين عبد الله، و اسماعيل ابراهيم الطراد. (2006). ***إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية*** (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
11. خالد وهيب الراوي. (2010). ***العمليات المصرفية الخارجة***. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
12. خليل عبد القادر. (2012). ***مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل نظرية ومقاربات كمية***. ديوان المطبوعات الجامعية.
13. دريد كامل آل شبيب. (2018). ***إدارة البنوك المعاصرة*** (الإصدار الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

14. زياد سليم رمضان، و محفوظ أحمد جودة. (2006). ***الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك*** (الإصدار الطبعة الثالثة). عمان، الاردن: دار وائل للنشر.
15. زياد سليم رمضان، و محفوظ أحمد جودة. (2003). ***الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك*** (الإصدار الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
16. سامر بطرس جلدة. (2008). ***النقود والبنوك*** (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار البداية.
17. سامي السيد. (2018). ***النقود والبنوك والتجارة الدولية***. القاهرة، مصر: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
18. سمير الخطيب. (2008). ***قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي*** (الإصدار الطبعة الثانية). مصر: منشاة المعارف الإسكندرية.
19. شاكر القزوني. (2000). ***محاضرات في اقتصاد البنوك*** (الإصدار الطبعة الثانية). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
20. شعبان محمد علي أحمد. (2007). ***انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية***. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
21. شقيري نوري موسى، محمود ابراهيم نور، و وآخرون. (2011). ***المؤسسات المالية المحلية والدولية*** (الإصدار الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
22. شهاب أحمد سعيد العزعزي. (2012). ***إدارة البنوك الإسلامية*** (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
23. صادق راشد الشمري. (2009). ***إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية*** (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
24. صلاح الدين حسن السيسي. (2011). ***الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الالكترونية***. القاهرة: دار الكتاب الحديث.
25. طارق الله خان، و حبيب أحمد. (2003). ***إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية*** (الإصدار الطبعة الأولى). (عثمان بابكر احمد، و رضا سعد الله، المترجمون) البنك الإسلامي للتنمية.
26. طارق عبد العال حماد. (1999). ***التطورات العالمية وإنعكاساتها على اعمال البنوك***. الإسكندرية: الدار الجامعية.
27. طارق عبد العال حماد. (2001). ***تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة*** (الإصدار سلسلة البنوك التجارية قضايا معاصرة الجزء الثالث). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

28. عبد الحميد عبد المطلب. (2003). ***العولمة واقتصاديات البنوك***. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

29. عبد الحميد عبد المطلب. (2005). ***العولمة واقتصاديات البنوك***. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

30. عبد الرزاق بن حبيب، و خديجة خالدي. (2015). ***أساسيات العمل المصرفي***. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

31. عبد السلام لفته سعيد. (2013). ***إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي*** (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: الذاكرة للنشر والتوزيع.

32. عبد السلام محمد خميس، و محمد عبد الوهاب العزاوي. (2014). ***نظرية المؤامرة والانهيار الصمرفي بين مقررات لجنة بازل وتقليل المخاطر المصرفية نظرية تحليلية استطلاعية*** (الإصدار الطبعة الأولى). بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع.

33. عبد القادر السيد متولي. (2010). ***اقتصاديات النقود والبنوك*** (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون.

34. عبد القادر خليل. (2012). ***مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل نظرية ومقاربات كمية –الجزء الثاني–***. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

35. عبد الناصر براني أبو شهد. (2013). ***إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية***. عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

36. على عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، و عبير شعبان عبده. (2014). ***اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية*** (الإصدار الطبعة الأولى). الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

37. علي كنعان. (2012). ***النقود والصيرفة والسياسة النقدية*** (الإصدار الطبعة الأولى). لبنان: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر.

38. فائزة لعراف. (2017). ***مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة مع إشارة الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008***. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

39. فلاح حسن الحسيني، و مؤيد عبد الرحمن الدوري. (2003). ***إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر*** (الإصدار الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

40. فلاح حسن عداي الحسيني، و مؤيد عبد الرحمن عبدالله الدوري. (2006). ***إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر*** (الإصدار الطبعة الثالثة). عمان، الاردن: دار وائل للنشر.

41. محمد أحمد عبد النبي. (2012). ***الرقابة المصرفية*** (الإصدار الطبعة الأولى). ناشرون وموزعون.
42. محمد الصيرفي. (2007). ***إدارة المصارف*** (الإصدار الطبعة الأولى). الإسكندرية، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
43. محمد سعيد سلطان. (2005). *إدارة البنوك*. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
44. محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2016). ***إدارة البنوك***. عمان، الأردن: دار المناهج.
45. محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2015). ***إدارة البنوك***. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
46. محمد فتحى البديوي. (2012). ***إدارة البنوك*** (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: المكتبة الأكاديمية.
47. محمود عزت اللحام، و مصطفى يوسف كافي. (2017). ***إدارة المصارف*** (الإصدار الطبعة العربية الأولى). عمان، الأردن: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.
48. منير ابراهيم هندي. (1996). ***إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات*** (الإصدار الطبعة الثالثة). الاسكندرية، مصر: المكتب العربي الحديث.
49. منير إبراهيم هندي. (2007). ***الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر*** (الإصدار الطبعة السادسة). الإسكندرية، مصر: المكتب العربي الحديث.
50. ميلود زنكري. (2017). ***كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية***. القاهرة، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
51. ناجي أحمد أحمد. (2013). ***أساسيات العمل المصرفي***.
52. نوري موسى شقيري، إبراهيم نور محمود، وسيم محمد الحداد، و سوزان سمير ذيب. (2016). ***إدارة المخاطر*** (الإصدار الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتويزع والطباعة.
53. هشام جبر. (2008). ***إدارة المصارف***. القاهرة، مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
54. هشام حريز، عبد الحق رايس، و عبد المالك دبابش. (2014). ***دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة*** (الإصدار الطبعة الأولى). الإسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.

ب- المقالات:

1. إلهام طباخ. (2018). ***أثر التقيد بكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في الجزائر – دراسة حالة بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر- خلال الفترة الزمنية 2010-2016***. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2(5)، الصفحات 58-72.

2. أمينة بن جدو، و مسعود ميهوب. (2021). ***بناء نموذج هيكلي لتقييم الاداء المالي في البنوك التجارية –دراسة عينة من البنوك الجزائرية للفترة الممتدة بين 2019-2005***. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 6(1)، الصفحات 321-336.
3. أمينة بن جدو، و مسعود ميهوب. (2020). ***تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية –دراسة تحليلية للبنك الأمريكي AmeriServ financial INC للفترة الممتدة بين (2019-2010)***. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 4(2)، الصفحات 233-251.
4. بلال الكروي. (2009). ***تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة-دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد***. المجلة العراقية للعلوم، 6(24).
5. حسن حزوري. (2018). ***العوامل المؤثرة في ربحية المصارف (دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سورية)***. مجلة جامعة الفرات سلسلة العلوم الاقتصادية.
6. رهيف بلسم. (2015). ***إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2 (دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط)***، العراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة(46)، الصفحات 387-420.
7. زبير عياش. (2013). ***اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي***. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 13(3)، الصفحات 447-463.
8. زكريا يحيى الجمال. (2012). ***إختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية***. المجلة العراقية للعلوم الإحصائية(21)، الصفحات 266-285.
9. ساحلي لزهر. (2021). ***تقدير دالة الطلب على الواردات في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك): دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل (Panel data models) للفترة 2018-2000***. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 11(3)، الصفحات 453-472.
10. سلطان جاسم النصراوي، و مرتضى جابر حمادي. (2020). ***تقييم الاداء المالي لمصرف التنمية والتمويل العراقي للمدة 2015-2018***. مجلة الإدارة والاقتصاد، 9(33)، الصفحات 246-270.
11. سليم بن رحمون، و سميحة بوحفص. (2018). ***التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية***. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال، جامعة بسكرة(6)، الصفحات 97-123.
12. سمية أحمد ميلي. (2020). ***إنعكاسات اتفاقية بازل 2 و3 على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية***. مجلة العلوم الإدارية والمالية، 4(2)، الصفحات 27-46. doi:10.37644/1939-004-002-002

13. سهام بن الشيخ، و عيسى بهدي. (2014). ***التحديات العملية لتطوير البنوك الجزائرية وفق معايير بازل.*** مجلة أداء المؤسسات الجزائرية(6)، الصفحات 95-112.

14. السيد عبد الجواد راضي. (2021). ***تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر.*** مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية التجارة، جامعة دمنهور(9)، الصفحات 285-321.

15. شرف الدين نوي، و عمر أقاسم. (2019). ***دور التدقيق البنكي في إلزام البنوك التجارية الجزائرية باتفاقية بازل 2 دراسة ميدانية لعينة من مدققي الحسابات الجزائريين.*** مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 5(2)، الصفحات 108-131.

16. صبري مقيمح. (2014). ***محددات الربحية في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائري.*** مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والإجتماعية، 13(31)، الصفحات 378-408.

17. صفاء عبد الله معطي، و محمد أحمد سالم بلحويصل. (2019). ***استخدام تحليل بيانات البانل في نمذجة علاقة تقلبات نتغيرات التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في اليمن للفترة (2006-2013).*** مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، 2(1).

18. عائشة بوقليمينة، و سليمان بلعور. (2018). ***واقع مخاطر التشغيل في البنوك الجزائرية وتأثيرها على الربحية دراسة تطبيقية.*** مجلة دفاتر اقتصادية، 9(1)، الصفحات 220-233.

19. عبد السلام عطية، و جبار بوكثير. (2018). ***نمذجة علاقة تقلبات أسعار النفط بالنمو الاقتصادي باستخدام بيانات البانل حالة الدول العربية الأعضاء في الأوبك خلال الفترة (2016-2000).*** مجلة الباحث، 1(18)، الصفحات 135-149.

20. عبد اللطيف عامر، و مسعود ميهوب. (2020). ***نحو بناء هيكلي لتقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة أمريكية للفترة (2018-2012).*** مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13(3)، الصفحات 853-866.

21. علاء عبد الحسين صالح السعيدي. (2015). ***ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.*** المجلة العربية للإدارة، 35(1).

22. علال بن ثابت، و محمد الطاهر عامري. (2018). ***دور حوكمة المؤسسات في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية: دراسة عينة من المؤسسات المصرفية الجزائرية.*** مجلة التكامل الاقتصادي، 6(4)، الصفحات 43-61.

23. علي محمود محمد. (2014). ***سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م).*** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 30(1)، الصفحات 531-559.

24. فائزة لعراف. (2012). ***المداخل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك مع الإشارة إلى حالة الجزائر.*** مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 5(7)، الصفحات 184-195.

25. فوزي لوالبية، و مجيد نبو. (2021). ***دور حوكمة المؤسسات المصرفية في إدارة المخاطر.*** مجلة دراسات اقتصادية، 19(1)، الصفحات 231-239.

26. كلثوم حميدي. (2019). ***الإطار الجديد لاتفاق بازل 3 ودوره في تعزيز آليات الرقابة المصرفية وتحقيق السلامة المصرفية العالمية.*** مجلة البحوث والدراسات العلمية، 13(1)، الصفحات 386-403.

27. كوثر طلحي. (2021). ***مقررات اتفاقية بازل 3 كآلية لتحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي -دراسة حالة القطاع المصرفي البلجيكي-.*** Revue algérienne d'économie et gestion، 15(1)، الصفحات 368-391.

28. ليلى عبد الكريم محمد الهاشمي. (2017). ***رأس المال المصرفي حسب متطلبات لجنة بازل 3 ودوره في تحقيق الاستدامة المالية دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي.*** مجلة العلوم الاقتصادية، 18(2).

29. محمد الشريف بن زاوي، و هاجر سلطاني. (2015). ***دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإنفاق الاستثماري العام على البنى التحتية.*** مجلة البحوث الاقتصادية والمالية(3)، الصفحات 73-91.

30. محمد جموعي قريشي. (2004). ***تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية -خلال الفترة 1994. 2000-.*** مجلة الباحث(3)، الصفحات 89-95.

31. محمد خير ابراهيم شختارة، و ابراهيم عبد الحليم عبادة. (2020). ***تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية دراسة مقارنة (2017-2002).*** مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 28(3)، الصفحات 262-289.

32. محمد رتيعة. (2014). ***استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية.*** المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية(2)، الصفحات 152-171.

33. محمد قلي، و نبيلة سماعيلي. (2019). ***مقررات بازل 3 وتطبيقاتها في الدول العربية كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي وإدارة الأزمات المصرفية.*** مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، 3(1)، الصفحات 20-36.

34.محمد مدياني، و فاطمة الزهراء طلحاوي. (2020). ***محددات أداء البنوك الخاصة في ظل تحرير القطاع المالي الجزائري.*** مجلة مجاميع المعرفة، 6(1)، الصفحات 8-22.

35.محمد معاريف، و مختارية شيخي. (2019). ***الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.*** مجلة التكامل الاقتصادي، 7(1)، الصفحات 30-43.

36.مختار عبد السلام الغافود. (2019). ***أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية في مدينة زليتن دراسة حالة مصرف الجمهورية فرع زليتن.*** مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الإقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية(14)، الصفحات 142-171.

37.منتصر أحمد حجازي، ندى ماجد سعيد، و سهى جمعة أبو منديل. (2021). ***أثر إدارة المخاطر على ربحية البنوك الإسلامية في قطاع غزة.*** Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE، 4(4)، الصفحات 39-65.

38.منذر مرهج، عبد الواحد حمودة، و رامي أكرم مزيق. (2014). ***تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية.*** مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 36(2)، الصفحات 325-345.

39.نجاة محمد أحمد جمعان. (2017). ***نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة.*** جامعة الأزهر(17)، الصفحات 162-242.

40.وسام عباي، و محمد بويهي. (2018). ***واقع تطبيق معيار كفاية رأس المال للرقابة على النظام البنكي الجزائري.*** مجلة التكامل الاقتصادي، 6(2)، الصفحات 18-29.

ج- الأطروحات:

1. إبتسام قويدر. (2021). ***استخدام نموذج CAMELS في قياس الأداء المصرفي ودعم نظام الرقابة دراسة مقارنة.*** أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2.
2. ابراهيم تومي. (2017). ***تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية -دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي-.*** أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة. الجزائر.
3. ابراهيم قارة. (2019). ***أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونمذجة قياسية باستخدام معطيات البانل.*** أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

4. أحمد فؤاد المدهون. (2017). ***أثر تطبيق أبعاد بطاقة الأداء المتوازن على تعظيم الربحية في المصارف التجارية المحلية العاملة في فلسطين دراسة ميدانية***. رسالة ماجستير. غزة، فلسطين: كلية التجارة، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية.
5. أحمد قارون. (2013). ***مدى التزام البنوك التجارية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل*** . رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1. سطيف، الجزائر.
6. إيمان العاني. (2007). ***البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية***. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتامينات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة المنتوري. قسنطينة، الجزائر.
7. إيمان سمير البيج. (2020). ***العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الإسلامية دراسة حالة المصارف الإسلامية السورية***. رسالة ماجستير، إدارة الأعمال التخصصي MBA، الجامعة الإفتراضية السورية، . سورية.
8. إيهاب ديب مصطفى رضوان. (2012). ***أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)***. رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة. فلسطين.
9. باسل جبر حسن أبو زعيتر. (2006). ***العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين***. رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل. غزة، فلسطين: كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.
10. تهاني محمود محمد الزعابي. (2008). ***تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل –دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة–***. رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة. فلسطين.
11. جمال العسالي. (2013). ***حساب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل 2 –دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري لسنة 2008–***. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط. الجزائر.
12. حمدي محمد حمدي مصبح. (2018). ***واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها*** . رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة. فلسطين.
13. حمزة شوادر. (2007). ***علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية***. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاديات المالية، بنوك ونقود. سطيف، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.

14.حياة نجار. (2014). ***إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية–*** . أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1. الجزائر.

15.خديجة سعيدي. (2017). ***إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل –دراسة حالة البنوك الإسلامية–*** . أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص: علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان. الجزائر.

16.خليل محمد الخنيسة. (2016). ***أثر السيولة والمخاطرة على ربحية المصارف العاملة في سورية: دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية الخاصة في سورية***. رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين. سورية.

17.خيرة حطاب. (2020). ***أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض دول الخليج خلال الفترة (1980–2015)***. أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة. الجزائر.

18.ذهبية بلعيد. (2016). ***الرقابة على البنوك الجزائرية في ظل الإصلاحات المصرفية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2014***. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2.

19.رابح شيلق. (2020). ***أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الائتمانية في المصارف التجارية الجزائرية: دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000–2017***. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية. الجزائر.

20.رابح عرابة. (2010). ***التسويق البنكي وآفاق تطبيقه في المؤسسة البنكية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق حالة القرض الشعبي الجزائري***. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

21.ريما حيدر شيخ السوق. (2017). ***أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية***. رسالة ماجستير في التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة حماة. سوريا.

22.زاهية لعراف. (2020). ***تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)–*** . أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة. الجزائر.

23.زبير عياش. (2012). ***تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة ولاية أم البواقي–*** . أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: مالية، كليةة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي. الجزائر.

24.سعيد بعزيز. (2019). ***تفعيل الرقابة في الجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل في ظل المتغيرات المالية والمصرفية الدولية***. أطروحة دكتوراه الطور الثالث، تخصص مالية وبنوك. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

25.سليمان بن بوزيد. (2017). ***استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي***. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة. الجزائر.

26.سليمة زفوني. (2012). ***الرقابة المصرفية في إطار القانون الوضعي الجزائري***. رسالة ماجستير، فرع الدولة والمؤسسات العمومية. الجزائر: كلية الحقوق، بن عكنون.

27.سمير آيت عكاش. (2013). ***تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية***. اطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3. الجزائر.

28.سمير غويني. (2018). ***التحوط وإدارة المخاطر في التمويل الاسلامي –دراسة حالة–***. أطروحة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط. الجزائر.

29.شريفة بوعبيدة. (2018). ***دور الحوكمة المصرفية في رفع الأداء المصرفي والحد من القروض المتعثرة –دراسة حالة لبعض البنوك الجزائرية–***. أطروحة دكتوراه (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي، البليدة 2. الجزائر.

30.شهرزاد نشاشدة. (2020). ***تحديث الرقابة المصرفية في ظل التحولات المالية العالمية –دراسة حالة الجزائر–***. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2. الجزائر.

31.صافية بومصباح. (2012). ***إدارة السيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري***. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك. كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة برج بوعريريج.

32.الطاهر بعداش. (2018). ***الابتكارات المالية ومتطلبات تفعيلها لتطوير الأداء الرقابي للبنك المركزي في إدارة المخاطر المصرفية للبنوك التجارية –دراسة حالة بنك الجزائر–***. أطروحة دكتوراه

في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3. الجزائر.

33. عادل هبال. (2018). ***أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على الاداء المصرفي دراسة عينة بعض البنوك التجارية الجزائرية***. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3. الجزائر.

34. عائشة بوقليمينة. (2018). ***العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية والبنوك الإسلامية (دراسة مقارنة)***. أطروحة دكتوراه علوم، تخصص علوم التسيير. الأغواط، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي.

35. عبد الجبار العقون. (2020). ***أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016***. أطروحة دكتوراه الطور الثالث/ تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة. الجزائر.

36. عبد الحميد عبد الحي محمد. (2014). ***استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية***. أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب. سورية.

37. عبد الرزاق حبار. (2005). ***المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقرات لجنة بازل***. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف. الجزائر.

38. عبد القادر بن مصطفى. (2018). ***البنوك الإسلامية ومدى استجابتها لمعايير بازل 3: دراسة تطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي -السعودية، الكويت، الإمارات- للفترة 2013-2016***. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، مدرسة دكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان. الجزائر.

39. علي محمد. (2005). ***إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية مدخل لتعظيم القيمة***. أطروحة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، جامعة القاهرة.

40. فاطمة بشير قرة فلاح. (2018). ***أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية***. رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين. سورية.

41.كريمة ميغاري. (2014). ***دراسة دوال الاستهلاك في بعض بلدان شمال إفريقيا باستعمال نماذج بيانات بانل (1990-2009)***. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3. الجزائر.

42.كمال نوي. (2013). ***الرقابة المصرفية على كفاية رأس المال وفق معايير بازل الدولية ودورها في تحقيق الاستقرار المصرفي***. رسالة ماجستير، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس. الجزائر.

43.لويزة أوصغير. (2018). ***دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر***. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. المسيلة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف.

44.محمد إليفي. (2014). ***أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر***. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف. الجزائر.

45.محمد جبوري. (2013). ***تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل***. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان، الجزائر.

46.محمد طرشي. (2013). ***متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصرفي دراسة حالة الجزائر***. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود. الشلف، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم السيير، جامعة حسين بن بوعلي.

47.مريم زايدي. (2017). ***إتفاقية بازل 3 لقياس كفاية راس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية -دراسة حالة مصرف أبوظبي الإسلامي-***. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة. الجزائر.

48.ميلود زنكري. (2014). ***كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية***. أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد إسلامي، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة. الجزائر.

49.نزيهة مرسلي. (2018). ***أثر الهيكل المالي على الأداء المالي في البنوك التجارية بالجزائر دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة للفترة 2006-2015***. أطروحة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية. الجزائر.

50. وسام شيلي. (2020). ***محاولة اختبار مدى قدرة الإصلاحات الرقابية بازل (3) على تعزيز صلابة النظام المصرفي الجزائري -الفترة (2004-2017)***. أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3. الجزائر.

51. وهيبة خروبي. (2016). ***دور الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في تفعيل أداء البنوك التجارية (دراسة حالة البنوك الجزائرية)***. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2. الجزائر.

52. يونس مونه. (2015). ***تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر -دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008-2013***-. رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: مالية كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة. الجزائر.

د- الملتقيات:

1. عبد الكريم نصر. (2007). **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين.** المؤتمر العلمي السنوي الخامس – جامعة فيلادلفيا الأردنية، (الصفحات 1-45).

هـ- التقارير:

1. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2004). ***الملامح الاساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية***. أبو ظبي.

2. صندوق النقد العربي. (2020). ***المخاطر المصرفية وأساليب قياسها. دراسات معهد التدريب وبناء القدرات(5)***. صندوق النقد العربي.

3. اللجنة العربية للرقابة المصرفية. (2006). ***الدعامة الثالثة لاتفاق بازل 2 -انضباط السوق-***. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

A- Books:

1. ATTI, S., & TROTTA, A. (2016). ***Managing Reputation in the Banking Industry: Theory and Practice*** (1 ed.). Switzerland: Springer International Publishing Switzerland.

2. BALTAGI, B. (2005). ***Econometric Analysis of Panel Data*** (Third edition ed.). England: John Wiley & Sons, Ltd.

3. GREENE, W. (2002). ***Econometric Analysis*** (éd. Fifth Edition). New Jersey, USA: Prentice Hall.

4. GREUNING, H., & BARATANOVIC, S. (2003). ***Analysing and managing banking risk a framework for assessing corporate governance and financial risk*** (second edition ed.). USA: The World Bank.
5. HENNIE, V., & SONJA, B. B. (2009). ***Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Coperate Governance and Risk Management*** (3rd Edition ed.). Washington, D.C: The World Bank.
6. SOMASHEKAR, N. (2009). ***Banking.*** New Delhi, India: New Age International Publishers.

B- Articles:

1. ALBULESCU, C. T. (2015). ***Banks' Profitability and financial soundness indicators: a Macro-Level investigation in emerging countries***. Procedia Economics and Finance(23), pp. 203-209.
2. AYANDA, M. A., EKPO, I. C., & MUSTAPHA, A. M. (2013). ***Determinants of banks' profitability in a developing economy: evidence from Nigerian banking industry.*** Interdisciplinary journal of contemporary research in business, 4(9).
3. BEKTAS, E. (2006, May 04). ***Test of Market Structure and Profitability in Liberalizing the Deposit Market: The Case of North Cyprus.*** Journal of Problems and Perspectives in Management, 4(2), pp. 62-67.
4. ELGADI, E. M., & YU, E. P.-y. (2018). ***The profitability od islamic banking in Sudan***. International Journal of Management Practice, 11(3), pp. 233-258.
5. ELSAYED, E. (2013). ***Comparative Analysis of Qatari Islamic Banks Performance versus Conventional Banks Before, During and After the Financial Crisis***. International Journal of Business and Commerce, 3(3), 11-41.
6. KABAJEH, M. A., AL NU'AIMAT, S. A., & DAHMASH, F. N. (2012). ***The Relationship between the ROA, ROE and ROI Ratios with Jordanian Insurance Public Companies Market Share Prices***. International Journal of Humanities and Social Science, 2(11), 115-120.
7. KUMBIRAI, M., & WEBB, R. (2010). ***A financial ratio analysis of commercial bank performance in South Africa***. African Review of Economics and Finance, 2(1), pp. 30-53.
8. LEVIN, A., LIN, C.-F., & CHU, C.-S. J. (2002). ***Unit root tests in panel data: asymptonic and finite-sample properties***. Journal of Econometrics(108), pp. 1-24.
9. MIZRAEI, A., & MIZRAEI, Z. (2011). ***Bank specific and macroeconomic determinants of profitability in middle eastern banking***. Iranian Economic Review, 15(29), pp. 101-128.
10. MOHAMED IDIAB, A., HARON, M. S., & BIN HJ, S. (2011). ***Commercial banks and historical development***. Journal of Applied Science Research, 7(7), pp. 1024-1029.

11. ONUONGA, S. M. (2014). ***The Analysis of Profitability of Kenya's Top Six Commercial Banks: Internal Factor Analysis***. American International Journal of Social Science, 3(5), pp. 94-103.
12. SHEEFENI, J. P. (2015, June). ***Examining the bank specific determinants of profitability among commercial banks in Namibia***. Global Advanced Research Journal of Management and Business Studies, 4(6), pp. 216-226. Retrieved from Available online: http://garj.org/garjmbs/index.htm
13. SOUMADI, M., & ALDAIBAT, B. F. (2012). ***Growth Strategy and Bank Profitability: Case of Housing Bank for Trade and Finance***. European Scientific Journal, 8(22), pp. 210-234.
14. TULSIAN, M. (2014). ***Profitability analysis (a comparative study of SAIL and TATA steel)***. Journal of Economics and Finance, 3(2), pp. 19-22.
15. TURKMEN, S. Y., & YIGIT, I. (2012). ***Diversification in Banking and its Effect on Banks' Performance: Evidence from Turkey***. American International Journal of Conteemporary Research, 2(12), pp. 111-119.
16. YAYLALI, P., & SAFAKLI, O. V. (2015). ***Risk Management in the Banking Sector: Case of TRNC***. International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, 4(2), pp. 20-33.

C- Conferences:

1. BEN NACEUR, S. (2003). ***The Determinants of The Tunisian Banking Industry Profitability: PANEL EVIDENCE***. Paper presented at The Proceeding of the Economic research forum (ERF), (pp. 1-14).

D- Working Paper:

1. BANGAKE, C., & Jude, E. (2009). ***Further Evidence on Finance-Growth Causality: A Panel Data Analysis***. Retrieved from https://www.univ-orleans.fr/gdre09/articles/Eggoh-Bangake.pdf
2. EVANS, E. (2014). ***Are profit and profitabiity the same thing?*** working paper No. 939. Publication of the food and resource economics department, university of Florida: USA.
3. FREES, E. (2003). ***Longitudinal and Panel Data: Analysis and Applications for the Social Sciences***. The Fortis Health Insurance Professorship of Actuarial Science, Cambridge university Press.
4. HASSAN, K., & BASHIR, A. (2003). ***Determinants of Islamic Banking Profitability***. ERF Paper.
5. SAIDANE, D. (september, 2012). ***L'impact de la réglementation de Bâle III sur les métiers des salariés des banques : 1ère partie, Bâle III, explication du dispositif***. Documents de travail: Les études de l'observatoire, étude thématique. Universite Lille Nord de France et SKEMA.

E- Reports :

1. Basel Committee on Banking Supervision. (October 2014). ***A brief history of the Basel Committee***. Basel, switzerland: Bank for international settlements. Retrieved from www.bis.org

2. Basel Committee on Banking Supervision. (April 2003). ***Consultative Document The New Basel Capital Accord***. Switzerland
3. Basel Committee on Banking Supervision. (July 2009). ***Enhancements to the Basel 2 Framework***. Switzerland.
4. Basel Committee on Banking Supervision. (July 1988). ***International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards***. Switzerland.
5. Basel Committee on Banking Supervision. (June 2004). ***International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards A Revised Framework***. Switzerland.
6. Basel Committee on Banking Supervision. (June 2006). ***International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards A Revised Framework Comprehensive Version***. Switzerland.
7. Basel Committee on Banking Supervision. (April 2010). ***International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring***. Basel, Switzerland: Bank for International settlements.
8. Basel Committee on Banking Supervision, (Feb 2003). ***Sound Practices for the Management and Supervision of Operational Risk***, Basel, Switzerland: Bank for International settlements.
9. PAO, J. (2007). ***Banking Performance: A Preliminary Comparison between Las Vegas and Macao***, Research and Statistics Department, no 03. Monetary Authority of Macao.

ثالثا: المراجع الإلكترونية

1. جوزيف طربية. (2010). ***خريطة طريق إلى بازل 3***. الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية(11683). تاريخ الاسترداد 15 ,9 ,2021، من article=596406#.&https://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=11700 YUy-c7gzbIV
2. المعهد العربي للتخطيط بالكويت. (2003). ***الإصلاح المصرفي***، العدد السابع عشر. تاريخ الاسترداد 27 ,09 ,2020، من.www.arab-api.org/develop_bridge17.pdf
3. ABURIME, T. (2008, march 18). ***Impact of Ownership Structure on Bank Profitability in Nigeria***. Available at SSRN, pp. 1-24. Retrieved from https://ssrn.com/abstract=1107760

رابعا: مواقع البنوك

1. ABC Algeria. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.bank-abc.com/world/Algeria/fr/Pages/default.aspx
2. ABC Bahrain Bank. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.bank-abc.com/En/Pages/default.aspx
3. Ahli United Bahrain Bank. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.ahliunited.com/

4. Ahli United Kuwait Bank. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.ahliunited.com.kw/en/home
5. Al Ahli Kuwait Bank. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://abk.eahli.com/abk/Default.aspx
6. Al Khaliji. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.alkhaliji.com/web/investor-relations/annual-reports
7. Arab National bank of Saudi. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.anb.com.sa/en/
8. Bahrain Development Bank. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.bdb-bh.com/
9. Bank of Bahrain and Kuwait. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.bbkonline.com/Pages/default.aspx
10. Banque Nationale d'algérie. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.bna.dz/fr/
11. Banque Saudi Fransi (BSF). (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.alfransi.com.sa/english/home
12. Burgan Bank. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.burgan.com/Pages/Home.aspx
13. Dhofar bank. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.bankdhofar.com/en-GB/Default.aspx
14. Doha Bank. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://qa.dohabank.com/
15. Kuwait Commercial Bank. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.cbk.com/
16. Muscat Bank. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.bankmuscat.com/en/Pages/default.aspx
17. National Bank of Bahrain. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.nbbonline.com/
18. National Bank of Kuwait. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.nbk.com/
19. Oman Arab Bank. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.oman-arabbank.com/
20. Oman National Bank. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.nbo.om/en/Pages/News/Home.aspx
21. Qatar Ahli Bank. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.ahlibank.com.qa/en/personal
22. Qatar Commercial Bank. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.cbq.qa/EN/personal/Pages/default.aspx
23. Qatar National Bank. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.qnb.com/sites/qnb/qnbglobal/page/en/enqnbglobalnetwork.html
24. Riyad Bank. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.riyadbank.com/ar/personal-banking

25. Saudi National bank. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.alahli.com/en-us/Pages/RB-NCB-Home-New.aspx
26. Sohar International Bank. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.soharinternational.com/
27. Trust Bank Algeria. (s.d.). Consulté le 11 9, 2021, sur https://www.trustbank.dz/

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: نموذج الانحدار التجميعي باستخدام مؤشر العائد على الأصول

```
. reg roa car

      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =       189
-------------+----------------------------------   F(1, 187)       =      9.93
       Model |  4.07841122         1  4.07841122   Prob > F        =    0.0019
    Residual |  76.7778405       187  .410576687   R-squared       =    0.0504
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.0454
       Total |  80.8562517       188  .430086445   Root MSE        =    .64076

------------------------------------------------------------------------------
         roa |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         car |    .020035   .0063569     3.15   0.002     .0074947    .0325754
       _cons |   1.026827   .1355959     7.57   0.000     .7593328    1.294321
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم 2: نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام مؤشر العائد على الأصول

```
. xtreg roa car, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       189
Group variable: bank                            Number of groups   =        27

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0147                                         min =         7
     between = 0.0744                                         avg =       7.0
     overall = 0.0504                                         max =         7

                                                F(1,161)           =      2.40
corr(u_i, Xb)  = 0.0078                         Prob > F           =    0.1236

------------------------------------------------------------------------------
         roa |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         car |   .0195155   .0126085     1.55   0.124    -.005384    .0444149
       _cons |   1.037235   .2546298     4.07   0.000     .5343901     1.54008
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .49644031
     sigma_e |  .44530777
         rho |  .55413576   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(26, 161) = 8.70                     Prob > F = 0.0000
```

الملحق رقم 3: نموذج التأثيرات العشوائية باستخدام مؤشر العائد على الأصول

```
. xtreg roa car, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       189
Group variable: bank                            Number of groups  =        27

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0147                                         min =         7
     between = 0.0744                                         avg =       7.0
     overall = 0.0504                                         max =         7

                                                Wald chi2(1)      =      4.43
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =    0.0354

------------------------------------------------------------------------------
         roa |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         car |   .0197768   .0093994     2.10   0.035     .0013544    .0381993
       _cons |   1.031999   .2118735     4.87   0.000      .616735    1.447264
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |   .4774566
     sigma_e |  .44530777
         rho |  .53479746   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم 4: اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل باستخدام مؤشر العائد على الأصول

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        roa[bank,t] = Xb + u[bank] + e[bank,t]

        Estimated results:
                         |       Var      sd = sqrt(Var)
                 --------+------------------------------
                     roa |    .4300864        .6558098
                       e |     .198299        .4453078
                       u |    .2279648        .4774566

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =    150.30
                              Prob > chibar2 =    0.0000

. hausman fe

                 ---- Coefficients ----
                |      (b)           (B)             (b-B)      sqrt(diag(V_b-V_B))
                |       fe            re          Difference          S.E.
----------------+----------------------------------------------------------------
            car |    .0195155      .0197768       -.0002614         .008404
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(1) =  (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =          0.00
                Prob>chi2 =        0.9752

.
```

الملحق رقم 5: نموذج الانحدار التجميعي باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية

```
. reg roe car
```

Source	SS	df	MS		
				Number of obs	= 189
				F(1, 187)	= 10.92
Model	201.772321	1	201.772321	Prob > F	= 0.0011
Residual	3455.78632	187	18.4801408	R-squared	= 0.0552
				Adj R-squared	= 0.0501
Total	3657.55865	188	19.4550992	Root MSE	= 4.2989

roe	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
car	-.140921	.0426479	-3.30	0.001	-.2250538	-.0567882
_cons	12.70479	.9097082	13.97	0.000	10.91018	14.4994

الملحق رقم 6: نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية

```
. xtreg roe car, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       189
Group variable: bank                            Number of groups   =        27

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0294                                         min =         7
     between = 0.0742                                         avg =       7.0
     overall = 0.0552                                         max =         7

                                                F(1,161)           =      4.87
corr(u_i, Xb)  = -0.1033                        Prob > F           =    0.0287
```

roe	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
car	-.1871539	.0847923	-2.21	0.029	-.3546024	-.0197054
_cons	13.63088	1.712382	7.96	0.000	10.24926	17.01251
sigma_u	3.3427218					
sigma_e	2.9946892					
rho	.55475203	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(26, 161) = 8.63                     Prob > F = 0.0000
```

الملحق رقم 7: نموذج التأثيرات العشوائية باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية

```
. xtreg roe car, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       189
Group variable: bank                            Number of groups   =        27

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.0294                                         min =         7
     between = 0.0742                                         avg =       7.0
     overall = 0.0552                                         max =         7

                                                Wald chi2(1)       =      6.74
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0095

------------------------------------------------------------------------------
         roe |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         car |  -.1637712   .0631043    -2.60   0.009    -.2874532   -.0400891
       _cons |    13.1625   1.421643     9.26   0.000     10.37613    15.94887
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  3.1934474
     sigma_e |  2.9946892
         rho |  .53208612   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم 8: اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        roe[bank,t] = Xb + u[bank] + e[bank,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                 --------+------------------------------
                     roe |     19.4551       4.410793
                       e |    8.968164       2.994689
                       u |    10.19811       3.193447

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =   148.43
                              Prob > chibar2 =   0.0000

. hausman fe

                 ---- Coefficients ----
                |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
                |       fe           re         Difference          S.E.
----------------+----------------------------------------------------------------
            car |  -.1871539    -.1637712       -.0233827        .0566355
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(1) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =        0.17
                Prob>chi2 =      0.6797

.
```